# النظام النقدي الدولي

## (المنافسة-اورو-دولار)

فاطمة الزهراء خبازي





اليازوري

النظام النقدي الدولي (المنافسة-اورو-دولار) فاطمة الزهراء خبازي



اليازوري

# النظام النقدي الدولي

النظام النقدي الدولي



ALL RIGHTS RESERVED جميع الحقـــوق محفوظـــة

اصدار -2019

رقم الايداع : 2012/2/718

التحريـــــــر : هيئة تحرير

تصميم الغلاف : تضال جمهور

الصف والإخراج : سامي أبو سعدة

الطبعة : مطبعة رشاد برس -بيروت






دار اليــــازوري العلمية للنشر والتوزيع

**عمان-العبدلي-مقابل مجلس النواب**

**هاتف:4626626 6 962+** **تلفاكس: 4614185 6 962+**

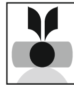
**ص.ب:520646** **الرمز البريدي: 11152**

**www.yazori.com** **info@yazori.com**

# النظام النقدي الدولي

## (المنافسة-اورو-دولار)

فاطمة الزهراء خبازي



اليازوري

# مقدمة

تعتبر الحرب العالمية الثانية، علامة مميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث مكنت هذه الحرب الولايات المتحدة من الإمساك بزمام الأمور الدولية بمفردها وفرض سيطرتها على الشؤون العالمية بناءا على تصوراتها ومفاهيمها، واضعة بذلك نهاية الهيمنة البريطانية على النظام الاقتصادي والنقدي العالمي.

وقد تم وضع القواعد الأساسية للنظام النقدي الدولي (السائد بعد الحرب العالمية الثانية) في 22جويلية من عام 1944، بحيث اجتمع ممثلو الأمم المتحدة في بريتون وودز، وهي مدينة صغيرة في مقاطعة نيوهامبشير الأمريكية من أجل تقرير نطاق العلاقات عقب الحرب العالمية الثانية، كما تقرر وضع حجز الزاوية لنظام النقد الدولي، الذي حل فيه الدولار الأمريكي محل الجنيه الإسترليني.

قام النظام النقدي الدولي في الأساس على استقرار أسعار الصرف واستمر على هذا الوضع إلى غاية سنة 1969 أين بدأ في التقهقر، لينتهي سنة 1971 ورغم المحاولات الجادة لإيجاد نظام نقدي جديد يقوم على أساس استقرار أسعار الصرف أو العودة إلى النظام النقدي السائد قبل الحرب العالمية الثانية "نظام قاعدة الذهب"، الذي عرف مرحلة من الازدهار والاستقرار النقدي المنقطع النظير. إلا أن الأوضاع السائدة آنذاك والمتمثلة في العجز الدائم في موازين المدفوعات وانتشار موجات المضاربة التي تتم عن طريق تحويلات رؤوس الأموال العائمة، لم تساعد على قيام مثل هذا النظام، بل توجب على الدول الصناعية الكبرى وضع نظام نقدي جديد.

مع نهاية القرن العشرين تغلب الفكر الرأسمالي الليبيرالي على الفكر الاشتراكي، وسيطر بذلك على التوجهات الاقتصادية الدولية، وذلك بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي قفزت بعد مأتي سنة من وجودها كدولة متكاملة إلى مرتبة القوة العظمى التي تهيمن على كوكب يبدو انه أمريكي. وذلك من خلال هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

بامتلاكها لعناصر القوة الاقتصادية واحتكارها للقرار الدولي من خلال السيطرة على المؤسسات الدولية وكذا امتلاكها للعملة المحورية للنظام النقدي الدولي.

من بين التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والنقدية الدولية ظهور التكتلات والاندماجات الإقليمية والدولية، ويعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأنجح واقدم التجارب التكاملية في العالم والذي تمخض عن جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية.

ظهرت أولى صور التكامل الأوروبي في 18أفريل 1951، إثر توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ،حيث تم إبرام اتفاقيتين الأولى أقرت إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية والثانية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وتسمح هذه الأخيرة برفع الحواجز الجمركية والقيود الكمية فيما يخص السلع، كما تسمح بانتقال الأشخاص ورأس المال بين الدول الأعضاء وإحداث تنسيق للسياسات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية الوطنية، بغية تحقيق تقارب اقتصادي وتنموي بين الدول الأعضاء، ولقد استمر الانضمام إلى المجموعة إلى أن وصل عدد المنضمين اثني عشر دولة عضو.

تعتبر معاهدة ماستريخت أهم محطة مر بها التكامل الاقتصادي الأوروبي بحيث هدفت هذه المعاهدة الى إقامة وحدة اقتصادية ونقدية كاملة ومن خلال عدة مراحل، وبالفعل فقد شهد مطلع عام 1992، قيام سوق أوروبية موحدة والتي أطلق عليها اسم الإتحاد الأوروبي، ضم الدول الإثنا عشر ثم خمسة عشرة بحلول سنة 1995 وذلك بانضمام كل من النمسا، فلندا و السويد، ليصبحوا 25 دولة سنة 2004.

توج الاتحاد الأوروبي بوضع عملة أوروبية موحدة، دخلت حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2002وستكون هذه العملة دافعا قويا نحو التكامل السياسي الأوروبي.

وبهذه الصورة يصبح للاتحاد الأوروبي الخصائص التي تؤهله، لقيادة القرن الواحد والعشرين، فلديه الموارد البشرية والثروة الاقتصادية والتكنولوجية والقوة

العسكرية، فإن لم يكن القرن الواحد والعشرون قرنا أمريكيا فمن الممكن أن يكون قرنا أوروبيا. مما سيفتح فضاءا اقتصاديا للتنافس الأوروبي الأمريكي في الأسواق الدولية بصفة عامة، وفي السوق الأفريقية، المتوسطية وغيرها من المناطق الاستراتيجية، بصفة خاصة. وبدون شك فان استحداث الأورو على الساحة الدولية، سيترتب عنه سلسلة من التحولات الاقتصادية والسياسية الهامة على مستوى العالم ككل في ظل تحديات الدولار. والواقع أن ظهور الأورو قد آثار العديد من التساؤلات بشأن الأدوار التي ستلعبها العملات الدولية الرئيسية في النظام النقدي الدولي، الدولار باعتباره العملة المحورية والأورو كعملة جديدة ومنافسة.

و بالنظر إلى التغيرات والتحولات الجوهرية التي ستمس النظام النقدي الدولي فإن الإشكالية الرئيسية التي يتمحور حولها موضوع هذا الكتاب تتمثل في:

هل سيستمر الدور القيادي للدولار؟ وهل سيصمد الأورو في مواجهة الدولار؟ وهل سيتوافق النظام النقدي الدولي بوضعه الحالي (وفي ظل المنافسة أورو – دولار) مع احتياجات العالم؟ .

# الفصل الأول

# النظام النقدي الدولي

لقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد نظام نقدي دولي، مع بداية اتساع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية ومع التعدد الواسع للعملات، التي ظهر معها عدم استقرار أسعار تحويل هذه العملات بعضها إزاء البعض الآخر.

تعاقبت على العالم عدة نظم نقدية دولية مختلفة، وكان لكل نظام ظهر على المسرح الدولي من وقت لآخر هيكل من القواعد و الآليات و المؤسسات. و ظهر هيكل كل نظام من أوضاع اقتصادية و سياسية سادت في تلك الفترة، إلا أن هذه الأنظمة شهدت الكثير من العراقيل و الصعوبات و الاضطرابات الشديدة، نتيجة ظهور متغيرات جديدة كان من أهمها قيام تكتلات نقدية ( كتلة الدولار، كتلة الإسترليني، كتلة المارك).

وسنحاول في هذا الفصل، التعرف أكثر على هذه الأنظمة من خلال تتبع أهم التطورات التي حدثت في النظام النقدي الدولي، مع إبراز الدور الذي لعبه الدولار في هذا النظام و الظروف التي تأسس فيها النظام النقدي الأوروبي.

# المبحث الأول

## النظام النقدي الدولي و النقود الدولية:

تعتبر النقود الدولية العنصر الأساسي المحدد للنظام النقدي الدولي، ففعالية و كفاءة هذا الأخير مرتبطة أساسا بملائمة و انسجام قواعده مع خصائص العملات الدولية.

وقد عرف النظام الاقتصادي الدولي تحولا هاما من المنافسة الاقتصادية المحظة إلى منافسة نقدية بين العملات الأجنبية، ولم تستطع أي عملة فرض وجودها كعملة دولية وحيدة على الساحة النقدية الدولية. فالنقود لا تطلب لذاتها بقدر ما تطلب لكونها وسيلة لتحقيق وظائف معينة تختلف حسب صدرها وأهدافها ومجال تطبيقها والأنظمة التي تسيرها. لذلك فإن دراسة النظام النقدي الدولي لا يمكن أن تتم بمعزل عن دراسة النقود الدولية.

### 1. مفاهيم عامة حول النظام النقدي الدولي

تنبع أهمية دراسة النظام النقدي الدولي، من كونه السلطة النقدية الدولية التي تضمن النمو الدائم والمستمر للتجارة الدولية وبالطرق التي تحقق مصالح الدول المختلفة.

وبصفة عامة، يمثل النظام النقدي الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة، وشروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحويل إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالدين، ومن خلال هذا التعريف نستنتج بأن النظام النقدي يتكون من عنصرين هامين، النقود المتداولة والقاعدة النقدية التي تنظم هذه النقود.

## 1.1 النظام النقدي الدولي،مفهومه وخصائصه

### 1.1.1 مفهومه:

يشير النظام النقدي الدولي، إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية. فالنظام النقدي الدولي لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فقط ، وانما بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات والطريقة التي انشأ وسوي بها.

ومن خلال هذا المفهوم نستخلص بأن النظام النقدي الدولي يهتم أساسا بالعلاقات النقدية الدولية وتسيير وتسهيل التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية.

### 2.1.1. خصائصه:

يتميز النظلم النقدي الدولية، كغيره من الأنظمة النقدية، بجملة من العناصر التي إذا ما تكاملت وتفاعلت فيما بينهما أدت إلى ضمان كفاءة وفعالية اداء النظام، ويمكن ذكر منها ما يلي:

* وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه هذا النظام، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

* توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل النظام، وتتمثل في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها، ويسير بها النظام.

* وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام، ويمكن أن تتمثل في وسائل تسوية المبادلات الدولية كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وما إلى ذلك من الأشكال المقبولة كوسائل لتسوية المبادلات والمعاملات على النطاق الدولي.

* توفير إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية، لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطويرها واستقرارها.

## 2.1. النقود الدولية، وظائف وخصائص.

### 1.2.1 وظائف النقود الدولية:

لكي تكون العملة دولية، ينبغي لها أن تؤدي ثلاثة وظائف أساسية، مثلها مثل العملة الوطنية، وتتمثل هده الوظائف في وحدة الحساب، مخزن للقيم ووسيلة دفع (وسيطة للمعاملات) وذلك في نطاق العمليات النقدية الرسمية وفي نطاق الأنشطة ذات الميزة الخاصة.

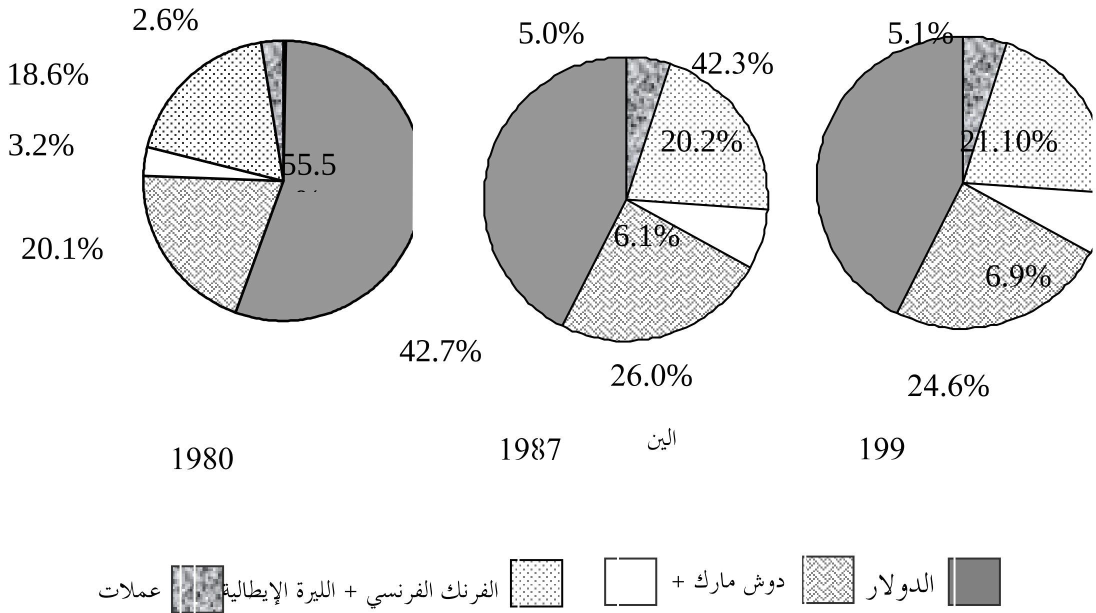
#### وظيفة وحدة حساب:

أية عملة وطنية كانت أو دولية تلعب دور وحدة الحساب، وذلك من خلال تسعيرالسلع والخدمات ودفع التجارة.

ففي إطار العمليات النقدية الرسمية، تستعمل العملة الدولية من طرف السلطات النقدية لحساب أسعار الصرف وتثبيت العملات وتقييم الدين.

كما تلعب العملة الدولية دور العملة المرجعية أو عملة الربط، ففي ظل قاعدة الذهب كل العملات كانت معرفة بالنسبة للذهب،أما في ظل قاعدة الصرف بالذهب لعب الدولار دور المرجع المحدد للعملات الأخرى باعتباره العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب، وابتدءا من سنة 1973 وفي ظل نظام التعويم ألغيت قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وبالتالي أصبح منافسا من طرف عملات دولية أخرى ،كالمارك والين وكذلك سلات نقدية أخرى كحقوق السحب الخاصة والعملة النقدية المشتركة الأوروبية ECU . وسنتطرق إلى هذه المراحل فيما بعد بشيء من التفصيل.

فيما يخص العمليات الخاصة، فإن العملة الدولية تستخدم في فوترة المبادلات التجارية الدولية (الصادرات والواردات) وكذا تحرير الأدوات المالية الدولية. ويبين الشكل رقم01 دور العملات في فوترة الصادرات.



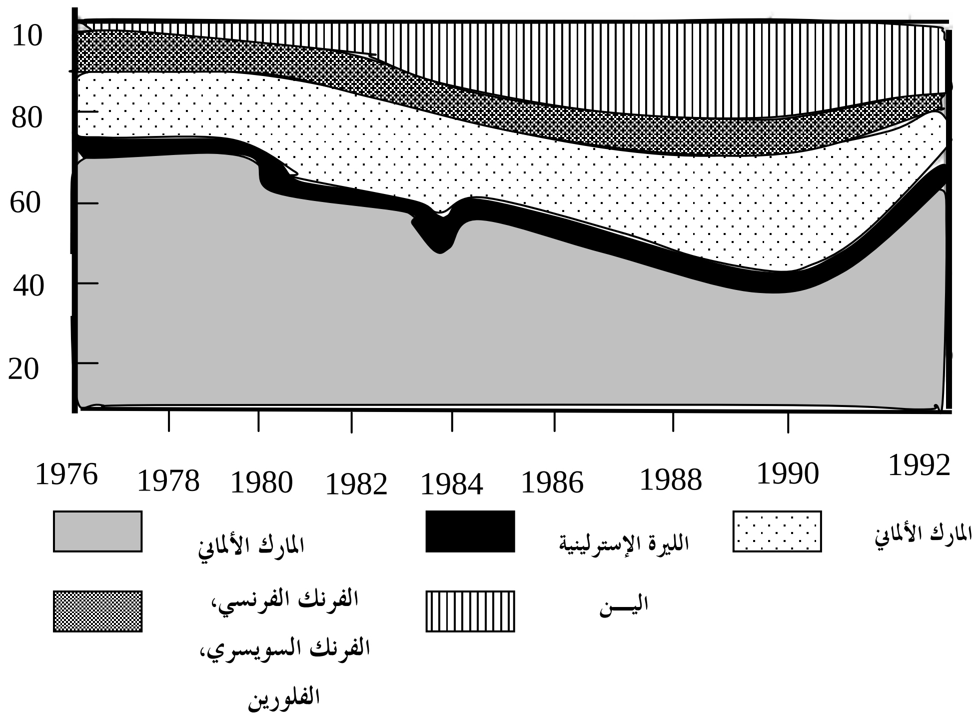

الشكل رقم 01 حصة بعض العملات الدولية في فوترة الصادرات بالنسب المئوية .

من خلال الرسم البياني نلمس تقلص دور الدولار في فوترة التجارة الدولية في الفترة 1980–1992 مع تزايد دور العملات الأخرى.

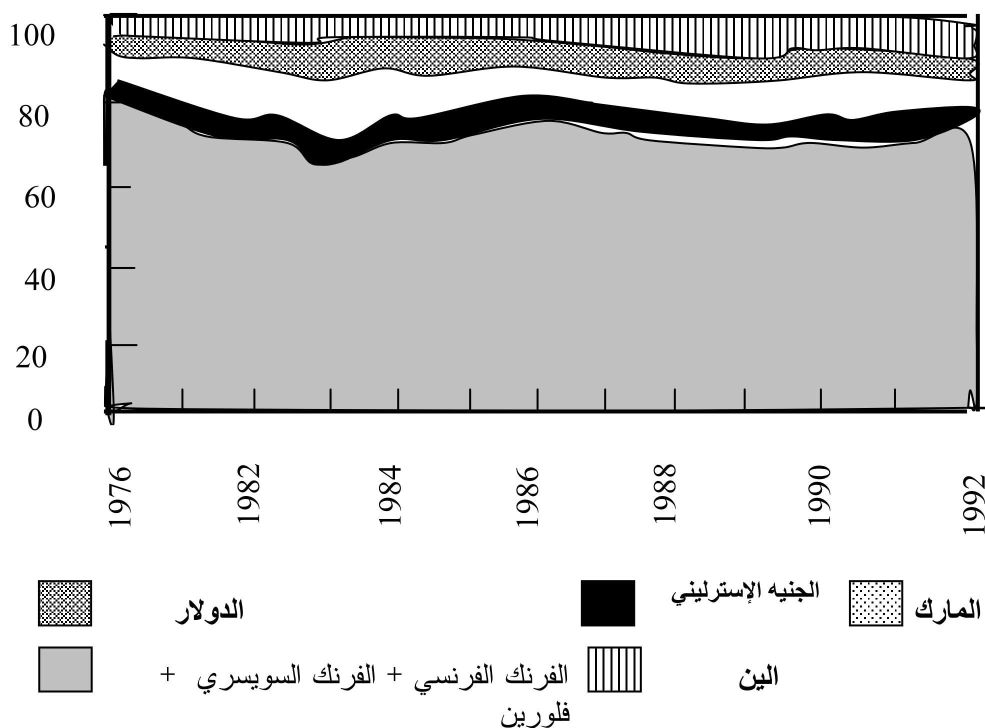
## وظيفة مخزن للقيم:

نقول عن العملة الدولية أنها تحقق وظيفة مخزن للقيم إذا سمحت بتأجيل عقد استهلاكي أو استثماري، وكان بإمكانها الاحتفاظ بقدرتها الشرائية.

فعلى مستوى العمليات الرسمية نلاحظ أن العملة الدولية تحقق خاصية مخزن القيمة، نظرا لأنها تمثل المكون الرئيسي لإحتياطات الصرف لمختلف البنوك المركزية، حيث تستخدم هذه العملة كجزء من المقابل النقدي للعملة المحلية، استنادا إلى التعليمات المالية المرتبطة بالبلدان المختلفة كما تستخدم في التراكمات المالية على المستوى الدولي ، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الأشكال التالية التي تمثل حصة مختلف العملات الدولية في احتياطات الصرف.

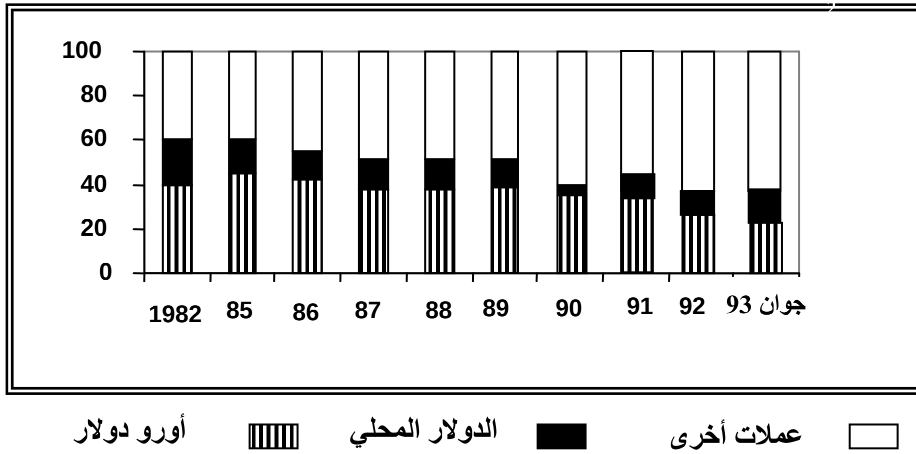



الشكل رقم 02 مكونات الاحتياطات في الدول الصناعية بالنسب المئوية .




الشكل رقم 03 مكونات الاحتياطيات في الدول النامية بالنسب المئوية .

تحقق وظيفة مخزن للقيمة، كذلك على مستوى العمليات الخاصة وذلك من خلال دعم العمليات البنكية والمالية مثل:الأورو قروض، إصدارات الأورو سندات أو الودائع البنكية خارج الدول المصدرة، كما أنها تمثل المكون الرئيسي لمحافظ الأفراد الادخارية التي تتميز بسيولتها العالية، فالقوة الشرائية الكامنة في الأصل النقدي يمكن أن تحقق فورا.




الشكل رقم 04 حصة الدولار في استحقاقات السندات الدولية بالنسب المئوية (1993-1982).

## وظيفة وسيلة الدفع (وسيطة في التبادل):

العملة الدولية كالعملة الوطنية، تستعمل من اجل تفادي المقايضة سواء في المعاملات الوطنية أو الدولية. ولكي نبسط فكرة وسيلة التبادل نستدل بقول الاقتصادي «كلوور Clower » ، حيث يقول:"المرور بالنقود شيء ضروري لأن النقود تشتري السلع، السلع تشتري النقود لكن السلع لا تشتري السلع في أي سوق منظم". وبالتالي فإن فشل المقايضة أعطى للنقود هذه الوظيفة.فعلى الصعيد الدولي تكتسب العملة الدولية صفة قوة الابراء.

وتكتسب العملة الدولية هذه الصفة، عندما يجبر المتعاملين الاقتصاديين قبول نوع من الوسائل النقدية بعكس الشيكات أو البطاقات الإلكترونية فهي ليست إجبارية ولا تكتسب صفة قوة الإبراء.

على صعيد المعاملات الرسمية، تستعمل العملات الدولية في التدخلات الرسمية في الأسواق العالمية للصرف، كما تساهم في تمويل العجز في موازين المدفوعات.

أما بالنسبة للعمليات الخاصة فتتركز أساسا في تمويل المبادلات التجارية وتسديد الديون الخارجية، كما تلعب دور نقطة العبور بين عملات ثلاث في الأسواق النقدية للعملات الأجنبية فمثلا:إذا أراد بنك معين بيع المارك الألماني مقابل الين، فإنه سيبدأ أولا ببيع المارك مقابل الدولار قبل أن يشتري الين مقابل الدولار الذي حصل عليه من العملية الأولى.استعمال الدولار في هذه الحالة يجعل من العملية اقل تكلفة.

الجدول رقم 01 حصة الين والبنوك الآسيوية في ديون الدول النامية في آسيا في نهاية 1991بالنسب المئوية .

| الدول | حصة الين% | حصة البنوك الآسيوية% | الدول | حصة الين% | حصة البنوك الآسيوية% |
|---|---|---|---|---|---|
| الصين | 24.2 | 78.5 | تاي وان | 12.3 | 74.0 |
| كوريا الجنوبية | 12.9 | 56.7 | تايلندا | 21.9 | 77.0 |
| اندونيسيا | 21.2 | 60.9 | هونكونغ | 56.9 | 79.8 |
| ماليزيا | 27.0 | 69.3 | سانغفورة | 50.3 | 63.2 |
| الفليبين | 16.3 | 42.1 | | | |

الوظائف الثلاث التي تم التطرق إليها سابقا هي وظائف مشتركة بين العملات الوطنية والدولية.أما الوظيفة الأكثر أهمية والتي تميز العملات الدولية عن العملات الوطنية فتتمثل في وسيلة إتمام الدورة الدولية Moyen de boucler le circuit international تحقق هذه الوظيفة من طرف العملات الدولية فقط. بحيث تضمن هذه الأخيرة السيولة الدولية، وتلعب الدول المصدرة لها دور الوسيط وذلك من خلال ارتكاز جل المؤسسات المالية الدولية على هذه العملة، والاعتماد على النظام البنكي للدول

المصدرة لها، وبالتالي فهي تعتبر المقرض الأخير الذي يضمن السيولة للبنوك المركزية التي تتعامل بعملتها. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن البلد المصدر لهذه العملة يصبح بمثابة "مصرفي العالم".

الجدول الأخير يلخص لنا حصة بعض العملات الدولية في كل من التجارة الدولية، تحرير ديون الدول النامية،الاحتياطات الرسمية والمعاملات الرسمية في سوق الصرف.

الجدول رقم 02 .الدور الدولي للعملات بالنسب المئوية 1998.

| الدور الدولي للعملات | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الحصة بالنسبة المئوية في | الدولار الأمريكي | الين | المارك | عملات أوروبية أخرى |
| التجارة الدولية | 47.6 | 4.8 | 15.3 | 18.2 |
| تحرير ديون للدول النامية | 50.0 | 18.1 | 16.1 | 16.1 |
| الاحتياطات الرسمية الدولية | 56.4 | 7.1 | 13.7 | 12.1 |
| معاملات الصرف المجموع %200 | 83.8 | 23.6 | 37.1 | 32.8 |

## 2.2.1. خصائص العملة الدولية:

حتى تتمكن العملة الدولية من تأدية وظائفها الأساسية، لا بد و أن تتوفر فيها خاصيتين أساسيتين:

**الاستقرار، عملة يمكن التنبؤ بها :**

إن التذبذبات الحادة في سعر صرف العملة الدولية يجعل من الصعب التنبؤ بقيمتها، مما يحمل الأعوان الاقتصاديين تكاليف أكثر من أجل الحصول على المعلومات الكافية عن وضعية العملة في الأسواق الدولية. و من جهة أخرى فإن أي بلد ليس من مصلحته أن يربط عملته بعملة غير مستقرة إلا إذا كان اقتصاده ككل مرتكز على مبادلات السلع و رؤوس الأموال المقومة بهذه العملة، و لكي يتجنب المتعاملين الاقتصاديين مخاطر الصرف، سيختارون العملة الأكثر استقرار في قيمتها الخارجية.

ويتحقق استقرار القيمة الخارجية للعملة بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد المصدر لها و يشترط الاستقرار الاقتصادي وجود:

ـ الاستقرار النقدي؛ ويقصد بهذا الأخير، ثبات المحتوى الذهبي للعملة باعتبارها تلعب الدور نفسه الذي يلعبه الذهب. وكذا ثبات أسعار السلع والخدمات، باعتبارها المحدد الأساسي للقوة الشرائية للعملة الدولية. كما أن معدلات التضخم المرتفعة مقارنة بالبلدان الأخرى تؤدي إلى انخفاض السعر الرسمي للصرف و هذا ما يؤثر على أسعار السلع الداخلة في التجارة و الأصول الرأسمالية. كما يؤدي التضخم إلى إقصاء العملة من وضيفتها كمخزن للقيمة.

المكانة المتميزة في التجارة الدولية و ارتفاع الإنتاجية لمواجهة الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي ضمان التوازن الدائم لميزان مدفوعات البلد المصدر للعملة الدولية.

**السيولة والقبول العام :**

يجب أن يتوفر البلد المصدر للعملة الدولية على أسواق ذات درجة عالية من التطور والتحرر يمكنه من خلالها امتصاص الصدمات الخارجية دون انهيار لأسعار

الصرف. أسواق يتداول فيها منتجات مالية متنوعة ومتعـددة، ولا يجـب أن تخـضع هـذه الأسواق لأي نوع من الرقابة أو التسيير من طـرف الـسلطات الحكوميـة، كـما أن وجـود مؤسسات مالية دولية داخل البلد المصدر للعملـة يـشجع عـلى الاسـتعمال الـدولي لهـذه العملة.

إن توسع الأسواق و عمقهـا لـيس مـستقلا عـن الـسياسة المتخـذة مـن طـرف السلطات الحكومية بل كذلك مربوطـا بالـصناعة البنكيـة، ففـي سـنوات الـسبعينات و الثمانينات ساعد ارتفاع عدد البنوك الألمانية العاملـة في الخـارج عـلى تـدويل المـارك، كـما ساعد نشاط البنوك البريطانية على تطوير الإسـترلينيي، و بـالعكس فـإن وجـود البنـوك الأجنبية داخل الوطن لا يعني أن هذه العملة دولية، فعلى سبيل المثال، دور الإسترليني لم يعد مثلما كان عليه، رغم كون بريطانيا من أكبر الساحات المالية العالمية.

وبالتالي فإن تطور الأسواق المالية سيتيح للبلـد المـصدر للعملـة الدوليـة درجـة عالية من الكفاءة في خلق السيولة الدولية، وسيكون له الامتياز النسبي في الصناعة المالية، وذلك بقبوله ودائع قصيرة الأجل مقومـة بعملتـه وتمويـل قـروض واسـتثمارات طويلـة الأجـل في بقيـة العـالم. ممـا يـؤدي إلى زيـادة الطلـب عـلى عملتـه لأن البنـوك المركزيـة والمستثمرين يرغبون في الحصول على صكوك مالية سائلة ومضمونة.

وخلاصة القول، هي أن أي بلد يرغب في إصدار عملـة نقديـة تتجـاوز الحـدود الوطنية في تعاملاتها الدولية يجب أن يقنع حائزيها باستقرار قيمتهـا و يـضمن لهـم قابليـة تحويلها بكل حرية إلى أصول أخرى (ذهب وعملات أجنبيـة ). كـما يـضمن لهـم وجـود فائض في الأرصدة الذهبية.

## 3.1.النظم المختلفة للصرف؛ مفاهيم وخصائص.

إن التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم بغير نقود، وبطبيعة الحال هناك فرق بين المدفوعات التي تتم داخل الدولة الواحدة والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة. ويكمن الفرق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدده ما بين الدول المختلفة، وكذا تعدد وحدات النقد الرسمية.

وبالتالي فإن كل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ومشكلة دفعه، مما يستدعي وجود عملية يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية. وهذه العملية هي جوهر ما نسميه بعملية الصرف الخارجي. أو بعبارة أخرى تحديد السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية.

ولقد اختلفت الأساليب التي يتم بمقتضاها تحديد سعر الصرف، لذلك سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى مختلف أنظمة الصرف.

### 1.3.1. أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

يتم، في ظل هذا النظام، تحديد سعر صرف معين للعملة لا يتغير إلا في حدود ضيقة. وأوضح مثال على هذا النظام هو قاعدة الذهب وقاعدة الصرف بالذهب، وسنتطرق إلى هذه الأنظمة فيما بعد بشيء من التفصيل.

ويعتبر البنك المركزي المتدخل الوحيد والرئيسي في سوق الصرف، عن طريق التأثير في طلب وعرض العملة وذلك بغية الحفاظ على قيمتها واستقرارها.

وتجدر الإشارة إلى انه في ظل هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر صرف العملة،إما بالنسبة لعملة واحدة أو بالنسبة لسلة من العملات (انظر الجدول رقم 03)

الجدول رقم 03: ترتيبات الصرف الأجنبي لأعضاء الصندوق سنة 1996 .

| نظام الصرف | عدد الدول |
|---|---|
| * العملات التي تربط إلى: | |
| 1- الدولار الأمريكي | 20 |
| 2- الفرنك الفرنسي | 14 |
| 3- عملات أخرى | 9 |
| 4- حقوق السحب الخاص | 2 |
| 5- سلة أخرى | 20 |
| عدد العملات التي تربط | 65 |
| * العملات التي تعوم | |
| 6-ترتيبات التعويم المتسق | 10 |
| 7-التعويم المدار وفقا لبعض المؤشرات | 2 |
| 8-التعويم المدار | 46 |
| 9-التعويم الحر | 54 |
| 10-التعويم المحدود في مواجهة الدولار | 4 |
| عدد العملات التي تعوم | 116 |
| العدد الكلي | 181 |

ولقد سجل في سنة1999،ربط حوالي.

* 21 عملة بالدولار الأمريكي.

* 14 عملة بالأورو (بما فيها عملات الدول الإفريقية التي كانت مربوطة بالفرنك الفرنسي قبل التاريخ01-01-1999).

* 9 عملات بعملات أخرى.

يتميز نظام الصرف الثابت بجملة من الإيجابيات والسلبيات نذكرها فيما يلي:

* فيما يخص الإيجابيات؛ يمكن أن نقول بأن هذا النظام يعود على الاقتصاد بالتخفيض لنسبة الاضطرابات المسجلة على مستوى سوق الصرف، و التي تؤثر مباشرة على حجم التجارة الدولية. ويضمن بذلك الثقة في العملة التي يتم ربطها بعملة قوية أو سلة من العملات القوية. كما يترتب على هذا النظام انضباط في السياسة الداخلية للدولة.

* أما بالنسبة للسلبيات؛ فتتمثل في كون هذا النظام يفرض سياسة نقدية اقل تحرر كما يفرض وجود احتياطات نقدية ضخمة. وتؤدي عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل هذا النظام إلى الضغط على السياسات الوطنية، التوسعية أو الانكماشية.

## 2.3.1. أنظمة أسعار الصرف المرنة:

ويندرج ضمن هذا النوع من الأنظمة نوعين من التعويم، التعويم الحر و التعويم المدار.

### التعويم الحر:

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام وفقا لقوى السوق، بحيث يتوقف التغير في سعر الصرف على التغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية. ويتحقق التوازن بتساوي الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها. وأي تغيير في سعر الصرف، سوف ينعكس مباشرة على قيم الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأوراق مالية واستثمارات.

## التعويم المدار:

يسمح هذا النظام للعملة بالتغير في إطار معقول دون أن يحدد هـوامش للتغيـير، ولتفادي التقلبات الحادة قصيرة الأجل- ودون التأثير على الاتجاه طويـل الأجـل لقيمـة العملة- يمكن للسلطات التدخل في سوق الصرف وذلك عن طريق بيع أو شراء العملـة المحلية بغية الحفاظ على قيمتها.

وبالتالي فإن تعديل سعر الصرف في ظل هـذا النظـام يـتم عـلى أسـاس مـستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس ميزان المدفوعات.

ويتمتع نظام الصرف العائم بجملة مـن المميـزات التـي تـؤثر إيجابـا عـلى أداء النظام الاقتصادي ككل. كما لا يخلو من العيـوب أيـضا والتـي سـنذكرها فـيما يـلي بـدءا بإيجابياته:

تكمن إيجابيات الصرف العائم في النقاط التالية :

* تفادي المضاربة.

* التوازن في ميزان المدفوعات و بطريقة آلية.

* اتخاذ سياسة اقتصادية و نقدية مستقلة.

تؤدي المضاربة إلى إعاقة النشاط الاقتصادي و هذا ما قد ينجر عن انتهـاج نظـام الصرف الثابت في حين يتميز نظام الصرف العـائم بأنـه أكثـر اتفـاق مـع تعـاظم حركـة التجارة العالمية و تحركات رؤوس الأموال الدولية ومـن ثـم تزايـد الاعـتماد الاقتـصادي المتبادل.

يحدث التوازن في ظل نظام الصرف العائم من خلال السوق أيـن يتحـدد سـعر الصرف (العرض والطلب). ففي حالة العجز تنخفض قيمة العملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، و بالتالي تنخفض تكلفـة الـصادرات مقارنـة بـالواردات

وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وترتفع حصيلة الصادرات مقارنة بالواردات وهكذا يحدث التوازن الآلي في ميزان المدفوعات، و يحدث العكس في حالة الفائض.

في ظل نظام الصرف العائم، تعفى السلطات النقدية في أية دولة من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لاعتبارات التوازن الخارجي، ويحمي هذا النظام إلى حد ما الاقتصاد القومي من الموجات التضخمية أو الانكماشية، بحيث تتمكن السلطات من اتخاذ سياسة نقدية انكماشية من أجل خفض معدل التضخم أو سياسة نقدية توسعية من أجل القضاء على البطالة.

أما فيما يخص عيوب نظام الصرف العائم فقد لوحظ أن من أهم عيوبه مرونته الكبيرة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، وهذه المرونة تعني في بعض الأحيان حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف في الأجل القصير، استجابة لعمليات المضاربة أو لاعتبارات طارئة، و يؤثر ذلك سلبا على التجارة الدولية و تحركات رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون والمستوردون والمستثمرون في تحمل مخاطر التغير في قيمة العملة.

كما أن نظام الصرف العائم يخلق حالة من عدم التأكد بالنسبة للمعاملات المستقبلية في المدى المتوسط والطويل، والتي تعيق التجارة الدولية و الاستثمار.

قد لا يخلو نظام الصرف المرن من حالات التضخم الذي يصيب ليس فقط اقتصاد بلد واحد فقط بل الاقتصاد العالمي ككل عن طريق ما يسمى بظاهرة <<التضخم المستورد>>.

من ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائم، أنه كثيرا ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن. وهذا الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي

يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض، و يشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة. و دون الالتجاء إلى فرض القيود على التجارة الدولية أو وضع حواجز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.

### 3.3.1. أنظمة تجمع بين الصرف الثابت و المرن :

هناك أنظمة تجمع بين التثبيت والمرونة ولكن يغلب عليها صفة التثبيت و هذا ماسنتناوله فيما يلي:

### نظام التثبيت الزاحف:

يقوم هذا النظام على أساس تحديد قيمة اسمية لسعر الصرف مع تحديد هوامش لتغير هذه القيمة، بحيث تترك العملة لتتغير في حدود هذا الهامش، وإذا ما تجاوزت الحدود المرسومة لها فإن البنك المركزي يتدخل من أجل تثبيت قيمة عملته، أما إذا بقى سعر العملة مذبذبا و يستلزم تدخلات متتالية فإنه يتم مراجعة القيمة الاسمية المحددة سابقا ووضع هوامش جديدة تقترب من الوضع الحالي للعملة.

وبالتالي نلاحظ أن هذا النظام قائم على أساس مرونة أسعار الصرف ولكن في حدود معينة فقط ويغلب عليه صفة التثبيت.

### نظام أسعار الصرف الثابتة مع اتساع نطاق التغير :

هذا النظام يشبه نظام التثبيت الزاحف في كونه يقوم على أساس تحديد سعر الصرف مع ترك نطاق واسع للتغير صعودا وهبوطا مثلما حدث في نظام " بريتون وودز" 1971 أين سمح للعملات بالتقلب في حدود 2.25 فوق أو تحت سعر التبادل بدلا من 1٪.

### 4.3.1. أنظمة الرقابة على الصرف

لقد خلفت الأزمة الاقتصادية لسنوات الثلاثينيات آثارا وخيمة على موازين المدفوعات بسبب مشكلة ندرة الذهب وبعدها المشاكل المترتبة على التذبذبات الحادة في أسعار العملات في ظل نظام الصرف العائم. وبغية معالجة الوضع المتردي آنذاك،كان من الواجب انتهاج نظام جديد يمكن من خلاله الحفاظ على استقرار قيمة العملة.

ويقوم هذا النظام أساسا على فرض قيود على الصرف الأجنبي،عن طريق الإشراف على طلب وعرض العملات الأجنبية.وبالتالي فإنه في ظل نظام الرقابة على الصرف تحتكر الدولة الحق في امتلاك حصيلة العملات الأجنبية والتصرف فيها، من حيث تحديد مصادرها واستخداماتها وذلك حسب الأولويات المسطرة بغية تحقيق أهداف الخطة.

وقد تمارس الدولة سلطتها في الرقابة على الصرف الأجنبي بطرق عدة، كأن تفرض قيود على الواردات أو تمنع الأفراد من امتلاك النقد الأجنبي أو التعامل به بيعا أو شراء، كما قد تلجأ الدولة إلى فرض أسعار صرف متعددة وذلك حسب نوعية المعاملات الخارجية، وبالطبع سوف تفرض لكل معاملة السعر الذي يتلاءم وتحقيق أهدافها، ومن بين الوسائل المعتمدة أيضا في تطبيق الرقابة، تجميد الأموال الأجنبية ومنع تحويلها، أو تحويل أقساط الديون أو الفوائد وكذلك إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات .

وتجدر الإشارة إلى أن الرقابة على الصرف لا تكفى أن تكون نظاما داخليا فقط، بل لا بد من تنسيق دولي في السياسات، وبالتعاون مع الصندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية والتي تختلف عن الرقابة الثنائية لكل بلد على حدى، ويباشر الصندوق مهمة الرقابة عن طريق تقريره النصف سنوي الذي يرصد من خلاله عدد من

المؤشرات في البلدان الصناعية الكبرى، وذلك بغية ضمان الاستقرار في أسـواق الـصرف الأجنبية ومنع الانحرافات وانتقال الأزمات والتنبؤ بها قبل حدوثها.

## 2. المحطات الرئيسية للنظام النقدي الدولي

شهد العالم ظروفا اقتصادية وسياسية هامة منذ النصف الثاني من القـرن التاسـع عشر، والتي نجمت عن التغيرات والتحولات في النظام النقدي الدولي.

وفي هذا الصدد سنحاول إبراز المحطات التـي مـر بهـا النظـام النقـدي الـدولي موضحين أهم الأحداث التي كان لها اكبر تأثير على مسار النظام النقدي الدولي.

### 1.2.النظام النقدي الدولي في الفترة 1880-1914 (قاعدة الذهب)

اجمع العديد من الاقتصاديين عـلى انـه ابتـدءا مـن سـنة 1880، دخلـت قاعـدة الذهب حيز التنفيذ في مجـال العلاقـات النقديـة الدوليـة، وذلـك في العديـد مـن الـدول الصناعية وقد ساعدت هذه القاعدة على ربط اقتصاديات هذه الدول باقتصاديات الدول المتخلفة وذلك من خلال التجارة الدولية، كما أن هذه الفترة شهدت استقرار نقديا دوليـا لا مثيل له أسهم بشكل فعال في زيادة الإنتاجية والعمالة في مختلف دول العالم.

ففي ظل قاعدة الذهب تتكافأ قيمة وحدة النقود مع قيمة وزن معين من الذهب، وبعبارة أخرى تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية لهذا الوزن من معدن الذهب في السوق ، ويكون للأفراد حرية اسـتيراد أو تـصدير الـذهب دون قيـد أو شرط وكذا حرية سك النقود أيضا.

قاعدة الذهب هي الأخرى طرأت عليها تطورات وتحولات نوجزها فيما يلي:

### 1.1.2. قاعدة المسكوكات الذهبية

سميت هذه القاعدة بنظام الذهب المتداول، نظرا لأن الذهب أصبح متداولا بين الناس من يد إلى يد في شكل مسكوكات تحتوي على مقدار معين من الذهب وبدرجة نقاوة معينة، فالدولار الأمريكي مثلا:كان يحتوي على 0.888671 غ من الذهب الخالص في حين احتوى الإسترليني على 4.7865 أضعاف ما احتواه الدولار.

بالإضافة إلى تداول القطع النقدية كان هناك أيضا النقود الورقية والتي يمكن أن تحول إلى نقود ذهبية في أي وقت، بحيث يسمح للأفراد بصهر وسك العملات بكل حرية كما يكون لهم حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون قيد أو شرط.

نلمس مما سبق بأن السيولة النقدية في هذه القاعدة ترتكز أساسا على إنتاج الذهب، ونظرا لانخفاض معدلات إنتاجه وخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الأولى.أصبح من الضروري تقليل الاعتماد عليه في التداول وإيجاد طرق أكثر اقتصادا للذهب.

### 2.1.2. قاعدة السبائك الذهبية

تعتبر هذه القاعدة أول خطوة نحو التخلي عن قاعدة الذهب وإنهاء تداول الذهب في شكل مسكوكات، بحيث أصبحت النقود الورقية هي الأكثر استعمالا في هذه القاعدة، والتي يتم إصدارها من طرف السلطة النقدية مقابل حجم معين من الذهب، ويجوز تحويل النقود الورقية إلى سبائك ذهبية وذلك بتحديد سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية، بغية الحفاظ على رصيد الدولة من الذهب، لمواجهة متطلبات التعامل مع الخارج.

وعلى ذلك تقتصر وظائف الذهب النقدية على المعاملات الدولية بصفة أساسية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى التحول من قاعدة المسكوكات إلى قاعدة السبائك

الذهبية، بحيث خشيت السلطات النقدية من نفاذ الاحتياط الذهبي، وبالتالي حدوث عجوز في موازين مدفوعاتها مما ينعكس مباشرة على أداء الاقتصادي، وبالرغم من التحول إلى قاعدة السبائك والقضاء على مشكل استنزاف الاحتياطيات الذهبية، إلا أن هذا لم يمنع من تسرب الذهب واستخدامه في مجالات تضر بالاقتصاد، كالمضاربات والاكتناز مما أدى إلى البحث عن أساليب جديدة لمراقبة حركة الذهب.

### 3.1.2. قاعدة الصرف بالذهب:

ظهرت قاعدة الصرف بالذهب في الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية، وتقوم على أساس ربط وحدة العملة الوطنية بوحدة عملة أجنبية قابلة للصرف بالذهب. وقد اتجهت عدة دول منها: ألمانيا وايطاليا بلجيكا إلى اعتماد هذا النظام نظرا لعدم تمكنها من الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب في خزائنها الرسمية.

وبالتالي فإن هذه القاعدة لا تشترط أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي ذهبي كغطاء للعملة المحلية، وإنما يشترط أن يكون الغطاء في صورة عملات أجنبية دولية قابلة للتحويل إلى ذهب أو في صورة أذونات أو سندات حكومية محررة بهذه العملات. مع تحديد حدود قصوى لقيمة هذه الأخيرة كجزء من الاحتياطي وتحديد حدود دنيا لكمية الذهب كعنصر رئيسي لهذا الاحتياطي.

وقد تقرر الانتقال إلى قاعدة الصرف بالذهب رسميا في مؤتمر جنوة المنعقد في الفترة (أفريل- ماي) سنة 1922 والذي شارك فيه غالبية الدول الأوروبية بالإضافة إلى روسيا أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد غابت عن الاجتماع.

تم من خلال هذا الاجتماع مناقشة عدة مسائل منها؛ تخفيف التعويضات المفروضة على ألمانيا وتقديم المساعدات اقتصادية للاتحاد السوفييتي.

أما الموضوع الرئيسي الذي كان محور النقاش فتمثل في السعي إلى تحقيق استقرار العملات الموافق لأحسن تشغيل للاقتصاد العالمي . كما تم بحث مسألة العودة إلى قاعدة الذهب والتي قوبلت بالرفض التام، وبالتالي خرج الاجتماع بقرار العدول عن قاعدة الذهب، وإتباع النظام جديد تكون بمقتضاه بعض الدول بمثابة مراكز للذهب بنوكها المركزية تضمن قابلية تحويل عملاتها إلى ذهب، ودول أخرى تحتفظ في احتياطياتها هذه العملات في شكل حسابات بنكية سندات قصيرة الأجل، وحوالات الصرف أو قيم سائلة.يسمى هذا النظام الذي أصبحت فيه العملات قابلة للتحويل بطريقة غير مباشرة. بنظام الصرف بالذهب.

من الأسباب التي أدت إلى تخلي عن قاعدة الذهب كما سبق وان ذكرت

-انخفاض وتيرة استخراج الذهب مقارنة بارتفاع وتيرة التجارة الدولية.

-غياب عدالة توزيع مخزون الذهب العالمي بحيث نلاحظ انه في سنة 1914 كان الذهب موزعا كما يلي :

أوروبا ............................ 58.8% من الذهب العالمي.

و منها:

فرنسا............................ 14%

روسيا............................ 11.7%"

ألمانيا.......................... 10.6%

المملكة المتحدة ..................... 9.5 %

أمريكا ............................ 29.9%" من الذهب العالمي.

و منها:

الولايات المتحدة الأمريكية...... 22%"

قارات أخرى ................... 11.3 %" من الذهب العالمي.

و منها: آسيا .................................. 5.8%"

من الأسباب أيضا:

* التوسع في الإصدار النقدي دون الاهتمام بالعطاء الذهبي.

* إتباع سياسات حمائية تجارية.

مما أدى إلى اختلال العلاقة بين قيمة العملة والسعر الموحد للذهب.

## 2.2.النظام النقدي الدولي في الفترة (1918-1939)

اتسمت فترة الثلاثينات من القرن العشرين بغياب تنظيم دولي يعمل على توفير متطلبات التعاون الاقتصادي والنقدي الدولي ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات. وقد كان من بين الأسباب التي عمقت حالة اللااستقرار. تزامن أزمة الثلاثينات مع الحرب العالمية الثانية.

وقد بذلت جهود كبيرة من اجل إعادة تأسيس قاعدة الذهب، فبعد انتهاء مرحلة الحرب العالمية الأولى قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1919 وبريطانيا سنة 1925. بمحاولة لإعادة إرساء قاعدة الذهب من جديد لكن بحلول سنة 1931 بدأت القاعدة بالانهيار بحيث اشتدت المضاربة نظرا لغياب فعالية ميكانيزم التصحيح الذاتي عن طريق أسعار الفائدة.

وبالتالي انتشرت الحركات المضاربية لرؤوس الأموال في جميع البنوك (النمساوية، الألمانية، الإنجليزية) ،مما أدى إلى فرض قيود على الصرف في العديد من الدول.أما بريطانيا فكانت أول من ألغت التزاماتها ببيع الذهب وتعويم الإسترليني وتبعتها دول أخرى تربطها علاقاتها تجارية ومالية قوية بإنجلترا وتربط عملاتها

بالإسترليني ، ولم تبق ملتزمة بقاعدة الذهب إلا فرنسا، بلجيكا، هولندا،ايطاليا،سويسرا والتي أطلق عليها اسم"جبهة بالذهب" gold bloc. وفي سنة 1936 انهارت القاعدة بخروج جبهة الذهب منها.

شهدت الفترة الموالية لانهيار قاعدة الذهب، عمليات واسعة لتخفيض قيم العملات وفرض القيود الحمائية والرقابة على الصرف وتقييده. مما ترتب عنه عدم استقرار في أسعار الصرف للعملات المختلفة (دول اتبعت نظام الصرف الحر وأخرى نظام الرقابة على الصرف).

## 3.2. النظام النقدي الدولي في الفترة (1944-1973)

رأينا في الفترة السابقة (1918–1939) آن الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد العظيم قد أورثت النظام حالة من اللااستقرار وتفكك العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول وتقييد التجارة الخارجية عن طريق فرض الرقابة على المبادلات والصرف.

لذلك كان من الضروري إقامة نظام نقدي من شأنه معالجة الوضع المتردي وذلك بالاتفاق والاجتماع الدولي.

### 1.3.2. مؤتمر بريتون وودز:

انعقد هذا المؤتمر المالي والنقدي في منطقة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة الأمريكية، في 22 يوليو1944 حضره ممثلو 44 دولة، إضافة إلى مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الكبار وعلى رأسهم اللورد كينز البريطاني،والأستاذ هاري وايت الأمريكي.

وقبل انعقاد المؤتمر كانت قد تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية في 5 افريل 1943 وبريطانيا في 7 أفريل 1943 بمشروعيها المعروفين. مشروع هاري وايت الأمريكي ومشروع جون مينارد كينز البريطاني، وكان كل مشروع يهدف إلى تحقيق

مصالح البلد المقترح له، بحيث تقدم كينز بفكرة خلق سلطة نقدية دولية تقوم بإصدار عملة خاصة بها (le bancor) قابلة للتحويل إلى ذهب. وذلك حسب احتياجات الاقتصاد العالمي،كما تطبق سياسات من شأنها تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات ، أما فيما يخص المشروع الأمريكي فإنه يختلف عن مشروع كينز. من حيث اقتراحه لنظام الصرف بالذهب والذي من خلاله يصبح الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب.

وبالتالي فإن المشروع الأمريكي يكرس هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي، وهذا ما تم العمل به فعلا بحيث جاء الاتفاق العام بالأخذ بمشروع هاري وايت. رغم تشابه المشروعان من حيث المبادئ الأساسية لهما والتي تتمثل في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في الميزان المدفوعات.

لقد جاءت حصيلة مناقشات مؤتمر بريتون وودز متوجة بإنشاء ثلاث منظمات دولية تتمثل في : البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، صندوق النقد الدوليIMF، المنظمة العالمية للتجارةITO، وذلك بغية وضع الأنظمة اللازمة لقواعد التبادل الدولي وقواعد القروض والاستثمار.

كان الغرض من إنشاء البنك الدولي هو تقديم المساعدة المالية للدول المتضررة من الحرب ومساعدة الدول السائرة في طريق النمو. أما الصندوق النقد الدولي فقد أوكل إليه مهمة تنظيم المدفوعات الدولية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي

الدولي الجديد. أما فيما يخص المنظمة العالمية للتجارة فكانت مهمتها محصورة في تحرير التجارة من القيود التي فرضت عليها سابقا.

ونظرا لارتباط مهام صندوق النقد الدولي بموضوع البحث، سنحاول في عجالة إبراز أهم الأهداف التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها في سبيل ضمان الاستقرار والسير الحسن للنظام النقدي الدولي.

تم التصديق على إنشاء الصندوق في ديسمبر سنة 1945، بدأ بمزاولة أعماله في مارس سنة 1947، وبلغ عدد أعضاءه آنذاك 49 عضوا.و كانت باكورة أعماله تثبيت عملات 32 دولة عضوا فيه، وفي مارس سنة 1974 بلغ عدد الدول الأعضاء 154عضوا وارتفع هذا العدد إلى 182 دولة بعد انضمام روسيا وعدد من دول أوروبا الشرقية. وتتلخص أهم أهدافه فيما يلي:

## تحقيق الاستقرار في سعر الصرف:

لضمان استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العالمي عقب الحرب أنشأ المشاركون في بريتون وودز، ما عرف باسم نظام سعر تكافؤ العملة. وهو نظام يتمثل في أسعار صرف ثابتة يمكن تصحيحها بعد التشاور مع صندوق النقد الدولي . وسعر التكافؤ هو سعر العملة بالنسبة للدولار أو الذهب بحيث تم تحديد سعر الدولار ب 35دولار للأوقية.

ولا يسمح لسعر العملة بالابتعاد عن الحدود الدنيا والعليا للأسعار عن 1%من سعر التعادل، حتى لو لجأت البنوك المركزية في سوق الصرف للتدخل بيعا أو شراءا للعملة المحلية مقابل الذهب ،وهذا ما نصت عليه المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

وتعد الرقابة على سياسات سعر الصرف إحدى المسؤوليات التي تقع في صميم عمل الصندوق، وذلك من خلال تحديد معايير للسلوك الاقتصادي والمالي للدولة. ومن

ثمة التأكد عن طريق الفحص الدقيق والمشاورات والمناقشات أن العضو المعنى ملتزم بتطبيق تلك المعايير، كما يهدف الصندوق إلى:

* ضمان حرية تحويل العملات بإلغاء الرقابة والقيود،في فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في عام 1956،ويشمل تحرير المدفوعات الخاصة بالعمليات التجارية فقط،وليس حركات رؤوس الأموال.

* الجمع بين أسعار الصرف الثابتة والمرنة وذلك من خلال أسعار التعادل القابلة للتغيير بعد التشاور مع الصندوق.

## المساهمة في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

يقوم الصندوق بتقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء، من اجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال وظائفه التمويلية، إما في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية وتتمثل وسائله التمويلية في حقوق السحب العادية والخاصة،أما التسهيلات الائتمانية فيمكن إجمالها في حوالي اثني عشر حالة.

## تحرير التجارة وتشجيع التبادل الدولي:

يسعى الصندوق إلى تسيير التوسيع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والمساهمة في تحقيق والمحافظة على ارتفاع معدلات التشغيل للعمالة وزيادة الدخل الحقيقي بشكل مستمر وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وفقا لمبادئ الاقتصاد السياسي. وقد عبرت عن ذلك المادة السادسة من اتفاقية تأسيس الصندوق بحيث نصت الفقرة الأولى على أن "الهدف الأساسي للنظام النقدي الدولي هو توفير إطار يسهل المبادلات في السلع والخدمات والأموال بين الدول، و تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وتجدر الإشارة إلى انه قد حدثت تطورات هامة في نظام صندوق النقد الدولي كان لها انعكاساتها على الوظائف التي يقوم بها. فمن بين الوظائف الجديدة للصندوق توليه وظيفة إدارة أزمة المديونية، ففي سنة1996طلبت اللجنة المؤقتة للصندوق في اجتماعها المنعقد في شهر افر يل من نفس السنة،أن يشترك الصندوق إلى جانب البنك الدولي والجهات الدائنة والمانحة بتقديم توصيات واقتراحات تعالج المشاكل التي تعاني منها الدول الفقيرة شديدة المديونية لتحقيق الأعباء عنها.

## 2.3.2. انهيار نظام بريتون وودز

رأينا فيما سبق بان الدولار شكل محور النظام النقدي الدولي حيث استبدل الذهب بالدولار وعرف العالم قاعدة جديدة هي قاعدة الصرف بالذهب، وأصبح الدولار مطلوبا كاحتياطي نقدي بدلا من الذهب، كما أن الطلب المتزايد على السلع والمعدات الأمريكية أدى إلى حدوث ندرة في الدولار من جانب الدول الأوروبية. ومن جهتها الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في إعادة بناء أوروبا عن طريق مشروع مارشال الذي كان الهدف منه إيقاف المد الشيوعي، وبالفعل أسهم مشروع مارشال في نهوض اقتصاديات الدول الأوروبية وتحسين قدراتها التصديرية بفعل التخفيضات التي طبقتها على عملاتها.

ومع عودة قابلية تحويل العملات الأوروبية، حدث دخول كبير للدولارات الأمريكية مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الدولار لدى هذه الدول ومنه فقدان الثقة به مما دفعها إلى تحويل هذه الدولارات إلى ذهب.وهكذا تسرب مخزون الذهب الأمريكي وأصبح من الصعب استمرار تعهد الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى ذهب.

وفي هـذه الظـروف تـم انعقـاد مـؤتمر« بـال ـ bale »  بـين الـدول الأوروبيـة والولايات المتحدة الأمريكية من اجل إنشاء "مجمع الذهب" وذلك بغرض تثبيـت سـعر الذهب ومنعه من الارتفاع. والتخفيف من حدة الأزمة التي أصابت الدولار.

لقد واجهت الولايات المتحدة خيارات صعبة وكان عليها أن تختار بين:

* إجراء تخفيض كبير في نفقات الدفاع، إلا أن هذا الاقتراح اعتـبر مرفوضـا مـن وجهـة نظر السياسة الدولية.

* تخفيض قيمة الدولار. واعتبر هذا الاقتراح مرفوضا أيضا.لأن الـدولار عملـة دوليـة ولا يجب تخفيضه في نظر الولايات المتحدة.

* رفع أسعار الفائدة للحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال والعمل على جذبها، إلا انـه لم يأخذ بهذا الاقتراح أيضا ضنا بأن أسعار الفائدة في المدى الطويل تؤدي إلى تخفيض معدلات نمو الاقتصاد.

انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية مقارنة بالأوروبية أدى إلى نزوح كبير لرؤوس الأموال نحو الخارج مما زاد الطين بله، وبالتالي تعميق العجز وأمام هذا الوضع جاء قـرار الحكومة الأمريكية لإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت1971.

وكان من بين الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي نيكسن:

* إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول احتياطية أخرى.

* خفض الإنفاق الفيدرالي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة10 %.

* فرض ضريبة إضافية قدرها  10 % على الواردات الأمريكية.

### 3.3.2. اتفاقية سميثونيان

في17–18 ديسمبر1971، انعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن اجتماع عرف بـ**"اتفاق سميثونيان"**. جمع وزراء مالية مجموعة الدول العشر ومحافظي بنوكها المركزية.ولم يكن هذا الاجتماع الأول من نوعه بل سبقه اجتماع جزر الآزور بين الرئيس الأمريكي والرئيس الفرنسي والذي ترتب عنه زيادة تخفيض الدولار مقابل رفع قيم بعض العملات.

أما النتائج التي خرج بها اتفاق سميثونيان فهي:

* زيادة سعر الذهب من 35 دولار للأوقية إلى 38 دولار للأوقية ورفع قيم بعض العملات.

* إلغاء الضريبة الإضافية المفروضة على الواردات.

* السماح بزيادة حدود تقلبات أسعار الصرف بنسبة2.25 % صعودا وهبوطا.

و رغم ما تم التوصل إليه في هذا الاتفاق استمر الذهب في الارتفاع في السوق الحرة إلى أن وصل إلى 50 دولار للأوقية، كما ظهرت حركات مضاربية على العملات ورغم المحاولات التي قامت بها الدول الأوروبية واليابان من اجل دعم الدولار،إلا أن الوضع كان يزداد سوءا،مما جعل الحكومة الأمريكية تضطر مرة أخرى إلى تخفيض قيمة الدولار بنسبة10 % ورفع سعر الذهب رسميا من 38 دولار للأوقية إلى 42.22 دولار للأوقية. وذلك في 13 فبراير 1973، هذا التخفيض افقد الدولار مكانته وسمح بتعويم العملات الأخرى ووضع النهاية لنظام بريتون وودز.

إن التطورات النقدية الدولية التي حدثت مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، كانت سببا مباشرا للبحث عن إصلاح النظام النقدي الدولي من طرف الدول الأوروبية التي تضررت كثيرا بفعل المضاربات.

### 4.3.2. محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي :

أول محاولة كانت في سنة 1972، حيث اقر مجلس المحافظين لصندوق النقد الدولي إنشاء لجنة العشرين لاقتراح الإصلاحات اللازمة لتطوير النظام النقدي الدولي، وقد اتفقت على أن الأوضاع العالمية تتطلب إتباع منهج متطور في إصلاح النظام النقدي الدولي. ورغم ما تم اقتراحه إلا أن المشكلات الأساسية بقيت دون إصلاح جوهري.

أما المحاولة الثانية فكانت في سنة 1976من خلال عقد اتفاقية جاميكا.وكان من بين القرارات التي خرجت بها هذه الاتفاقية.

1- زيادة أو توسيع الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للدول الأعضاء خاصة الدول النامية.

2- صياغة تعريف جديد لحقوق السحب الخاصة،بحيث تتحدد قيمة الوحدة منها بشكل يضع حدا نهائيا لعلاقتها أو ارتباطها بالذهب.

3- إصرار الولايات المتحدة-مستعملة نفوذها في الصندوق- على فرض بعض الأحكام المتعلقة بالذهب.

وانطلاقا من هذه القرارات.قام صندوق النقد الدولي ببيع 1/ 6 رصيده من الذهب في السوق الحرة، واستخدام هذه الإيرادات في مساعدة الدول الفقيرة،ولقد كان الغرض من ذلك هو التخلي عن الذهب كأصل للسيولة الدولية،وصاحب ذلك أيضا إلغاء السعر الرسمي للذهب.

وهكذا فإن الهدف الرئيسي من وراء التخلي عن الذهب كأصل من السيولة الدولية وبيعه في السوق الحرة،هو تخفيض سعره وإضعاف مركزه مقابل الدولار. وبإلغاء العلاقة بين الدولار والذهب، أصبحت ساحة المعاملات النقدية الدولية خالية إلا من الدولار الذي حافظ على مكانته رغم الهزات التي تعرض لها.

# المبحث الثاني

# تقييم النظام النقدي الدولي:

إن النظام النقدي الدولي الذي حكم العلاقات النقدية الدولية عقودا من الزمن لم يكن في المستوى المطلوب ولم يحقق الوظائف المسطرة له بل اثبت فشله في تحقيق الاستقرار والعدالة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وخير دليل على فشل النظام النقدي تلك الأزمات النقدية المتكررة التي تسببت فيها الانهيارات المستمرة لقيمة الدولار وانتشار ظاهرة المضاربة بالعملات.

و سنحاول فيما يلي إعطاء تقييم شامل للنظام النقدي الدولي.

## 1. الدولار و النظام النقدي الدولي الحالي:

شهد النظام النقدي الدولي بعد عام 1971، مجموعة من التطورات انطلاقا من سقوط نظام بريتون وودز.الذي كان نتيجة لقرار الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء قابلية إبدال الدولار بالذهب بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدولار وارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الحرة وابتعاده عن السعر الرسمي.

لذلك سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى أهم التحولات التي ميزت النظام النقدي ما بعد بريتون وودز.

### 1.1. مكانة الدولار في النظام النقدي الحالي

احتلت الولايات المتحدة مركزا تنافسي قوي بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد استند هذا المركز على ميزان تجاري قوي جدا في فترة امتدت من سنوات الأربعينيات إلى غاية السبعينيات من القرن العشرين.

إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلا فمع بروز الاقتصاديات الجديدة كاليابان و أوروبا، برزت معها مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي، وازدادت المشكلة تعقيدا عندما ظهرت الحاجة للسيولة الدولية باعتبارها الممول الوحيد للتجارة الدولية.

وكون الدولار المكون الأساسي للسيولة الدولية، و العملة الدولية الوحيدة آنذاك، زاد من التسارع الكبير في عجز ميزان المدفوعات الأمريكي. ومع تزايد تدفق الذهب إلى الخارج، أصبح الدولار يعاني من أزمة حادة أدت إلى فقدان الثقة به وبالنظام النقدي ككل. و بالتالي فإن مركز الدولار في تلك الفترة لم يساعد النظام النقدي بل زاد من حدة المشاكل والضغوط وبخاصة الضغوط التضخمية التي ظهرت في الولايات المتحدة.

إن قرار نيكسون لسنة 1971 القاضي بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، كان بداية لعهد جديد للنظام النقدي الدولي. بحيث كانت فترة السبعينيات بمثابة نقطة تحول في مسيرة النظام النقدي الدولي. و بحلول سنة 1971 دخلت أوروبا مرحلة من الأزمة الاقتصادية التي تمثلت في تصاعد الضغوط التضخمية ونقص في الاستثمار وازدياد ارتفاع معدلات البطالة. وسرعان ما انعكست هذه الأوضاع على أسعار عملاته وأسعار التحويل فيما بينها ،والتي أصبحت مستقلة بشكل كبير مما خلق مجالات اكبر للمضاربة في العملات. ومع ازدياد الضغوطات الممارسة من طرف الولايات المتحدة على الدول الأوروبية بهدف الحفاظ على قيمة ومكانة الدولار في النظام النقدي الدولي، بدأ التدهور يصيب العملات الأوروبية خاصة الإسترليني الذي عرف انخفاضات كبيرة.

وفي ظل هذه الاضطرابات، اهتدت الدول الأوروبية إلى تأسيس نظام صرف يجمع بين عملاتها ويقوم على أساس تثبيت أسعار الصرف وفق هوامش ضيقة، ولقد أطلق على هذا النظام ،اسم نظام الثعبان في النفق. وهكذا فإن مسلسل التدهور المتتابع

للعملات الأوروبية كان هو الدافع الأساسي لتشكيل نظام نقدي أوروبي ومن بعده عملة أوروبية موحدة ،من شأنها منافسة الدولار على مكانته في النظام النقدي الدولي الجديد.

## 2.1. ملامح النظام النقدي الدولي الحالي

### 1.2.1. نظام متعدد الأقطاب :system multipolaire

اقترحت مفوضية بريتون وودز برئاسة الرئيس الأسبق للخزينة الفيدرالية الأمريكية **"فولكار"** في تقريرها الصادر في سنة 1994 إنشاء نظام قائم على الدولار، الين والدوش مارك (الايكو). وبالتالي لم يعد الدولار العملة الدولية الوحيدة المهيمنة بل برزت عملات دولية جديدة، كالين و المارك الألماني.

كما أن ظهور تكتلات اقتصادية أخرى غير أوروبية،في أمريكا الشمالية وفي حوض المحيط الهادي والباسيفيك أدى بالبعض إلى توقع ظهور كتل نقدية، الأولى في أوروبا الموحدة وتكون عملتها الايكو أو الأورو والثانية في أمريكا الشمالية وتكون عملتها الدولار والأخيرة في حوض المحيط الهادي وتكون عملتها الين.وبذلك يتحول النظام النقدي الدولي من نظام أحادي إلى نظام ثلاثي الأقطاب. وإذا تحقق هذا فسوف يتخلص النظام النقدي من مخاطر الاعتماد على عملة واحدة ومن ثم تحقق حدة التقلبات الشديدة في أسعار صرف العملات.

ولكن هذه الكتل النقدية الجديدة ليست ذات تأثير متكافئ.فالدولار يبقى العملة المهيمنة.سواءا في احتياطات البنوك المركزية والخاصة أو على مستوى المبادلات في سوق الصرف أو باعتباره وحدة الحساب المشتركة للموارد الأولية الإستراتجية كالبترول مثلا.

يبين الجدول رقم 04 حصة العملات الوطنية في المعاملات التجارية للدول الأكثر تصنيفا في العالم. بحيث نلاحظ من خلال الجدول بأن الدولار هو العملة الوحيدة الذي استطاع أن يحافظ على مكانته في التجارة الدولية، وذلك من خلال الحجم الواردات

المقومة بالدولار، والتي تدل على مدى قبول الـدولار كعملـة فـوترة مـن طـرف شركـاء الولايات المتحدة الأمريكية .

الجدول رقم 04: حصة العملات الوطنية لسنة أكبر دول صناعية في فوترة المعاملات التجارية (بالنسب المئوية) (1980-1988 ) .

| الدول | الصادرات | | الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1988 | 1980 | 1988 |
| فرنسا | 62.5 | 58.5 | 33.1 | 48.9 |
| المانيا | 82.3 | 81.5 | 43.0 | 52.6 |
| ايطاليا | 36.0 | 38.0 | 18.0 | 27.0 |
| اليابان | 29.4 | 34.3 | 2.4 | 13.3 |
| بريطانيا | 76.0 | 57.0 | 38.0 | 40.0 |
| الولايات م.أ | 97.0 | 96.0 | 85.0 | 85.0 |

أما فيما يخص مكانـــة الـدولار في المعـاملات عـلى مـستوى الأسـواق الـصرف الأجنبية فالجدول رقم 05 يبين لنا توزيع المعـاملات بـالعملات الأجنبيـة عـلى مـستوى الأسواق الرئيسية للصرف.

الجدول رقم 05 توزيع المعاملات بالعملات الأجنبية على الأسواق الرئيسية للصرف نسبة من متوسط النشاط اليومي (1989-1992).

| | الدولار | المارك الألماني | الين | الجنيه الإسترليني | الإيكو | عملات أخرى | كل العملات الأجنبية(٪) | كل العملات الأجنبية (Mds $) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أفريل 1989 | 90 | 27 | 27 | 15 | 1 | 40 | 200 | 932.0 |
| أفريل 1992 | 83 | 38 | 24 | 14 | 3 | 38 | 200 | 1353.5 |

يبين جدول رقم 06 حصص مختلف العملات الأجنبية من احتياطات البنوك المركزية والبنوك الخاصة والقروض الدولية

الجدول رقم 06 حصة العملات المختلفة بالنسب المئوية (1991) .

| | السنوات الدولية نهاية 1991 | الاحتياطات الرسمية بالعملات الأجنبية 1991 | الديون البنكية بالعملات الأجنبية نهاية جوان 1991 |
|---|---|---|---|
| الدولار الأمريكي | 39.1 | 55.6 | 56.7 |
| الين الياباني | 12.2 | 10.4 | 5.9 |
| المارك الألماني | 9.6 | 18.4 | 12.6 |
| الإيكو | 5.6 | 4.6 | 4.7 |

### 2.2.1. نظام قائم على التعويم المدار : un flottement dirigé

منذ سنة 1978 أقر صندوق النقد الدولي كل الأنظمة النقدية تقريبا ، و هذا ما جاء في التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز في جاميكا سنة 1976 بحيث تقرر بأن كل

دولة مدعوة لاختيار إجراءات خاصة للصرف، فهي تستطيع أن تنسب قيمـة عملتهـا إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى عملات أخرى أو تعوم عملتها في سوق الصرف. والتقييد الوحيد هو عدم الاستناد إلى الذهب تحت أي شكل من الأشكال.

وبالتالي حدث تغير في نظام تحديد سعر الصرف في معظـم دول العـالم، فأخـذت بأنظمة الصرف العائمة بدلا من أسعار الـصرف الثابتـة، ولعـل مـن المستحدثات التـي ترتبت على العمل بنظام أسـعار الـصرف العائمـة، التقلبـات الـشديدة في أسـعار صرف العملات الرئيسية (الدولار ،ألين ،مارك و غيرها ) وهـو مـا أدى إلى زيـادة عنـصر عـدم اليقين أو التأكد في العلاقات الاقتصادية الدوليـة ،التـي تـدعو بقـوة إلى إجـراء إصـلاح جذري في النظام النقدي الدولي ، وابتداء من سنة 1985 لم تعد الحكومات تثـق في فعاليـة سوق الصرف و لابفعالية الصرف العائم ،مما دفعها للتدخل من أجل تفادي الانحرافات في تكوين أسعار الصرف و ذلك بتبني نظام الصرف الموجه ، ولقد توصلت اتفاقية بـلازا (22سـبتمبر 1985) وبعـدها اتفاقيـة لـوفر (22فيفـري1987) إلى اتفـاق حـول تحديـد التغيرات في أسعار الصرف.

كما تم التطرق في اجتماع لوفر إلى فكرة "النطـاق المـستهدف"la zone ciblée " والتي يقصد بها هوامش التغير لأسعار الصرف و التي من خلالها تجتهد البنـوك المركزيـة للعملات الأساسية(الدولار، المارك الألماني،الين ) من أجل تحقيق استقرار أسـعار صرف عملاتها.

## 3.2.1. تهميش دور صندوق النقد الدولي

في ظل نظام بريتون وودز كان دور صندوق النقد الـدولي يكمـن في التأكـد مـن احترام الدول الأعضاء للالتزامات الواردة في المادة الرابعة، ومنها التزام الدولـة بتحديـد سعر صرف عملتها بالذهب أو الدولار، والامتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق. وذلك بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

أما بعد انهيار نظام بريتون وودز وإحلال نظام الصرف المرن محل الصرف الثابت انحصر دور الصندوق في الرقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء فقط.وهذا ما كرسته اتفاقية جامايكا سنة 1976.حينما أعطت الحرية للدول في تحديد نظام صرفها.كما أقرت هذه الاتفاقية حقوق السحب الخاصة كأصول احتياطية أساسية في النظام النقدي الدولي.وكان الصندوق قد اقر منذ سنة 1974 قياس كافة الاحتياطيات والمعاملات الرسمية الأخرى بدلالة حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولارات الأمريكية.

ورغم الإجراءات المتخذة في هذا الشأن إلا أن احتياطيات البنوك المركزية من حقوق السحب الخاصة تمثل حاليا حصة صغيرة جدا. كما أن قدرة الصندوق على تقديم المساعدة أصبحت محدودة جدا بالرغم من ارتفاع حصص الدول الأعضاء في الصندوق،ففي سنة 1945 قدرت الحصص ب 7.6 مليار و39 مليارDTS في سنة 1983 و90مليار سنة 1983، و135 مليار في سنة 1991.

### 4.2.1.النظام النقدي يتميز ببنكيته وتحرره المالي

تلعب البنوك الخاصة دورا أساسيا في النظام النقدي الدولي، فأسعار الصرف تحدد على مستوى أسواق الصرف، التي تشكل الوسيط الأساسي في عمليات الصرف،كما أن الاختلافات والانحرافات في أسعار العملات الدولية،عززت دور البنوك في توسيع التعاملات بالأورو عملات والأورو أسماء،وساعدت على تأسيس المناطق الحرة،التي سمحت للبنوك بتجاوز الحدود الوطنية بحيث ظهرت بنوك جديدة تسمى بنوك اوفشورد.

هذه التطورات في الأنظمة المصرفية زادت من تحرير القطاع المالي حيث شكلت حركة رؤوس الأموال محددا أساسيا في تكوين أسعار الصرف،فبعد التخلي عن سعر تكافؤ القيمة الذي أنشأ بمقتضى اتفاقية بريون وودز، والذي تزامن مع ازدياد حركات

رؤوس الأموال، وازدياد تدفقاتها بـدأت تظهـر المتاعـب الخارجيـة المتمثلـة في زعزعـت الاستقرار وهذا ما كشفت عنه الأزمة المالية التي انفجرت في آسيا سنة 1997 .

وكثيرا من اعراض أزمات أسواق رؤوس الأموال المحدقة، مشتركة في كـل مـن اقتـصاد الـسوق المتقدمـة واقتـصاد الـسوق الناشـئة، غـير أن أوجـه الـشبه تنتهـي عنـد ذلك.فالبلدان المتقدمة خرجت سالمة نسبيا من أزمات العملة الأخيرة،غيران اقتـصاديات السوق الناشئة ظلت تعاني من أزمـات عميقـة وممتـدة تميـزت بتراجـع حـاد في تـدفقات رؤوس الأموال، وانهيار في الناتج وتفاقمت بتأثير مشكلات مصرفية خطيرة.

وبالتالي يمكن القول بأن سعر الصرف الأمثل هو السعر الـذي يـسمح بموازنـة الميزان الجاري ومواجهة التدفقات النقدية.

## 2. مشكلات النظام النقدي الدولي:

إن النظام النقدي الدولي الذي حكم العلاقات النقدية الدولية منـذ سـنة 1944، إنما وجد لحكم وتنظيم العلاقات النقدية بين الدول المتقدمة التـي قامـت بتأسيـسه لكـي يتماشى ومصالحها، دون أن تعير أي اهتمام لمصالح الدول الفقـيرة، بـل اعتـبرت مـصالح هذه الأخيرة موازية لمصالحها.

نستخلص مما سلف أن النظام النقدي القائم إنما يعبر بالدرجة الأولى عن مصالح الدول الرأسمالية الكبرى. متناسيا بذلك مصالح الدول الناميـة التـي يفـترض أن تحظـي باهتمام اكبر نظرا للمشاكل الخانقة التي تتخبط فيهـا، ونـشيرإلى أن أي نظـام نقـدي ينـشأ يجب أن يكون قادرا على حل المـشكلات النقديـة الدوليـة،وفي مقـدمتها مـشاكل الـدول النامية،وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي.

### 1.2. مشكلات النظام ذات الطبيعة النقدية:

يمكن حصر المشاكل النقدية التي يعاني منها النظام النقدي الدولي في:

## 1.1.2. المشاكل المتعلقة بعمل مؤسسات النظام النقدي

لقد كانت الغاية الرئيسية من إنشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية في جويلية 1944هو إعادة بناء الاقتصاد الدولي المتدهور، وتنظيم علاقات الدول ذات الوزن الأكبر في المجال الاقتصادي.وتعود هيمنة الدول المتقدمة على مؤسسات النظام النقدي إلى قوتها الاقتصادية، بحيث تقاس مشاركة الدول في رأس المال بدخلها القومي. ونظرا لارتفاع الدخل القومي الأمريكي فإن مساهمة الولايات المتحدة تأتي على رأس القائمة بما يقرب ربع المساهمة الكلية.وبالتالي تحتل مقاعد دائمة في المجلس التنفيذي للإدارة وتحظى بقوة تصويتية تناسب مع نسبة مساهمتها.مما يجعلها تتخذ القرارات التي تتناسب مع مصالحها.بعكس الدول النامية مساهمتها ضئيلة،قدرتها التصويتية اضعف وبالتالي تعجز عن خدمة مصالحها .

وبالتالي فإن الكيفية التي يعمل بها كل من الصندوق والبنك صيغت بشكل يضمن توجيه عملهما لصالح الدول المتقدمة.فعلى سبيل المثال،مسألة معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات من طرف الصندوق،تقتصر فقط على معالجة الاختلالات الظرفية تفاديا لتجميد أموال الصندوق.وبما أن الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلة طويلة المدى فإنها بهذه الصورة لن تستفيد من الموارد المتاحة في هذا المجال.كذلك فيما يخص تقديم القروض، فلكي تحصل الدول النامية على التمويل اللازم ،عليها أن تتبع سياسات قد لا تتماشى مع توجهاتها وذلك نظرا لعدم قدرتها على سداد ديونها، كما أن هذه القروض والمساعدات المقدمة محصورة في مجالات محدودة،اغلبها غير إنتاجية ولا يولد دخلا يمكن أن يكون أساسا لتسديد هذه القروض.بل تزج بهذه الدول في مشكلات اعقد تأتي على رأس هذه المشكلات المديونية.

### 2.1.2. مشاكل متعلقة بارتباط النظام النقدي بالدولار

اعتمد النظام النقدي الدولي بالأساس على الدولار الأمريكي كعملة محورية. مؤكدا بذلك صعود الولايات المتحدة على قمة النظام، وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي ككل. وقد نجم عن ارتباط النظام النقدي بالدولار عدة أزمات كنا قد تطرقنا إليها سابقا .

وأمام قوة الدولار، أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تطبع العملة الدولية وفقا لمقتضيات أوضاعها الاقتصادية الداخلية ثم تفرضها على التجارة الدولية. وبالتالي فهي تستخدم الدولار كأداة لتحقيق أهدافها على حساب مصالح الدول الأخرى وخاصة الدول النامية. فعلى سبيل المثال، قرار تخفيض الدولار يؤثر مباشرة على حصيلة صادرات الدول إلى الولايات المتحدة، ويؤدي إلى انخفاض ودائع الدول الأخرى بالدولار.

كذلك في حالات التوسع النقدي في الولايات المتحدة، سيكون هناك ارتفاع في تكلفة الاستيراد من الولايات المتحدة وفي نفس الوقت انخفاض قيمة التزامات هذه الأخيرة تجاه العالم الخارجي، نظرا لارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة الناتجة عن التضخم. ونظرا لارتباط الدول النامية وتبعيتها الشديدة بالدول الرأسمالية المتقدمة، فإن تأثرها بتقلبات الدولار كان أقوى مقارنة بالدول الأخرى خاصة المتقدمة منها.

### 3.1.2. مشكلة السيولة الدولية:

تتكون السيولة الدولية، والتي يطلق عليها عادة الاحتياطات الدولية.من كافة العناصر التي تقبل في المدفوعات الدولية والتي تسمح بتسوية العجز المؤقت في موازين المدفوعات.وتتلخص أساسا في الذهب والدولار والعملات الأجنبية الأخرى. وتنشأ

مشكلة السيولة الدولية من نقص هذه العناصر وعدم قدرتها على تغطية الخلل في ميزان المدفوعات،ومتطلبات التجارة الدولية المتزايدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الذهب والدولار شكلا أساس السيولة الدولية، وإذا اعتمدنا على الدولار كعملة الاحتياطي الدولي فإن الولايات المتحدة يجب أن تتحمل العجز في ميزان مدفوعاتها حتى تتمكن من توفير كميات مناسبة من الدولار للدول المختلفة لتستخدمه كعملات احتياطي وليس لاستيراد البضائع الأمريكية. وهذا ما يضعنا أمام تناقض بين ضرورة وجود عجز لميزان مدفوعات دولة عملة الاحتياطي من جهة،والتخوف من عملة هذه الدولة بسبب وجود العجز من جهة أخرى. وأمام هذا الوضع تعددت الآراء والمقترحات لزيادة مكونات السيولة الدولية، وبعد جهود عديدة تم إنشاء حقوق السحب الخاصة،إلا أن استعمالات هذه الأخيرة محدودة بحيث تقتصر على التسوية فقط. كما أن عرضها محدود هي الأخرى نظرا لربط إصدارها بسلة من العملات الأجنبية ويأتي على رأسها الدولار.

تختلف مشكلة السيولة من بلد إلى أخر، وبالطبع فإن الدول النامية هي الأكثر تضررا من هذه المشكلة نظرا لضعف قدرتها على التصدير.

### 4.1.2. مشكلة عدم الاستقرار في أسعار الصرف

تعود مشكلة عدم الاستقرار في أسعار الصرف إلى غياب القواعد والأطر المتفق عليها فيما بين الدول، وعدم الالتزام بها إن وجدت.وخير دليل على هذا، قرار عدم التزام الولايات المتحدة بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب وذلك بدون استشارة صندوق النقد الدولي ولم تأخذ في الاعتبار أثار هذا القرار على النظام النقدي.

وفي ضوء الأوضاع السابق الإشارة إليها يمكننا القول بأن؛ أسعار الصرف لن تسلم من تقلبات وعدم الاستقرار إذا كان هناك قوى مسيطرة داخل النظام تفرض قراراتها التي تهدف من وراءها إلى خدمة مصالحها الخاصة.

وفي هذا الإطار تطرقت الأفكار إلى إنشاء نظام ثلاثي الأقطاب لسعر الصرف يرتكز على "الدولار، المارك والين" ويمكن في مثل هذا النظام ربط عملات البلدان الأخرى بإحدى تلك العملات الثلاث، وان تعوم هذه العملات الثلاث الرئيسية كل منها في مقابل الأخرى،ويرى هؤلاء أن النظام يتميز بأن الالتزامات فيه"اقل إحكاما"و"اهدأ " وهذا يعني إن الأرقام المستهدفة لسعر الصرف تتغير بتوافر أكثر وتخضع لهوامش أوسع مقارنة بالنسبة للالتزامات الأكثر إحكاما".

## 5.1.2. مشكلة اختلاف التضخم وأسعار الفائدة فيما بين الدول"

إن اختلاف معدلات التضخم وأسعار الفائدة فيما بين الدول، قد يؤدي إلى أثار متباينة عليها. فبالنسبة للتضخم قد ينجز عنه ارتفاع حصيلة الصادرات للدول التي ارتفع فيها معدل التضخم وذلك على حساب الدول المتعاملة معها،بحيث تكون مجبرة على دفع مبالغ اكبر لقاء الحصول على نفس السلعة التي ارتفعت أسعارها.

نفس الشيء بالنسبة لمعدلات الفائدة، فهي الأخرى يمكنها أن تحدث اضطرابات في النظام النقدي الدولي. وذلك بالتأثير على الأسواق المالية والنقدية وجعلها في حالة من اللاستقرار، بحيث تؤدي التغيرات المفاجئة والسريعة في معدلات الفائدة إلى ظهور حركات واسعة في رؤوس الأموال ومضاربات قد تكون مفتعلة بغرض مهاجمة عملة بلد ما. وهناك مؤسسات مالية ونقدية تعمد في حالات معينة إلى إحداث هذه التباينات في أسعار الفائدة حتى تستفيد من المضاربات في الأسواق.

## 6.1.2. مشكلة المديونية

تعاني الدول النامية على غرار الدول الأخرى من مشكلة المديونية الناتجة عن العجز في موازين مدفوعاتها واستمرار هذا العجز أدى إلى تفاقم أزمة المديونية، وبما أن هذه الدول ليس لديها مصادر لسداد الديون فإنها تلجأ إلى الاستدانة مرة أخرى لكي

تسدد الديون السابقة، مما أدى إلى تراكم الأقساط والفوائد والعجز عن السداد في نهاية المطاف، وإزاء هذه الظروف لم يكن هناك بد من الالتجاء إلى صندوق النقد الدولي للسحب منه والإذعان لشروطه حتى يمكن الحصول على قروض من الدول الأخرى.

ودون التطرق إلى التفاصيل، أسفرت تجربة الدول النامية مع برامج التثبيت التي عقدتها مع الصندوق لإصلاح المسار الاقتصادي عن تفاقم العجز في موازين المدفوعات وتدهور أسعار الصرف وزيادة معدلات التضخم وتفاقم عجز الموازنة العامة وذلك ما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة.

ومجمل القول أن أزمة المديونية يجب أن تخصص لها مؤسسات نقدية خاصة يمكنها أن تقدم العون للدول التي تعاني من هذه الأزمة، كأن تقدم لها تمويلات طويلة الأجل موجهة إلى المشروعات الإنتاجية ذات العائد والذي من خلاله يتم تسديد أقساط وفوائد الديون، وبالرغم من أن هذه المشكلة قد طرحت في العديد من اللقاءات والمؤتمرات، إلا أن مصالح الدول المتقدمة تتعارض دائما مع مصالح الدول النامية.

فقد تقدمت مجموعة الأربع والعشرون التي تمثل البلاد النامية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بطلب من الصندوق والبنك الدولي بالتفكير في ميكانزمات المساعدة لإعادة هيكلة الديون الخاصة لدول الدخل الأقل انخفاضا".

## 2.2. مشكلات النظام ذات الطبيعة الاقتصادية :

عندما نتحدث عن المشاكل التي تعاني منها النظام النقدي الدولي، فإننا بطبيعة الحال نتحدث عن مشاكل النظام الاقتصادي ككل، فالمشكلات النقدية تتأثروتأثر في المشاكل الاقتصادية الكلية،لذلك لا يمكن أن نتم الحديث عن مشاكل النظام النقدي الدولي، بدون التطرق إلى أهم المشاكل التي يعاني منها النظام الاقتصادي الدولي.

### 1.2.2. مشاكل التخصص وتقسم العمل

لقد قام النظام النقدي الدولي على اثر تطور تاريخي استغرق عدة قرون، وظهر من خلاله التخصص وتقسيم العمل على صعيد الدولي والذي تم فرضه من قبل بعض الدول.

وقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد، في المواد الأولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية وكان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبة في السلع الصناعية.

هذا التقسيم غير العادل بين الدول النامية والدول المتقدمة يبقي على حالة التبعية للدول النامية ويكرس حالة التقدم ويؤكدها في مجموعة الدول المتطورة.

ومع التطور التكنولوجي الذي حققته الدول المتقدمة وتعدد أنواع السلع المنتجة لم يعد تقسيم العمل بالمفهوم السابق، بل ظهرت أنواع عديدة لتقسيم العمل، كتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة وتقسم العمل داخل المنتج الواحد، وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض.أما فيما بين البلاد الصناعية والنامية فقد تخصصت الدول المتقدمة بالحلقات الصناعية خاصة والإنتاجية عامة الأكثر تطورا وتعقيدا، كما هو عليه الحال في الصناعات الهندسية،الالكترونية والكهربائية.

في الوقت الذي يمكن أن تتخصص فيه الدول الأخرى بالمجالات الأقل تطورا وتعقيدا من الناحية التكنولوجية ، ومن خلال ما تم عرضه نستخلص أن التقسيم الحالي للعمل أصبح يمثل المشكل الرئيسي للنظام النقدي الدولي،بحيث عمق الهوة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة،واظهر عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي من خلال

إبقاء عناصر القوة الاقتصادية والسياسية لدى الدول المتقدمة وتكريس التخلف لدى الدول النامية .

## 2.2.2. مشاكل متعلقة بالتجارة الدولية :

تعاني الدول النامية، من مشاكل عديدة متعلقة بالتجارة الدولية، ونذكر على رأس هذه المشاكل. مشكلة ضعف معدلات النمو المحققة في حصيلة الصادرات، نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليها، بحيث تمثل في أغلب الأحيان صادرات لمنتجات أولية، و يسبب اعتماد دول المتقدمة على بعضها البعض في توفير هذه المنتجات، أو القيام بعملية الإحلال أي إحلال منتج متوفر محل المنتج غير المتوفر، وكذا الاقتصاد في استعمال هذه المنتجات مع توسع في إنتاجها في الدول المتقدمة، كل هذه الأسباب تؤدي إلى تقليص الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية.

وفي المقابل تتزايد حاجة الدول النامية إلى الاستيراد من الخارج وبالشكل الذي يجعل حصيلة الصادرات قاصرة على تلبية هذه الواردات، خاصة و أن أسعار هذه الأخيرة في ازدياد مستمر وسريع وبمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الصادرات من المنتجات الأولية. مما يؤدي إلى تحمل أعباء أكثر ناتجة عن ارتفاع أسعار الاستيراد من الدول الصناعية الرأسمالية ذات التضخم المرتفع و أسعار الصرف المرتفعة أيضا .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول النامية تعاني من مشكلة السياسات الحمائية التي تتعرض لها صادراتها إزاء أسواق الدول الصناعية.

## 3.2.2. مشاكل متعلقة بالتمويل :

يعد التمويل حاجة ملحة لضمان استمرارية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، من أجل توفير احتياجات عديدة بالقدر الكافي للوصول إلى

مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي، حيث يأتي على رأس قائمة العناصر الأساسية للإنتاج رأس المال بوصفه محرك العملية الإنتاجية.

وتعد الندرة في هذا العنصر العائق الأساسي بالنسبة للدول النامية، حيث تضطر هذه الأخيرة للجوء إلى الدول المتقدمة من أجل سد الفجوة التمويلية لديها.

وبالتالي يعد البحث عن هذه الموارد، أهم التحديات التي تواجه الدول النامية بغية رفع معدلات نموها الاقتصادية، وفي هذا الصدد تظهر مشكلة التمويل الخارجي، والتي يترتب عنها جملة المشاكل المتمثلة في تفاقم الاختلالات المالية وتقويض القدرة التنافسية الدولية، وأثار سلبية على أسعار الصرف ويمكن شرح هذه المشاكل باختصار في النقاط التالية:

* التحويل المعاكس ؛ ويقصد به أن الأموال التي تحصل عليها الدول النامية، في شكل تدفقات مالية ينعكس اتجاهها نحو الدول المانحة لها في صورة خدمة الدين أو تحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها ....

* توالي حالات التأخر؛ وشيئا فشيئا فإن الدول النامية تجد نفسها واقعة في مشكلة أكبر، وهي مشكلة عدم القدرة على سداد التزاماتها الخارجية عن استحقاقها والمترتبة عن التدفقات المالية الأجنبية .مما يمهد لها الطريق للدخول في الحلقة المفرغة للمديونية، وتلجأ بذلك إلى جدولة ديونها ومن ثم تكرار إعادة جدولة هذه الديون مرات ومرات ولكن بدون جدوى لأن حجم الديون المترتبة عن خدمة هذه الديون والمتراكمة منذ أعوام أكبر بكثير من أن تحل بالعلاجات والمبادرات المقترحة من طرف الدول الرأسمالية المانحة أو الدول النامية .

## 3. معايير كفاءة النظام النقدي الدولي و معايير إصلاحها:

رأينا فيما سبق بأن النظام النقدي الدولي يعاني من مشاكل عديدة موزعة في جميع المستويات. وعموما فإن ذلك يشير إلى أن هناك إصلاحات اقتصادية مطلوبة في آلية عمل النظام النقدي الدولي لجعله أكثر كفاءة في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

لذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى أهم المعايير المطلوب توفرها في النظام النقدي.

### 1.3. معايير الكفاءة:

#### 1.1.3. معيار نمو التجارة الدولية:

إن النظام النقدي الدولي الجيد؛ هو النظام الذي يعظم تدفق التجارة والاستثمارات الدولية ويقود إلى توزيع عادل للمكاسب من التجارة بين دول العالم.وهو الأمر الذي تم تحقيقه بنجاح في ظل قاعدة الذهب، بحيث ساعدت هذه الأخيرة على إقامة علاقات تجارية مستقرة لم يعرف لها مثيل.

فقد كان النمو الذي شهدته التجارة الدولية إحدى القوى الأساسية وراء النمو الاقتصادي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد انفتاح دول كثيرة على الأسواق العالمية. وتشير الإحصاءات والأرقام إلى أن متوسط الناتج المحلي الخام على مستوى العالم ارتفع بنسبة 34٪ سنويا في الفترة 1950 إلى 1990 نتيجة النمو في المعاملات التجارية بين الدول العالم.

#### 2.1.3. معيار تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف:

يجب أن يكون للنظام النقدي الدولي المقدرة على الموازنة بين نسب التضخم والانكماش في الاقتصاد العالمي، فعندما كان العالم يسير على نظام قاعدة الذهب في تعامله النقدي عرف مرحلة من الاستقرار النقدي، وعندما زال نظام قاعدة الذهب وحل محله

نظام الصرف بالـذهب أخـذت تظهـر الاضـطرابات النقديـة، وبانتهـاء نظـام الـصرف بالذهب، أصبح التعامل بالأوراق الإلزامية التي جرت معها مشاكل التضخم .

فنظام القاعدة الذهبية يضمن سعر صرف ثابت لأنه منسوب إلى وحـدة ذهبيـة متعارف عليها، ولقد حقق هـذا النظـام الاسـتقرار وتثبيـت قيمـة الوحـدة النقديـة عـلى الصعيد الداخلي والخارجي على السواء، والدليل على ذلـك، الأرقـام القياسـية للأسـعار بالذهب عام 1910 كانت تقريبا في المستوى نفسه التي كانت عليه في 1890.

## 3.1.3. معيار التنسيق بين الاحتلال الداخلي والخارجي:

تكمـن فعاليـة النظـام النقـدي الـدولي كـذلك في مـدى تمكنـه مـن تـصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية بأقل التكاليف،ونعود مرة أخرى لكي نرى مدى تحقيق هذا المعيار سابقا.ففي ظل قاعدة الذهب كانت الاختلالات في موازين المدفوعات تعالج عن طريق ميكانيزمات التصحيح الذاتي والتي دامت قرابة القرن التاسع عشر واسـتمرت خلال خمسة عشر عاما الأولى من القرن العشرين.

فعملية التصحيح هي عملية آلية، و تبـدأ في العمـل حالمـا ينـشأ اخـتلال ميـزان المدفوعات وتستمر تعمل حتى يكون العجز قد أزيل تماما، كما أن التصحيح يعتمـد عـلى تغيير الأسعار الداخلية في دولة العجز والفائض.

وبالتالي يمكن القول بأن تصحيح الاختلال في ظل قاعدة الذهب سواء كان عن طريق تحويلات الذهب أو عن طريق حركات رؤوس الأمـوال.ينم عـن فعاليـة النظـام النقدي الدولي

## 2.3. معايير إصلاح النظام النقدي:

هناك جملة من المعايير التي يفترض أن تميز النظام النقدي بعـد القيـام بإصـلاحه والتي نذكرها فيما يلـي:

* يجب أن يتوفر النظام النقدي على قدر كبير من التعاون والتشاور الدولي:

فبما أن جميع دول العالم تربطهم علاقات ومعاملات دولية فيما بينهم. فمن المفروض أن يكون هناك تعاون وتشاور فيما بينهم فيما يخص المشاكل التي تعاني منها كل الدولة، والتي قد يصل تأثيرها إلى الدول الأخرى.

* وجود سياسات قومية سليمة،من شأنها القضاء على مظاهر سوء الإدارة المالية،خاصة في الدول الصناعية الكبرى.

* ضرورة توفير الاستقلال الذاتي للسياسات الاقتصادية القومية. فليس من قبيل الإصلاح أن يفرض على الدولة التضحية بتوفير العمالة أو هدف استقرار الأسعار من اجل تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

* ضمان ثبات أسعار العملات ومعالجة فورية للاختلالات في موازين المدفوعات.

و بالإضافة إلى ذلك ينبغي للنظام النقدي الدولي.

❋ أن يضمن تحويل العملات لبعضها البعض من اجل نمو العلاقات الاقتصادية الدولية.

❋ توفير سيولة الدولية بشكل ملائم وكاف لتسهيل عمليات التبادل الدولية، بحيث يمكن للدول أن تصحح عجوزات موازين مدفوعاتها بدون أن تضطر إلى تكميش اقتصادها أو أن تكون تضخم للعالم ككل.

## 4. إسهامات صندوق النقد الدولي في البناء المالي الجديد.

يتعرض الاقتصاد العالمي على فترات متقاربة لأزمات تعصف باقتصاد معين، ثم تبدأ آثار هذه الأزمات تنتقل من دولة لأخرى وبسرعة كبيرة. فقد أدى النمو السريع لأسواق رأس المال وتكاملها وظهور العولمة المالية، التي ميزت فترة التسعينات إلى حدوث أزمات مالية حادة. كان من بينها الأزمة التي هزت المكسيك(1994–1995)

وشرق آسيا في (1997–1998)، روسيا والبرازيل سنة 1998، تركيا والأرجنتين سنة 2001.

إن تتابع الأزمات وسرعة انتشارها قد جعل المجتمع الدولي يفكر في إعادة بناء النظام المالي الدولي وجعله أكثر استقرارا وانتظاما، وفي هذا الصدد تأتي مبادرات صندوق النقد الدولي، من أجل إدارة الأزمات بطريقة فعالة وتجنب الوقوع في أزمات مالية جديدة. و قبل أن نباشر الحديث عن مبادرات صندوق النقد الدولي، نعطي بعض التوضيحات المختصرة فيما يخص الأزمات.

الأصل أن معظم الأزمات تنشأ عن اختلال اقتصادي أو مالي، وتتمثل مجمل الاختلالات والأسباب التي تؤدي إلى ظهور و انتشار الأزمات و زيادة سرعتها فيما يلي:

- عجز ضخم في الميزان التجاري.
- انخفاض كبير في الإنتاجية.
- انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي.
- ضعف رقابة البنك المركزي على كل من أسواق الصرف و الجهاز المصرفي.

أما عن الأسباب التي تزيد من حدة و سرعة الأزمة فتتمثل في:

- ضخامة حجم الدين الخارجي قصير الأجل الممنوح للقطاع الخاص.
- ضعف رقابة البنك المركزي وعدم تلقيه أية معلومات عن الافتراض الخارجي للقطاع الخاص.
- انخفاض أداء الجهاز المصرفي.
- ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة داخل البورصة.

أما عن أنـواع الأزمـات فيمـكن أن نمـيز بـين أزمـات العمـلة والمـصارف والديون وذلك كما يلي:

* تنشأ أزمة العملة عن إحدى هجمات المضاربة على العملة و التي تؤدي إلى هبوط حـاد في قيمتها.

* تحدث الأزمة المصرفية عندما يكون هناك اندفاع فعلي أو محتمل عـلى سـحب الودائـع من إحدى البنوك.

* تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عنـدما يتوقـع المقـرض بـأن المقترض سيعجز عن السداد.

وعلى ضوء ما تقدم سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى إسهامات صندوق النقد الدولي في البناء المالي الدولي الجديد.

## 1.4. الوسائل العلاجية التقليدية:

وتتمثـل هـذه الوسـائل في توسـيع الوسـائل التمويليـة، وإصـلاح تـسهيلات الاقتراض غير الميسرة التي يقدمها الـصندوق كـي يـتم التركيـز بدرجـة أكـبر عـلى منـع الأزمات وضمان استخدام أكثر فعالية لموارد الصندوق.

وفي هذا السياق تم اقتراح أربع مبادرات لإصلاح الطرق التمويلية التقليدية:

- خلق ميكانزم جديـد للتمويـل الطـارئ، أكثـر مرونـة و سرعـة مـن التمـويلات التقليدية (في 1994).
- عقـد اتفاقيـات جديـدة للإقـراض NAE : nouveaux accords d’emprunt متعلقة بسلم أوسع من العقـود العامـة للقـروض AGE : accords généraux d’empruntsلسنوات الستينات.
- تنمية 45 % من الحصص (بمبلغ إجمالي يصل إلى 288 مليار دولار).

- خلق تعويض استثنائي من حقوق السحب الخاصة (DTS) بمبلغ 41.4 مليار دولار (مضاعفة المبالغ التي سبق تخصيصها للدول الأعضاء).

- خلق وسيلة جديدة للتمويل الطارئ، وذلك في ديسمبر1997: "تسهيل الاحتياط الإضافي"(facilité de réserve supplémentaire). استخدمت هذه الوسيلة لأول مرة في جانفي 1998 بالنسبة لكوريا الجنوبية.

## 2.4. تشجيع الشفافية و تطبيق المعايير الدولية

نتيجة الرعب الذي صاحب انفجار الأزمة المالية، باشر صندوق النقد الدولي، مشاوراته وأعماله مع الدول الأعضاء، ومع المنظمات الدولية الأخرى، و ذلك ابتداء من سنة 1995. و قد توجت تلك المشاورات بوضع قواعد موجهة لمساعدة دول الأعضاء على نشر معطياتها الاقتصادية والمالية حتى يتسنى للجمهور الإطلاع عليها وذلك في إطار تشجيع وتدعيم الشفافية.

فالمعلومة تلعب دورا كبيرا في بث حالات عدم اليقين واستباق الأحداث ومن ثم فمن شأن الشفافية في توفير البيانات الاقتصادية الدقيقة في حينها للجمهور، أن يخفض من حالات عدم اليقين ويزيد من مقدرة الأسواق على تقييم المخاطر، وتعزيز النقاش و الفهم العام للسياسة الاقتصادية وتجعل واضعي السياسة الاقتصادية أكثر تحملا لمسؤولية أعمالهم. كما تسهم الشفافية في التمييز بين الدول وبالتالي تخفيض العدوى التي تؤثر حتى على البلدان ذات السياسات السلمية في جوهرها .

وتشمل مبادرة الشفافية على شفافية الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء، والأنشطة الخاصة بالصندوق في تقاريره مع الدول الأعضاء و كذا شفافية القطاع المالي والخاص في الأسواق الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عصر تكثر فيه المعلومات يصبح من الضروري وجود معايير دولية يمكن من خلالها الحكم على هذه المعلومات.

و بدوره صندوق النقد الدولي، قد أسهم في إثراء هذه المعايير و ذلك من خلال:

* المعيار الخاص لنشر المعلومات و النظام العام لنشر المعلومات.
* لمبادئ الدولية لإعسار الشركات بالتعاون مع البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
* معايير المحاسبة الدولية و "معايير المراجعة الدولية".

وبالإضافة إلى هذه المعايير فإن الصندوق يبذل جهده في مراقبة تنفيذ هذه المعايير من خلال (تقاريره الخاصة بمراعاة المعايير والقواعد).

وفيما يلي سنتطرق إلى مبادرتي صندوق النقد الدولي فيما يخص نشر البيانات والمتمثلة في :

### 1.2.4. المعيار الخاص لنشر البيانات: « NSDD » La norme spéciale de diffusion des donnes

تأسس هذا المعيار من طرف الصندوق بهدف مساعدة الدول الأعضاء التي ترغب في الانفتاح على أسواق رأس المال الدولية و ذلك بإتاحة أكبر قدر من المعلومات الاقتصادية والمالية للجمهور.

تم المصادقة على هذه القاعدة في 29 مارس 1996، وأصبحت سارية المفعول مع بداية أفريل 1996 حيث وجه المدير العام للصندوق رسالة إلى كافة حكومات الدول الأعضاء لقبول الانضمام إلى"NSDD " ولم يتضمن طلب الإنضمام أي نوع من الإلزام. إلا أنه على الدول التي تختار الانضمام أن تلتزم بتزويد الصندوق بكافة المعلومات المتعلقة بوضعيتها الاقتصادية و المالية.

وقدر عدد الدول المنضمة إلى القاعدة سنة 1998 بـ 46 دولة وتضم كل من: إفريقيا الجنوبية ألمانيا، الأرجنتين، أستراليا،النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا،

كوريا، كرواتيا،الدانمارك، الإكـوادور، سـلفادور، إسـبانيا، الولايـات المتحـدة، فلنـدا، فرنسا، هونغ كونغ،الصين، المجر، إسلندا،الهند، أندونيـسيا، إرلنـدا، إسرائـي، إيطاليـا، اليابان، لتوانيا، ليتونيا، ماليزيا، المكسيك، النرويج، هولندا، البيرو الفيليبيـين، بولونيـا، البرتغال، جمهوريةالسلوفاك، جمهورية الـشيك، المملكـة المتحـدة، سـنغفورة، سـلوفينيا السويد، سويسرا، تيلندا، تركيا.

تحتوي البيانات على معلومات تخص جميع القطاعات الاقتصادية ويتم نشر هـذه البيانات على جدول الإعلانات « tableau d’affichage » على موقع الانترنيت الخاص بصندوق النقد الدولي.

المعلومات حسب القطاعات:

- القطاع الحقيقي:

- حسابات الوطنية.
- مؤشر الإنتاجية.
- مؤشر البحث والتطوير.
- سوق العمل.
- التشغيل.
- البطالة.
- الأجور و الرواتب.
- أسعار الاستهلاكية.
- أسعار الإنتاجية.

- قطاع الميزانية:

- العمليات العامة للحكومة أو القطاع العام.
- عمليات الحكومة المركزية.
- دين الحكومة المركزية.

- القطاع المالي:

- الحسابات التحليلية للقطاع المصرفي.
- الحسابات التحليلية للبنك المركزي.
- معدل الفائدة.
- البورصة: مؤشر أسعار الأسهم.

- القطاع الخارجي:

- ميزان المدفوعات.
- الاحتياطات الدولية.
- تجارة السلع.
- وضعية الاستثمارات الأجنبية.
- سعر الصرف.

- **السكــــــان.**

2.2.4. النظـام العـام لنـشر البيانـات: Système général de diffusion des donnés SGDD

في إطـار تـشجيع الـشفافية وتـوفير البيانـات الاقتـصادية الدقيقـة للجمهـور، ومواصلة لمبادرة الصندوق في ما يخـص نـشر المعلومـات، قـام مجلـس المحـافظين في 19 ديسيمبر1997 بالمصادقة على إنشاء النظام العام لنشر البيانـات وذلـك لتـشجيع الـدول الأعضاء على توفير المعطيات الكاملة والدقيقة عـلى الوضـعية الاقتـصادية والماليـة لهـذه الدول ووضعها في متناول الجمهور.

و تتلخص أهداف هذا النظام في النقاط التالية:

- تشجيع الدول الأعضاء على تحسين نوعية البيانات.
- تشكيل إطار لتقدير الاحتياجات وتحسين وتحديد الأفضلية في هذا المجال.
- مـساعدة الـدول الأعـضاء عـلى نـشر المعطيـات الاقتـصادية، الماليـة، الاجتماعيـة (السكان) للجمهور يوميا وبدقة لا متناهية.

وعلى سبيل المثال، أثبـت التقريـر الـصادر عـن الـصندوق عـن مراعـاة المعـايير والقواعد في جمهورية الشيك لسنة 1999. بأن جمهورية الشيك قـد وصـلت إلى مـستوى مرتفـع من الـشفافية، وهي تحقق كل متطلبات معيار صندوق النقد الدولي الخاص بنـشر البيانات، وقد اقترب البنك الوطني الشيكي بممارساته في الإشراف المصرفي من الممارسـة الدولية الفضلى، وقد زادت وزارة المالية من شفافية سياسـتها الماليـة فنـشرت المزيـد مـن البيانات تشمل أمورا مثل العمليات التي تتم خارج الميزانيـة والالتزامـات الطارئـة، كـما قامت بتأسيس هيئة للأوراق المالية.

## 3.4. برنامج تقييم القطاع المالي.

في ظل الاقتصاد العالمي الذي يزداد اندماجا، وتزداد فيه حركة رؤوس الأموال سرعة ونشاطا تلعب النظم المالية المحلية دورا حاسما في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي القومية.

وفي هذا الإطار فإن برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي، جاء بهدف دراسة سلامة واستقرار النظم المالية المحلية، مركزا على العوامل التي يمكن أن تجعل النظم حساسة للاختلالات والأزمات، وينقسم هذا البرنامج إلى خطوتين.

إعداد تقرير شامل وسري للسلطات، تعقبه دراسة لقضايا الاستقرار المالي في إطار المشاورات بمقتضى المادة الرابعة في اجتماع لمجلس إدارة الصندوق.

يرتكز الإصلاح المالي المقترح من خلال هذا البرنامج على ثلاث ركائز أساسية .

### 1.3.4. إصلاح الرقابة والتنظيم;

وحتى يكون الإصلاح فعالا، يجب أن تكون مؤشرات السوق وتطبيقاته واضحة ومحددة مسبقا وذلك حسب المقاييس التالية:

* تلزم السلطات النقدية، البنوك على إصدار ديون مرتبطة وغير مضمونة بمبلغ 2% من موجوداتها خارج الخزينة في شكل شهادات إيداع محددة بالدولار يتم استرجاعها بحد أقصى لا يتجاوز 5% من أسماء الدول.

تتميز هذه الشهادات بميزة خاصة كونها مربوطة وغير مضمونة، ففي حالة عجز البنك عن السداد تكون لأصحاب الودائع الأولوية في استرجاع حقوقهم قبل غيرهم من حائزي الشهادات وغيرها من الديون غير المضمونة. وتعكس المبيعات المرتفعة لهذه الشهادات مدى الثقة التي يكتسبها البنك. فقد تبنت الأرجنتين هذا النظام من خلال قيام بنوكها بإصدار ديون غير مضمونة ومربوطة بمبلغ يعادل 2% من الودائع المتداولة.

التو ضيفات في البورصة (الأسهم والسندات)، قروض الفروع المحلية للبنوك الدولية والتي يطلق عليها اسم "القروض المحلية الدولية ".

ومن بين البنوك التي تمارس هذا النوع من العمليات: ستي بنك Cité banc وسانتندر Santander وهي بنوك تنشط في الاقتصادات الناشئة وتقدم قروضا بالعملات المحلية، وتعرف جيدا كيف تسير المخاطر المحلية.

## 2.3.4. إعادة رسملة البنوك الوطنية:

تعتبر إعادة رسملة البنوك من بين العمليات الإنقاذية للنظام المصرفي، وحتى تسير عملية إعادة الرسملة بفعالية يجب الاستعانة بمؤشرات السوق من أجل تحديد صلاحية الحماية للنظام البنكي.

وقد حققت بعض الدول بالفعل تقدما ملحوظا في الإسهام في برنامج تقييم القطاع المالي مثل إستونيا وهنغاريا اللتان تعتبران من أوائل الدول المشاركة في هذا البرنامج، ولقد أثبتت التقارير الصادرة في شأن هنغاريا مثلا: الالتزام بمبادئ بازل الأساسية عن الإشراف المصرفي ومبادئ تنظيم الأوراق المالية للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، ومبادئ الإشراف على التأمين للاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين وقوانين الصندوق الخاصة بشفافية السياسة المالية والنقدية ومبادئ بازل الأساسية لنظم المدفوعات الهامة المنظمة.

وفي الأخير نقول بأن الشفافية هي حجز الأساس لبناء الثقة في الأنظمة الاقتصادية. المالية والنقدية وحتى الاجتماعية.

ومن الضروري أيضا المحافظة على نظام مالي سليم ومستقر، وكذا تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على حد سواء لمحاربة المضاربات الكثيرة في الأسواق الدولية .

كما أن أي إصلاح للبناء المالي الدولي لن يكون فعالا دون القيام بإصلاحات هيكلية لتخفيض الاختلالات في أسعار صرف العملات الدولية الثلاث، الدولار، الأورو و الين.

# الفصل الثاني

# الولايات المتحدة الأمريكية و الهيمنة المالية

عندما بدأت الولايات المتحدة تبرز كقوة عظمى على الساحة الدولية كانت بريطانيا لا تزال القوة المهيمنة بلا منازع . إلا أن مركزها اختلف كثيرا عما كان عليه سابقا عندما كانت بمفردها في الميدان الاقتصادي حيث بدأت تتعرض لضغوط شديدة من الدول الأخرى خاصة ألمانيا وأمريكا. ولقد شقت الولايات المتحدة الأمريكية طريقها إلى الهيمنة على العالم اقتصاديا بعد الكساد الذي أصاب دول العالم في عام 1873.

وفي النصف الأول من القرن العشرين أصبحت أمريكا القوة الاقتصادية الرئيسية، ومع تزايد التحديات الاقتصادية من قبل دول أوروبا، أسيا ودول أمريكا اللاتينية، أصبحت الاضطرابات تصيب دولة المركز في منظومة الاقتصاد الدولي.

وسنتحدث في هذا الفصل عن المكانة الدولية للاقتصاد الأمريكي وكيف تمكنت الولايات المتحدة من فرض هيمنتها الاقتصادية على العالم وأهم التحديات والصعوبات التي تقف في وجه تلك الهيمنة. وكذا أهم التوجهات الإقليمية الأمريكية في سبيل الحفاظ على مكانتها الدولية، وذلك ضمن المباحث التالية

# المبحث الأول

# مكانة الاقتصاد الأمريكي في النظام الاقتصادي العالمي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توحيد العالم في إطار رأسمالية السوق أو ما يسمى بالرأسمالية العابرة للقارات. وذلك بهدف توسيع و زيادة سيطرتها على العالم والحفاظ على المكانة التي وصلت إليها.

وفي هذا السياق يقول المفكر الأمريكي زيجيتو بريجنسكي " إن أفول نجم الاتحاد السوفياتي معناه تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية .

## 1. عوامل القوة في الاقتصاد الأمريكي:

يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الاقتصاد الأمريكي يكاد يكون الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية بمجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التى لم تتجمع في أي اقتصاد آخر آنذاك. و بذلك احتل الاقتصاد الأمريكي مكانة الاقتصاد البريطاني في قيادة العالم.

وفي هذا الإطار سنحاول التعرف على هذه العوامل التي مكنت الولايات المتحدة من أن تصبح اكبر قوة في العالم.

### 1.1. بروز الاقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي:

مع مطلع القرن العشرين تشير الإحصائيات إلى إن أقل من 10٪ من الأمريكيين لديهم الكهرباء و2% لديهم الهاتف أما السيارة فاعتبرت آنذاك من مظاهر الترف والثراء، بحيث امتلكتها نخبة محدودة من المجتمع. كما كان الماء الصالح للشرب نادرا. وتشير الإحصائيات إلى أن طفل من عشرة أطفال يموتون بمرض قاتل، ويقدر متوسط العمر

بـ47سنة، أقل من 14%من الأمريكيين حاصلين على شهادة لمستوى البكالوريا، و40% من العمال ينشطون في قطاع إنتاج المواد الأولية، 20% فقط من النساء يمكنهم الالتحاق بسوق العمل و في أغلب الأحيان يتوقفن على العمل بعد الزواج مباشرة،اما أوقات العمل فكانت تتجاوز 50 ساعة في الأسبوع و الأجور جد منخفضة .

وفي غضون قرن من الزمن تبدلت الأوضاع وأصبحت الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية في العالم. فبعد انتهاء الحرب التحريرية بين الشمال و الجنوب (1850-1885)، جاءت مرحلة البناء و التشييد.

في القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة عبارة عن بلد نام تصدر في الغالب مواد أولية وحاصلات زراعية وسلعا نصف مصنعة، وكانت تستورد رأس المال و منتجات مصنوعة في بلدان أكثر نموا. وعندما غدت أكثر تصنيف اتجهت تجارتها الخارجية نحو تصدير المنتجات المصنوعة واستيراد المواد الأولية.

ولقد ارتكزت القوة الاقتصادية الأمريكية على قاعدة واسعة غنية بالمواد الطبيعية و فكرة المبادرة الفردية، كما لعبت التدخلات الحكومية دورا لا يستهان به في الحياة الاقتصادية بغية حماية الصناعات المحلية الحديثة من المنافسة الخارجية، وذلك بوضع قانون تجاري عام 1789 وقعه الرئيس جورج واشنطن وذلك لزيادة عائدات الحكومة من جهة ولحماية الصناعات الناشئة من جهة أخرى.

وابتداء من نهاية 1880 سعت الحكومة الفيدرالية إلى إدخال أنشطة المؤسسات في إطار تنظيمي وذلك عن طريق إنشاء وكالة تنظيمية سنة 1887 من اجل حماية النشاط الخاص وإحداث إصلاحات جذرية على مستوى السوق عن طريق مكافحة الاحتكارات، وقد تم التصويت على قانون **"شيرمان"** القاضي بمكافحة الاحتكار سنة 1890.

قبل الأربعينات من القرن العشرين انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الانطواء و بالتالي عرفت المبادلات التجارية الخارجية فترة من الجمود والركود، و مع نهاية سنوات الأربعينات أصبح الاقتصاد الأمريكي أكثر انفتاحا على الخارج بنمو مبادلاته الخارجية. بل وأصبحت الولايات المتحدة أكبر سوق وأكبر دولة مصدرة في العالم ومن مصلحتها الحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي و ذلك بالحفاظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية من التهديدات الشيوعية السوفياتية، لذلك كثفت علاقاتها الاقتصادية الخارجية و أنفقت مبالغ ضخمة في سبيل انتشار اقتصاديات رأسمالية في مختلف أنحاء العالم. لذلك قامت بتقديم مشروع **" مارشال "** لإعادة بناء الاقتصادات الأوروبية كما قدمت مساعدات ضخمة لشرق آسيا و مناطق أخرى من العالم النامي، و ذلك تعزيزا للأنظمة الاقتصادية الرأسمالية حيثما أمكنها ذلك.

وكأمة نامية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كانت الولايات المتحدة بصفة عامة مدينة أكثر منها دائنة، إلا أن هذه الحرب حولتها إلى أمة دائنة ذات ديون تستحق الوفاء، فقد أقرضت الحلفاء حوالي 10 بلايين دولار للحرب ولإعادة التعمير، وبعد انتهاء الحرب طالبت بتسديد تلك الديون وأمكنها ذلك من الاحتفاظ بميزان تجاري مناسب خلال الفترة من منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر إلى أوائل السبعينات من القرن العشرين.

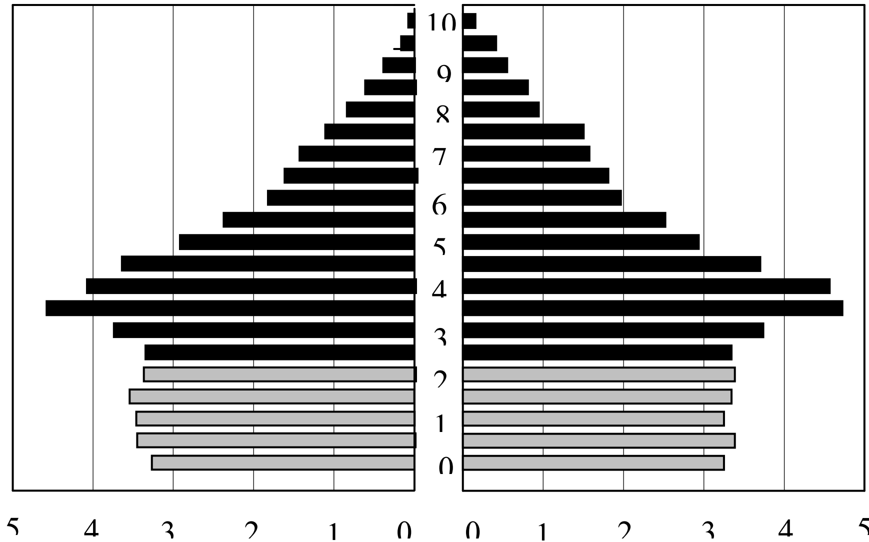
بحلول سنوات السبعينات من القرن العشرين تسارع تدويل الاقتصاد الأمريكي، بزيادة تحرير المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال تزامنا مع التقدم التكنولوجي في مجالات النقل و الاتصالات .

فقد تمكنت الشركات الأمريكية مزاولة نشاطها خارج الحدود ومسايرة الحركة الصناعية السريعة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مما مكنها من الحصول على موارد أولية غير متوفرة في السوق الداخلي، كما تمكنت من اكتساب أسواق خارجية

جديدة وبالتالي نمت الاستثمارات المباشرة في الخارج بصورة مدهشة و أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى شركات متعددة الجنسيات ذات فروع و اتصالات في مختلف أنحاء العالم، تحتفظ بمراكز قراراتها في الولايات المتحدة و تحتكر العديد من المجالات الاستثمارية في الخارج. بحيث أثبتت الإحصائيات بأن حجم الاستثمارات للشركات الأمريكية في الخارج كان يزيد على 300 مليار دولار سنة 1976.

## 2.1. استقرار و شساعة السوق الأمريكية الموحدة.

تضم السوق الأمريكية الموحدة حوالي 280 مليون مستهلك حسب إحصائيات 2001، مقارنة مع 226 مليون نسمة سنة 1980. و يمكن أن نقول بأن القوة البشرية الأمريكية تنمو بوتيرة جيدة، فمن خلال الشكل رقم 05 الذي يمثل هرم الأعمار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991، نلاحظ أن النسبة الأكبر من السكان في الولايات المتحدة هي نسبة الشباب و الكهول" من 25 سنة إلى 50 سنة" و تمثل القوة العاملة أو المؤهلة للعمل.




الشكل رقم05 هرم الأعمار في الولايات المتحدة بالنسب المئوية لسنة 1999 .

تتميز القوة البشرية الأمريكية بالتجانس من حيث، اللغة، التشريعات، العملة وتمازج الثقافات، كما تحظى الولايات المتحدة بمحيط الاقتصادي مستقر، فالسوق الأمريكية مفتوحة على السلع والخدمات الأجنبية، ويحكم السوق نظام سياسي واقتصادي مستقر اتجاه المتعاملين الخواص ، ويوجد في الولايات المتحدة أكثر البيئات القانونية والتنظيمية استقطابا للاستثمار الأجنبي، و قوانين إفلاس تشجع المخفقين في مشاريعهم التجارية على إعلان إفلاسهم ثم معاودة المحاولة من جديد.

تحظى الولايات المتحدة بشبكة نقل متكاملة لنقل الأشخاص والسلع سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو (أنظر الجدول رقم 07 و الجدول رقم 08 ).

الجدول رقم 07 نقل المسافرين (نسبة من مليار / الميل) (1970-1990) .

| | 1970 | 1980 | 1990 |
|---|---|---|---|
| نقل بالسكك الحديدية | 0.9 | 0.7 | 0.6 |
| النقل بالطرق المعبدة | 89 | 85.2 | 82 |
| النقل الجوي | 10.1 | 14.1 | 17.4 |
| | 1181 | 1557 | 2054 |

الجدول رقم 08: نقل السلع (نسبة من مليار طن/ الميل) (1970-1990) .

| | 1970 | 1980 | 1990 |
|---|---|---|---|
| نقل بالسكك الحديدية | 39.8 | 37.5 | 37.5 |
| النقل بالطرق المعبدة | 21.3 | 22.3 | 25.8 |
| النقل الجوي | 0.4 | 0.1 | 0.4 |
| النقل البحري | 16.5 | 16.5 | 16.2 |
| Conduites | 22.3 | 23.6 | 20.1 |
| المجموع بالمليار | 1936 | 2487 | 2855 |

كما تتوفر على حوالي 350 معبر مخصص للتجارة الداخلية، حيث يتولد عن 20 معبر فقط حوالي 43% من حركة السير الإجمالي ، مما يجعلها منفتحة تقريبا على جميع القارات وبالتالي فإن التجارة الخارجية للولايات المتحدة تعرف نشاطا لا مثيل له، بحيث يبين الجدول رقم09 بأن جل المعاملات التجارية الأمريكية تتركز مع أوروبا الغربية و كندا و اليابان.

الجدول رقم 09: الواردات و الصادرات الأمريكية من أكبر المناطق الجغرافية (بملايير الدولارات) (1990-1999) .

| السنوات | 1990 | 1999 | التغيرات بالنسب |
|---|---|---|---|
| الصادرات | 389.3 | 671 | 70.1 |
| الدول الصناعية | 253.8 | 396.6 | 56.5 |
| كندا | 82.5 | 164.8 | 98.7 |
| اليابان | 47.8 | 55.9 | 16.9 |
| أوروبا الغربية | 111.4 | 160.4 | 44.3 |
| جزر أقيانيا | 11.2 | 15.4 | 37.5 |
| دول أخرى ماعدا أوروبا الشرقية | 130.6 | 269.7 | 106 |
| أوبيك | 12.7 | 17 | 33.8 |
| دول أخرى | 117.9 | 252.7 | 114.3 |
| أوروبا الشرقية | 4.3 | 5.4 | 25.5 |
| الواردات | 498.3 | 1086 | 117.9 |
| الدول الصناعية | 299.9 | 545.1 | 82.2 |
| | 93.1 | 198 | 112 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| كندا | 90.4 | 162.2 | 40 |
| اليابان | 109.2 | 208.7 | 90.8 |
| أوروبا الغربية | 4.4 | 5.3 | 20.45 |
| جزر أقيانيا | 196.1 | 449.7 | 129.8 |
| دول أخرى ماعدا أوروبا الشرقية | 37 | 39.2 | 5.94 |
| أوبيك | 159.1 | 410.5 | 157 |
| دول أخرى | 2.3 | 11.2 | 386 |
| أوروبا الشرقية | | | |

وفي المجال الزراعي قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثلاثينات من القرن العشرين بدعم المنتجين الزراعيين ومربي المواشي لمواجهة مشاكل المناخ و القيود المرتبطة بالأسواق الدولية، حيث قامت بإنشاء ثلاث وكالات لتقديم القروض الموجهة للإنتاج و التصدير الزراعي، كما قامت بإنشاء وكالة رئيسية لجمع المعلومات المتعلقة بالتكاليف والأسواق الناشئة الخاصة بالتصدير من أجل تسهيل الدخول إلى الأسواق و إدماج الفلاحين في الاقتصاد الكلي وبالتالي تحتل الولايات المتحدة المراتب الأولى في الصادرات الزراعية و التي تمثل أكثر من 57.3 مليار دولار.

هذا بالنسبة للزراعة، أما فيما يخص الموارد الطبيعية،فيمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استقلالية بالنسبة لبعض الموارد كالمغنزيوم، المنغنيز،النيكل، البلاتين،التنغستان والقصدير مقارنة بسنوات السبعينات والتسعينات (انظر الجدول رقم 10).

الجدول رقم 10: المصادر المعدنية في الولايات المتحدة بالمليون طن والنسب المئوية (1970– 1992) .

| | 1992 | | 1970 | |
|---|---|---|---|---|
| | الإنتاجية بمليون طن | نسبة من الإنتاجية العالمية | الإنتاجية بمليون طن | نسبة من الإنتاجية العالمية |
| الحديد | 58.5 | 12 | 32.6 | 5.9 |
| النحاس | 1.56 | 26 | 1.79 | 18.0 |
| الرصاص | 0.518 | 15 | 0.40 | 12.1 |
| الزنك | 0.485 | 9 | 0.55 | 7.4 |
| النيكل | 0.014 | 2 | مهملة | مهملة |
| المنغنيز | 0.333 | 1 | مهملة | مهملة |

كما حققت اكتفاء في بعض موارد الطاقة كالفحم والغاز والطاقة المائية والطاقة النووية والطاقة الحرارية. في حين تستورد بعض المصادر الطاقوية كالبترول ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول 11.

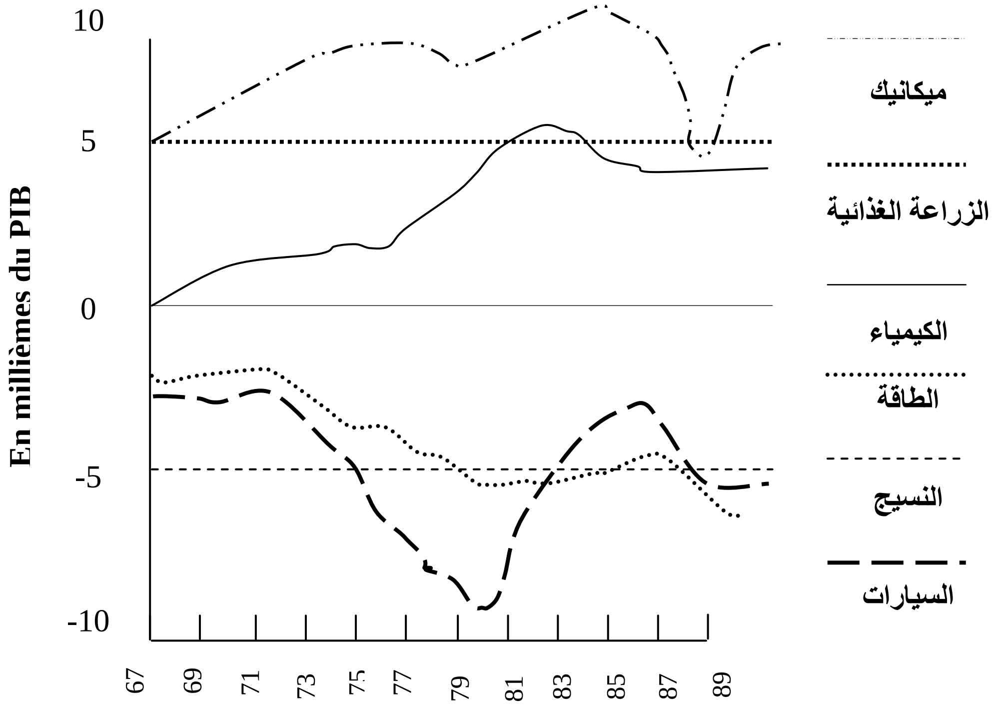
الجدول رقم 11: استهلاك و إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة بالنسب المئوية سنة 2000 .

| | الفحم | البترول | الغاز | الطاقة المائية | الطاقة النووية | الطاقة الحرارية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستهلاك | 2.1 | 33.7 | 24.1 | 4.1 | 5.7 | 3.7 |
| الإنتاج | 34.1 | 19.6 | 31.8 | 4.61 | 10.8 | 2 |

يظهر من خلال الجدول بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى 33.7. ٪ من البترول للاستهلاك المحلي في حين تنتج نسبة 19.6.% و تقوم باستيراد الفارق المقدر بنسبة 14.1 ٪. وفي المجال الصناعي تكتسب الولايات المتحدة ميزة نسبية في ثلاث قطاعات صناعية ضخمة، صناعة النسيج، صناعة السيارات، صناعة الطائرات ولوازمها بحيث تواجه هذه الصناعات منافسة شديدة من طرف الدول الصناعية الكبرى، ويبين الجدول12 اكبر عشر منتجين دوليين للسيارات في جانفي 2000 ومن خلال الشكل رقم 6 نلاحظ مكانة الصناعة الأمريكية للسيارات في السوق الدولية وذلك مقارنة بفترة الستينات إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

الجدول رقم 12عشر منتجين دوليين للسيارات في جانفي 2000.

| المنتجين | الحصة من السوق الدولية بال ٪ | رقم الأعمال 1998 MM | النتيجة الصافية MM | الموجودات 1999 |
|---|---|---|---|---|
| GMC | 14.9 | 152 | 2.93 | 608000 |
| Ford | 14.9 | 143 | 22 | 364000 |
| Toyota | 10 | 119 | 3.31 | 184000 |
| Vag | 9 | 69 | 1.1 | 294000 |
| Diamler-chysler | 8.4 | 132 | 4.8 | 442000 |
| Fiat | 5 | 46 | 0.62 | 235000 |
| Nissan | 4.9 | 62 | 00 | 137000 |
| Renault | 4.3 | 37 | 1.25 | 138000 |



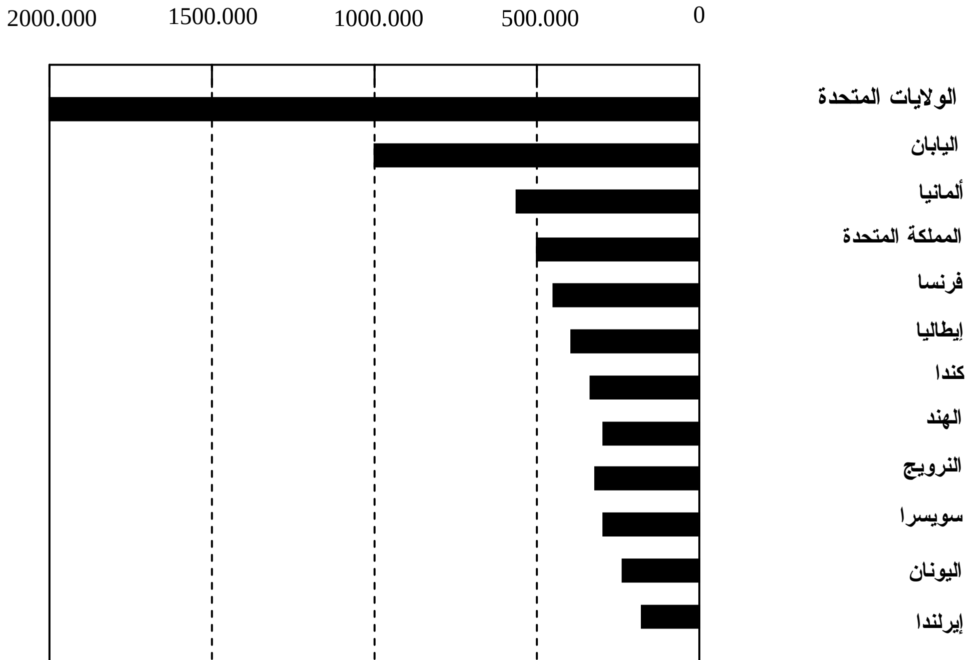

الشكل رقم 6: الامتياز النسبي الولايات المتحدة الأمريكية بالآلاف من الناتج المحلي الإجمالي (1967-1989).

## 3.1. التحكم في التكنولوجيا:

حققت المؤسسات التعليمية والبحثية الجامعية الأمريكية شهرة واسعة ومكانة مرموقة من خلال نجاحاتها البارزة في مجالات الإبداع والتطوير العلمي. فقد طبق الأمريكيون في البداية التعليم الإلزامي للطوربن الأساسي والثانوي، وطبق نظام توحيد المناهج وتم التوسع في الكليات والجامعات، بحيث كانت أمريكا هي أول دولة يضم تعليمها العالي أعداد كبيرة من الدارسين. وبالتالي استفادت من المهارات والكفاءات

للوصول إلى مستويات عالية من الإنتاجية وتفوقت المؤسسات الأمريكية في المجالات الاتصالات والإعلام والبرمجيات والابتكارات.

ومن خلال الشكل رقم 07 نلاحظ أن الولايات المتحدة هي الموطن الرئيسي للأنشطة الخاصة بتكنولوجيا الإعلام الآلي. حتى وان حققت اليابان نتيجة لا بأس بها في هذا المجال، فإن منتجاتها تبقى متداولة في السوق الداخلي فقط ومتوفرة بصورة اقل في الأسواق الخارجية، وذلك بسبب مشكلة اللغة، في حين تتخصص الدول الأخرى في الأنشطة الأخرى الأقل بحثية في ميدان البرمجة؛ كما يظهر من خلال الجدول رقم 13 الوضعية التنافسية للشركات الأمريكية العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة،حيث نلاحظ مثلا في مجال تكنولوجيا الإعلام الآلي، هناك 18 شركة في وضعية تنافسية قوية و7 شركات في وضعية تنافسية، في حين لا يوجد شركات في وضعية تنافسية ضعيفة أو غير تنافسية. وهذا يؤكد قوة الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المتطورة.



الشكل رقم 7: التشغيل في مجال البرمجيات في الولايات المتحدة .

الجدول رقم13: الوضعية التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية ل 94 قطاع تكنولوجيا متطورة 1990 .

(بالنسب المئوية،عدد الشركات بين قوسين)

| الوضعية | تكنولوجيا الإعلام الآلي | محركات السير | علوم المادة | الطاقة الإنتاجية | مكونات إلكترونية |
|---|---|---|---|---|---|
| قوية | (18)%72 | (3)%43 | (7)%26 | (1)%6 | (2)%12 |
| تنافسية | (7)%28 | (3)%43 | (11)%41 | (6)%33 | (3)%18 |
| ضعيفة | -(0) | (1)%14 | (3)%11 | (9)%50 | (5)%29 |
| غير تنافسية | -(0) | -(0) | (6)%22 | (2)%11 | (7)%41 |

وقد توصلت الولايات المتحدة بفضل التكنولوجيا الحديثة أن تضع المنتج والمستهلك في اتصال دائم دون عناء التنقل والبحث عن السلع والخدمات وذلك من خلال الاقتصاد الجديد أو ما يسمى" بالاقتصاد الافتراضي" الذي يتم التعامل فيه عن طريق الانترنيت وقد أثبتت الإحصائيات بأنه في سنة 16.8،1998 ٪ من استثمارات المؤسسات الأمريكية قد تحولت إلى تكنولوجيا الجديدة وقد قفز هذا المعدل إلى 43.4٪ سنة 1999 .

## 4.1. تطور الخدمات المالية الأمريكية

تشكل الخدمات المالية العصب الرئيسي للاقتصاد الحديث، فمن خلال الجدول رقم 14 والجدول رقم 15 نلمس أهمية الخدمات المالية بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة وذلك من خلال حصة تشغيل اليد العاملة وحصة القيمة المضافة من الخدمات

المالية، وتأتي الولايات المتحدة على رأس القائمة، ففي سنة 1970 قدرت نسبة التشغيل في الخدمات المالية ب8. 3.% وارتفعت إلى 4.7.% سنة 1995. أما فيما يخص القيمة المضافة لقطاع الخدمات المالية فقد حققت كل من الولايات المتحدة وسويسرا قيمة مضافة قدرت بـ % 7.3 و% 13.3 من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب في منتصف التسعينات وتعتبر أعلى نسبة بين الدول الصناعية، وقد حققت هذه الأخيرة قيمة مضافة تتراوح ما بين 2.5% إلى 6 .2% من إجمالي الناتج المحلي عن نفس الفترة.

جدول رقم 14: مساهمة الخدمات المالية في إجمالي التشغيل في الدول الصناعية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (1970-1995) .

| السنة / البلدان | 1970 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 3.8 | 4.4 | 4.7 | 4.8 | 4.7 |
| بريطانيا | - | 3 | 3.5 | 4.6 | 4.3 |
| 1-1 كندا | 2.4 | 2.7 | 2.9 | 3 | 3.2 |
| فرنسا | 1.8 | 2.6 | 2.9 | 2.8 | 2.7 |
| ألمانيا | 2.2 | 2.8 | 3 | 3.1 | - |
| اليابان | 2.4 | 3 | 3.2 | 3.3 | 3.1 |
| سنغفورا | - | 2.7 | - | - | 5 |
| سويسرا | - | - | 4.6 | 4.8 | 4.7 |

الجدول رقم15: حصة الخدمات المالية من القيمة المضافة في الدول الصناعية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (1970-1995).

| السنة / الدولة | 1970 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 4 | 4.8 | 5.5 | 6.1 | 7.3 |
| فرنسا | 2.2 | 1.8 | 2 | 2.8 | 2.5 |
| ألمانيا | 3.5 | 4.4 | 4.8 | 4.4 | 4.6 |
| اليابان | 3.2 | 4.5 | 5.5 | 4.8 | 5.8 |
| سويسرا | 4.3 | 4.5 | 5.5 | 4.8 | 5.8 |
| كندا | - | - | 10.4 | 10.3 | 13.3 |

يعود تطور الخدمات المالية الأمريكية إلى جملة من العوامل ، سنحاول التطرق إلى أهمها:

## الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر عمليات الدمج المصرفي و خلق الكيانات المصرفية الكبرى من الأدوات المدعمة للقدرات التنافسية للبنوك الأجنبية، في سبيل الهيمنة على أكبر حصة من المعاملات المصرفية الدولية. و في هذا الإطار، حققت الولايات المتحدة مجموعة من الاندماجات الكبرى التي تمت بين بعض الكيانات المصرفية العملاقة، و التي أدت إلى بناء مجموعات مالية ضخمة للغاية بحيث يصنف حوالي 148 بنكا أمريكيا ضمن قائمة أكبر البنوك في العالم من حيث إجمالي الأصول في سنة 1996 و حوالي 156 بنكا عام 1997.

وخلال فترة الثمانينات من القرن العشرين كان هناك حوالي 3000 عملية اندماج بين البنوك الأمريكية بمعدل 355 حالة في المتوسط كل سنة ، بينما في سنوات التسعينات وصلت حالات الاندماج في المتوسط إلى 485 حالة اندماج في السنة.

وأكدت الإحصائيات بأن أكبر 300 بنك أمريكي قد اتسعت بمعدل سريع خلال عمليات الاندماج و ذلك في الفترة 1988-1993، حيث تأتي مجموعة " ستي جروب" على رأس قائمة الاندماجات المصرفية باعتبارها أكبر مجموعة مصرفية في الولايات المتحدة من حيث رأس المال و الأصول. و من الناحية الفنية، تعتبر " ستي جروب" شركة مصرفية قابضة، و تضم بنكا استثماريا و مصالح للتأمين العائدة إلى مجموعة ترافلز. (أنظر الجدول رقم16) .

لم تقتصر عمليات الدمج على البنوك فيما بينها فقط ، فقد قام بنك" تشيس مانهاتن" بعملية اندماج مع مؤسسة الصرافة الخاصة ، علما أن بنك تشيس في الأصل نتاج لثلاث عمليات اندماج سابقة تمت خلال التسعينات و قد تبلورت هذه الاندماجات في مجموعة مالية عملاقة تحمل اسم"JP Morgan chase" بمجموع أصول 406.1 بليون دولار.

الجدول رقم 16 : أبرز عمليات الدمج و الشراء التي تمت في السنوات 96-97-98 .

| ناتج الاندماج | البنوك المندمجة | ناتج الاندماج | البنوك المندمجة |
|---|---|---|---|
| ستي جروب | ستي كورب+ترافلزر | سانتراست بنك | سانتراست بنك- كريستار |
| بنك أمريكا كورب | بنك امريكا + ناشيونال +باوتمنز + نارنت | ناشيونال ستي كورب | ناسيونال ستي+فيرست أوف أمريكا |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تشيس مانهاتن كورب | كيميكال+تشيس | واتشوفيا كورب | واتشوفيا+فيرست أو أميريكا |
| بنك وان كورب | بنك واف+فيرست شيكاغو أن بي دي | دوش بنك | دوش بنك +بانكرس تروست |
| فيرست يونيون كورب | فيرست يونيون+ساينت+كور ستايت | يوآس بنك كورب | يوآس بنك كورب+فيرست بنك سيستم |
| ويلز فارجو أندسي أو | ويلز فارجو+نور واست كورب | إش أس بي سي | إش أس بي سي + ريبليك نيويورك |
| فليت فايننشال | فليت فايننشال+بنك بوستن | فيرستار كورب | فيرستار كورب+ماركنتيل بنك كورب |

## تطور الأسواق المالية الأمريكية:

تحتل الولايات المتحدة المركز الأول من حيث تقدم أسواقها المالية، و يظهر من خلال الجدول رقم17- و الذي يبين رسملة البورصات الدولية- بأن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال.

الجدول رقم17: رسملة البورصات الدولية بالمليار دولار في 21/ 12/ 1992

| الدولة | الو.م.أ | اليابان | انجلترا | ألمانيا | فرتسا | كندا | هونغ كونغ | هولندا | المكسيك | استراليا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رسملة البورصة (مليارات الدولارات) | 4550 | 2235 | 890 | 360 | 354 | 229 | 157 | 126 | 120 | 120 |
| الدولة | ايطاليا | كوريا | تايوان | اسبانيا | السويد | ماليزيا | بلجيكا | سنغافورة | تيلندا | الدانمارك |
| رسملة البورصة (مليارات الدولارات) | 106 | 103 | 92 | 86 | 74 | 71 | 68 | 51 | 44 | 37 |

تولي أسواق المال الأمريكية أهمية بالغة للأسواق الآجلة حيث تهتم بالتعامل في عقود المستقبليات والخيارات و تشتهر بالأسواق المعروفة بخارج المقصورة Over-the counter و التي تلعب دورا بارزا في تطوير رأس مال المخاطرة ، بحيث تقوم بتمويل مشروعات صغيرة ، و قد ساهمت بشكل فعال في مجال تأسيس شركات الكمبيوتر و كان من أبرزها، شركات Apple.

هؤلاء الأشخاص يمكنهم أن يمنحوا من لديه فكرة ما 50 ألف دولار في لحظة لتحقيق هذه الفكرة. ففي ماساشوسيش وحدها صناعة لرأس المال المغامر( Capital Risque) تفوق ما في أوروبا بأسرها و أصحاب رأس المال المغامر لا يقدمون المال فقط بل الخبرة الحقيقية للشركات المبتدئة و يمكنهم مساعدتها في اجتياز مراحل نموها. وتتميز الأسواق المالية الأمريكية بمركزيتها بحيث ترتبط يبعضها عن طريق شبكة اتصالات قوية للغاية وقد تم التوصل إلى هذا المستوى بعد محاولات عديدة قبل بدء العمل بالنظام الحالي(ITS) **International Trading System**. وهو نظام إلكتروني يربط جميع البورصات الأمريكية و كذلك بعض تجار السوق الموازية بصورة تسمح

للسماسرة والتجار والمتخصصين بالاتـصال و التفاعل. تظهر شاشات هذا النظام أسعار الشراء والبيع لجميع المهتمين. كما يسمح هذا النظام للسماسرة أن يوجهوا أوامرهم إلكترونيا إلى مكان تواجد أفضل الأسعار.

إن أسواق المال في الولايات المتحدة اليوم ليست فقط أكثر كفاءة من أي دولة أخرى ولكنها أيضا أكثر شفافية ولن تتحمل ببساطة السرية، ومن ثم يجب على كل شركة مسجلة أن تقدم في الأوقات المحددة تقارير الأرباح مع بياناتها المالية المراجعة محاسبيا بانتظام.

## المعاملات المصرفية الإلكترونية:

إن التقدم الحاصل في مجالات الاتصالات و الأنظمة و الشبكات الإلكترونية و اعتماد التجارة بشكل خاص على الركيزة الإلكترونية، زاد من انفتاح و تحرير قطاع الخدمات المالية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تتم عن بعد و دون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة، و من خلال العمل المصرفي الإلكتروني يصبح من السهل جدا إنشاء علاقات تجارية دولية دون الحاجة إلى الانتقال و فتح أسواق جديدة لترويج الخدمات. و في هذا الصدد تستحوذ الولايات المتحدة على الحصة الأكبر من حجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم، ففي عام 1998 بلغ حجمها في أمريكا 51 مليار دولار و في عام 2000 ارتفع إلى 284 مليار دولار.

أما فيما يخص خدمات الجهاز المصرفي و على رأسها بطاقات الدفع الإلكتروني فيعود الفضل في استخدام هذه الأخيرة إلى شركات البترول الأمريكية التي استخدمتها كوسيلة دفع هامة في الأعمال المصرفية منذ ظهور.

هذه البطاقات استحوذت المؤسسات الأمريكية على إصدار هذه البطاقات و نذكر من بين هذه المؤسسات:

❋ مؤسسة الفيزا العالمية Visa International Service Association بمدينة لوس أنجلس بولاية كاليفونيا الأمريكية و تقوم بإصدار ثلاث أنواع من البطاقات الإلكترونية.

❋ مؤسسة ماستر كارد الذهبية Master Cards International Organization بمدينة نيويورك الأمريكية و تصدر نوعين من البطاقات أيضا.

❋ مؤسسة امريكان إكسبرس American Express ، و تصدر هذه الأخيرة بطاقات متعددة الاستعمالات التجارية و المالية و النقدية.

و فيما يخص البنوك الافتراضية، تلقى مكتب الرقابة على العملة في الولايات المتحدة سنة 1997 أكثر من 12 طلب من الشركات المهتمة بالعمل كبنوك على الانترنيت، و في هذا الإطار عرفت الولايات المتحدة اكبر صور التطور في مجال البنوك الافتراضية و هي بنوك تعمل بالكامل على الانترنيت، حيث تتم المعاملات و الصفقات و العلاقات ليس من خلال اللقاء المباشر وجها لوجه و إنما من خلال الوسائل الإلكترونية، و يعد بنك Security First Network Bank وMoney Bank أول بنك إلكتروني من هذا النوع في أمريكا الشمالية عام 1996 و بعده Atlanta Internet Banc في 1997 و Compu Banc of Houston.

## 2. أدوات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية

عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي . هذه القوة التي لم تكن موجودة و صارت تمثل محرك العالم، و بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الهيمنة الأمريكية و العولمة.بحيث يتحدث المؤلف توماس ل. فريدمان عن أمريكا في كتابة السيارة ليكساس و شجرة الزيتون فيقول :" العولمة هي نحن في كثير من الوجوه و لكننا لسنا النمر فالعولمة هي الـنمر، و لكننا الشعب الأكثر مهارة في امتطاء النمر و نحن الآن نقول للآخرين جميعا، إما أن يركبوا معنا

و إما أن يبتعدوا عن الطريق و السبب في أننا بهذه المهارة في امتطاء النمر هو أننا ربيناه منذ كان صغيرا."

و من خلال هذا الرأي، نخلص بحقيقة واحدة تفيد بأن العولمة و الأمركة هي وجهان لعملة واحدة و أن الولايات المتحدة قد انفردت بلا منازع بقمة النظام الدولي الجديد.

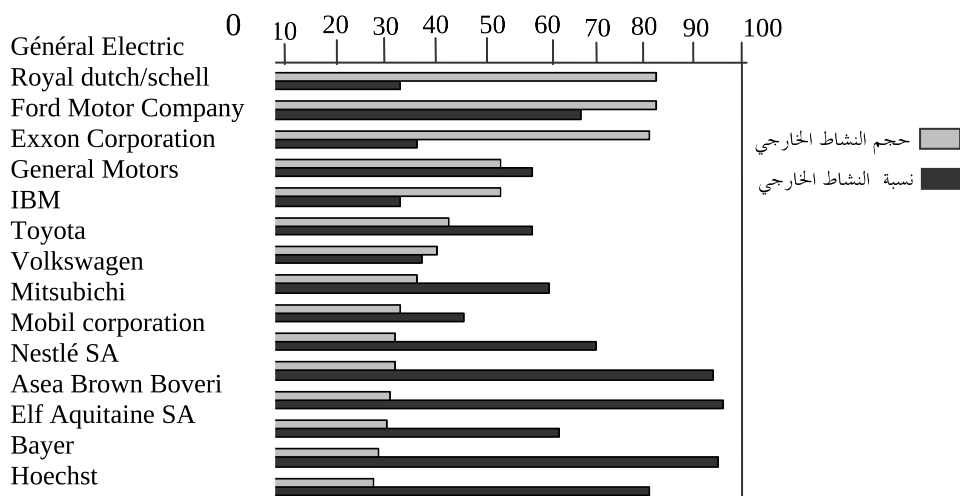
لذلك سنحاول في هذا الإطار عرض الأدوات التي مكنت الولايات المتحدة من الهيمنة اقتصاديا على العالم.

## 1.2. الشركات المتعددة الجنسيات أداة للهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

عرف الاقتصادي " دينج " الشركات المتعددة الجنسيات على أنها " مشروع يهيمن على التسهيلات الإنتاجية كالمصانع والمنشآت والتخزين و كذلك مكاتب التسويق و ذلك في أكثر من دولة واحدة"، كما عرفها " فرنون " بـ : " الشركة الأم" التي تهيمن على تجمع كبير من المؤسسات و الفروع لدى قوميات عديدة.

من خلال التعريفين يمكن أن نستخلص بأن هذا النوع من الشركات يمثل مظهرا بارزا وأداة هامة من أدوات الهيمنة الأمريكية على الأسواق الدولية. ولقد أثبتت الإحصائيات بأن 40% من اكبر هذه الشركات يوجد مقرها في الولايات المتحدة، ( انظر الملحق رقم 02) ، وبالتالي فإن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات هي صاحبة أكبر نصيب مما ينتج في الاقتصاد الدولي خارج الاقتصاد الأم. خاصة من المنتجات عالية التكنولوجيا. ومنه تمارس هيمنتها الاقتصادية على الاقتصاد الدولي ككل. وتشير الإحصائيات إلى أن حجم عمليات شركة جنرال موتورز فقط، يفوق إجمالي الناتج القومي للدانمرك، وأن حجم عمليات شركة فورد يفوق إجمالي الناتج القومي لجنوب إفريقيا .

ويظهر من خلال الشكل رقم 08 بأن شركة جنرال موتورز تحتل المرتبة الأولى من حيث حجم نشاطها في الخارج.




الشكل رقم 08 : ترتيب أكبر 15 شركة متعددة الجنسيات من خلال حجم النشاط الخارجي ، 1996 ( بالمليار دولار و النسبة المئوية ).

إذا جئنا إلى تحليل الجدول الوارد في الملحق رقم (02) فنحصل على المعلومات المسجلة في الجدول التالي:

| الشركات / الدول | العشر شركات الأوائل | العشرين شركة أولى | خمسين شركة أولى |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 4 | 6 | 16 |
| الإتحاد الأوربي | 1 | 3 | 14 |
| الدول الأسيوية | 5 | 11 | 20 |
| المجموع | 10 | 20 | 50 |

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين عشر شركات متعددة الجنسيات، هناك أربع شركات أمريكية وشركة واحدة أوروبية، ومن بين عشرين شركة أولى يوجد 6 شركات أمريكية و ثلاث شركات أوروبية، من بين خمسين شركة هناك 16 شركة أمريكية و 14 شركة أوروبية.

وبالتالي نلاحظ بأن الولايات المتحدة تحوز على الثلث من بين أكبر 50 شركة عالمية. وتصل المساهمة الأمريكية في أكبر 200 شركة عالمية إلى حوالي الثلث أيضا. ومن بين 500 أكبر الشركات العالمية مرتبة حسب الرسملة البورصية، هناك 235 مجموعة أمريكية و145 أوروبية ، وهذا مؤشر جيد على هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد العالمي. إن الشركة المتعددة الجنسية هي شركة تعمل مع عدد من الشركات الأجنبية التابعة لها، و تستطيع تسويق إنتاجها خارج حدود أية دولة، وهذه الشركات ليست فقط شركات ضخمة باستطاعتها تسويق إنتاجها في الخارج و لكن باستطاعتها أيضا تصدير رأس المال و التكنولوجيا و القدرات الإدارية و المهارات التسويقية من أجل القيام

بالإنتاج في دولة أجنبية. و في كثير من الأحيان فإن إنتاج هذه الشركات يغطي العالم بأسره. و وجد أن مثل هذه الشركات تمثل نسبة 80% من جميع الشركات التابعة الأجنبية للشركات الأمريكية الضخمة.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية، عرف رأس المال الأمريكي نشاطا واسعا و انتشار سريع، بحيث قدر عدد الفروع في الخارج التابعة للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بألف مؤسسة سنة 1950 و 1900 مؤسسة سنة 1959 ثم 3700 مؤسسة سنة 1970. كما قدر معدل التدفقات السنوية بـ 2.2 مليار دولار في سنوات الخمسينات و 4.6 لسنوات الستينات. أما القيمة الإجمالية للاستثمارات فقد تضاعفت من 12 مليار في سنة 1950 إلى 33 مليار دولار في 1960 و 79 مليار دولار في 1970.

و يبين الجدول رقم 18 حصة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق بحيث نلاحظ من خلال الإحصائيات بأن حصة الولايات المتحدة من الاستثمارات الأجنبية قد انخفضت من 39.6% سنة 1980 إلى25.4 % سنة 1990، و هذا نظرا لظهور مناطق أخرى على الساحة الدولية كالمجموعة الاقتصادية الأوروبية و اليابان، إلا أن مكانة الولايات المتحدة لم تتأثر كثيرا و يبقى رأس المال الأمريكي هو المهيمن دائما.

الجدول رقم 18: مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار و النسبة المئوية من

الإجمالي في الفترة (1980–1990).

| | 1980 | | 1990 | |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | النسبة المئوية | المبلغ | النسبة المئوية |
| الولايات المتحدة | 220 | 39.6 | 470 | 25.4 |
| أوربا | 254 | 45.3 | 956 | 51.6 |
| المجموعة الاقتصادية | 212 | – | 789 | – |
| اليابان | 27 | 4.8 | 230 | 12.4 |
| الدول النامية | 530 | 94.7 | 1735 | 93.8 |
| الدول المتقدمة | 30 | 5.3 | 115 | 6.2 |
| المجموع | 560 | 100 | 1.850 | 100 |

أما الجدول رقم 19 فيزودنا ببنية الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة الأمريكية حسب المناطق الدولية التي تتوطن فيه و ذلك للفترة (1950–1979)، بحيث نلاحظ بأن المناطق التي يتركز فيها الاستثمار الأمريكي في سنة 1970 بـ 29.2% في كندا و 15 % في المجموعة الأوروبية و 18% في أمريكا اللاتينية.

الجدول رقم 19: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة حسب المناطق (بملايين الدولارات و النسبة المئوية من الإجمالي) (1950-1979).

| المنطقة/ السنة | 2-1 1950 * | | 1957 ** | | 3-1 1960 * | | 1966 ** | | 4-1 1970* | | 1979 ** | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مبلغ | نسبة | مبلغ | نسبة | مبلغ | نسبة | مبلغ | نسبة | مبلغ | نسبة | مبلغ | نسبة |
| إفريقيا | 0.287 | 2.4 | - | - | 0.925 | 2.8 | 1.477 | - | 3.476 | 4.4 | 3.615 | - |
| كندا | 3.579 | 30.4 | 8.332 | 33 | 11.198 | 34.2 | 16.840 | 31.0 | 22.801 | 29.2 | 41.933 | 21 |
| أوربا الغربية | 1.733 | 14.7 | 3.993 | 16 | 6.681 | 20.4 | 16.200 | 30 | 24.471 | 31.3 | 81.463 | 42 |
| المجموعة الإقتصادية الأوربية | 0.637 | 5.4 | - | - | 2.644 | 8.1 | - | - | 11.695 | 15 | - | - |
| أمريكا اللاتينية | 4.576 | 38.8 | 8.805 | 35 | 9.271 | 28.3 | 9.854 | 18 | 14.683 | 18.8 | 36.835 | 19 |
| باقي العالم | 5-1 0.612 | 4.3 | - | - | 2.412 | 7.3 | - | - | 7.045 | 9 | - | - |
| آسيا | 1.001 | 8.5 | - | - | 2.291 | 7 | 1.463 | - | 5.613 | 7.2 | 3.615 | - |

تتجلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في النقاط التالية:

- التدخل في الرقابة الوطنية على الاقتصاد و ذلك من خلال التأثير على السياسة النقدية، فقد تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في أثناء فرض القيود النقدية، التمويل الخارجي من أجل إتباع سياسات توسعية و على العكس من ذلك، فإنه في فترات التوسع النقدي، قد تستخدم هذه الشركات أسعار فائدة أقل من أجل تصدير الأموال إلى الخارج بدلا من استخدامها في الداخل.
- تطويق الأعمال الخاصة والسيطرة على القطاعات الحساسة والصناعات ذات التأثير الواسع على الاقتصاد مثل: السيارات، الصناعات البترولية، والإلكترونية.
- تطبيق قوانين البلد الأصلي للشركة داخل البلد المضيف، وقد حدث هذا مع الشركات الأمريكية، بحيث قامت الولايات المتحدة بتطبيق قوانين متعلقة برقابة الصادرات الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية، وهناك حالات كثيرة أوقفت فيها الولايات المتحدة الشركات التابعة الأمريكية، المعاملات التجارية مع الخارج و التي تعتبر مشروعة في قوانين المضيفة لها. فمثلا قانون التجارة مع العدو لسنة 1917 استخدمته الولايات المتحدة من أجل تحريم التجارة مع كوبا، كوريا الشمالية، الفيتنام الشمالي، والصين وكذلك قانوني مراقبة الصادرات لعام 1949 و إدارة الصادرات لعام 1969 اللذان استخدما في تحريم كافة الصادرات التجارية بما فيها المهارات الفنية إلى الدول الشيوعية. و من الأمثلة أيضا رفض الولايات المتحدة إعطاء ترخيص لشركة أمريكية مملوكة لبلجيكا من أجل زراعية إلى كوبا، و إجبار شركة جنوب إفريقيا فورد- كندا على رفض طلب من جنوب إفريقيا لتزويدها بشاحنات عسكرية مسلحة، و أشهر الحوادث السياسية رفض الولايات المتحدة لشركة أي-بي-أم من أن تبيع معدات إلى الحكومة الفرنسية من أجل استخدامها في برامجها الذرية و الفضائية.

## 2.2. الدولار الأمريكي كأداة للهيمنة الأمريكية

لقد وافقت الدول المجتمعة في "بريتون وودز" سنة 1944. على أن يكون الدولار العملة الدولية المحورية ليحل محل نظام الذهب في النظام النقدي الدولي و بذلك أصبح الدولار الأمريكي العملة الأكثر استقرارا في العالم، و سنخصص له فيما بعد مجالا أوسع للحديث عن بروزه و هيمنته على المعاملات الدولية.

هكذا سمح النظام النقدي الدولي للولايات المتحدة بأن تعاني من عجز مستمر في العمليات الرأسمالية في ميزان مدفوعاتها ، من أجل تلبية زيادة الطلب على السيولة الدولية. بحيث أصبحت البنوك المركزية حريصة على الاحتفاظ بالدولار كأصل احتياطي لتسوية ديونها الدولية، كما أصبح وسيلة هامة من وسائل التمويل في البنوك التجارية نظرا لمكانة الدولار في المصارف الأوروبية، و التي أطلق عليها فيما بعد اسم أسواق الأورو دولار. و هكذا شق الدولار طريقه للهيمنة على المعاملات المالية و التجارية الدولية كما تمكن من السيطرة على العديد من الأنظمة النقدية في الدول التي تعاني من التبعية الاقتصادية و الأزمات المالية، و هذا ما سنراه من خلال التطرق إلى نظام " الدولرة ".

يقصد بالدولرة إحلال الدولار محل العملات المحلية في التبادلات الداخلية و غالبا ما ترتبط الدولرة ببلدان التضخم المرتفع، بحيث يفقد التضخم العملة المحلية خصائصها الأساسية كمستودع للقيمة و وحدة للحساب و وسيلة للتبادل، و قد اكتسب الدولار سمعة طيبة لنجاحه النسبي في المحافظة على قدرته الشرائية على مر الزمن. فقيمته تتدهور بنسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعملات الأخرى ، و هذا ما جعله مستخدما على نطاق واسع في الكثير من الدول ، كما أن الدولار يعتبر أصلا بالغ السيولة و يدر عائدا مرتفعا لتزايد قيمته مقابل العملات المحلية، مما يؤدي إلى حيازته كمخزن للقيمة ، و زاد عدم الاستقرار السياسي خارج الولايات المتحدة من جاذبية الدولار، إذ أن تحويل

و صرف العملة الأمريكية في الخارج أسهل في مثل هذه الحالات، كما أن تزوير الكثير من العملات العالمية جعل من الدولار الأمريكي الذي يصعب تزويره أمرا جاذبا أيضا.

نظرا لتعذر تقييم حجم الدولارات الأمريكية المتداولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية فإننا سنكتفي بإعطاء بعض الإحصاءات التي تخص نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى الأصول المالية الإجمالية في بعض الدول التي تستخدم الدولار في معاملاتها الداخلية. و قد تجاوزت هذه النسبة في عقد الثمانينات 50% في كل من الأورغواي بوليفيا و البيرو، و قد ارتفعت في سنة 1990 إلى 60% في بوليفيا و 83% في 1991 بالنسبة للأورغواي. و بصفة عامة فإن التقديرات تضع حوالي 25% في أمريكا اللاتينية و 20% في إفريقيا و 15% في آسيا و حوالي 40% في أوروبا الغربية و الشرقية و تركيا.

قد تكون الدولرة كاملة للاقتصاد ،(انظر الجدول رقم 20) أي ربطه ربطا كاملا بالدولار الأمريكي كسبيل لتمكين البلدان النامية من التغلب على مشكلة عدم استقرار النقد و سعر الصرف المترتبة عن ازدياد تحركات رأس المال و تفاقم حدة الأزمات المالية و النقدية الناتجة عن الهجمات المضاربية.

الجدول رقم 20: الدولرة التلقائية في أمريكا اللاتينية (إيداعات بالعملة الأجنبية بنسبة المئوية من إجمالي الإيداعات 2000 ).

| أمريكا الجنوبية | – | المكسيك و أمريكا الوسطى | – |
|---|---|---|---|
| الأرجنتين | 64.7 | كوستاريكا | 45.8 |
| بوليفيا | 92.5 | السلفادور | 8.2 |
| شيلي | 12.5 | هندوراس | 23.2 |
| الإكوادور | 39.9 | المكسيك | 4.9 |
| باراغواي | 63.6 | نيكاراجوا | 72.8 |
| بيرو | 78.2 | | |
| أوروغواي | 84.2 | | |

وفي هذا الإطار تؤكد العديد من الدراسات على فعالية الدولرة الكاملة في التقليل من حدوث أزمات خارجية وبصورة خاصة تلك التي تتسرب عبر حساب رؤوس الأموال، وقد انتهجت الأرجنتين الدولرة الكاملة بغية التخفيف من حدة العدوى المالية التي أصابتها. كما أصدر رئيس جمهورية الإكواردو في 9 يناير 2000 قرار باعتماد الدولار الأمريكي كعملة رسمية لبلاده.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الدولرة يعود على الاقتصاد الأمريكي بحدوث تكامل أوثق مع الاقتصاد العالمي بحيث تتسع مبادلاته التجارية و المالية مع المناطق الداخلة في نظام الدولرة، و ذلك بالنظر إلى انخفاض تكاليف المعاملات التجارية فيما بينهم. كما أن العملة الأمريكية المتداولة خارج الولايات المتحدة تشكل في معناها الاقتصادي قروضا من جهات متعددة لصالح الولايات المتحدة و من دون فوائد أي أنها لا تدفع عنها فوائد . كما أشارت بعض الدراسات إلى حوالي 300 مليار دولار أمريكي ثم تداولها في منتصف التسعينات خارج الولايات المتحدة و قامت بتخفيض الضريبة سنويا بنسبة لا تقل عن 15 دولار أمريكي.

## 3.2. المنظمات المالية الدولية كأداة للهيمنة الأمريكية.

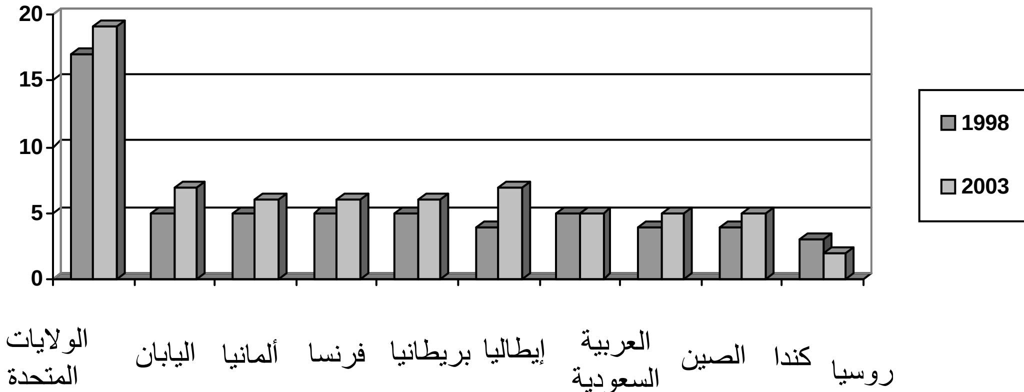
لقد كان الدافع إلى إنشاء المنظمات المالية الاقتصادية الدولية ، التي أصبحت اليوم تؤلف مؤسسات العولمة، هو منطق التوسع الرأسمالي و بدأت في تعميمه على العالم بدعوى اقتصاد السوق و الرفاه المادي.

و بالتالي فقد ارتبطت نشأة هذه المؤسسات بسيطرة الدول الرأسمالية عليها، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعتبر نفسها مسؤولة عن النظام الرأسمالي. و تظهر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنة المؤسسات من خلال:

- تبني و رعاية مؤتمر بريتون وودز في الأراضي الأمريكية و اختيار مقر الصندوق و البنك في واشنطن.
- فرض الدولار عملة التعامل الرئيسية مع مؤسستي بريتون وودز.
- تحكم الولايات المتحدة في إدارة و نظام هذه المؤسسات.

تعتبر مؤسستي بريتون وودز أداة فاعلة في تنفيذ سياسة الولايات المتحدة و ذلك من خلال نظام التصويت المتبع و المرتبط أساسا بحصة مساهمة كل بلد في رأسمال هذه المؤسسات. و تلعب الولايات المتحدة دورا حاسما في التأثير على قرارات هذه المؤسسات فمثلا في 07/ 06/ 2003 تم تعليق عضوية زمبابوي في صندوق النقد الدولي. و ذلك لعدم تسديد أقساط الديون المستحقة عليها ، و يأتي قرار الصندوق هذا بعد مرور يوم واحد على انتقاد أمريكا لمحاكمة زعيم المعارضة في زمبابوي .

و يمكن أن نميز ثقل الولايات المتحدة في الصندوق من خلال الشكل رقم 09 و الذي يوضح آخر مراجعة لحصص الصندوق، و الجدول رقم 21 و الذي يبين توزع الأصوات على المساهمين في الصندوق وذلك في 28/ 01/ 2003..




الشكل رقم 09 : مراجعة الحصص في الـ FMI لسنتي 1998 و 2003 بالنسب المئوية .

الجدول رقم 21 : توزيع الأصوات على المساهمين في صندوق النقد الدولي بالنسب المئوية (1945-1993).

| الدول | 1945 بـ % | 1960 بـ % | 1979 بـ % | 1981 بـ % | 1990 بـ % | 1993 بـ % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول الصناعية | 67.5 | 68.9 | 64.3 | 60.0 | 62.2 | 61.1 |
| الولايات المتحدة | 32.0 | 25.2 | 21.1 | 20.0 | 19.9 | 18.3 |
| اليابان | - | 3.2 | 3.8 | 4.0 | 407 | 5.7 |
| ألمانيا | - | 4.9 | 5.1 | 5.1 | 6.0 | 5.7 |
| فرنسا | 5.9 | 4.9 | 4.8 | 4.6 | 4.9 | 5.1 |
| المملكة العربية | 15.3 | 12.0 | 8.9 | 7.0 | 6.9 | 5.1 |
| الدول البترولية | 1.4 | 3.7 | 5.1 | 9.3 | 10.8 | 10.3 |
| العربية السعودية | 0.4 | 1.5 | 3.5 | 3.5 | 3.5 | - |
| الدول النامية الدول المتحولة | 31.1 | 27.4 | 30.6 | 30.7 | 26.9 | 28.6 |
| روسيا | - | - | - | - | - | 3.0 |
| الصين | 7.2 | - | - | 3.0 | 2.6 | 2.3 |
| الهند | 5.0 | 4.1 | 2.9 | 2.8 | 2.4 | 2.1 |
| البرازيل | 2.0 | 1.9 | 1.7 | 1.6 | 1.6 | 1.5 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

يتم مراجعة الحصص كل خمس سنوات، و يؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الحصص الخصائص الاقتصادية للبلد، كالناتج الإجمالي المحلي، أرصدة التبادلات الجارية

و الاحتياطات الرسمية للصرف، و بالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية و نتيجة لقوة اقتصادها، تهيمن على الحصة الأكبر من الصندوق منذ إنشاءه سنة 1945 إلى غاية الآن.

ومن خلال مؤسستي بريتون وودز، أدوات الهيمنة الأمريكية، تمكنت الولايات المتحدة من فرض نظامها الرأسمالي و سياساتها على الدول النامية بحيث نلاحظ بأن دور البنك و الصندوق قد توسعا ليشملا التدخل في توجيه السياسات و البرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق فرض سياسات معينة ذات توجه ليبرالي.

و تطبيقا لإجراءات البنك و الصندوق فقدت هذه الدول السيادة الاقتصادية و سلطة الرقابة على السياسة الجبائية و المالية و أجبرت على إعادة تنظيم المصارف المركزية، و الوزارات المالية و تخلت عن مؤسسات عامة مهمة، و بمعنى أدق وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية و سياسية من طف هذه المؤسسات. (انظر الجدول رقم22).

الجدول رقم 22: محتوى 24 برنامج مدعوم من الصندوق ذات شرطية عالية ما بين 1983- بالنسب المئوية 1985.

| محتوى البرامج | نسبة البرامج التي تحتوي هذا النوع من التدابير (نسبة مئوية) |
|---|---|
| السياسة المالية العامة: | |
| 1-مراقبة النفقات العامة: | |
| * أجور القطاع العام | 74 |
| *نفقات جارية | 76 |
| *نفقات التجهيز | 44 |
| 2-الإيرادات العامة | |
| * توسيع الوعاء الضريبي | 68 |
| * زيادة معدل الضعف الضريبي | 74 |
| 3-المؤسسات العمومية | |
| * إصلاح طريقة تحديد الأسعار | 79 |
| * إصلاح طرائق التسيير | 47 |
| * إصلاح جذري | 59 |
| 4- السياسة النقدية | |
| * مراقبة الكتلة النقدية و القرض | 97 |
| * مراقبة القروض المقدمة للحكومة و القطاع العام | 100 |
| * زيادة معدل الفائدة | 74 |

فعلى سبيل المثال فإن البنك العالمي أصبح يقر صراحة على أن وضعية حقوق الإنسان في بلد ما يجب أن يؤثر سلبا و إيجابا على المناخ العام للاستثمارات. و بالتالي فإن

أي موافقة لمنح أي قرض تستدعي إجراء التصحيحات اللازمة في هذا المجال، كما هو الحال في بيرمانيا سابقا أو مينمار و زمبابوي سنة 1999.

و لم تقتصر التدخلات على السياسات و البرامج الاقتصادية فقط ، بل تعدى الأمر إلى حد إرسال مراقبين للتأكد من مدى الالتزام بالتعليمات ، و هذا ما يمكن اعتباره شكلا من أشكال الوصاية الدولية الجديدة.

و في الأخير يمكن أن نقول بأنه بفضل السيطرة التي منحتها الولايات المتحدة لنفسها على المنظمات المالية الدولية، استطاعت أن تهيمن بصفة مطلقة على اغلب دول العالم.

## 3. عوامل الضعف في الاقتصاد الأمريكي

بحلول عقد الثمانينات ظهرت دلائل كثيرة على تراجع الهيمنة الأمريكية إذ بتتبع الأحداث التاريخية في الولايات المتحدة، نجد أن العوامل التي ساهمت في هيمنتها على العالم هي نفسها العوامل التي ستؤدي إلى زوالها. و قد أكد المفكر الأمريكي " ديفيد سون " في كتابه الذي أصدره مع الكاتب البريطاني " ويليام ديز موج" :" الحساب العظيم " أكد أن الولايات المتحدة تسير على نفس الخطى التي سارت عليها بريطانيا و أدت إلى تحولها من قوة عظمى إلى دولة عادية.

لذلك سنحاول في هذا الإطار التطرق إلى أهم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي ، و التي ستؤدي به إلى الإفلاس الأكيد إذا لم يتم تداركها قبل فوات الأوان.

## 1.3 تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و الإنتاجية

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنوات الثمانينات تباطؤ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، و من خلال الجدول رقم23 نلاحظ أنه ابتداء من سنة 1984 إلى غاية سنة 1991 كانت معدلات الناتج في انخفاض مستمر، و قد عاودت الانتعاش بحلول سنة 1994 ثم انخفضت مرة أخرى سنة 1995 لتعود و ترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2000. و بحلول سنة 2001، و بالضبط في الربع الثالث من السنة تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 1.10% مقارنة بالربع السابق عليه، و وفقا للبيانات المعدلة من صندوق النقد الدولي فإن معدل النمو الحقيقي للناتج الإجمالي بلغ نحو 0.3% فقط في عام 2001 .

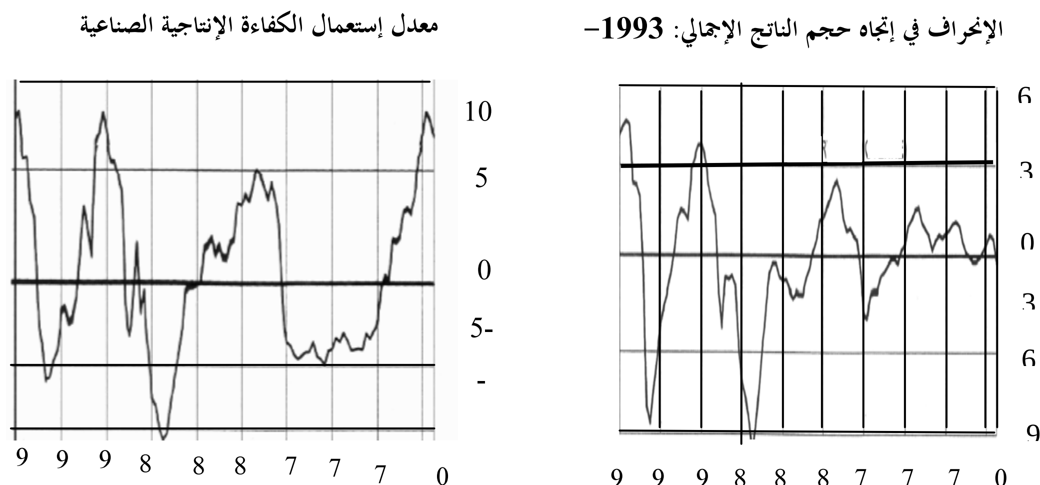
الجدول رقم 23 : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة(83-2000)

نسبة مئوية من المجموع .

| السنة | 83 | 84 | 85 | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | * 95 | 96 * | 97 * | 98 * | 99 * | 00 * |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو % | 3.9 | 2.6 | 3.2 | 2.9 | 3.1 | 3.9 | 2.5 | 0.8 | 1.2 | 2.1 | 3.2 | 3.2 | 2.7 | 3.6 | 4.4 | 4.4 | 4.2 | 5.0 |

من خلال هذه الأرقام نلاحظ بأن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعاني من التذبذب في معدلات النمو، قد يؤدي به إلى الوقوع في حالة من الركود التام و الدائم، فحالة عدم الاتزان و التذبذب ما بين الانتعاش و الانكماش مؤشر جيد على احتمال الدخول في مرحلة ركود فعلية و هذا ما يوضحه أكثر الشكل رقم 10 و الذي يمثل الدورة الاقتصادية الأمريكية، بحيث يظهر بوضوح التذبذب في الناتج

المحلي الإجمالي للفترة(1993-2000).




الشكل 10: الدورة الاقتصادية الأمريكية بالنسب المئوية (1973-2000).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 24 بأن معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى عرفت انخفاضا ملحوظا في فترة الثمانينات و فترة التسعينات مقارنة بسنوات الخمسينات و السبعينات من القرن العشرين. كما عرفت انحرافات الإنتاجية انخفاضا مستمرا خلال العقد الحالي بحيث قدر انحراف الإنتاجية سنة 2001 بـ: -1.1% من الناتج المحلي الإجمالي و –1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة2002 .

الجدول رقم24: معدلات الإنتاجية بوتيرة سنوية (1950-1993) بالنسب المئوية.

| الفترة | 1973-1950 | 1979-1973 | 1989-1979 | 1993-1989 |
|---|---|---|---|---|
| معدل الإنتاجية | %3.7 | %2.4 | %2.5 | %1.7 |

يعتبر المجتمع الأمريكي مجتمعا مفرط الاستهلاك منخفض الاستثمار، فالاستثمار في المصانع و المعدات هو نصف مثيله في ألمانيا و ثلث مثيله في اليابان. وربما يعود تراجع معدلات الاستثمار في الولايات المتحدة إلى انخفاض الاتفاق الأمريكي على البحث والتطوير، حيث بقى الإنفاق على البحث والتطوير لحوالي عشر سنوات في الثمانينات عند 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين ارتفع نظيره الألماني والياباني حيث بلغ 2.6% و2.8% على التوالي.

وفي هذا الإطار تحتل الولايات المتحدة المرتبة الخامسة في مجال الاتفاق على البحث والتطوير كنيسة من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا استثنينا الاتفاق العسكري على البحث والتطوير فإنها تحتل المرتبة العاشرة وإذا طرحنا الاتفاق الحكومي وبقي الإنفاق الخاص فقط فإنها تحتل بذلك المرتبة العشرين بين ثلاث وعشرين دولة.

تجرنا هذه النقطة للكشف عن مشكل آخر يهدد الاقتصاد الأمريكي،وهو تراجع التفوق التكنولوجي ،بحيث تعتبر أمريكا متوسطة التكنولوجيا ببروز التكنولوجيا الحديثة في الدول المنافسة لها. ففي عام 1980 كان من بين اكبر عشر شركات فازت ببراءات الاختراع في الولايات المتحدة سبع شركات أمريكية. وكانت هناك شركة واحدة أجنبية بين اكبر ست شركات.وبعد عشر سنوات لم يبقى سوى ثلاث شركات أمريكية بين عشر شركات ولم تستطيع أفضل شركة أمريكية أن تحتل سوى المرتبة الخامسة.

## 2.3.تراكم العجوز المالية والتجارية

### 6-1 1.2.3.المديونية

لقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من كونها دائنا صافيا لباقي دول العالم في بداية أعوام الثلاثينيات إلى كونها اكبر مدين في العالم بحلول سنوات الثمانينات. بحيث عرف الدين العام الأمريكي نموا مذهلا، ابتداء من سنوات السبعينيات وقد تضاعف بقيمة 3.6 خلال عقد الثمانينات وهذا ما يبينه الجدول رقم 25.

الجدول رقم 25: الدين العام الفيدرالي الأمريكي (بالمليار دولار) (1916-1990).

| السنة | 1916 | 1945 | 1980 | 1985 | 1990 |
|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الدين | 1 | 278 | 914 | 1827 | 3296 |

وفي الواقع أن الولايات المتحدة تعاني منذ فترة الثمانينات عجزا في الميزانية يزيد على 200 مليار دولار سنويا تقريبا ( 5 % من الدخل القومي الإجمالي) مقرونا بسياسة نقدية مقيدة وارتفاع في سعر الفائدة ويسبب هذا العجز زيادة في الطلب الداخلي والخارجي (زيادة الواردات)

### 2.2.3 عجز رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري

يبين الجدول رقم 26 سمة رئيسية أصبح يتميز بها الاقتصاد الأمريكي وذلك ابتداء من سنوات الثمانينات، وهي العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري، بحيث تزايد العجز في الميزان الجاري الأمريكي، نظرا لكون الاقتصاد الأمريكي مستورد صافي

للنفط والملابس والمنسوجات بما قيمته 35 مليار دولار كما انه من اكبر مستوردي السيارات في العالم، بحيث نستورد سنويا سيارات بحوالي 60 مليار دولار من أوروبا وكوريا واليابان. ففي سنة 1987 قدرت قيمة الواردات الأمريكية بـ 550 بليون دولار في حين لم تتجاوز الصادرات 57 بليون دولار، أما في سنة 2000 فقد تزايدت قيمة الواردات محققة بذلك حوالي 1.224.43 بليون دولار في حين قدرت قيمة الصادرات بحوالي 774.86 بليون دولار.

الجدول رقم 26 :رصيد الحساب الجاري والميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية(1985–2000) (مليار دولار أمريكي).

| لسنة | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 0 | 1 | 2 | 3 | *4 | *5 | *6 | *7 | *8 | *9 | 000* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لميزان التجاري | 122.2 | 145.1 | 159.6 | 127.0 | 115.7 | 108.9 | 73.4 | 96.3 | 115.1 | 163.76 | 172.33 | 189.10 | 169.18 | 244.73 | 343.12 | -449.57 |
| لحساب الجاري | 121.7 | 147.5 | 163.5 | 126.7 | 101.1 | 90.4 | 37.0 | 42.4 | 131.2 | 118.20 | 109.89 | 120.94 | 139.82 | 217.41 | 324.39 | -444.69 |

## 3.2.3. تراجع دخل الاستثمارات في معاملات ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى المشاكل السابقة ذكرها فإن هناك مشكلة تراجع صافي الاستثمارات المستحقة على الولايات المتحدة من الأصول الأجنبية والتي بلغت حوالي 700 مليار بنهاية عام 1987 ورافق ذلك تناقص دخل الاستثمارات في ميزان المدفوعات (انظر الجدول رقم 27)

الجدول 27 :دخل الاستثمارات في معاملات ميزان المدفوعات (مليار دولار)(1981-1991).

| السنة | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 | 1991 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دخل الاستثمارات | 31.4 | 28.3 | 27.4 | 23.4 | 16.2 | 11.0 | 7.2 | 5.3 | 2.7 | 11.9 | 9.4 |

## 3.3. ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات الأمريكية

### 1.3.3. ضعف الخبرة الإدارية للشركات الأمريكية:

في تقرير الملتقى الاقتصادي العالمي، لسنة 1996، الذي يصدر سنويا و يحاول ترتيب القدرة التنافسية العالمية لمؤسسات الأعمال في بلدان مختلفة جاء تصنيف الدول كما يلي:

صنفت الولايات المتحدة في المركز العاشر فيما يخص التسليم في الوقت، أما اليابان فجاءت في المرتبة الأولى وتلتها ألمانيا في المرتبة الثانية. كما صنفت في المرتبة الثانية عشر في جودة المنتجات فيما جاءت اليابان في المركز الأول وألمانيا في المرتبة الثالثة.وصنفت أيضا في المركز العاشر فيما يخص الخدمة ما بعد البيع وحلت اليابان في المرتبة الأولى وألمانيا في المرتبة الثانية. وفيما يخص التوجيه المستقبلي أو التخطيط الاستراتيجي فقد حلت الولايات المتحدة في المرتبة الأخيرة أي الثانية والعشرين وبعدها المجر فقط.فيما جاءت اليابان في المرتبة الأولى وألمانيا في المرتبة الثالثة.

ومن خلال هذا التقرير نلاحظ تأخر أداء المؤسسات الأمريكية مقارنة بالدول المنافسة لها.كما يظهر ذلك من خلال المشاكل الحادة التي واجهتها صناعة التأمين الأمريكية سنة 2002، حيث وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة تأمينات المسؤولية المدنية وقد وصفها السيد **جاك بلوندو** رئيس شركة **سكور** الفرنسية لإعادة التأمين. أنها اشد خطرا من الإرهاب:حيث قدرت المطالبات الناجمة عن مشكلة **الإسيستوس** مثلا:

والتي لا تزال عالقة بأكثر من 30 مليار دولار أمريكي .كما تعاني المؤسسات الأمريكية من مشاكل عويصة تتسبب فيها الاضطرابات المتكررة الناتجة عن النزاعات النقابية، كإضرابات عمال البريد ومؤسسة جنرال إلكتريك وإضراب عمال الميناء في 29سبتمبر 2002 إلى غاية 7/ 10/ 2002. والذي أصاب بالشلل تسعة وعشرين ميناءا على امتداد الساحل الغربي وقد تسبب في خسارة مقدارها ملياري دولار يوميا .

### 2.3.3. الفضائح المالية والمحاسبة الشركات الأمريكية

إن مسلسل الإفلاس وانهيار الشركات الأمريكية ليس أمرا جديدا و إنما تعود جذوره إلى سنة 1997أين أفلست حوالي 82 شركة بلغت قيمة رأسمالها نحو 17.2 مليار دولار ثم ارتفع العدد عام 2000 ليصل إلى نحو 176 شركة برأسمال يقدر بنحو 94 مليار دولار.

وتعتبر موجة الافلاسات والانهيارات التي عمت الولايات المتحدة من اخطر المشاكل التي تم التطرق إليها. كونها مشكلة مصدرها التنظيم في حد ذاته فقد ثبت تورط جماعة من كبار السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان التي توجد لها مصالح كبيرة فيها. مما جعل الاقتصاد الأمريكي في موقف حرج تشويه الريبة وانعدام الثقة.

ويرجع سبب الافلاسات إلى التزوير والتلاعب بالحسابات التي ارتكبها الرؤساء والمدراء التنفيذيون لجملة من الشركات وذلك بالتواطؤ مع المحاسبين.والتي راح ضحيتها المستثمرون الذين اشتروا أسهما في البورصة أو وظفوا مدخراتهم في صناديق الاستثمار أو صناديق التوفير أو التقاعد.

وقد بدأت سلسلة الانهيارات هذه ، بانهيار شركة انرون « ENRON » في أكتوبر 2001 وهي شركة من اكبر عشر شركات أمريكية ، حيث احتلت المركز السابع بين اكبر الشركات .

تعمل في مجال توزيع الغاز الطبيعي برأسمال قدره 63 مليار دولار وعدد موظفين بلغ 21 ألف موظف سنة2000 . لها علاقات واتصالات سياسية متعددة . بحيث قامت بتمويل الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي أنذاك ، تأت في المرتبة الثانية شركة وورلد **كوم للاتصالات** « world com »، كما مست الفضائح كذلك شركة **غلوبال كروسينغ** « Globol Grossin »، **رابت ايد** «Rite Aid »، **تايكو** « Tyco »، **ادلفيا** « Adelphia » و **كمات** « Kmart ».

وقد ثبت أن التلاعب حدث بتضخيم الأرباح السنوية للشركات صوريا في حين إنها كانت على شفير الإفلاس وان المساهمين خدعوا عندما ظنوا أنها تحقق أرباحا بالمليارات، كما كشفت لجنة التحقيق، أن بعض البنوك الأمريكية ومن بينها سيتي بنك ، **وجاي بي مورغان تشيس** « Jp.Morgan Chase » قدمت إلى شركة انزون تسهيلات صورية، بغية مساعدتها على تجميل صورتها لدى المساهمين. كذلك من بين الشركات التي ارتكبت مخالفات قانونية، شركة **بي ان سي** « BNC » التابعة لمجموعة « AIG »، وبعد الضغوط الممارسة عليها من طرف البنك المركزي تراجعت عائداتها للعام 2001 بقيمة 155 مليون أمريكي.

تمثلت أهم الخسائر التي نجمت عن سلسلة الانهيارات المالية للشركات الأمريكية في تلك الواقعة على عاتق الأمريكيين الذين يستثمرون أموالهم ومدخراتهم ومعاشاتهم في البورصة التي وجودها تتعرض للضياع والانهيار نتيجة الافلاسات المتتابعة ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم 28 الذي يبين اكبر الانخفاضات اليومية في مؤشر داوجونز، حيث نلاحظ بأنه في ظرف عشرين سنة ابتداء من 1955 حدث ثماني انهيارات في مؤشر داوجونز أربع انهيارات منها حدثت في العشر سنوات الخاصة

بالثمانينات وبداية التسعينات كان أهمها انهيار 19 أكتوبر 1987 حيث سجل معدل انخفاض قدر بـ 22.61% ويمكن أن نقول انطلاقا من معطيات الجدول بأن البورصة الأمريكية تواجه مشكلة عدم الاستقرار وتعتبر من اخطر المشكلات التي قد تهدد الاقتصاد الأمريكي.

الجدول رقم 28 اكبر الانخفاضات اليومية الحادة في مؤشر داوجونز خلال نصف قرن بالنسب المئوية .

| فترة التعافي بالأسبوع | معدل الانخفاض بـ % | تاريخ الهبوط بـ % |
|---|---|---|
| 4 | 7.13 - | 17 سبتمبر 2001 |
| 2 | 0.66- | 14 أفريل 2000 |
| 2.5 | 6.37- | 31 أوت 1998 |
| 3.5 | 18- | 27 أكتوبر 1997 |
| 8.5 | 6.91- | 12 أكتوبر 1989 |
| 7 | 6.85- | 8 جانفي 1988 |
| 1 | 8.04- | 26 أكتوبر 1987 |
| 66 | 22.61 | 19 أكتوبر 1987 |
| 1 | 5.71- | 21 ماي 1962 |
| 10 | 6.54 | 26 سبتمبر 1955 |
| 10.6 | 8.30- | المتوسط |
| 4.4 | 6.71- | المتوسط بدون 19 أكتوبر |

## 4.3. تدهور المستوى المعيشي

### 1.4.3. تزايد معدل البطالة

أما عن معدل البطالة فإن المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الأمريكي والموضحة في الجدول رقم29 تبين مدى خطورة الوضع وحجم المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد

الأمريكي. حيث شهد عامي2001-2002 ، ارتفاعا في معدل البطالة قدر بحوالي4.7 % و 5.8 % على التوالي بعد انخفاض نسبي لسنتي 1999 و2000 مقارنة بسنوات الثمانينات وبداية التسعينات. وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة التشغيل و الأجور قد ظهرت في الولايات المتحدة منذ السبعينات نتيجة زيادة الضغوط التضخمية ، واستمرت إلى غاية التسعينيات.

الجدول رقم 29: معدلات نمو البطالة للفترة (83-2000).

| السنة | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 * | 1991 * | 1992* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو % | 9.5 | 7.4 | 7.1 | 6.9 | 9.1 | 5.4 | 5.2 | 5.6 | 6.8 | 7.5 |
| السنة | 1993 * | 1994 * | 1995 * | *1996 | 1997 * | 1998 * | 1999 * | 2000 * | 2001 * | 2002* |
| معدل النمو % | 6.9 | 6.1 | 5.6 | 5.4 | 4.9 | 4.5 | 4.2 | 4.0 | 4.7 | 5.8 |

من خلال الجدول رقم 30 تتجلى مشكلة البطالة أكثر من خلال معدلات تشغيل المنخفضة جدا حيث وصلت هذه الأخيرة إلى 00% سنة 2001 و0.3 % سنة 2002 ، كما أن معدلات التضخم المسجلة في الجدول تعتبر معدلات مرتفعة مقارنة بالانخفاض الشديد في معدلات التشغيل.

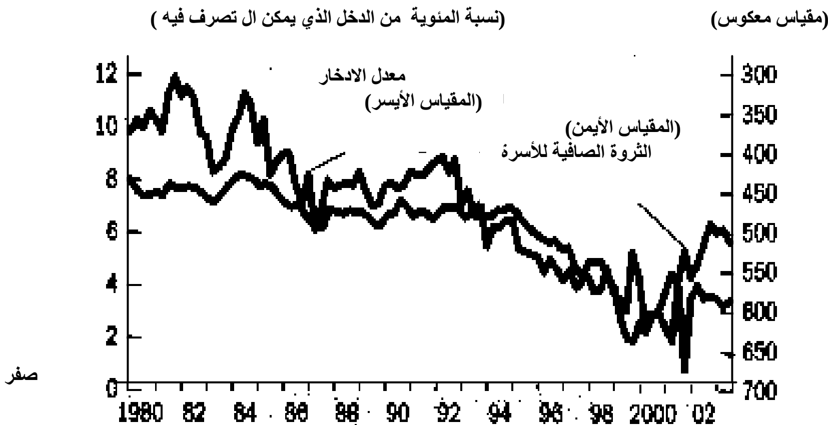
الجدول رقم 30: معدلات التشغيل ومعدلات التضخم للفترة (1991-1997).

| السنة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدلات التشغيل (%) | 0.9- | 0.1- | - | 0.9 | 0.8 | 0.7 | 1.2 |
| معدلات التضخم(%) | 0.2 | 3.0 | 3.0 | 2.6 | 2.8 | 2.9 | 2.3 |

## 2.4.3. انخفاض معدل نمو دخل الفرد وانخفاض معدلات الادخار

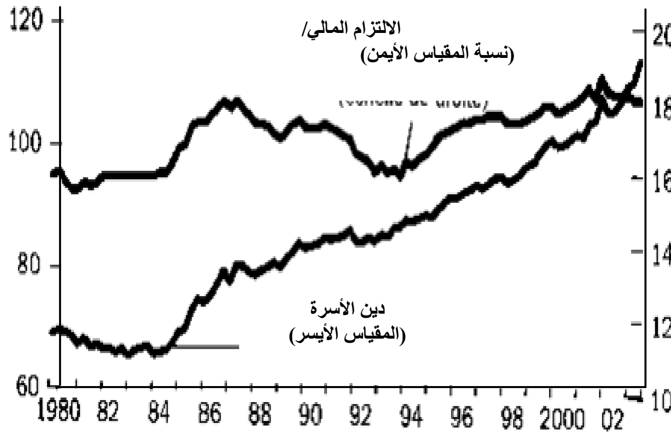
تشير الإحصائيات إلى أن متوسط معدل نمو دخل الفرد الأمريكي أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان يقدر 0.8 % في الفترة 1974-1983 مقارنة بـ 2.5 % في اليابان و1.7 % في ألمانيا، أما في الفترة 1984-1994 فقدر بـ2% مقابل 3.8 % في اليابان و2.3 % في ألمانيا. وبالتالي نلاحظ بأن معدل نمو دخل الفرد الأمريكي يبقى منخفضا عن معدل نمو الدخل الفردي في الدولة المنافسة وينعكس انخفاض معدل نمو دخل الفرد مباشرة على معدل الإنفاق الاستهلاكي حيث تراجع هذا الأخير خلال الربع الثاني من العام 2002 بمقدار الضعف محققا نسبة 2.8 % مقارنة بـ 5.6 % في الربع الأول من السنة. مما أدى إلى ارتفاع مخزونات الشركات الأمريكية من السلع الراكدة. حيث وصل المخزون إلى نحو مليار دولار في الربع الثاني من نفس السنة العام.

يواجه الاقتصاد الأمريكي مشكلة هيكلة أخرى تتمثل في عدم كفاية المدخرات الوطنية، إذ أن معدل الادخار الشخصي للأسر الأمريكية في انخفاض مستمر ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم 11 الذي يوضح انخفاض ادخار العائلات الأمريكية، وارتفاع الأصول الصافية.




الشكل رقم 11: انخفاض ادخار العائلات الأمريكية بالنسب المئوية.

أما الشكل رقم 12 فيمكن أن نلاحظ من خلاله أنه رغم ارتفاع الدين بالنسبة للعائلات الأمريكية فإن معدل دفع الالتزامات المالية(خدمة الدين،التزامات أخرى) نادرا ما يرتفع.وقد أثبتت الإحصائيات بأنه في سنة 1990 قدرت نسبة ادخار الأسرة الأمريكية ب 4.6 من دخلها المتاح في حين قدرت نسبة ادخار الأسرة اليابانية بـ 15.7% من دخلها المتاح في نفس العام ، أما عن معدل الادخار المحلي الإجمالي فقد انخفض من 17.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1981 إلى 13.1 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988. ويعود هذا الانخفاض بالطبع إلى انخفاض نصيب الفرد الأمريكي من الناتج المحلي الإجمالي.




الشكل رقم 12: إرتفاع مديونية العائلات الأمريكية بالنسب المئوية.

### 3.4.3. تفشي ظاهرة الفقر و الأمية.

تنتشر في الولايات المتحدة أحياء سكينة فقيرة لا تختلف كثيرا عن المدن الفقيرة من بلدان العالم الثالث.حيث أثبتت الإحصائيات بأن نسبة 32.7 % من السكان الأمريكيين يعيشون تحت خط الفقر أي ما يقارب 35.7 مليون أمريكي.وأن الطبقة

الثرية لا تمثل سوى خمس السكان وتحطي بـ6.5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1991، في حين تحظى الطبقة الأكثر فقرا نسبة 3.8% من الدخل.

ومن خلال الجدول رقم 31 نلمس ضعف الخدمات العامة ،الصحية ، لتعليمية و البنى الأساسية،حيث تلتهم المبالغ المخصصة لسداد الديون القسم الأكبر من كامل المبالغ المخصصة للموازنة العامة، وتفوق ما ينفق على الضمان الاجتماعي والتعليم والطاقة والإسكان والتطوير الحضري والمواصلات....إلى غير ذلك من الخدمات العامة.كما أن الأموال التي استثمرت في البنية الأساسية في الفترة التسعينات تقدر بنصف التي استثمرت في نهاية الستينات. وفي الوقت الذي تقوم فيه أوروبا بإنشاء شبكات سكك جديدة تسير عليها قطارات شديدة السرعة، تتكدس الأموال الأمريكية في صناديق إنمائية للطرق العامة والمطارات.

الجدول رقم 31 :هيكل النفقات العامة في الولايات المتحدة سنة 1993 (الوحدة بالنسبة المئوية).

| النفقة | الدفاع | التربية | الصحة | السكن | خدمات اقتصادية | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 19.3 | 2.0 | 17.7 | 13.7 | 6.2 | 23.7 | 100 |

كما تبرز مشكلة تخلف النظام الأمريكي للتعليم مقارنة بالدول المنافسة لها، بحيث أثبتت الإحصائيات بأن نسبة العلميين والفنيين في الولايات المتحدة لكل ألف من السكان هي 55 % ، بينما نجد النسبة في اليابان مثلا تصل إلى 317% وفي كندا 257 % وفي السويد وهولندا 129 % وذلك في سنة 1998. لتدريس العلوم، حيث يتخرج عدد قليل جدا من المهندسين والعلماء الأمريكيين مقارنة بسائر دول العالم.

# المبحث الثاني

# سياسات التكتل والاندماج الأمريكية

ما من أمة هي مكتفية ذاتيا تماما، بل لا بد لها من أن تشارك في علاقات اقتصادية مع أمم أخرى. وهذه العلاقات تنطوي على أهداف عديدة، اقتصادية أو سياسية... ومع توسع نشاط الاندماجات الاقتصادية وتنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين الدول ذات مستويات تنمية مختلفة أنشأت الولايات المتحدة علاقات اقتصادية مع تجمعات وتكتلات عديدة.

وبالتالي ستناول في هذا المبحث أهم السياسات الاندماجية للولايات المتحدة الأمريكية،أهدافها والغايات من إنشاءها .

## 1. اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا).

تم توقيع عن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في سنة 1994، وقد نتج عن هذه الاتفاقية إنشاء تكتل تجاري ضم ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك.ويضم التكتل 360 مليون نسمة بناتج إجمالي قدر ب 6.5 تريليون دولار أمريكي.

سنة 1987 بدأت المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة الأمريكية الكندية والتي دخلت حيز النفاذ في سنة 1989. أما فيما يخص المكسيك فقد بدأت عمليات الإصلاح الاقتصادي فيها منذ 1986 تاريخ انظماها إلى اتفاقية الـ GAAT.الأمر الذي مهد لها السبيل لتبدأ اتصالاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل إقامة اتفاق للتبادل الحر فيما بينهما، وذلك في سنة 1991. ومنه دخلت الدول الثلاث في مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا). وفي أوت 1993 أمضت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك اتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا،

وأصبح الاتفاق ساري المفعول في 1جانفي 1994 ومن المنتظر تثبيته نهائيا بحلول سنة 2008 .

تتمثل أهداف اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة فيما يلي:

* تقوية روابط الشراكة وضمان محيط تجاري ملائم للاستثمار وتقديم التحفيزات من اجل توسيع نطاق الشراكة الدولية.

* خلق سوق واسع ومستقر للسلع والخدمات المنتجة داخل الدول الأعضاء بهدف ترقية التجارة.

* وضع قواعد واضحة لتبادل المكاسب.

* الالتزام بتقوية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية.

* خلق عرض جديد للعمل وتحسين ظروف العمل ومستوى المعيشة واحترام حقوق العمال.

* تنفيذ البنود الواردة في الاتفاق بطريقة تسمح بدعم التنمية والحفاظ على القواعد والقوانين البيئية والوصول إلى التنمية المستدامة.

ولقد تناولت الاتفاقية بالإضافة إلى الأهداف السابقة الذكر النقاط التالية :

* تحرير تجارة السلع والخدمات المالية بالتدريج وذلك خلال فترة قدرت ب 15 عاما ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات وتسهيل منح تراخيص العمل وإزالة متطلبات المواظبة والإقامة.

* تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات، حيث يتمتع المستثمرون بنفس المعاملات وتكون هناك حرية تامة في تحويل العملات.

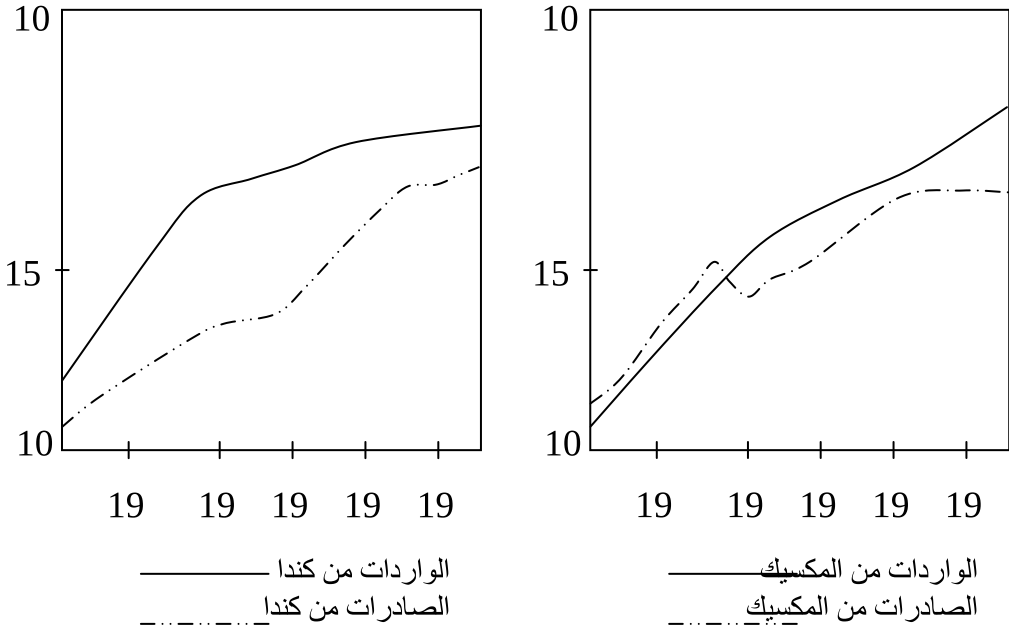
* الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث؛ كأحكام لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات ومنع الإغراق... وغيرها ،والالتزام بتطبيق قوانين المنافسة.

أما عن الآثار المتوقع انعكاسها على الاقتصاد الأمريكي:

* نمو المبادلات التجارية في إطار نافتا؛ حيث تعتبر السوق الكندية من اكبر الأسواق للصادرات الأمريكية. كما أن ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد المكسيكي أسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الآلات بنسبة 74% والعتاد الإلكتروني بنسبة 81% والمواد الكيماوية بـ 71% كذلك منتجات النسيج والألبسة بـ 15%، ويمكن أن نلاحظ نمو معدلات الصادرات والواردات من خلال الشكل رقم 13.

* زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية؛ حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 25 مليار سنويا.

* زيادة معدلات الإنتاجية؛ حيث ارتفعت بمعدل 4.4%سنة 1998،وارتفعت كذلك معدلات التشغيل حيث قدرت مناصب الشغل بـ 400000 منصب شغل بعد سنة 1994. كما ازداد متوسط الأجور خاصة في القطاعات التصديرية، في حين انخفض متوسط الأجور بالمكسيك مما اكسب المنتجات الأمريكية قدرة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى.




الشكل 13 نمو التبادلات الأمريكية في إطار نافتا.

تثير اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، العديد من المخاوف من جانب الدول غير الأعضاء خاصة الشركاء منهم ويعود ذلك إلى:

* تركز التجارة والاستثمار داخل دول نافتا ففي قطاع الزراعة مثلا:من المتوقع ارتفاع الطلب الأمريكي على منتجات الزراعية المكسيكية على حساب وارداتها البرازيلية، نظرا لانخفاض تكاليف النقل الناتجة عن تحرير النقل البري في إطار نافتا.

* توفر المكسيك على الحظ الأوفر في جذب الاستثمار الأجنبي نظرا لانخفاض تكلفة الإنتاج في المكسيك وتمتع المستثمرين بمزايا عديدة ومتنوعة في إطار الاتفاقية.

## 2. الشراكة الأمريكية الإفريقية:

تشكل منطقة إفريقيا-جنوب الصحراء قاعدة أساسية لتكريس الأحادية القطبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المزايا الخاصة التي تتوفر عليها القارة الإفريقية والمتمثلة في موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية زادت من تسابق القوى العظمى لكسب الأسواق الإفريقية، لذا تسعى الولايات المتحدة لتفادي ظهور أي قوى عالمية أوروبية أو جهوية إفريقية تهدد مصالحها في المنطقة. وقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

وعليه فإن التوجه الأمريكي في المنطقة كان في بداية الأمر نحو تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية. فقد وضعت الولايات المتحدة من اجل ذلك سنة 1961 جهازا خاصا ورسميا مكلف بإدارة برامجها للمساعدة هو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وعن طريق هذه الوكالة تصدرت مقدمة الدول المانحة للمساعدات في المنطقة.

كما قام البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد (EX-IN-BANK) عام 1998، بتقديم حوالي 500 مليون دولار كمساعدة لترقية المبادلات التجارية الأمريكية مع إفريقيا وتكثيف الاستثمارات بها، وقدمت الهيئة المكلفة بترقية الاستثمارات في الخارج (OPIC)حوالي 750 مليون دولار. أما الشركات المتعددة الجنسيات فقد ضاعفت عقودها في المنطقة أكثر من أية دولة أخرى.

وقامت الوكالة الدولية لتنمية الاستثمار بتقديم تمويل قدره 15 مليون دولار لمساعدة عشرين دولة من جنوب إفريقيا للالتحاق بشبكة الانترنيت، يدوم هذا التمويل لمدة خمس سنوات .أما مجالات الشراكة الأمريكية الإفريقية فقد اقرها التقرير الصادر في منتصف عام 1997 بعنوان"**تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع**

**إفريقيا"**.وقد أوصى التقرير بأن تكون للولايات المتحدة الأولوية في الاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا، ومنه بدأت عملية إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال.

*تشجيع المنطقة على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، توفر من خلالها المناخ الملائم للاستثمارات الأمريكية

* قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي وافق عليه الكونغس الأمريكي، والذي بمقتضاه تلتزم الولايات المتحدة بفتح السوق الأمريكية أمام السلع الإفريقية وبالمقابل تصرف السلع الأمريكية في إفريقيا.

* تقديم المساعدات لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي.

* الاستفادة من التجمعات الاقتصادية في إفريقيا مثل:**"جماعة تنمية الجنوب الإفريقي"** (South African Development Community SADC) ،والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا.

وفي هذا الصدد تقدمت الولايات المتحدة بمشروع شراكة اقتصادية، مع أعضاء **"جماعة تنمية الجنوب الإفريقي"**،حيث اجتمع سفراء الولايات المتحدة في الدول الأعضاء بالتجمع مع أعضاء هذا التجمع في دورتين، الأولى في جانفي سنة 1999 و الثانية في 15 افريل من نفس السنة بحضور رؤساء الشركات الأمريكية المتواجدة في المنطقة، وبعدها تم عقد أول منتدى سنوي بين الولايات المتحدة والدول الأعضاء في التجمع في 14-15 افريل 1999 بعاصمة بتسوانا (Bot Swana).

من خلال ما جاء في هذه النقطة نستنتج بأن سياسة المساعدات، وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات الإفريقية ورفع القيود عنها،وإقامة شراكات مع تجمعات إفريقية ،إنما تهدف الولايات المتحدة من خلال هذا إلى الحفاظ على مركزها الدولي الذي ورثته

عن الحرب الباردة، وتعسى دائما للحفاظ عليه عن طريق التوسع نحو اكتساب اكبر الأسواق في العالم، وكسب اكبر المناطق في العالم إلى جانبها في معركتها التجارية الدولية ضد التكتلات الأخرى .

## 3. المشاريع الاقتصادية الأمريكية .

بالإضافة إلى صور التكامل و الشراكة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى الهيمنة على العالم فإن هناك بعض المشاريع الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها نذكرها فيما يلي:

### 1.3.مشروع توحيد الأمريكيين.

يشكل النصف الجنوبي من القارة الأمريكية هدفا استراتيجيا هاما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.ففي أوائل الستينات أصدرت هذه الأخيرة برنامج التحالف من اجل التقدم"وكان التوجه الأمريكي آنذاك نحو الاهتمام بتكريس نمط التبعية الاقتصادية للمنطقة وقد اعتبرت الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية مجالا فسيحا للاستثمارات الأمريكية الخاصة، ومجالا لتطوير الموارد المعدنية والصناعات الاستخراجية .

وبعد نجاح اتفاقية نافتا ودخولها حيز التنفيذ في جانفي 1994، جاءت فكرة توسيع وتعميق التكامل الاقتصادي في نصف الكرة الغربي التي تقدمت بها الولايات المتحدة في قمة الأمريكيتين بميامي بتاريخ: 9-11 ديسمبر 1994

وقد اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا على إنشاء منطقة تجارة حرة تضم الأمريكيتين بحلول 2005. واستهدف بذلك المشروع تحقيق ما يلي:

* تحرير قيود التجارة في السلع المالية والاستثمار.

* حماية حقوق الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية وسياسات المنافسة.

* التعاون في مجالات الطاقة والعلم والتكنولوجيا والسياحة والبنية الأساسية.

وفي غضون عشرة أعوام سيتم إلغاء كل القيود الجمركية، وتوحيد الرسوم الجمركية في دول المنطقة وإلغاء الدعم المقدم لعدة صادرات زراعية ومحاربة إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية ذات الأسعار المنخفضة مقارنة بالسلع المحلية. وبالتالي ستكون هذه السوق اكبر سوق تجارية في العالم، بحيث يقدر عدد المستهلكين فيها حوالي 850 مليون نسمة .

تشير التقديرات أن مشروع توحيد الأمريكتين سوف يترتب عنه :

تحويل حوالي 2.8٪ من الصادرات من الأسواق الخارجية إلى الولايات المتحدة، ومن المتوقع أيضا أن يتم تحويل التجارة من دول شرق آسيا بنسبة 2.6٪ ومن جنوب آسيا بنسبة 2.8٪ وشرق أوروبا بنسبة 3.5٪.

كما من المتوقع أن يزيد حجم الاستثمار المباشر في أمريكا اللاتينية بحوالي 60 مليون دولار،مما يلحق خسائر بأطراف أخرى تقدر بحوالي 20 بليون دولار من الاستثمارات وحوالي 30 بليون دولار من الصادرات ذات الصلة. ومن المحتمل أيضا أن تتبنى دول أمريكا اللاتينية الدولار الأمريكي كعملة مشتركة لتخفيض تكلفة المعاملات وعدم اليقين.وهذا بالطبع من شأنه تقوية الدور الدولي للدولار بحيث ترتفع حصته في تسوية التجارة الدولية ويتعزز دوره كعملة محورية للاقتصاد العالمي.

## 2.3. منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا-المحيط الهادي.

تشكل منطقة آسيا–المحيط الهاد ي أهمية تاريخية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ففي السابق هدد المد الشيوعي المصالح الأمريكية في منطقة، أما اليوم فقد أصبحت من اكبر مناطق العالم حركة ونشاطا وشكلت بذلك قوة اقتصادية كبيرة، مما

رشحها لأن تكون لها السيطرة على العالم في القرن الحادي والعشرون.سواء من خلال الصين أو اليابان أو كليهما معا.

ويذكر المؤلف **"لسترثارو"** في كتابة **"الصراع على القمة"**، الخصائص التي تميز اليابان عن منافسيها والتي قد تأهلها لقيادة العالم بحلول القرن الحادي والعشرين فيقول:"فإن المرء إذا نظر إلي الأعوام العشرين الأخيرة، يجب اعتبار اليابان فرس الرهان الذي يظفر بالمجد الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين .

ومن هذه المنطلق حظيت هذه المنطقة باهتمام بالغ الأهمية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رأت هذه الأخيرة أن أفضل طريقة للتواجد في المنطقة، تأسيس منطقة للتبادل الحر والتعاون الاقتصادي متعدد الأطراف، ودلك من خلال مشروع " **منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا المحيط الهادي"**.

لقد جاءت المبادرة لإنشاء هذا المنتدى من استراليا حيث أعلن وزيرها الأول السابق" **بوب هوك"** في جانفي 1998 عن خطته لإنشاء منتدى للتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي، وفي جوان من نفس السنة أعلن وزير الخارجية الأمريكي **"جيمس بيكر"**عن دعم الولايات المتحدة لفكرة إنشاء المنتدى.

وتم إنشاءه سنة 1989 لتنمية التكامل الاقتصادي في المنطقة، ويضم هذا المنتدى كلا من أعضاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا" ومنطقة جنوب شرق آسيا. ويستحوذ بذلك على أكثر الأسواق نموا وأكثر التكنولوجيات تطورا،واكبر نصيب للادخار في العالم، كما يمتلك حوالي 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من 50٪ من التجارة في السلع و37٪ من تجارة الخدمات وفقا لإحصائيات1994. ويجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنتدى،سنويا لمناقشة القضايا والموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية والإقليمية.

وقد تتالت الاجتماعات الوزارية منذ إنشاء المنتدى سنة 1989. ويعتبر الاجتماع الوزاري الثالث في سول سنة 1991 من أهم الاجتماعات حيث ترتب عنه إعلان تضمن جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

* العمل على استدامة النمو والتنمية في المنطقة وعلى مستوى العالم ككل.

* تعزيز مكاسب اقتصاد المنطقة للاقتصاد العالمي عن طريق تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

* تشجيع تبادل السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا.

* تنمية وتقوية النظام التجاري المفتوح متعدد الأطراف لصالح المنطقة والعالم.

* خفض القيود على التجارة في السلع والخدمات بين المشاركين، وذلك في إطار أحكام المنظمة العالمية للتجارة والجات، دون إلحاق الضرر بالاقتصاديات الأخرى.

* الاهتمام بإشراك القطاع الخاص وتعزيز دوره وتطبيق مبادئ السوق الحر وتعظيم مكاسب التعاون الإقليمي.

بحلول سنة 1994 اكتسب المنتدى صفة الرسمية، فبعد عقد المؤتمر الوزاري الثالث تقرر مواصلة اللقاءات السنوية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وفي تاريخ 15 نوفمبر 1994 انعقد في" **بوجور بأندونيسيا**" ثاني لقاء على مستوى القمة، وتقرر في هذا الاجتماع إنشاء منطقة للتجارة الحرة يتم من خلالها إزالة كافة القيود قبل عام 2010 بالنسبة للدول المتقدمة وعام 2020 للدول النامية

نلمس من خلال ما تم عرضه مدى قوة وضخامة المنطقة التجارية الحرة التي من المنتظر دخولها حيز النفاذ على أقصى تقدير بحلول سنة 2020 ، حيث تضم اكبر ثلاث اقتصاديات في العالم ؛ الولايات المتحدة،اليابان والصين،وتنصهر في عضويتها تكتلين من اكبر التكتلات في العالم،"**نافتا والآسيان**" بالإضافة إلى كون الأعضاء

يتوزعون على ثلاث قارات أمريكا،استراليا واسيا .مما يمكنهم من التحكم في الحركة التجارية الدولية ومنافسة التكتل الأوروبي العملاق.

## 3.3. المشاريع الأمريكية العربية.

تمثل المنطقة العربية الإسلامية تهديدا كبيرا بالنسبة للحضارة الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.فالسياسة الأمريكية في العالم الإسلامي لا تبدو منسجمة مع الكلام الايجابي الرسمي عن الإسلام والمسلمين والذي يصرح به الرؤساء الأمريكيين.

وقد ورد في العديد من الكتابات الأمريكية،خطر المواجهة القائمة من الدول العربية،والصراع الإسلامي الغربي الكبير من اجل نظام عالمي جديد. فالكاتب الأمريكي فوكوياما مثلا: يرى "بأن الإسلام هو تحدي للغرب في مطلع القرن الواحد والعشرين"،أما **صامويل هانيتمتون** فهو يتحدث في كتابة صدام الحضارات فيقول "بأن الصراع الدائريين الحضارتين الغربية والإسلامية يعود إلى 1300سنة.ومن غير المرجح أن يتراجع، بل قد يصبح أكثر قوة.ويستشهد **صامويل** بالكاتب **برنارد لويس** ليقرر"أن المواجهة القادمة للغرب تتجه بلا ريب لتأتي من العالم الإسلامي"

ومن هذا المنطلق رأت الدول الغربية أن من سيسيطر على المنطقة العربية سيتحكم في مصير العالم.وان هذه السيطرة مهمة لدرجة انه لا يمكن تركها لرغبة وأهواء سكانها الأصليين.ومن هنا تبدأ الصراعات فيما بين الدول الغربية للسيطرة على المنطقة العربية لذلك سنحاول في هذا الصدد التطرق إلى أهم المشاريع الاقتصادية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط والمغرب العربي.

### 1.3.3. مشروع سوق الشرق أوسطية.

في سنة 1986 جاء اقتراح" **شيمون بيريز**" وزير الخارجية الإسرائي ،القاضي بإنشاء منطقة تعاون اقتصادي، تضمن الأمن والسلام في المنطقة. إلا أن هذا الاقتراح لم يتعدى كونه فكرة فقط. أما الخطوات العملية والإجرائية نحو وضع المشروع الشرق

الأوسط في حيز التنفيذ فكانت في سنة 1993، بعد توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي في 13-9-1993. بحيث التقت الأهداف الأمريكية الإسرائيلية في تشكيل تكتل شرق أوسطي يخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية ويدعم مركزها المهيمن وبالتالي فإن الترتيب كان أمريكيا والتنفيذ إسرائيليا.

وتم تحديد المراحل التي يفترض أن يمر بها مشروع التكتل الشرق أوسطي كما يلي:

* دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.

* توسيع المنطقة لتشمل،إسرائيل ، فلسطين ، أردن و تشكيل تكتل ثلاثي الأقطاب يضاهي إتحاد البنيلكس لأوروبا و الذي سنتطرق إليه لاحقا .

*التوسع أكثر ، لضم دول أخرى عربية و غير عربية من أجل تشكيل منطقة تبادل تجاري بين مصر و إسرائيل و فلسطين و الأردن و سوريا ، ثم منطقة موسعة أكثر ، قد تضم مجموعة من الدول العربية نذكر منها :

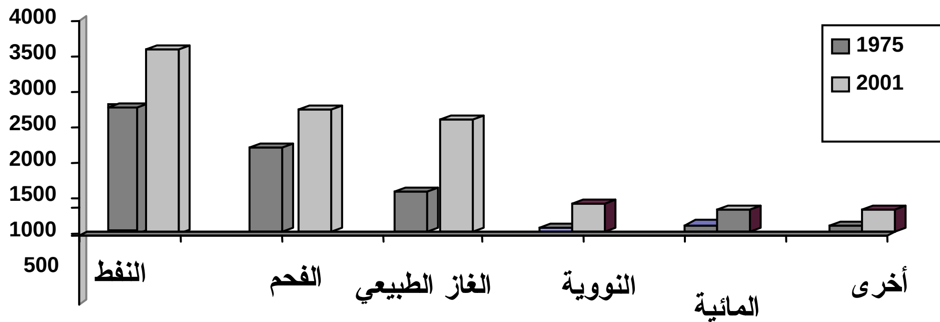
الجزائر ،تونس ، اليمن،إيران و قبرص.

أما عن الدوافع الأمريكية لإقامة مشروع الشرق أوسطية فإن أول غاية تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال هذا المشروع هي:

تخفيض حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، بحيث تحصل هذه الأخيرة على حوالي 3.6 مليون دولار سنويا، إضافة إلى مليون دولار مساعدات عسكرية وبرامج أخرى، كما تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل بوابتها الرئيسية للشرق الأوسط فقد ورد في نتائج اجتماع لبحث مستقبل الاقتصاد الأمريكي سنة 1993؛ أهمية قيام الأوسطية للقضاء على حالات الكساد في الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط لتصل إلى 2.5 في ظل المشروع الشرق أوسطى، علما أن أرباح هذه الشركات يفوق أرباح الشركات العاملة في الولايات المتحدة وأسواق أمريكا اللاتينية بحوالي 14 %. و بالتالي

ستكون إسرائيل المنطقة الأساسية للاستثمار الأمريكي، و سيضمن المشروع سوق استهلاكية كبيرة لتصريف السلع و الخدمات الاستهلاكية و التكنولوجية و ذلك بالتعاون مع إسرائيل. كما تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على السلام الإقليمي في المنطقة بغية تحقيق أهدافها المسطرة، كضمان التدفق غير المقيد للنفط و الغاز الطبيعي و بأسعار معقولة.

وقد أثبتت التقديرات بأنه بحلول عام 2010 ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى استيراد ثلثي نفطها من المنطقة العربية، و قد نبأت وكالة الطاقة الدولية إلى أنه بحلول سنة 2020 سيرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنحو مستواه الحالي، مع بقاء النفط الوقود المسيطر كما هو موضح في الشكل رقم 14 .




الشكل رقم 14: الطلب العالمي على النفط ( 1975- 2001) مليون طن من مكافئات النفط.

في الجدول رقم 32: يمكن أن تلاحظ بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثل مورد الملجأ الأخير بامتلاكها لأضخم احتياطي ثابت على مستوى العالم من النفط الخام.

الجدول رقم 32: إحتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالمليار والمليون برميل (1975-2001).

| | الاحتياطي ( مليار برميل) | | الانتاج (مليون برميل يوميا) | |
|---|---|---|---|---|
| | 1975 | 2001 | 1975 | 2001 |
| الشرق الأوسط و شمال إفريقيا | 406.6 | 727.5 | 22.6 | 26.1 |
| أمريكا الشمالية | 47.1 | 63.9 | 12.6 | 14.6 |
| الاتحاد السوفياتي سابقا | 83.4 | 65.4 | - | 8.7 |
| دول منظمة التعاون و التنمية | 35.1 | 18.7 | 8 | 6.8 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | - | 34.7 | 2.2 | 4.0 |
| أمريكا الجنوبية | 35.4 | 96 | 9.7 | 7.0 |
| الصين | 200 | 24 | 1.6 | 3.3 |
| آسيا و المحيط الهادي | 21.2 | 19.8 | 2.3 | 46 |

وبالإضافة إلى المصالح الاقتصادية تبرز المصالح السياسية، على أساس أن السيطرة على هذه المنطقة يقود حتما للسيطرة على العالم، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سعت الولايات المتحدة دائما، إلى تضييق الخناق على النظم المناوئة لها في العراق وليبيا وإيران. كما أنها ستتمكن من خلال هذه السوق من إبعاد الاتحاد الأوروبي من أسواق التجارة العربية، فكون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم للوطن العربي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

لعل النتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها من خلال هذا التحليل، هي أن مشروع الشرق أوسطية يبقى غير واضح المعالم، بحيث تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وكلها أثبتت استحالة التوصل إلى إنشاء سوق شرق أوسطية من دون المرور بمنطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي، وحسبما تنص النظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي فمن غير المتصور أن تجمع السوق المقترحة هذه التوليفة الجغرافية غير المحددة وتلك الحضارات المختلفة والقوميات المتعددة والثقافات غير المتجانسة والمفتقرة إلى الروابط التاريخية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتماثلة وعدم التقارب في مستويات التطور والدخل واختلاف المصالح.

2.3.3. مبادرة ايزنستات الأمريكية-المغاربية.

مع بداية سنوات التسعينات من القرن العشرين بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا يظهر أكثر من أي وقت مضى. فالجزائر مثلا كان الاهتمام بها قد بدأ منذ قيامها بتأميم الممتلكات والأسهم والمصالح الفرنسية في مجال البترول والغاز،حيث بدأ التغلغل الأمريكي في القطاعات الإستراتيجية الجزائرية (البترول،الغاز والتجارة الخارجية).

وقد ورد في مقال نشر في جريدة **"نيويورك تايمز"** في افريل 1972 بقلم صحفي أمريكي:" بأن الوجود الأمريكي في الجزائر هو أضخم وجود اقتصادي في القارة الإفريقية ". فقد أدركت الولايات المتحدة المكانة المركزية التي تشغلها الجزائر في مجموعة الدول المغاربية. لذلك ركزت علاقاتها مع الجزائر، فخلال سنة 1999 قدر حجم المبادلات الجزائرية الأمريكية بنحو 2.448 مليار دولار بفائض تجاري قدر بـ 1.4 مليار دولار لصالح الجزائر، كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر خلال نفس السنة حوالي 3.2 مليار دولار،منها 95٪ في قطاع المحروقات والباقي في مجالات الصناعات الزراعية الغذائية **"بيبسى"** و **"كوكاكولا"**.

لقد أصبحت منطقة شمال إفريقيا مثار اهتمام الشركاء المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تعزيز مراكز نفوذه في الحوض المتوسط.وأمام هذا التنافس الشديد على مصالح الاقتصادية المتمثلة في مصادر الطاقة،والموارد المنجمية أرادت الولايات المتحدة استعادة دورها الحيوي في هذه المنطقة وتقليص الهيمنة الأوروبية عليها وذلك من خلال إقامة مشروع للشراكة الأمريكية المغربية. وهكذا جاءت مبادرة ايزنستات الأمريكية المعلن عنها في جوان 1998 بتونس والرامية إلى إنشاء منطقة تبادل اقتصادي أمريكية مغاربية. كرد فعل عن انعقاد قمة برشلونة سنة 1995 الخاصة بإقامة منطقة التبادل الأورو متوسطية. وسيكون لنا حديثا مطولا عن هذه الأخيرة فيما بعد.

وعليه تم دعوة وفد مغاربي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع يهدف إلى شرح فوائد المبادرة. وفي تونس اجتمعت غرف التجارة في الدول الثلاث مع الغرفة الأمريكية-المغاربية، وقد مكن هذا الاجتماع من التطرق إلى مسائل تتعلق بامتيازات التعريفة الجمركية التي يجب أن تعطى للسلع المغاربية في السوق الأمريكية.

كما تم التطرق إلى مشكل المديونية الخارجية. ويدل هذا على الأهمية الاقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على إبعاد الدول الأوروبية عن المنطقة. ويظهر ذلك من خلال تزامن الاجتماعات الخاصة بالمبادرة الأمريكية مع المفاوضات الخاصة بالمشروع الأورو متوسطي.

تبحث واشنطن من خلال مبادراتها المختلفة الخاصة بالشراكة تجسيد حضور اكبر في العالم العربي وإفريقيا ودخول السوق المغاربية وتنويع استثماراتها في القطاعات الواعدة كالمواصلات،المناجم الطاقة والبترو كيمياء والخدمات. وذلك من خلال إقامة سوق موحدة تمثل أكثر من 180 مليون مستهلك وتحرير أكثر لاقتصادياتها وزيادة التدفقات.

ومن اجل تحقيق هذا المشروع، تم رصد حوالي 4 ملايير دولار توجه بشكل خاص لقطاعات، المواصلات، البنوك، التكوين المهني و ترقية القطاع الخاص في البلدان المغاربية.كما تم تخصيص 2مليار دولار للشركات الأمريكية التي ترغب في الاستثمار في قطاعات المحروقات الاتصالات،التكنولوجيا الجديدة،تطوير الصناعات الخفيفة. وذلك في إطار التعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى التعاون مع الحكومات.

اقتصرت مبادرة **ايزنستات** على ثلاثة أعضاء فقط (الجزائر، تونس المغرب الأقصى) بسبب التشابه الكبير الذي تمثله على الصعيد الاجتماعي والثقافي ومستواها المتقارب في التنمية. وقد استثنيت كل من ليبيا و موريتانيا. وهذا لا يعني إقصائها بل إبعادها مؤقتا لخلافات الولايات المتحدة من جهة مع ليبيا، واعتبار موريتانيا اقرب إلى الاندماج ضمن التجمعات الاقتصادية لجنوب الصحراء من جهة أخرى، وهذا الوضع لن يدوم طويلا( ومن المرتقب ضم ليبيا و موريتانيا ضمن مغرب عربي موحد اقتصاديا، خاصة وان ليبيا تعتبر من اكبر المصدرين للبترول والغاز وكذلك موريتانيا التي تم اكتشاف البترول بها.

ولضمان السير الحسن للمشروع، أكدت الولايات المتحدة على ضرورة إيجاد انسجام فيما يخص التشريع الجمركي وفتح الحدود بين الجزائر، تونس والمغرب الأقصى. والسعي إلى زيادة المبادلات التجارية فيما بين الدول الثلاث خاصة وأن مستوى التبادل فيما بينها لا تتجاوز 3٪ من إجمالي التبادل التجاري بسبب التنافس وتدهور العلاقات السياسية فيما بين الدول الثلاث خاصة بين الجزائر والمغرب.

وفي هذا الإطار تشترط الولايات المتحدة لإنجاح هذا المشروع ضرورة تجاوز الخلافات لضمان شفافية تطبيق المشاريع الاستثمارية في المنطقة وجدية المنافسة ومجال حركة اكبر للقطاع الخاص في عملية إعداد السياسة الاقتصادية. فمن مصلحة الولايات المتحدة التعامل مع الدول المغاربية ككتلة موحدة وليس كدول متفرقة. ولتجاوز هذه

العراقيل تقترح أمريكا الاندماج الاقتصادي قبل الوحدة السياسية وترى أن هذه الأخيرة ستتحقق على المدى الطويل.وهدا بالطبع ماا تصرح به أمريكا وليس ما تريده فعلا.

كما أكدت الولايات المتحدة على ضرورة الإصلاحات ومواصلة برامج الخوصصة. وفي هذا الإطار وأثناء زيارة كاتب الدولة الأمريكي للخزينة" **ستيوارت ايزنستات"** للجزائر سنة 2000، استفسر عن سير مسار الإصلاحات واطلع على الخطوط العريضة لبرنامج الخوصصة .

كما تم تحديد محاور التعاون من خلال:

* إبرام اتفاق حول التجارة والاستثمار.

* التكفل بعدة مشاريع من طرف الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية تمس هذه المشاريع قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية،التجارة،البنوك والتربية والتكوين المهني والاتصالات كما تم الموافقة على تمويل دراستين تخصان الشبكة الجزائرية للبريد والمواصلات لنقل المعطيات بسرعة عالية وشبكة الانترنيت للبريد والمواصلات، ودراسات أخرى تتعلق بقطاعات:الطاقة المناجم، الري، الجمارك، التجارة ...

# الفصل الثالث

# التكامل الاقتصادي الأوروبي

لقد أضحت الاندماجات والتكتلات سمة من سمات العصر، فالعالم يتحول إلى مجموعة من التكتلات الاقتصادية والسياسية، يجمع كل منها مصالح وأهداف مشتركة. ومع هذه التكتلات العملاقة تتضاءل أهمية الإقتصادات التي تعمل منفردة وبمعزل عن الاقتصاد الخارجي. ويعد الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي وبعدها الإتحاد النقدي وهي مرحلة متقدمة من مراحل التكامل و التكتل الاقتصادي.

وقد استعرضتا في الفصل السابق هيمنة الاقتصاد الأمريكي على العالم وخلصنا في الأخير أن الولايات المتحدة لم تعد الزعيم الأوحد اقتصاديا كما كانت في الخمسينات والستينات. إذ برزت تكتلات أخرى كان من بينها الإتحاد الأوروبي. ولإعطاء فكرة أوسع حول هذا الإتحاد الاقتصادي فسنحاول دراسته من خلال تتبع مراحل تطوره من سوق مشتركة إلى سوق موحدة والتعرف على أهم سياساته وتوجهاته الاندماجية والإقليمية.

# المبحث الأول

# أوروبا من السوق المشتركة إلى السوق الموحدة

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية، ظهرت في أوروبا حاجة ملحة لبث روح التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. وتجسيد أواصر المصالحة و إنهاء الخلافات و الصراعات بين فرنسا وألمانيا. وذلك بغية الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد، و توسيع حجم التبادل التجاري بينهم و زيادة النواتج و الدخول القومية و زيادة فرص العمالة والازدهار الاقتصادي بخلق كيان اقتصادي يضم جميع دول أوروبا الغربية.

وقد ترجم ذلك في طرح أول خطوة في المسار التعاوني، الذي شرعت في تنفيذه مجموعة من دول أوروبا الغربية.

## 1.التجمعات الإقليمية الأوروبية من الفترة ( 1945-1957)

شهدت فترة (1945–1957) ظهور العديد من التجمعات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية التي أصبحت تتسارع وتتزايد بشكل كبير، فالمستقبل أصبح للتجمعات الجهوية لأنها الوحيدة القادرة على الإيفاء بمتطلبات التنمية والتطور، وبذلك لن يكون هناك مكان للكيانات الصغيرة.

وبدورها كانت الدول الأوروبية سباقة إلى إنشاء عدة منظمات وهيئات اقتصادية، بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة و المتمثلة في الخروج من حالة التخلف و إعادة بناء اقتصادياتها المحطمة بفعل الحرب.

### 1.1. إتحاد البنيلكس

البنيلكس هو عبارة عن إتحاد جمركي تأسس سنة 1948 بين ثلاث دول: بلجيكا، هولندا و لوكسمبورج. نتيجة معاهدة عقدت بينهم خلال الحرب عام 1944.

ويقوم الإتحاد الجمركي للبنيلكس على أساس إلغاء التعريفة الجمركية في الدول الأعضاء و الاحتفاظ بتعريفة موحدة اتجاه العالم الخارجي ( باستثناء المستعمرات الهولندية و البلجيية من هذه التعريفة).

في سنة 1944 تم إلغاء معظم القيود الجمركية بما في ذلك القيود غير الجمركية ( حصص الاستيراد) واستمر العمل على تحقيق الإتحاد الاقتصادي الكامل من النواحي المالية والنقدية الداخلية والخارجية، وأبرمت أول اتفاقية لتنظيم شؤون إتحاد البنيلكس في عام 1958 ثم عدلت في سنة 1960.

مكن هذا الإتحاد من العمل على تدارك الفوارق فيما بين الدول الثلاثة في العديد من المجالات الاقتصادية (الأجور، الصناعة، الزراعة)، وذلك بغية الوصول إلى مستويات متناسبة في مختلف المجالات، إلا أن هذا التنسيق في السياسات لم يصدر عن هيئات مختصة في تنفيذ بنود الاتفاقية المنشأة لإتحاد البنيلكس.

## 2.1. المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي:

في سنة 1947 أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة، عن مشروعه لدعم أوروبا والذي أطلق عليه اسم "مشروع مارشال"، ومن خلاله أعرب عن ضرورة قيام دول أوروبا بالتعاون فيما بينها لإعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية ولضمان السير الجيد للمشروع. تم الإعلان عن تأسيس " المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي". وتم تأسيس هذه المنظمة في 05 جوان 1945، و ذلك من اجل تحقيق جملة الأهداف التالية:.

**- توزيع المساعدات الأمريكية بموجب مشروع مارشال وذلك على النحو التالي:**

*** ألمانيا الغربية 10%. * فرنسا 20%. * بريطانيا 24%. * إيطاليا 22%. * هولندا 08%.**

**- وضع مخطط تنموي شامل لاقتصاديات الدول المستفيدة.**

**- تحقيق الاستقرار المالي.**

**- القضاء على العقبات الخاصة بحرية تنقل السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.**

وقد ترتب عن إنشاء هذه المنظمة أثار هامة فيما يخص التبادل التجاري بين الدول الأوروبية، نذكر من بين هذه الآثار ما يلي:

**أ- إنشاء الإتحاد الأوروبي للمدفوعات (UEP) l'Union Européenne de Paiements . في 19 سبتمبر 1950 و يقوم هذا الإتحاد بتسهيل عملية المدفوعات عن طريق عملية المقاصة بينهم.**

ب- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء و ذلك عبر مراحل:

* أكتوبر 1949: إلغاء جزئي لنظام الحصص.

* نوفمبر 1949: إلغاء 50 % من الحصص المطبقة على المبادلات

* جانفي 1950: إلغاء الحصص عن نصف المبادلات البينية غير المحررة لهذه الدول.

* 1951: إلغاء 76% من الحصص التي بقيت مطبقة و إلغاء كل القيود فيما يخص المواد الكيماوية، الزراعية، المبادلات غير المتطورة.

*- تحرير ما بين 75% و 100% من المبادلات التجارية البينية للدول الأعضاء.( مع العلم أنه إبتداءا من سنة 1949 خففت إجراءات التحرير نظرا للخسارة التي لحقت بهذه الدول و من بينهم فرنسا).

## 3.1. الجماعة الأوروبية للفحم و الفولاذ

جاءت فكرة إقامة الجماعة الأوروبية للفحم و الفولاذ في 9 ماي 1950 من طرف وزير خارجية فرنسا. وفي18 أفريل 1956، تم إنشاء سلطة مشتركة تضم الستة

حكومات التالية: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ. وذلك بغية السيطرة على إنتاج الفحم و الفولاذ في أوروبا.

ولقد ظهرت الحاجة للسيطرة على هاتين السلعتين الإستراتيجيتين، نظرا للأهمية القصوى التي اكتسباها في فترة الخمسينات، حيث اعتبرا الركيزة الأساسية للاقتصاديات الأوروبية. وبالخصوص الاقتصاد الألماني. ضف إلى ذلك المساندة الأمريكية للمساعي التكاملية الأوروبية و تشجيعها على إنهاء الخلافات و تقوية التبادلات التجارية فيما بينها. وذلك بهدف تقوية الأنظمة الرأسمالية في أوروبا، وكسب أسواق تجارية جديدة لتصريف المنتجات الأمريكية، كما أن عجز الأسواق الوطنية الأوروبية عن استيعاب الفوائض الضخمة في إنتاج الفحم والفولاذ، زاد من حاجة الدول الأوروبية إلى إنشاء هيئة مشتركة تعمل على تنظيم الإنتاج و الأسعار والمبادلات فيما بين هذه الدول. خاصة وأن حجم التبادل في هذين القطاعين قد ازداد، مقارنة بما كان عليه. ولضمان السير الحسن لهذه الجماعة تم إنشاء أربع مؤسسات مستقلة وفوق وطنية، تمول من خلال أنشطة الفحم والفولاذ و تتمثل في:

- السلطة العليا:هيئة مكونة من 9 أعضاء يعينون بالاتفاق بين الدول الأعضاء، قراراتهم إلزامية على هذه الدول.

- البرلمان الأوروبي: يتكون من 78 نائب ينتخب من طرف البرلمانات الوطنية.

وتم توزيع النواب على الشكل التالي:

ألمانيا الغربية:18 نائب، بلجيكا:10 نواب، فرنسا:18 نائب، إيطاليا:18 نائب، لكسمبورغ:04 نواب، هولندا:10 نواب.

يعتبر البرلمان الأوروبي بمثابة السلطة التشريعية للجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ. وقد انعقد أول اجتماع له في سبتمبر 1952.

– مجلس الوزراء: يتكون من ممثلي الدول الأعضاء.تتمثل مهمته في تحديد الإستراتيجية الموجهة لعمل الجماعة الموافقة على قرارات السلطة العليا و متابعة سير هذه القرارات.

في 2 جوان 1955 قررت الدول الست الأعضاء في تكتل الفحم والفولاذ، تحقيق المزيد من الاندماج والتقارب وذلك في مجالات أخرى كالطاقة الذرية، وأطلق على التجمع الجديد اسم "الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية". وذلك بالنظر إلى المكاسب التي حققتها جماعة الفحم والفولاذ، حيث وصلت إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة في مجال الفحم والفولاذ. بعد القضاء تقريبا على كافة القيود الجمركية والدعم الداخلي ووفرت مجالا للمنافسة الكاملة.

مما أدى إلى تحرير الأسعار، وزيادة الإنتاج وخلق تراكمات رأسمالية كبيرة ساهمت في تطوير هذا القطاع والقطاعات الاجتماعية المتصلة به.

ومع تحول الاستهلاك العالمي للطاقة، بالاعتماد المتزايد على المحروقات وارتفاع واردات الدول الست من الفحم والفولاذ الأمريكي، والفولاذ الياباني والبريطاني ( نظرا لانخفاض تكاليف إنتاجها مقارنة بدول المجموعة). أصيبت دول المجموعة بأزمة خانقة، جعلتها تفكر مليا في إيجاد صورة جديدة للاندماج الاقتصادي.

## 2. معاهدة روما و نشأة السوق الأوروبية المشتركة:

تعد تجربة السوق الأوروبية المشتركة، أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم، بعد الحرب العالمية الثانية بحيث شكلت معاهدة روما تتويجا فعليا للمساعي الأوروبية في إطار العمل الوحدوي، والتي مهدت لقيام السوق الأوروبية المشتركة خاصة بعد النجاح الذي شهدته الجماعة الأوروبية للفحم و الفولاذ. ورغم الصعوبات التي واجهت المساعي التكاملية الأوروبية في مراحلها الأولى، إلا أن الدول الأوروبية واصلت تكاملها التدريجي بغية الوصول إلى سوق أوروبية موحدة.

وسنتناول في هذا الإطار، محطة من محطات التكامل الاقتصادي الأوروبي وهي السوق الأوروبية المشتركة.

## 1.2. السوق الأوروبية المشتركة، أسبابها، أهدافها و أسسها:

قبل الإعلان الرسمي عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، كان هناك نقاشات ومفاوضات عديدة شملت مختلف النواحي المتعلقة بالسوق المشتركة.

ويعود إنشاء السوق الأوروبية المشتركة إلى 28 مارس 1957. حيث إتفقت الدول الست على إنشاء " الجماعة الاقتصادية الأوروبية "و" الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية". وبحلول أول يولييه 1967، نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة أطلق عليها اسم " السوق الأوروبية المشتركة".

### 1.1.2. معاهدة روما.

قبل انعقاد معاهدة روما، لم يكن هناك في مشروع الجماعة الأوروبية أكثر من إتحاد جمركي عمل على تحرير التجارة و توحيد التعريفة الجمركية بينها و بين العالم الخارجي.و لقد تم التحول إلى السوق المشتركة خلال مرحلة انتقالية امتدت من 12 إلى 15 سنة.

نصت معاهدة روما على إنشاء سوق مشتركة للتبادل الحر، يتم من خلالها تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وتحرير حركة عناصر الإنتاج، وخلق سياسات مشتركة من شأنها دفع عجلة التنمية المحلية، وكذا ضمان المنافسة الحرة للمنتجين المحليين، بشكل يضمن تحسين المستوى المعيشي لسكان الدول الأعضاء.

شملت اتفاقية روما المنعقدة في 25مارس 1957، الدول الست المنظمة إلى جماعة الفحم والفولاذ. ولقد أبدت بريطانيا موقفا متخوفا من التجمع الأوروبي الجديد

خشية أن يفقدها انضمامها إلى معاهدة روما، جانبا من سيادتها المطلقة على سياستها الاقتصادية، إلا أنها وافقت على الانضمام إلى المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA في عام 1959. حيث انضمت إلى هذه المنطقة بالإضافة إلى بريطانيا كل من النرويج، السويد، الدانمارك، النمسا البرتغال، أيسلندا، و سويسرا.

## 2.1.2. أسباب إنشاء السوق الأوروبية:

يمكن أن نحمل أهم الأسباب التي أدت إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في النقاط التالية:

– أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية. وذلك بالتعاون والتضامن الاقتصادي فيما بينها لتسهيل عملية التنمية في إطار كتلة واحدة.

– شهدت الفترة ما بين الحربين انخفاضا كبيرا في حجم التجارة بين دول أوروبا، وازدياد القيود على التجارة والمدفوعات. ومن ثم فإن إنشاء سوق أوروبية مشتركة، سيكون من شأنها القضاء على الحوافز الجمركية وتنشيط التجارة وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

– زيادة معدلات التبادل التجاري، تسمح بظهور التخصص في العمل على أساس الميزة النسبية لكل بلد، واتساع حجم الأسواق الأوروبية، و التي تسمح بدورها بـ:

* الحصول على مكاسب الإنتاجية المرتفعة، الناتجة عن ميكانيزمات النمو التي ترافق الارتفاع في الإنتاجية.

* الحصول على تخصص عال للقطاعات في الدول الأعضاء.

* تحقيق المنافسة الحرة، كما يستفيد المستهلك من انخفاض الأسعار نتيجة للوفورات المحققة والانخفاض في تكاليف الإنتاج.

* رغبة أوروبا الغربية في كسب مكانتها بين القوى العظمى.

*** رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توحيد أوروبا الغربية بهدف الحد من تقدم المد الشيوعي.**

* فشل المبادرات التكاملية ذات الصيغة السياسية، و مطالبة رجال الأعمال الأوروبيين بضرورة انتهاج الطرق الاقتصادية للوصول إلى الوحدة.

* تفادي نشوب حروب جديدة في أوروبا، خاصة مع وجود خلافات و صراعات بين الدول الأوروبية (فرنسا و ألمانيا). و بالتالي فإن الحل يكمن في إيجاد فضاء للتكامل و إنهاء الصراعات.

## 3.1.2. أهداف السوق الأوروبية المشتركة:

إن الدوافع الرئيسية التي أدت إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة و توقيع معاهدة روما. تمثلت في دعم تطور النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء، السعي إلى تحسين مستويات المعيشة، التوسع المستمر والمتوازن العمل على تحقيق أكبر استقرار ممكن و توثيق الصلة بين الدول الأعضاء.

أما عن الأهداف التي تسعى السوق الأوروبية المشتركة إلى تحقيقها فتتمثل في:

* إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.

* إلغاء القيود الكمية عن الصادرات و الواردات بين الدول الأعضاء.

* وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من بقية دول العالم.

* إلغاء الحواجز التي تحد من انتقال العمال و رأس المال.

* إتباع سياسة مشتركة فيما يخص الزراعة و النقل.

* العمل على تحقيق المنافسة الحرة.

* تنسيق السياسة النقدية و العمل على معالجة الإختلالات في موازين المدفوعات.

* تدعيم الاستثمار و بالخصوص في المناطق المتخلفة نسبيا عن طريق إنشاء بنك أوروبي.

* تحسين أحوال العمالة، و ذلك عن طريق إنشاء صندوق اجتماعي لتحسين ظروف العمل.

* ترقية المبادلات التجارية و علاقات الشراكة مع العالم الخارجي.

### 4.1.2. أسس السوق الأوروبية المشتركة.

تقوم السوق الأوروبية بالإضافة إلى سياساتها المشتركة والتي سنتناولها لاحقا، على مبدأ الحريات الأربع. حيث اتفقت دول الآفات EFTA مع الجماعة الأوروبية في عام 1989، على أن تشاركها في أربع حريات هي:حرية حركة السلع ( باستثناء السلع الزراعية)، حرية الأشخاص، حرية رأس المال.

### حرية تنقل السلع:

لضمان تحقق حرية تنقل السلع، نصت المعاهدة على إلغاء و منع الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات بين الدول الأعضاء، خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة، مقسمة إلى ثلاث فترات متساوية المدة. كما يتعين على هذه الدول خلال نفس الفترة، توقيف جبايتها على رقم الأعمال و على القيمة المضافة.

### حرية انتقال الأشخاص:

نصت معاهدة روما ( المادة 48 إلى51)، على ضرورة الوصول إلى تحرير شامل فيما يخص الأشخاص (خلال الفترة الانتقالية). و ذلك بإلغاء كل صور التمييز بين العمال في الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص الأجور وظروف العمل، تتيح المعاهدة أيضا حق التوطن وتأدية الخدمات لمواطني الدول الأعضاء والشركات والمؤسسات المسجلة فيها، و إلغاء أي قيود ترد على هذا الحق ( المواد من 52 إلى 66).

كما نصت المعاهدة على أن يصدر الأعضاء توجيهات بخصوص الاعتراف المتبادل بالشهادات وتنسيق النظم و القوانين الاجتماعية والعمل على توحيدها.

### حرية انتقال الخدمات:

استكمالا لحق انتقال الأشخاص فإن المادة 52 و 53 من معاهدة روما، قد نصت على حق المواطنين بالإقامة وأداء الخدمات سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات.

### حرية تنقل رؤوس الأموال:

نصت المادة 67 من معاهدة روما، على ضرورة العمل على إلغاء كافة الحواجز التي تحول دون حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء، و ذلك في حدود الفترة الانتقالية، و خوفا من أن يؤدي هذا التحرير إلى استنزاف كافة موارد الدول الأعضاء في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية و مالية، فإن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية و المالية لكل دولة. و منه حددت التدابير اللازمة التي من شانها إيقاف الخروج الكثيف لرأس المال، كما أقرت إمكانية فرض الرقابة، و بذلك بصفة مؤقتة.

## 2.2. مراحل السوق الأوروبية المشتركة

مرت السوق الأوروبية المشتركة بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

### 1.2.2. مرحلة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة: (1957- 1969)

في ضوء ما تقدم، فإن أهداف معاهدة روما تركزت أساسا في حرية حركة السلع دون قيود، حرية الاستثمار وتطوير التكنولوجيات الحديثة، كذلك حرية انتقال اليد العاملة حيثما تكون الأجور و ظروف العمل أحسن، و تحقيق المنافسة الحرة الكفيلة بتحقيق كفاءة أكبر في الإنتاجية.

وبحلول شهر جويلية 1968، تم القضاء على كافة الرسوم الجمركية المتبقية بين الدول الأعضاء. غير أن التقدم الذي أحرزته السوق الأوروبية المشتركة في إلغاء التعريفات الداخلية على المنتجات الزراعية كان أقل سرعة بالنسبة للسلع الصناعية، كما تم وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي، بحيث أدت هذه التعريفة الموحدة إلى رفع التعريفة في دول البنيلكس ( بلجيكا، هولندا و لوكسمبورغ) وألمانيا الغربية سابقا وخفض التعريفة في كل من فرنسا و إيطاليا، كما أسفرت هذه المرحلة عن حرية كبيرة في انتقال عنصري العمل ورأس المال فيما بين الدول الأعضاء.

ترتب عن هذه الإنجازات، تحقيق معدل نمو قدر بحوالي 48% سنويا، كما زاد معدل التشغيل بنسبة 0.3%، أما معدل البطالة فقد استقر عند أخفض معدل وهو 0.3% من إجمالي عدد السكان سنويا. كما استطاعت المجموعة أن تضمن مكانة لا بأس بها في التجارة الدولية أين قدرت حصتها بـ 17.8%سنة 1968 مقارنة بـ 11.8% سنة 1957.

### 2.2.2. مرحلة توسيع السوق الأوروبية المشتركة (1970- 1985):

شهدت هذه المرحلة انضمامات عديدة إلى السوق المشتركة، بحيث أدركت بريطانيا بأن بقاءها خارج المجموعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، وبالتالي تقدمت بطلب الانضمام إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، ايرلندا ثم النرويج في سنة 1962، ولم تحصل هذه المجموعة على قبول الانضمام إلا في سنة 1973 نظرا لرفض فرنسا لهذه الطلبات. وبالتالي انضمت كل من بريطانيا، ايرلندا و الدانمارك وتخلفت النرويج عن الانضمام واستمر التوسع بانضمام اليونان في سنة 1981 ثم إسبانيا والبرتغال في 1986، و بذلك أصبح عدد الدول الأعضاء 12 عضو.

كما شهدت هذه المرحلة، إبرام إتفاقيتي لوميI ولومي II لإقامة شراكة اقتصادية مع دول إفريقيا و الكاريبي والمحيط الهادي، بحيث قامت الجماعة الأوروبية

بمقتضى اتفاقية لومي سنة 1975 بالتخلص من معظم القيود على الواردات القادمة من 46 دولة نامية من المستعمرات السابقة في إفريقيا ومناطق الكاريبي والباسفيكى.

تم في هذه المرحلة كذلك إنشاء الثعبان النقدي الأوروبي والنظام النقدي الأوروبي بهدف ضمان الاستقرار في أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، وقد أشرنا إلى هذه النقطة سابقا، وسنتطرق إليها لاحقا بشيء من التفصيل.

من بين الأحداث التي وقعت في هذه المرحلة، الأزمات الحادة التي أصابت الصناعات الأوروبية و التي أدت إلى غلق العديد من الوحدات الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، بحيث قدر معدل البطالة قبل سنة 1973 بـ 0.3% سنويا، في حين قدر معدل البطالة بـ10.8% سنة 1985 ، مما أدى إلى ظهور إجراءات حمائية للمنتجين المحليين وتعتبر هذه الإجراءات إجراءات مخالفة لاتفاقية روما ومخلة للمنافسة الحرة.

كما ظهرت خلال هذه الفترة خلافات حادة بين الدول الأعضاء حول سياستها الزراعية المشتركة، خاصة فيما يخص نفقات السياسة الزراعية، حيث اعترضت بريطانيا على حصتها في الإيرادات الجماعية وطالبت بإعادة توزيع نفقات هذه السياسة، بحسب مساهمة كل دولة في إيرادات الجماعة الأوروبية.

### 3.2.2. مرحلة إحياء البناء الأوروبي و إنشاء السوق الموحدة ( 1985-1998)

عرفت هذه المرحلة اتجاها جديدا في فكر قادة الجماعة الأوروبية، فخلال فترة الثمانينات قامت إدارة الجماعة الأوروبية بإجراء دراسات و بحوث حول كيفية تحقيق الوحدة الأوروبية. وتم تحديد عام 1992 ليكون نهاية مراحل السوق المشتركة و بداية مشروع أوروبا الموحدة.

## 3.2. هيئـــات و سياســـات و ميزانيـــة الـــسوق الأوروبيـــة المشتركة:

من بين النقاط التي وردت في القسم الأول من معاهدة روما المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة، الهيئات والسياسات الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء.

### 1.3.2. الهيئات المسيرة للسوق المشتركة:

يتكون الهيكل التنظيمي للسوق الأوروبية المشتركة من ست هيئات على النحو التالي:

#### المجلس الأوروبي:

أنشأ هذا المجلس في لندن في ماي 1949 ، لتحقيق قدر من الوحدة بين الدول الأعضاء يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء و وزراء الخارجية ، تتمثل مهمته في:

* تنسيق السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء.
* وضع لائحة خاصة باللجان المنصوص عليها في المعاهدة.
* تحديد الرواتب و العلاوات و رواتب التقاعد في الهيئات الأخرى.

#### المفوضية الأوروبية:

تتكون من تسعة أعضاء، يعينون لمدة أربعة أعوام بالموافقة المشتركة من جانب الحكومات الأعضاء. و يمكن تحديد فترة العضوية و تتمثل مهامها في:

* تنفيذ نصوص المعاهدة.
* تقديم الاقتراحات و المبادرات فيما يخص الوحدة الأوروبية.
* تطبيق سياسات السوق المشتركة.

تصدر قرارات المفوضية بأغلبية الأصوات، و تنشر المفوضية تقريرا سنويا عن أنشطة الجماعة.

## البرلمان الأوروبي:

يتكون البرلمان الأوروبي من 518 نائب لا يشترط أن يكونوا أعضاء في برلمانات بلادهم ، تتمثل مهامه في:

* مراقبة قرارات و عمل المفوضية الأوروبية.

* المصادقة على ميزانية الجماعة الأوروبية.

يجتمع البرلمان بانتظام مع الرؤساء و اللجان البرلمانية لتوسيع النقاش حول سياسات الإتحاد التي تجري في نطاق ندوات تسمى اللجان البرلمانية.

## محكمة العدل الأوروبية:

تتكون المحكمة من 13 عضو، يتم تعيينهم عن طريق الاتفاق بين الدول الأعضاء لمدة ستة سنوات و توكل إليهم مهمة:

* ضمان احترام المعاهدات المنشأة للجماعة الأوروبية.

* النظر في الخلافات التي تطرأ بين الدول الأعضاء.

* البحث في الاتفاقيات المبرمة مع الدول الأجنبية ( من غير الأعضاء).

## مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة.

يتكون هذا المجلس من وزراء الدول الأعضاء في السوق، ( ينقسم إلى 15 مجلس وزاري حسب القطاع؛ زراعة، صناعة،تجارة..).و تكمن مهامه في:

* تنسيق السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأعضاء.

* اتخاذ القرارات المهمة المرتبطة بسير السوق المشتركة. ويتم اتخاذ هذه القرارات بأغلبية الأصوات.

## مجلس المحاسبة:

يعين أعضاء هذا المجلس، بالاتفاق بين الدول الأعضاء و ذلك لمدة ست سنوات و تتمثل مهمته في مراقبة حسابات السوق المشتركة و التأكد من سلامة الإيرادات و النفقات المشتركة.

## هيئات مشتركة أخرى:

وتتمثل في:

* لجنة الممثلين الدائمين؛ مكونة من سفراء الدول الأعضاء مهمتها تحضير اجتماع مجلس وزراء السوق.

* اللجنة الاقتصادية والاجتماعية؛ تتمثل في مجموعة من مختلف فئات المجتمع تمثل هيئة استشارية للمفوضة الأوروبية.

* اللجنة النقدية؛ تتكون من ممثلي وزارة المالية ومحافظي بنوكها المركزية، تقوم بالتحضير لاجتماع وزراء المالية.

* لجنة السياسة الاقتصادية؛ تضم هذه اللجنة الموظفين المكلفين بالسياسة الاقتصادية الظرفية أو المتوسطة الأجل في الدول الأعضاء.

* لجان التسيير؛ مهمتها السهر على تنفيذ بنود و إجراءات السياسة الزراعية المشتركة.

و بالإضافة إلى الهيئات المذكورة سابقا، فإن السوق المشتركة تحظى بمجموعة من الهيئات المالية، التي من شأنها تسهيل عملية دفع عجلة التنمية. وتتمثل في بنك الاستثمار الأوروبي ومجموعة من الصناديق.

## بنك الاستثمار الأوروبي.

أنشأ هذا البنك سنة 1958، بهدف فتح المناطق الأقل تقدما و تحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة السوق المشتركة تدريجيا، و من أجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء.

أما عن الهيكل التنظيمي فهو يشتمل على ثلاثة أجهزة رئيسية. مجلس المحافظين، مجلس المديرين، و لجنة الإدارة.

## الصناديق الأوروبية:

تقوم بتسيير هذه الصناديق المفوضية الأوروبية و تتكون من: الصندوق الاجتماعي الأوروبي، الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الزراعي، الصندوق الأوروبي للتنمية، الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية والصندوق الأوروبي للتعاون النقدي.

### 2.3.2. سياسات السوق الأوروبية المشتركة.

من بين ما جاء في معاهدة روما، السياسات المشتركة للسوق و التي تتمثل في السياسة الزراعية المشتركة  السياسة المشتركة للنقل و السياسة التجارية المشتركة.

السياسة الزراعية المشتركة:

تم تبني السياسة الزراعية المشتركة، سنة 1962وبدأ تطبيقها سنة 1968،وذلك بغية تحقيق الأهداف التالية:

* زيادة الإنتاجية الزراعية؛ بفضل التقدم التكنولوجي و فعالية عوامل الإنتاج.

* ضمان مستوى مناسب للعيش بالنسبة للفلاحين.

* ضمان استقرار الأسعار في السوق.

* ضمان توفير السلع الزراعية.

* توحيد نظام الأسعار، مما يؤدي إلى استقرار السوق الزراعي و بالتالي تكون هناك إمكانية التخطيط للإنتاجية على المدى المتوسط.

تقوم السياسة الزراعية على مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

* وحدة السوق؛ و يقصد بها حرية تنقل السلع الزراعية داخل السوق المشتركة، ووحدة أسعار المنتجات الزراعية. و تتحقق وحدة السوق عن طريق استقرار أسعار الصرف الثنائية.

* أفضلية الجماعة الأوروبية؛و يقصد بهذا المبدأ تشجيع استهلاك المنتجات المحلية على حساب المنتجات المستوردة من خارج السوق المشتركة .وبالتالي فإن أي ارتفاع في الأسعار سيؤدي إلى فرض رسوم على الواردات الزراعية و منح مساعدات للصادرات، و في حالة العكس يتعين دعم الواردات و فرض رسوم على الصادرات.

* التضامن المالي؛ و يقصد به ضرورة مشاركة الدول الأعضاء في تحمل أعباء الجماعة الأوروبية في الميدان الزراعي.

* التدخل المشترك في الأسواق الزراعية؛ الذي يحدث عن طريق تنظيم الأسواق الزراعية بغية ضمان حد أدنى لأسعار المنتجات، كما يتم التدخل عن طريق تطبيق إجراءات حماية للسلع الزراعية المنتجة محليا، بغية مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية.

## السياسة المشتركة للنقل:

تم تبني هذه السياسة بهدف تكملة السياسة الزراعية في تحقيق الأهداف المسطرة في معاهدة روما المنشأة للسوق الأوروبية المشتركة،و ذلك لضمان السير الحسن لسوق

النقل و الحفاظ على المنافسة الحرة والنزيهة في هذه السوق، و تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس و الأهداف نذكرها فيما يلي:

أما عن الأسس فهي:

* حرية اختيار وسيلة النقل من طرف المستهلك للخدمة.

* المساواة في المعاملة في سوق النقل.

* الاستقلالية المالية و التسييرية لشركات النقل.

* المنافسة الحرة في سوق النقل.

بالنسبة لأهداف هذه السياسة فتتمثل في:

* تحرير خدمات النقل فيما بين الدول الأعضاء.

* تحقيق المنافسة في مجال النقل بين الدول الأعضاء.

* القضاء على الحواجز في مجال النقل بغية تحقيق إنتاجية عالية في هذا المجال.

* تشجيع المشاريع الخاصة بمجال النقل و التي تعود بالنفع العام و المشترك.

* كسب و توحيد إجراءات الأمن و الوقاية و حماية البيئة و عقلنة الاستهلاك الطاقوي في مجال النقل.

## السياسة التجارية المشتركة

تعتبر السياسة التجارية المشتركة، نتيجة مباشرة للإتحاد الجمركي الذي يضم الدول الأعضاء في السوق المشتركة، بحيث تحدد المادة 110 أهداف هذه السياسة كما يلي:

* تنمية المبادلات التجارية للدول الأعضاء، و كسب أسواق أجنبية جديدة أمام منتجاتها.

* الدفاع عن المصالح التجارية للدول الأعضاء في إطار المفاوضات المتعلقة بتحرير المبادلات الدولية.

* تزويد الدول الأعضاء بالموارد الطاقوية و بأقل الأثمان.

* توفير مكانة متميزة للسوق الأوروبية في التجارة الدولية.

كما تنطوي السياسة التجارية المشتركة على مبادئ أساسية تتمثل في:

* الانفتاح المعدل على العالم الخارجي و المحافظة على العلاقات التجارية مع العالم.

* تحويل الصلاحيات الوطنية للدول الأعضاء في التجارة الخارجية إلى السلطات الجماعية.

* حرية التبادل المخففة و إعادة توزيع الموارد الاقتصادية للدول الأعضاء.

## السياسات المكملة:

أنشأت هذه السياسات إبتداءا من منتصف الستينات، و تعتبر تتمة للسياسات السابق ذكرها، بحيث تتكامل السياسات الوطنية من أجل تكملة النقص في كل سياسة و ذلك في عدة ميادين سنذكرها فيما يلي :

* السياسة الطاقوية المشتركة.

* السياسة المشتركة للمنافسة.

* السياسة الجبائية المشتركة.

* السياسة الصناعية المشتركة.

* السياسة المشتركة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

* السياسة الجهوية المشتركة.

* السياسة الاجتماعية المشتركة.

* السياسة المشتركة لحماية البيئة.

* السياسة الأوروبية ( المشتركة) للتعاون الدولي.

### 3.3.2. ميزانية السوق الأوروبية المشتركة:

تتكون ميزانية الجماعة الأوروبية كأي ميزانية من جانبين، جانب يخص الإيرادات و آخر يخص النفقات. بالنسبة للواردات، شكلت مساهمة الدول الأعضاء سابقا نسبة هامة من إجمالي الواردات و ابتدءا من سنة 1970 تم خلق وسائل تمويل جديدة تمثلت في.

* إيرادات التعريفة الجمركية الموحدة.

* الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الممارسة على الواردات الزراعية للدول الأعضاء من العالم الخارجي.

* الإيرادات الناتجة عن تطبيق السياسة الزراعية المشتركة كتلك الناتجة عن فرض رسوم على فائض إنتاج السكر مثلا.

* المبالغ المتأتية من تمويل الدول الأعضاء بجزء من إيراداتها(1.4%) من الرسم على القيمة المضافة إلى الجماعة الأوروبية.

أما عن النفقات فتذهب إلى تمويل السياسات المشتركة.

## 3. البيان الأبيض و نشأة السوق الأوروبية الموحدة

بالرغم من النجاح الذي حققته السوق الأوروبية المشتركة، إلا أن ظهور بعض الصعوبات المتمثلة في القيود الفنية والقانونية المعوقة للتجارة البينية، حالت دون تحقيق التجانس التشريعي. كما أن ظهور حالات الكساد التي أصابت الإقتصادات الأوروبية،

أدت إلى انشغال الدول الأعضاء في حل مشاكلها الداخلية على حساب توطيد العلاقات الاقتصادية الخارجية. ضف إلى ذلك الخلافات التي نشأت بين الدول الأعضاء فيما يخص ميزانية المجموعة الأوروبية واستمرار وجود القيود المعيقة لحرية التنقل فيما بين الدول الأعضاء. كل هذه الأوضاع السائدة آنذاك، زادت من اقتناع الدول الأوروبية بضرورة إيجاد قوة دفع جديدة للمسار الوحدوي الأوروبي.

وفي هذا الإطار، تقدم رئيس المفوضة الأوروبية " جاك ديلور" Jacques » « Delors ببرنامج عمل عرف اصطلاحا " بالبيان أو الكتاب الأبيض" إستكمالا لمراحل إنشاء الوحدة الأوروبية وتوجيها لكافة المشاكل المطروحة آنذاك. وقد أكدت الدول الأوروبية عن عزمها بالتعجيل لتحقيق التكامل و ذلك بإبرام الاتفاق الأوروبي الموحد بحلول سنة1986. ثم إبرام معاهدة ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1991، وقد تم التوقيع على بنود هذه الاتفاقية من طرف وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1992. وتعتبر معاهدة ماستريخت الأساس الذي استند عليه البناء الأوروبي، حيث نصت هذه المعاهدة على مختلف الإجراءات المجسدة لمشروع الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوروبية.

## 1.3. السوق الأوروبية الموحدة، معاهداتها، أسسها ، أهدافها:

بعد مضي عدة سنوات، من البناء والتشييد، تمهيدا لوضع أسس الإتحاد الأوروبي أصبح من الضروري الانتقال من العمل المشترك إلى العمل الموحد. فقد تم إنجاز الشق الأعظم من الأهداف المتفق عليها، وذلك لتحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول الأعضاء وارتفاع حجم المبادلات البينية والوصول إلى مستوى الإستقلالية الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي، بالإضافة إلى الإنجازات المهمة المحققة في مجال تنمية المناطق المختلفة وحماية المنافسة الحرة. ويمكن أن نقول بأن السوق المشتركة تمكنت

بفضل هيئاتها من أن تحقق الرفاهية الاقتصادية، وأن تضمن المكانة الدولية اللائقة بها وخير دليل على ذلك هو تزايد الدول الأوروبية الراغبة في الانضمام إلى المجموعة.

ورغم ما تم تحقيقه إلا أن هذه الإنجازات لم تخلوا من النقائص، خاصة فيما يخص القيود غير الجمركية (حصص الإستراد) والسياسات المالية والحكومية (تنسيق السياسة الضريبية في الدول الأعضاء)، اختلاف القيود الجمركية مع العالم الخارجي وكذا الاختلاف في القوانين والسياسات والإجراءات. و بالتالي فإن قيام السوق الموحدة استدعى إجراء تعديلات وتصحيحات في السياسات السابقة وذلك من خلال جملة من المعاهدات والاتفاقيات سنتناولها فيما يلي:

## 1.1.3.معاهدات السوق الأوروبية الموحدة:

### العقد الوحيد و البيان الأبيض:

تم توقيع هذا العقد من طرف تسع دول في 17 فبراير 1986. أما الثلاثة المتبقيين فقد وقعوا على هذا العقد في 28 فبراير 1986، وقد دخل حيز النفاذ في أول جويلية 1987. وقد تضمن هذا العقد تعديلا للمعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحدة. ويشمل هذا العقد ثلاث مجالات رئيسية هي:

* تعديل اتفاقية روما.

* التعريف بأهداف السوق الموحدة.

* إبراز مسؤوليات السوق الموحدة الخاصة بنواحي السياسة الخارجية و المسائل الأمنية.

و قد شملت الأهداف المسطرة من خلال الإتفاق على ما يلي:

* تحرير الحركات، و حرية الأشخاص في الإقامة بالدول الأعضاء.

* تجانس التقنيات الموحدة ( الوزن و المعايير).

* تحرير الخدمات المالية.

* تحرير خدمات النقل.

* تنظيم الملكية الصناعية و الفكرية.

* إلغاء الحواجز الضريبية.

لقد وضعت المجموعة الأوروبية برنامجها الخاص بالبيان ( الكتاب)الأبيض على أساس مبدأين رئيسيين.

المبدأ الأول:

يمكن للسوق الموحدة أن تعمل بكفاءة إذا كانت سوقا واسعة مرنة، على نحو يتيح لها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والأفراد على المناطق ذات المزايا الاقتصادية الأوفر.

المبدأ الثاني:

ويتعلق بمجموعة القيود الموجودة، حيث وجد أن هناك بعض القيود التي يتلزم إلغاءها قبل غيرها.و لقد قسم البرنامج القيود المفروضة على حركة السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال إلى ثلاث مجموعات:

* القيود المادية

* القيود الفنية

* القيود المالية

فالقيود المادية؛ هي قيود موجودة على الحدود بين الدول المختلفة، وهي وسيلة من وسائل الرقابة. تنشأ نتيجة وجود الاختلافات المالية و الفنية بين الدول الأعضاء، و

نتيجة للأعباء الإضافية التي تتحملها الصناعة فإن هذه القيود تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية و من ثمة التأثير على حركة السلع و الأفراد.

وبغية القضاء على جملة القيود المادية، قامت اللجنة الأوروبية باتخاذ الإجراءات التالية:

- في 01/ 01/ 1988 قامت اللجنة الأوروبية بتقديم المستند الموحد؛ الذي يحل محل الأوراق اللازمة لمرور السلع عبر الحدود. و إبتداءا من 01/ 01/ 1993 ألغي هذا المستند، وبقي ساري المفعول إلا في حالات انتقال السلع من الدول الأعضاء إلى الدول غير الأعضاء.
- في عام 1988، خففت إجراءات الفحص الإدارية، و إبتداءا من سنة 1992 ألغيت هذه الإجراءات من الحدود الوطنية.
- تنسيق السياسات و تطوير التشريعات المختلفة.
- تبسيط إجراءات الترانزيت.
- إلغاء عملية الفحص الفني للشاحنات و الفحص البيطري بين الدول الأعضاء.
- تعديل ضريبة القيمة المضافة.
- القضاء على إجراءات جوازات السفر بحلول 1/ 1/ 1993، باستثناء الفحص النمطي للتصاريح و الحقائب.
- القيام بإجراءات الخدمات الجمركية على الحدود الخارجية للسوق الموحدة فقط.

أما عن القيود الفنية فهي قيود غير ظاهرة؛ تتمثل في مجموعة العقبات الفنية على التجارة في السلع والخدمات كالقوانين الفنية، المعايير و المواصفات الفنية، إجراءات الفحص و الشهادات.

ومن أجل القضاء على هذه القيود وضعت اللجنة الأوروبية مدخلين أساسيين:

يتعلق المدخل الأول؛ بتطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل و الذي ينص على حرية السلع التي تنتج و تسوق داخل أي دولة من الدول الأعضاء، في التحرك داخل كافة الدول الأعضاء دون تغيير مواصفاتها أو إعادة فحصها أو إعادة تقديم شهادات خاصة بها.

أما المدخل الثاني فيتعلق بتطبيق مبدأ التوافق و الذي ينص على:

* إقتصار التشريعات الخاصة على المتطلبات الأساسية فقط.
* اعتبار عملية وضع المواصفات الفنية مسؤولية الهيئات الخاصة بذلك.
* ضرورة التسليم بتطابق الإنتاج مع المتطلبات الأساسية للمنتجات المصنعة، طبقا للمواصفات التي تضعها الهيئات المختصة.
* يكتسب المنتوج في حال توافقه مع المتطلبات الأساسية، الحق في حمل علامة CE ليسهل تسويقه داخل أسواق الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بالقيود الفنية على السلع، اتخذت إجراءات أخرى تخص القيود الفنية على الأشخاص ( قيود على إقامة الطلبة، العاملين، المتعاقدين) و القيود الفنية على شركات رؤوس الأموال وقطاع الخدمات المالية و كذا القيود الإدارية و القانونية على التعاون بين المشروعات.

أما عن القيود المالية؛ فتتمثل في اختلاف الضرائب غير المباشرة ( القيمة المضافة) المفروضة على السلع والتي من شأنها تقوية المنافسة وإحداث الاختلافات في الأسعار. وفي هذا الإطار قامت اللجنة الأوروبية في عام 1987، بوضع مشروع "مبدأ التقريب" بين مستويات الضرائب غير المباشرة للقضاء على الاختلافات في الأسعار محل "مبدأ التوحيد". و طبقا لهذا المبدأ تقوم الحكومات بالتنسيق بين مستويات الضرائب لديها قبل

أول جانفي1993 لتتماشى مع الأهداف المسطرة. كما يمكن لسلطات السوق الموحدة التدخل في حالة التأثير السلبي للضرائب على الدول الأعضاء، وذلك وفقا لمبدأ المساندة فيما يخص ضريبتي القيمة المضافة والجمارك.

## معاهدة ماستريخت:

تم انعقاد هذه المعاهدة ،في المؤتمر الأوروبي و بحضور وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية بمدينة ماستريخت الهولندية في ديسمبر 1991، و قد تم إدخال تعديلات جوهرية على معاهدة روما التي نشأت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

تتركز أهداف معاهدة ماستريخت في:

* سياسة خارجية مشتركة، و التحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار إتحاد أوروبي.

* السعي لإقامة إتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.

* التحرير الكامل لحركة السلع و الخدمات و إلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة.

* إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، يتولى إصدار العملة الأوروبية الموحدة في الفاتح من جانفي 1999

ويسمح لبريطانيا بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي في حال رفض البرلمان البريطاني ذلك.

## معاهدة أمستردام و المذكرة:

تعتبر هذه المعاهدة تتمة للمعاهدات المنشأة للاتحاد الأوروبي، انعقدت في جوان 1997، أهم أهدافها تتركز في:

* تعزيز السياسات المشتركة في المجال الأمني و الشؤون الخارجية، إنشاء منصب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي و الشروع في إنشاء جيش أوروبي المشترك.

* تحويل بعض الصلاحيات فيما يخص الشؤون الداخلية و العدل إلى السلطات المشتركة و تكثيف عمليات المراقبة على الحدود الخارجية للاتحاد.

* وضع ميثاق تقارب ينص على احترام سياسات مكافحة البطالة، للصرامة الموازنية حسب معايير التقارب المنصوص عنها في معاهدة ماستريخت.

لقد تم القيام بعدة إصلاحات سنة 1997، حيث تم الإعلان عن مشروع إصلاح سمي بمذكرة نيس Langenda 2000، وعلى أساس هذا المشروع تم القيام بإصلاحات في المجال الزراعي في سنة 1999. كما تم اعتماد مشروع إصلاح نظام اتخاذ القرار في مجلس الوزراء و تحديد عدد مناصب المفوضين الأوروبيين و رفع عدد النواب في البرلمان الأوروبي و ذلك في الفترة (2000-2006).

### 2.1.3. أسس السوق الأوروبية الموحدة:

تقوم السوق الأوروبية الموحدة على جملة من الأسس نذكرها فيما يلي:

* حريات الحركة الأربعة ( حرية حركة الأشخاص، السلع، الخدمات و رؤوس الأموال) ولقد تم التطرق إليها سابقا.

* المنافسة الحرة و النزيهة داخل السوق الموحدة.

* التدخل الجماعي في الميادين ذات الصلة بسير السوق.

* مبدأ الاستطراد؛ ويقصد به عدم التدخل في الحالات التي يمكن للدول الأعضاء أن تصل إلى الحلول بصفة منفردة.

* مبدأ تخفيف القوانين؛ ويقصد به إلغاء الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعترض نمو مبادلاتها البينية واندماج أسواقها.

* مبدأ التوفيق؛ و يقصد به تنسيق و توحيد مختلف القوانين الوطنية.

* مبدأ الاعتراف المتبادل، و يطبق في حالة تعذر تطبيق مبدأ التوفيق؛ و يقصد به أن مجرد قبول دخول السلعة و تسويقها في أي دولة من الدول الأعضاء يعني قبول دخولها وتسويقها في كافة الدول الأعضاء.

### 3.1.3. أهداف إنشاء السوق الأوروبية الموحدة.

* حرية الحركة فيما يخص السلع و الخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، وحرية المنافسة الحرة و النزيهة.

* توفير المعايير التي من شأنها تقوية آليات السوق وتقريب مستويات الأسعار ومعدلات التضخم.

* سياسات اقتصادية موحدة تهدف إلى إحداث التغيير الهيكلي و التنمية الإقليمية.

* وضع القواعد الخاصة بالسياسات المالية المحلية ( خاصة المتعلقة بعجز الميزانية)، والتحضير للسياسات النقدية الموحدة.

* تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، و التحضير للمنافسة الاقتصادية الأجنبية القوية في سبيل الحصول إلى المكانة المرموقة في الاقتصاد العالمي.

## 2.3.هيئات وسياسات وميزانية السوق الأوروبية الموحدة.

نظرا لنجاعة وفعالية السياسات والهيئات الأوروبية المشتركة، فإنه في ظل السوق الأوروبية الموحدة تم الاحتفاظ بنفس الهيئات والسياسات مع إجراء بعض الإصلاحات، بفعل تنامي عدد الدول الأعضاء وتزايد التدخلات المشتركة في مختلف الميادين.

### 1.2.3.هيئات السوق الأوروبية الموحدة:

و تتمثل في:

### المجلس الأوروبي:

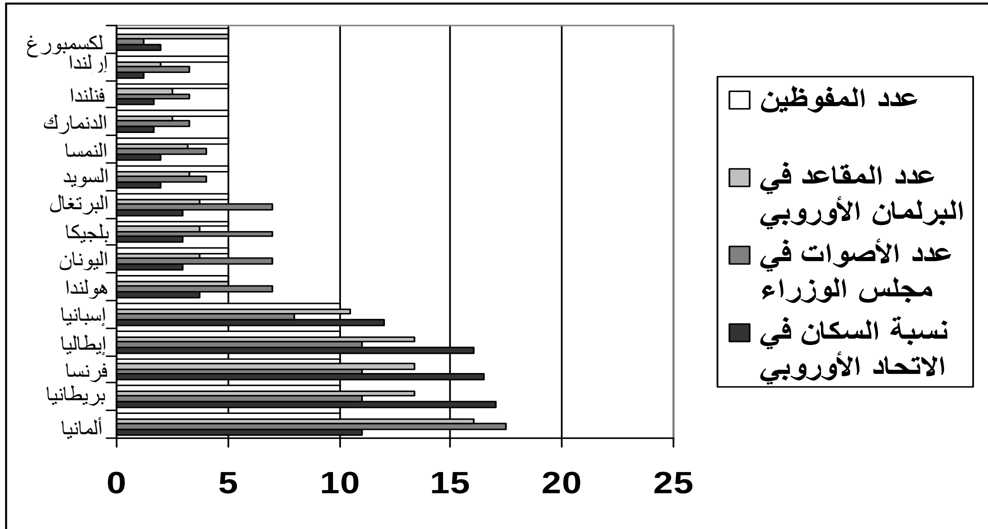
يتكون من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و وزراء الخارجية للدول الأعضاء، إضافة إلى رئيس المفوضة الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المكلف بالسياسة المشتركة للأمن والشؤون الخارجية.

يجتمع المجلس الأوروبي مرتين في السنة من أجل دراسة القضايا الخارجية و يعتبر بمثابة مركز دفع بالنسبة لتنمية مستقبل التوسع في الاندماج.

### المفوضية الأوروبية:

تعتبر بمثابة السلطة التنفيذية، التي تقترح وتنشأ سياسات الإتحاد الأوروبي كما تتأكد من احترام الدول الأعضاء للقوانين المنصوص عليها في الاتفاقية.

تتكون المفوضية من 20 مفوضا، تحظى كل من: ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا وإيطاليا بمفوضين ويحظى بقية الأعضاء بمفوض واحد و ذلك بالنظر إلى القوة الاقتصادية لهذه الدول(أنظر الشكل رقم15) يعين المفوضين من طرف حكومات الدول التي ينتمي إليها المفوض و لكن مع موافقة الدول الأعضاء الآخرين. تم رفع عدد المفوضين إلى 27 مفوض، بعد ارتفاع عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي و ذلك في ديسمبر 2000.




الشكل رقم 15: الوزن السياسي للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، 1997.

## البرلمان الأوروبي:

يتكون من 626 عضو،مقره لكسمبورغ، مهمته الأساسية تتمثل في تقديم استفتاء فيما يخص سياسات وميزانية الإتحاد الأوروبي، وفي النظر في طلبات الانضمام إلى الإتحاد وكذا الاتفاقيات التجارية والإشراف على تعيين ومراقبة أعضاء المفوضية الأوروبية.

## مجلس وزراء الإتحاد:

يضم وزراء الدول الأعضاء، و يتم اختيار الوزراء المشاركين في كل مجلس حسب الموضوع المطروح للنقاش. يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، مقره بروكسل، و يتم انعقاد هذا المجلس من خلال جلسات مغلقة وبالتالي تكون هناك صعوبة في معرفة كيف يتم التوصل إلى اتخاذ القرارات.

## محكمة العدل الأوروبية:

تتكون من 15 قاضيا و تسع محامين عامين Avocats généraux، تنظر هذه المحكمة في الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو الهيئات الأوروبية أو الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين في الإتحاد. يتم تعيين الحكام من طرف الحكومات و بالاتفاق المشترك.

## الهيئات المشتركة المساعدة : و تتمثل في:

❋ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية.

❋ المجلس الأوروبي للمحاسبة.

❋ البنك الأوروبي للاستثمار.

❋ لجنة الأقاليم؛ وتتكون من 222 عضو مهمتها تقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يخص تهيئة الأقاليم وترقية التراث ودعم التكوين المهني.

❋ الصناديق الهيكلية المشتركة؛ ( الصندوق الأوروبي للتوجيه و الضمان الزراعي، الصندوق الاجتماعي الأوروبي الصندوق الأوروبي للتنمية الجهوية، المؤسسة المالية لتوجيه الصيد البحري).

❋ صندوق التلاحم الاقتصادي و الاجتماعي؛ أسس بموجب معاهدة ماستريخت في سنة 1992 من أجل مساعدة الدول الأعضاء حتى تشارك في الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوروبية.

❋ الصندوق المشترك للاستثمار؛ أسس في سنة 1994، مهمته دعم النمو وتخفيض معدلات البطالة عن طريق ضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية للمشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى الهيئات السابقة، فقد تم اقتراح إنشاء فيدرالية أوروبية يتم من خلالها توطيد التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء خاصة في المجال السياسي، وذلك من طرف وزير الخارجية الألماني يوشيكا فبشر.

### 2.2.3. :سياسات السوق الموحدة :

تمثل هذه السياسات إحدى دعائم الإتحاد الأوروبي، وكما رأينا سابقا فهي تتمثل في السياسة المشتركة للزراعة، السياسة المشتركة للنقل والسياسة المشتركة للتجارة.

**السياسة الزراعية المشتركة:**

حققت السياسة الزراعية المشتركة نتائج جيدة من حيث، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير هياكل العمل وطرق الإنتاج، ونظرا لارتفاع التكاليف الزراعية المشتركة فإن السلطات الأوروبية رأت ضرورة إجراء جملة من الإصلاحات في هذا المجال.

**إصلاحات السياسة المشتركة:**

وتتمثل فيما يلي:

**إصلاحات سنة 1992:**

قبل هذه الإصلاحات وفي سنة 1979 تم وضع بعض الإصلاحات فيما يخص تحديد الكميات المنتجة من الحليب وتطبيق رسم على إنتاج السكر والحليب، وقد تبع هذا الإصلاح وفي سنة 1988 إصلاح آخر يتضمن وضع نظام للكميات القصوى المضمونة مبنى على دعم للأسعار وفقا لكميات محددة من الإنتاج.

ونظرا لاستمرار تراكم الفوائض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الضمان الاجتماعي وتنامي المعارضة الأجنبية (خاصة الأمريكية) لنظام الدعم الزراعي تم إجراء إصلاح الجديد أطلق عليه اسم "إصلاح ماك شاري" والذي تضمن:

* تخفيض حوالي 29% من الأسعار المضمونة للحبوب و 15% من الأسعار المضمونة للحم والبقر لتقوية الأسعار.

* تجميد استغلال حوالي 15% من المساحة الصالحة للزراعة لتخفيض الفوائض الإنتاجية.

* تقديم دعم مالي أكبر للتربية الواسعة للحيوانات.

* وضع نظام مسبق للتقاعد لتشجيع اليد العاملة الشابة في القطاع الفلاحي.

ولقد أسفر هذا الإصلاح على ما يلي:

* انخفاض في مخزون الموارد الزراعية الأوروبية في الفترة (1992-1995).

* الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية الخصبة.

* ظهور المنافسة الحرة في القطاع الزراعي مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية والارتفاع الكبير في دخل كبار المزارعين.

* تحديث طرق الإنتاجية كاستعمال الهندسة الحيوية و تطوير الاندماج في القطاع الزراعي.

* انخفاض حدة الضغوطات الدولية، خاصة بعد توصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 والذي عرف باسم إيقاف " بلير هاوس" blair housse حول تحرير المبادلات الزراعية الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة OMC.

## إصلاح سنة 2000

وضع برنامج هذا الإصلاح في سنة 1997، وذلك نظرا للارتفاع المستمر في تكاليف السياسة الزراعية، خاصة بعد الانضمام المرتقب لدول جديدة إلى الإتحاد و كذا تجدد الخلافات الحادة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ساسة الإتحاد الأوروبي

الزراعية و قد تمثلت هذه الخلافات في اندلاع " أزمة الذرة المغيرة للجينات" وحرب الموز" و" أزمة الهرمونات أو ما يسمى بالفرنسية la crise du bœuf aux hormones

و من أجل ذلك عقد المجلس الأوروبي في برلين بتاريخ 14 مارس 1999 للمصادقة على الإصلاح المتضمن في مذكرة 2000، و قد تركز أساسا في إصلاح ميكانيزمات التدخل و الدعم الفلاحي و إصلاح تمويل السياسة الزراعية المشتركة. بغية التخفيض أكثر من مبالغ الدعم و فسح المجال أمام قانون العرض و الطلب لتحديد الإنتاج الزراعي.

فيما يخص إصلاح ميكانيزمات التدخل فقد تضمن:

❋ التخفيض التدريجي للأسعار المضمونة.

❋ رفع الحصص على إنتاج الحليب مع الالتزام بحد معين من الإنتاج الإجمالي للإتحاد.

❋ منح مساعدات مالية مباشرة مرتبطة بالكميات المنتجة للتخفيف من حدة الانخفاض في أسعار التدخل.

❋ تجميد حوالي 10% من الأراضي الزراعية.

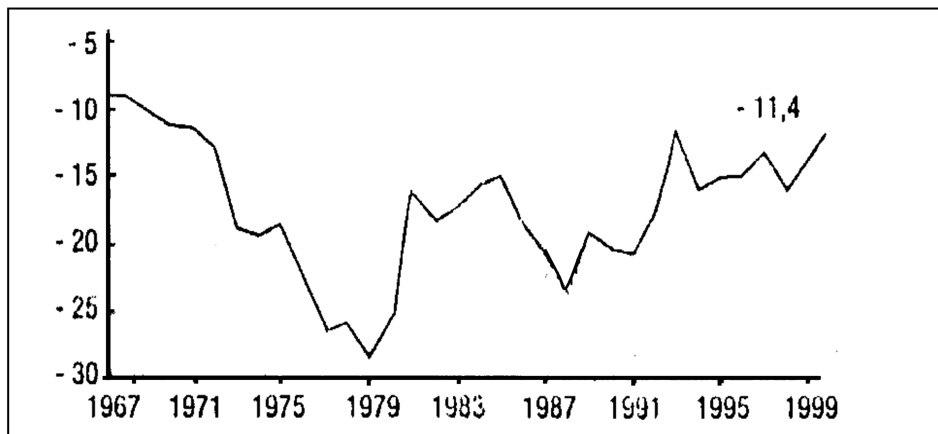
أما عن إصلاح تمويل السياسة الزراعية المشتركة؛ فهو يتركز أساسا في تحديد و تخفيض نفقات السياسة الزراعية المشتركة خلال الفترة (2000- 2006) بغية رفع نفقات السياسات الأخرى. و بالتالي فإن تخفيض نفقات السياسة الزراعية ترتكز هي الأخرى على تخفيض نفقات الضمان الإجمالي.

## مكانة القطاع الزراعي الأوروبي في الاقتصاد العالمي:

من خلال الشكل رقم16 والذي يمثل الرصيد التجاري الزراعي للإتحاد الأوروبي في الفترة (1967-1999). نلاحظ بأنه إبتداءا من سنة 1967 حقق الإتحاد

الأوروبي عجزا في الرصيد التجاري للمنتوجات الزراعية والغذائية. ومقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، يعتبر الإتحاد

الأوروبي متأخر نسبيا في مجال الصادرات الزراعية ( أنظر الجدول رقم33).




**الشكل رقم 16: الرصيد الزراعي للإتحاد الأوروبي بالآلاف الدولارات (1967–1999).**

الجدول رقم 33: الميزة و التأخر النسبي للإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة فيما يخص الصادرات الزراعية (67–2002):en millime de PIB

| السنوات | 1967 | 1972 | 1987 | 1985 | 1990 | 1995 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإتحاد الأوروبي | 5.5- | 5.0- | 3.3- | 3.8- | 1.6- | 1.8- | 1.4- |
| الولايات المتحدة | 1.0- | 0.1- | 2.4 | 2.0 | 3.5 | 4.3 | 3.3 |

## السياسة التجارية المشتركة:

سنحاول في هذا الإطار التطرق إلى المبادلات التجارية البينية لدول الإتحاد الأوروبي ومكانته في التجارة الدولية. حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في الفترة الممتدة ما بين 1958–1990، اما فيما يخص الصادرات ارتفعت مساهمة التجارة البينية من إجمالي التجارة الخارجية من اقل من 40% سنة 1958 إلى حوالي 55% سنة 1970، وحافظت هذه النسبة على هذا المستوى إلى غاية سنة 1990 حيث قدرت بـ 90%.

أما في جانب الواردات، فقد سجلت نسبة 35% في سنة 1958 ثم ارتفعت إلى حوالي 55% عام 1973 وظلت أقل من 50%بين عامي 74–1976.

وقد وصل حجم التجارة البينية سنة 1996 إلى 64% من إجمالي التجارة الخارجية للإتحاد، وهذا بالطبع دليـل على الإنجازات المحققة في مجال رفع الحواجز المادية والتنظيمية والتقنية، التي كانت تحول دون حريـة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء كما أن توسيع الإتحاد الأوروبي خلق فضاء أوسع للمبادلات التجارية مما زاد من حجم هذه الأخيرة، وقد أثبتت الإحصائيات بأن دول الإتحاد الأوروبي قد تمكنت من تحقيق تقسيم وتخصص عال في العمل، بحيث تختص ألمانيا مثلا في إنتاج سلع ذات جودة عالية في حين تختص إسبانيا في إنتاج سلع ذات جودة متوسطة.

أما بالنسبة للمبادلات الخارجية للإتحاد الأوروبي فيمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم 34: بأن الإتحاد الأوروبي يمثل أول منطقة اقتصادية مصدرة في العالم، حيث شهدت سنة 2002 ارتفاعا ملحوظا في قيمة الصادرات للسلع والخدمات بـ 5 و 8% (على الترتيب).

الجدول رقم34: نمو قيم تجارة السلع والخدمات حسب المناطق (1990-2002) بالمليار

| | السلع | | | | الخدمات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | | الواردات | | الصادرات | | الواردات | |
| | القيمة | التغيرات السنوية بالنسب المئوية | القيمة | التغيرات السنوية بالنسب المئوية | القيمة | التغيرات السنوية بالنسب المئوية | القيمة | التغيرات السنوية بالنسب المئوية |
| | 2002 | 90-00 | 2002 | 90-00 | 2002 | 90-00 | 2002 | 90-00 |
| العالم | 6240 | 6 | 6500 | -4 | 1540 | 7 | 1520 | -1 |
| أمريكا الشمالية | 946 | 7 | 1431 | -6 | 304 | 7 | 260 | -5 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 694 | 7 | 1202 | -6 | 268 | 7 | 218 | -5 |
| أمريكا اللاتينية | 351 | 9 | 355 | -2 | 55 | 7 | 63 | 0 |
| المكسيك | 161 | 15 | 176 | -4 | 13 | 7 | 16 | -1 |
| ميركوسور Mercosur | 88 | 6 | 82 | -6 | 13 | 8 | 19 | -3 |
| باقي أمريكا اللاتينية | 102 | 6 | 116 | 3 | 30 | 7 | 28 | 3 |
| أوروبا الغربية | 2648 | 4 | 2644 | -2 | 744 | 5 | 695 | 2 |
| الإتحاد الأوروبي (15) | 2441 | 4 | 2438 | -2 | 673 | 5 | 651 | 3 |
| الفيديرالية الروسية | 309 | 10 | 297 | 11 | 12 | / | 21 | 12 |
| إفريقيا | 145 | 10 | 176 | 9 | 29 | 5 | 40 | 4 |
| الشرق الأوسط | 107 | / | 60 | 20 | 32 | 9 | 47 | -6 |
| أسيا | 139 | 3 | 133 | 2 | 316 | 9 | 354 | -4 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اليابان | 236 | 6 | 183 | 4 | 65 | 5 | 105 | - 7 |
| آسيا الدول الناشئة | 1610 | 8 | 1467 | - 7 | 230 | 11 | 227 | - 1 |
| الصين | 416 | 5 | 336 | - 8 | 37 | 18 | 44 | 9 |
| هونغ كونغ ( الصين) | 1114 | 11 | 1033 | - 7 | 44 | 8 | 24 | - 1 |
| جمهورية كوريا | 326 | 15 | 295 | 8 | 29 | 13 | 34 | 0 |
| سنغفورا | 618 | 10 | 591 | - 13 | 27 | 8 | 21 | - 6 |

في حين سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزا قدر بـ 435 مليار دولار في نفس السنة، مقابل 358 مليار دولار سنة 2001، وتقريبا نصف قيمة العجز المسجل كان مع الإتحاد الأوروبي (8.2 مليار دولار) .

## السياسة المشتركة للنقل.

نظرا لاستمرار وجود العراقيل التي تحول دون تحقيق سوق موحدة في مجال النقل، فإن السلطات الأوروبية تبذل قصار جهدها في سبيل تقريب وتوحيد القواعد والمعايير الخاصة بهذا القطاع.

ففي مجال النقل البري عبر الطرقات؛ واجهت السوق الأوروبية مشاكل عديدة بفعل الإضرابات وتنامي التلوث البيئي، واشتداد المنافسة في هذا القطاع. هذه المشاكل أدت بالسلطات الأوروبية إلى التفكير في السبل الكفيلة بتوحيد سوق النقل أكثر وتوحيد مدة النقل وتقنينها في الدول الأعضاء، وتوحيد أو تقريب الرسوم المفروضة على استهلاك الطاقة المطبقة في هذه الدول.

أما مجال السكك الحديدية؛ فقد عرف هو الآخر مشاكل تمثلت في انخفاض عائدات هذا القطاع بفعل المنافسة التي يتلقاها من النقل عبر الطرقات. ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا القطاع والتي من شأنها تحرير قطاع النقل بالسكك الحديدية،

خوصصة مؤسسات السكك الحديدية، فتح بعض الخطوط الحديدية للمنافسة، استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية للنقل بالسكك الحديدية.

وفي مجال النقل البحري، تم توحيد إجراءات الأمن والوقاية من الكوارث البحرية وتشديد الرقابة على السفن التابعة للدول الأعضاء، كما تم اتخاذ تدابير أخرى خاصة بالنقل عبر الأنهار حيث تم تهيئة الطرق والقنوات النهرية كتلك الرابطة بين بحر الشمال والبحر الأسود.

بالنسبة للنقل الجوي، تم وضع برنامج لتحرير نشاط النقل خلال الفترة (1987-1998) يرتكز هذا البرنامج على:

* إعطاء الحرية لمؤسسات النقل الجوي في تحديد أسعار التذاكر مع مراعاة موافقة كل الدول الأعضاء على هذه الأسعار وفتح مجال المنافسة بين هذه المؤسسات.

* توسيع الحرية الممنوحة في مجال تحديد الأسعار للتذاكر وإلغاء القيود على توزيع الحركة الجوية بين الدول الأعضاء، وتشديد الرقابة على المساعدات الممنوحة من طرف السلطات المحلية وكذا مراقبة بعض المؤسسات الاحتكارية في هذا المجال.

* إعطاء الحرية التامة لهذه المؤسسات في تحديد أسعار التذاكر والسماح للناقلين الجويين بتأدية خدماتهم بكل حرية، على أي خط من الخطوط داخل الإتحاد الأوروبي.

بالنظر إلى المكانة الدولية لقطاع النقل الأوروبي الذي لا يزال يعاني من التأخر النسبي خاصة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن اكبر شركات النقل في العالم هي شركات أمريكية. تسعى الدول الأوروبية إلى وضع شبكة نقل عابرة للدول الأعضاء.

## السياسات الأوروبية المساعدة أو المكملة:

بالإضافة إلى السياسات التي تم ذكرها سابقا هناك سياسات أخرى مكملة تتمثل في:

1- السياسات الطاقوية المشتركة.

2- السياسات المشتركة للمنافسة.

3- السياسات الجبائية المشتركة.

4- السياسات الصناعية المشتركة.

5- السياسات المشتركة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

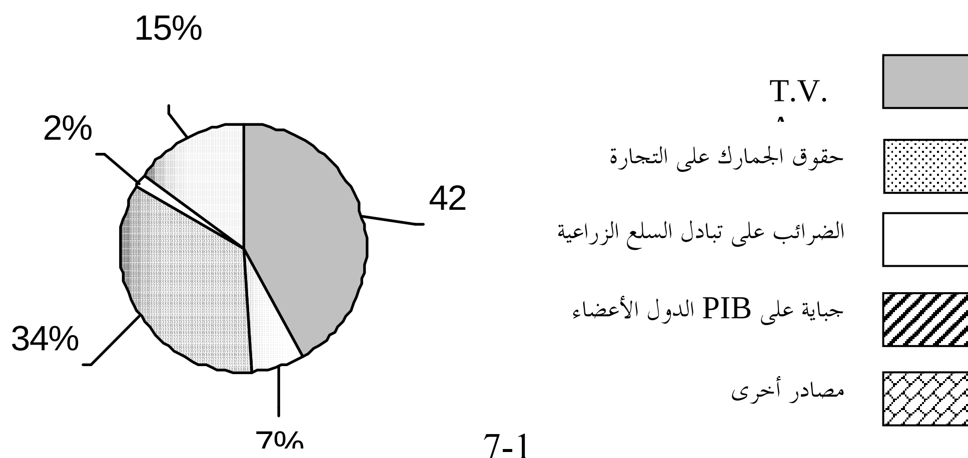
6- السياسات الجهوية المشتركة.

7- السياسات الأوروبية للتعاون الدولي.

### 3.2.3. ميزانية السوق الموحدة

لقد مست الإصلاحات التي أقرها برنامج البيان ( الكتاب) الأبيض عدة مجالات من بينها ميزانية السوق المشتركة. باعتبارها نقطة خلاف بين الدول الأعضاء، وذلك فيما يخص توزيع النفقات المشتركة.

شمل الإصلاح جانب الإيرادات، حيث تم خلق مورد جديد على أساس الناتج الوطني الخام لكل دولة عضو (أنظر الشكل 17) كما شمل أيضا جانب النفقات وذلك من خلال إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للميزانية، و بالتركيز أكثر على المناطق الأقل تطورا فقد تم توزيع حوالي 1.27 % من النتيجة على الدول الأعضاء، كما تم تخفيض حصة النفقات الزراعية ضمن إجمالي النفقات من 70% إلى أقل من 50%، وخصصت مبالغ أكبر للسياسات المشتركة الأخرى ( أنظر الجدول رقم 35).




1-8الشكل رقم17: مصدر ميزانية الإتحاد الأوروبي بالنسب المئوية 1997.

الجدول35: تطور النفقات المشتركة بين سنتي (1988–2000) (بـ%من إجمالي النفقات المشتركة السنوية).

| النفقـــــات | السنـــــوات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1988 | 1989 | 1992 | 1995 | **1997** | 2000 |
| نفقات الضمان الزراعي | 58.4 | 59.6 | 57.1 | 46.8 | 46.8 | 44.5 |
| نفقات الساحة الهيكلية | غ م | 18.7 | 28.9 | 32.1 | 35.3 | 35.3 |
| نفقات البرامج المتعددة سنوات (منها برامج البحث العلمي المشتركة) | غ م | 3.2 | 3.0 | 3.7 | 3.9 | 6.5 |
| نفقات السياسة الأخرى (منها السياسة الأوروبية للتعاون الدولي) | غ م | 4.8 | 4.5 | 6.0 | 9.1 | 5.2 |
| نفقات تسيير الهيئات المشتركة | غ م | 4.9 | 4.8 | 5.0 | 4.5 | 5.1 |
| تسديد القروض الممنوحة من قبل الدول الأعضاء | غ م | 2.3 | 1.7 | – | 1.2 | – |
| احتياطات نقدية | غ م | 2.3 | – | – | – | – |
| نفقات إستراتيجية ن قبل الانضمام | – | – | – | – | – | 3.35 |
| نفقات أخرى مختلفة | غ م | 2.3 | – | – | – | 0.05 |

من بين الإصلاحات كذلك، إصلاح الصناديق الهيكلية المشتركة وتنسيق تدخلاتها وتوجيهها نحو تحقيق جملة من الأهداف:

* تنمية المناطق الأقل تقدما، و قد خصص لذلك حوالي 66 % من إجمالي النفقات.

* تنمية المناطق الصناعية التي أصيبت بالركود، و خصص له 10% من إجمالي النفقات.

* مكافحة البطالة المزمنة و تكوين اليد العاملة حسب التقدم التكنولوجي.

* تنمية المناطق الفلاحية و المناطق الشمالية (السويد- فلندا- الدانمارك)

## 3.3. تحديات و صعوبات الوحدة الأوروبية.

على الرغم من كون الوحدة الاقتصادية الأوروبية الغاية المنشودة التي طالما سعت الدول الأوروبية إلى تحقيقها، إلا أن مسيرة هذه الوحدة لم تخلوا من الصعوبات والتحديات، التي غالبا ما كان مصدرها داخليا. ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي شكلت ولا تزال تمثل تهديدا كبيرا للإتحاد الأوروبي في نوعين من التحديات الداخلية و الخارجية.

### 1.3.3. التحديات الداخلية:

هناك اختلاف كبير وجوهري في الآراء بين الدول الأعضاء فيما يخص بعض القضايا الداخلية للإتحاد الأوروبي، نذكر على سبيل المثال النقاط التالية:

#### الاختلاف الحاد حول شكل الوحدة:

انقسمت آراء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية حول موضوع شكل الوحدة الأوروبية إلى اتجاهين:

* اتجاه أول؛ تزعمته كل من ألمانيا و فرنسا و قد رأى هذا الاتجاه ضرورة الإسراع في تحقيق التلاحم والتكامل و إتمام مسيرة الوحدة.

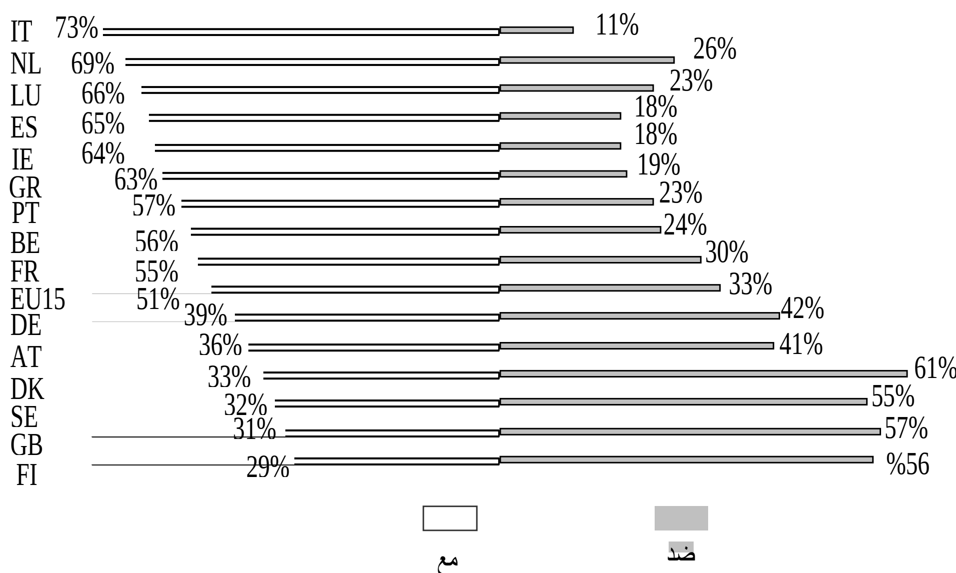
* اتجاه ثاني؛ تزعمته بريطانيا و سعت من خلاله إلى عرقلة مسار الوحدة، و التعثر و التباطؤ في تطبيق إجراءات المشروع الوحدوي.

وقد رأينا سابقا بأن بريطانيا قد التحقت بالجماعة الأوروبية متأخرة، نظرا للتخوف البريطاني من أن تأخذ الوحدة الأوروبية شكلا استعماريا مهيمنا، ضف إلى ذلك التاريخ البريطاني المجيد، الذي بقي دائما حجرة عثرة في سبيل تحقيق اندماج الشعب البريطاني في مجتمع موحد يظهر تشكيلة كبيرة من الشعوب ذات مستويات متباينة، فقد أثبت استطلاع للرأي العام في سنة 1998 بأن 31% فقط من البريطانيين يوافقون على الوحدة النقدية بينما ترفض 37% لذلك تم إعفاء بريطانيا من أمرين هما:

* التعامل بوحدة النقد الأوروبية في أسواقها الوطنية حتى بعد عام 1999.

* الالتزام بالسياسات الاجتماعية والعمالية المشتركة.

(أنظر الشكل رقم 18):




الشكل رقم 18: استطلاع للرأي العام حول العملة الأوروبية الموحدة سنة 1998.

هذه الإعفاءات التي أعطيت لبريطانيا كان لها آثار خطيرة على مسار الوحدة الأوروبية، بحيث طالبت العديد من الدول الأوروبية باستثناءات وإعفاءات هي الأخرى، كما حدث مع الدانمارك، حيث حصلت على إعفاءات من بعض الالتزامات المذكورة في معاهدة ماستريخت فيما يخص الدفاع المشترك ونظام العملة الموحدة، مما أدى إلى الموافقة على المعاهدة بنسبة 58.6% فقط.

كما أسفر الاستفتاء الشعبي في كل من ايرلندا وفرنسا،على نسبة ضئيلة قدرت بـ 57.3% من إجمالي الناخبين في ايرلندا و 50.04% فقط من جملة الناخبين في فرنسا. أما في الدول الأخرى فقد تم التصديق على المعاهدة من خلال المجالس النيابية رغبت في إنتزاع التأييد.

في 06/ 10/ 1996 إتفق قادة الإتحاد، على البدء في مفاوضات مكثفة في إطار معاهدة جديدة تحل محل ً ماستريختً. ولكن بريطانيا تقف دائما حجرة عثرة في سبيل إنهاء المفاوضات؛ بحيث أكدت بأن المعاهدة المقترحة تتضمن بعض السياسات لا يمكن القبول بها، خاصة فيما يخص: العمل، البطالة، شؤون القضاء، الهجرة، ومكافحة الجريمة، والسلطات الممنوحة لمحكمة العدل الأوروبية.

وقد ازدادت حدة المعارضة البريطانية للوحدة إلى درجة أن رئيس الوزراء ً جون ميجورً قد صرح قائلا: ً أن بريطانيا تفضل العزلة بدلا من الانضمام إلى العملة الموحدة، وأن سياسة بلاده تعمل من أجل هدف واحد هو مصلحة بريطانياً. وهو الأمر الذي أدى إلى التفكير في وضع خطة لإتحاد أوروبي بديل يضم 14 دولة فقط باستبعاد بريطانيا.

## اختلاف درجة التكيف:

عانت بعض الدول من صعوبات في الوفاء بالمواعيد المحددة في اتفاقية ً ماستريخت ً، فإيطاليا مثلا ومع نهاية عام 1991 لم تستطع تطبيق سوى 67 بندا من بين 282 بندا مطلوب تنفيذها.

وبالإضافة إلى ذلك، صعوبة التطبيق والالتزام بإجراءات الوحدة والخاصة بتنفيذ ميثاق استقرار والنمو، فمثلا البرتغال و ألمانيا قامت بتجاوز حد العجز المقدر ب3% خلال سنتي 2001و2002 على التوالي و يتوقع حاليا أن يستمر العجز لدى ألمانيا خلال سنة2004 وكذلك فرنسا التي تجاوزت الحدود لسنة الثالثة على التوالي.مما يجعل بعض البلدان الأعضاء الأصغر تحس بالظلم مما تعتقد أنه الكيل بمكيالين.

## الاختلاف حول قضية توسيع الجماعة:

شكلت مسألة توسيع الجماعة حيزا كبيرا من المناقشات، وقد ثارت العديد من الخلافات حول هذه المسألة، بحيث تقدمت كل من دول أوروبا الشرقية ورابطة التجارة الحرة الأوروبية بطلب الانضمام إلى الجماعة. ففيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية فقد تم

إبرام عدة اتفاقات لمدة 10سنوات، دون أن تتضمن هذه الاتفاقيات وعود بمنح العضوية، أما بالنسبة لرابطة التجارة الحرة الأوروبية (السويد، سويسرا، فنلندا، النرويج، النمسا، أيسلندا، ليخنشتين). فقد أثار طلبها للانضمام خلافات حادة بين دول المجموعة فمن جهة يشكل التقدم الذي أحرزته هذه الدول إغراءا للدول الأعضاء في الجماعة، ومن جهة أخرى هناك تخوف شديد من التقارب الكبير بين هذه الرابطة وألمانيا وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الأخير انتهت الخلافات بقبول انضمام أربع دول من الرابطة وهم: السويد، فنلندا، النمسا، النرويج، انضمت ثلاث دول منها وتخلفت النرويج بسبب رفض شعبها للانضمام.

## الاختلاف حول السياسة الخارجية:

ترغب الدول الأوروبية في أن يكون لها سياسة موحدة اتجاه العالم؛ من خلال توحيد المواقف والآراء إزاء القضايا والأحداث الدولية، وذلك من أجل أن يكون لأوروبا كيان موحد. إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك نظرا لتباين المصالح وتعارضها، كما أن طبيعة العلاقات الخارجية التي تربط الدول الأعضاء بالعالم الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى، وتتباين نظرة كل دولة إلى أهمية التعاون السياسي، كما أن لكل دولة مكانتها في السياسة الدولية فمثلا بريطانيا أو فرنسا تمتلكان علاقات وارتباطات سياسية مع مختلف دول العالم وتتمتعان بعضوية دائمة وقوة عسكرية خاصة. في حين دول أخرى كايرلندا ولوكسمبورغ والدا نمارك تمتلك مكانة أقل في السياسة الدولية.

ويعود التباين والاختلاف في وضع السياسة الخارجية الموحدة موضع التنفيذ إلى بداية الستينات حيث انقسمت الآراء إلى اتجاهين:

اتجاه يفضل أن يقتصر التعاون السياسي على مجالات التشاور وتبادل وجهات النظر في حين تبقى المواقف الأخرى من شأن الدول وسيادتها القومية، وهذا الرأي نادت

به كل من فرنسا وألمانيا. واتجاه آخر تدعو إليه كل من بريطانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، حيث طالبو بإلزامية التعاون السياسي إلى حد بعيد. وبقي هذا الخلاف قائما إلى حد الساعة مما يجعل مسألة توحيد السياسات الخارجية أمرا في غاية الصعوبة، وقد بدأ التحضير للتكامل في مؤتمر نيس بفرنسا سنة 2000.

## الخلاف حول معضلة الأمن الأوروبي:

تعتبر مسألة الأمن القومي الأوروبي من بين أكبر المسائل أهمية وأشدها إثارة للجدل والخلاف فنظرا للمخاطر والاضطرابات التي تواجه الجماعة الأوروبية سواء من الداخل؛ وذلك من خلال تعدد المذاهب (الكاثوليك، الأرثودكس، البروتستانت)، وتعدد الهويات، وتعدد القوميات، ومشاكل الهجرة.

ومن الخارج بفعل مخاطر الترسانة النووية التي لا تزال تمتلكها دول حلف وارسو وكذا المنافسة الشديدة التي تتعرض لها من طرف الولايات المتحدة و اليابان.

وفي هذا الإطار دعت كل من فرنسا وألمانيا إلى إقامة جيش أوروبي موحد وأعلنتا تكوين فيلق مشترك بينهما في 16 أكتوبر 1991. أما بريطانيا وإيطاليا وهولندا فقد دعت إلى جعل الجيش الأوروبي بمثابة الذراع الأوروبية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، وقد أقرت معاهدة" ماستريخت" قرارا بين الرأيين بحيث أحيت إتحاد غرب أوروبا ومكنته من وضع السياسة الدفاعية الأوروبية الموحدة، وفي نفس الوقت ربط بين إتحاد غرب أوروبا وبين حلف الأطلنطي بصورة جعلت الأول مجرد فرع مكمل للثاني.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى الخلافات الداخلية بشأن تأسيس سياسة دفاعية مشتركة، فإن هناك معارضة شديدة من طرف الولايات المتحدة بشأن إنشاء هذه السياسة، والتي تريد أن تحتفظ لنفسها بدور متميز في مسألة الدفاع عن أوروبا،لأنها تعتبر هذه السياسة منافسة للحلف الأطلسي وعاملا مساعدا لإضعافه وربما للقضاء عليه.

## اختلاف الحاد حول مسألة القيادة والهيمنة داخل الجماعة:

من بين المشاكل التي هددت مسار الوحدة الأوروبية، مشكلة التنازع القيادي بين الدول الأعضاء خاصة بين فرنسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكذلك بريطانيا وألمانيا؛ بحيث اعتبرت فرنسا مسألة إتمام الوحدة الشاملة من شأنه احتواء القوة الألمانية، وفي نفس الوقت رأت ألمانيا أن إتمام الوحدة سيؤكد ويكرس الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية.

بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، فإن بريطانيا التي انضمت متأخرة إلى الجماعة الأوروبية كان في نيتها الحصول على المرتبة الأولى في الجماعة، في حين عارضت فرنسا كثيرا مسألة انضمام بريطانيا خوفا من غياب الزعامة الألمانية على الجماعة.

أما عن بريطانيا وألمانيا، فقد عبرت بريطانيا كثيرا عن مخاوفها من التحالف الفرنسي الألماني بحجة أن يؤثر ذلك على القارة الأوروبية، وقد ظهر ذلك عندما رفضت بريطانيا تعيين جان لوك ديهاين رئيس وزراء بلجيكا في منصب رئيس اللجنة الأوروبية، بحجة أنه المرجح المفضل لكل من فرنسا وألمانيا وبالطبع سيكون خاضعا لهما، وقد نجحت بالفعل من إبطال مفعول التأييد الألماني الفرنسي مما أثار هزة عنيفة داخل الإتحاد انتهت بقبول تعيينً جاك لوك ديهاينً رئيس اللجنة الأوروبية، وقد أثبتت هذه الحادثة مدى التنافس بين الدول الأعضاء على الهيمنة والقيادة.

### 2.3.3. التحديات الخارجية:

تتمثل التحديات الخارجية أساسا في المنافسة الشديدة التي تواجهها الدول الأوروبية من طرف الولايات المتحدة واليابان. ولا يعني هذا أن الولايات المتحدة أو اليابان تعارض مسيرة الوحدة بل بالعكس كانت الولايات المتحدة أول من أيد فكرة إنشاء السوق المشتركة بهدف التقليل من النزاعات ووقف تقدم الشيوعية ولجعل إدارة

التحالف أكثر سهولة . كما انه من صالحها إزالة الحواجز وفتح الحدود بين الدول الأعضاء حتى تتمكن فروع شركاتها العظمى من التحرك بكل حرية في كافة بلدان الإتحاد ومن ثمة تفرض سلطتها على المنطقة ككل. كما ستستفيد من قيام المشروع الأوروبي سوقا كبيرة (337 ستهلك) لمنتجاتها ودفعا كبيرا لاستثماراتها في المنطقة مع تحرير حركة رأس المال.

أما التحدي الخارجي الحقيقي للإتحاد الأوروبي؛ هو أن أوروبا لا وجود لها كقوة سياسية واقتصادية موحدة ومستقلة وهذا يجعلها في موقف ضعيف أمام الولايات المتحدة، كما أنه ليس لها استقلالية في شؤونها الدفاعية، ودون هذا لا يمكن أن تكون لها استقلالية في باقي الشؤون الاقتصادية والسياسية.

# المبحث الثاني

## التوجهات الدولية للإتحاد الأوروبي:

بعد انتهاء مسيرة الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وبعد أن أصبح تجمع الإتحاد الأوروبي يمثل العمل الاندماجي الأكثر تقدما في العالم، وأمام المنافسة الحادة التي يواجهها الإتحاد الأوروبي من طرف الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. أصبح من الضروري إيجاد السبل والوسائل التي من شأنها المحافظة على الإنجازات المحققة وتقوية المكانة الدولية للإتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق إقامة علاقات تعاون وتكامل مع مختلف دول العالم.

وهذا ما سنحاول تناوله من خلال هذا المبحث.

### 1. سياسات التكتل والاندماج في الإتحاد الأوروبي:

في إطار السياسة الأوروبية للتعاون الدولي، والتي تمثل محورا هاما من محاور العلاقات الاقتصادية الخارجية للإتحاد الأوروبي مع الدول الأجنبية، قام الإتحاد الأوروبي بربط عدة علاقات تعاون اقتصادي ومالي بدول مختلفة من العالم.

وسنحاول في هذا الإطار التطرق إلى أهم العلاقات التي تربط الإتحاد الأوروبي بالعالم الخارجي والتي تندرج ضمن السياسات الاندماجية للإتحاد الأوروبي.

#### 1.1. توسيع الإتحاد الأوروبي.

نظرا للإنجازات الهامة التي حققها الإتحاد الأوروبي منذ بدايات تأسيسه سنة 1957، تتالت إنضمامات الدول الأوروبية إلى الإتحاد إلى أن وصلت 15 دولة وأصبح بذلك الإتحاد الأوروبي يشكل أكبر سوق موحدة على مستوى العالم.

وقد توصل المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة في كوبنهاجن 1993، إلى تفاهم بإمكانية انضمام كافة بلدان وسط وشرقي أوروبا إلى الإتحاد الأوروبي، حال وفائها بمعايير عرفت بمعايير كوبنهاجن لتقييم تقدم البلدان باتجاه التوافق الاقتصادي والسياسي مع الإتحاد وقد شملت هذه المعايير:

- وجود مؤسسات مستقرة تضمن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية الأقليات.
- وجود اقتصاد سوق نشط، والقدرة على مواجهة الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الإتحاد.
- القدرة على تحمل التزامات العضوية، بما فيها التمسك بالأهداف السياسية والاقتصادية والنقدية للإتحاد.

وبعد مفاوضات شاقة، وإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية في بولندا، جمهورية التشيك، هنغاريا ،سلوفينيا ،لاتفيا ،ليتوانيا ،استونيا ،مالطا وقبرص وافق رئيس المفوضية الأوروبية" روماندو برودي "على انضمام هذه الدول وأعرب عن إمكانية الموافقة على دخول أعضاء جدد إلى الإتحاد. وكان من المقرر تسوية وضعية تركيا في ديسمبر2004 والنظر في عضوية كل من بلغاريا ورومانيا في سنة 2007 .و من المرشحين للانضمام أيضا دول البلقان الغربية، كرواتيا، إضافة إلى 14 بلدا يقع شرق وجنوب الإتحاد الأوروبي و يدخلون ضمن مبادرة الإتحاد الأوروبي المسماة " المجاورة الأوروبية الأوسع " .

وفي إطار التحضير للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أحرزت الدول الأوروبية تقدما ملحوظا، يمكن أن نلاحظه من خلال الإحصاءات المتوفرة عن التجارة والاستثمارات بحيث يبن الجدول رقم 36، مؤشرات التجارة لدول وسط وشرقي

أوروبا، سنة 1998، ويظهر من خلاله مؤشرات التجارة لهذه الدول مع الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم 36: مؤشر التجارة لدول وسط و شرقي أوربا 1998 بالنسب المئوية.

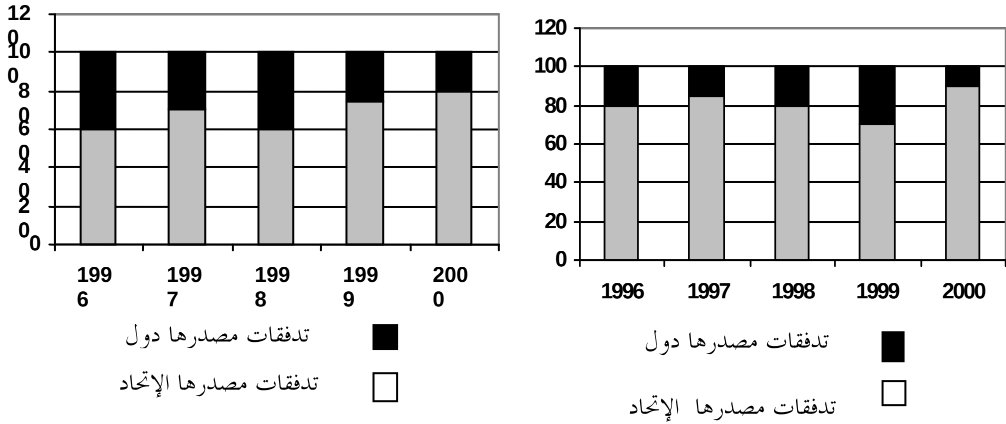
| | الصادرات و الواردات (% من إجمالي الناتج المحلي) | التجارة مع الإتحاد الأوروبي (% من إجمالي التجارة) |
|---|---|---|
| استونيا | 170 | 70 |
| ألبانيا | 42 | 83 |
| بلغاريا | 98 | 46 |
| بولندا | 55 | 67 |
| الجمهورية التشيكية | 116 | 60 |
| الجمهورية السلوفيكية | 119 | 49 |
| جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة | 103 | 43 |
| رومانيا | 59 | 58 |
| سلوفينيا | 115 | 68 |
| كرواتيا | 95 | 55 |
| لاتفيا | 110 | 55 |
| ليتوانيا | 107 | 46 |
| هنغاريا | 122 | 70 |

أما عن الاستثمارات، فمن خلال الشكل رقم: 19 والشكل رقم: 20 يظهر لنا توزيع النسب تبعا للبلد المنشئ للاستثمار.

يوضح الشكل رقم 19: أنه خلال الثلاث سنوات (1996-2000). مثلت التدفقات التي مصدرها الدول الأعضاء في الإتحاد حوالي 80% من إجمالي التدفقات، أما سنة 1999 فقد شهدت انخفاض إلى حوالي 60% ثم ارتفع المعدل في سنة 2000 إلى 80% ( النسبة المحققة خلال الثلاث سنوات الأولى).

أما عن الشكل رقم 20 فهو عكس الشكل السابق، بحيث يمثل التدفقات التي مصدرها الدول

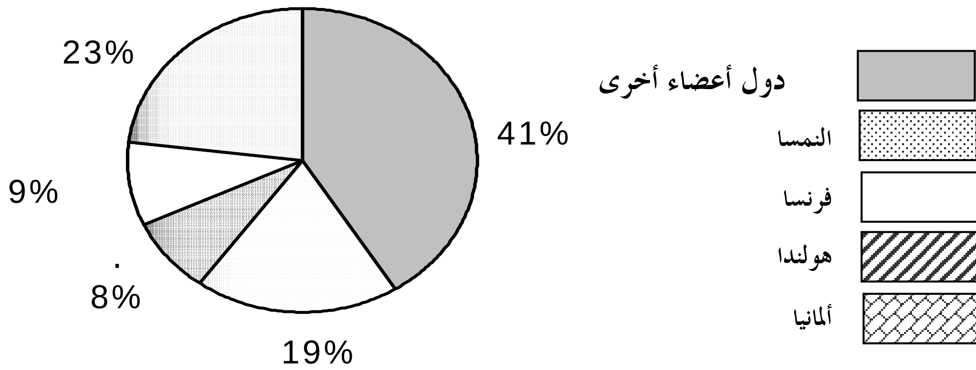
المرشحة والدول المنظمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي.




الشكل رقم 19: المساهمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه الدول المرشحة للانضمام في الفترة (1996-2000) (بـ %) .

لشكل رقم 20: المساهمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. اتجاه الدول الأعضاء في الفترة (1996-2000) (بـ %).

أما الشكل رقم 21، فيمثل مصدر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإتحاد الأوروبي نحو الدول المنظمة حديثا والدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. بحيث نلاحظ أن ألمانيا و الأراضي المنخفضة وفرنسا، هي الدول التي تحضى بأعلى نسب استثمار أجنبي مباشر في الدول المنظمة حديثا ( والدول المرشحة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي).




الشكل رقم21 : مصدر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإتحاد الأوروبي إلى الدول المنضمة حديثا و الدول المرشحة للانضمام بالنسب المئوية .

## الإتحاد الأوروبي يضم 25 دولة:

أصبح الاتحاد الأوروبي في الفاتح من ماي 2004، أكبر تكتل اقتصادي إقليمي في العالم، قادر على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل عدد الدول الأعضاء به حوالي 25 دولة، و جراء هذه العملية التوسعية شكل الإتحاد أكبر قطب سكاني في العالم بعد الصين و الهند بحوالي 455 مليون نسمة على بقعة جغرافية تصل إلى حوالي

3.7 ملايين كيلومتر مربع. بزيادة قدرت بحوالي 25% و بحدود مشتركة مع روسيا و أوكرانيا.

كما أن انضمام ثماني دول من الكتلة الشيوعية السابقة. قد وضع نهاية للحرب الباردة في أوروبا، ضف إلى ذلك أنه بانضمام الدول العشر يكون الإتحاد الأوروبي قد حقق وحدة إثنية و عرقية و ثقافية ستحفظ هويته. و لعل تقاعس المفوضية الأوروبيين عن قبول عضوية تركيا، أكبر دليل على سعي الإتحاد الأوروبي إلى المحافظة على هويته الثقافية و الدينية ، و قد عبر رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان عن ذلك بقوله " إن الإتحاد الأوروبي سيقرر ما إذا كان تحالف قيم أو ناديا مسيحيا". و يرى العديد من المراقبين أنه زيادة على الانتماء الثقافي و الديني لتركيا فإن تحالفها الإستراتيجي مع واشنطن يقلل من حظوظها في الانضمام للإتحاد الأوروبي لأن انضمامها قد ييسر تأثير أمريكا على شؤون الإتحاد الأوروبي الداخلية.

## مزايا الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي :

لا بد و أن الدول المنضمة حديثا إلى الإتحاد الأوروبي وكذا الدول المرشحة للانضمام قد وجدت أن مكاسب العضوية على المدى البعيد تفوق التكاليف، وقد حدث ذلك بالتأكيد في حالة كل من البرتغال وأسبانيا وايرلندا، حيث أحرزت كل منهما نموا سريعا بعد أن أصبحت عضوا في الإتحاد الأوروبي، بفعل تحرير المبادلات التجارية ورفع الرقابة الحدودية.

فبالنسبة للدول الخمسة عشر، فإن توسع الإتحاد يعود عليها بازدياد حجم الصادرات وارتفاع القدرة الشرائية للمستهلكين، غير أن الانفتاح على اليد العاملة المنخفضة التكاليف في الدول الأقل تقدما، سيؤدي إلى ظهور مشاكل قطاعية، وضغط كبير على الأجور. أما بالنسبة للدول الحديثة الانضمام فإن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب عن التوسع، فتتوقف أساسا على قدرتها على تهيئة العرض المحلي.

## تكاليف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

من بين التحديات التي يواجهها المرشحون للانضمام والمنضمون حديثا، تتمثل في أن المزيد من التكامل مع الإتحاد الأوروبي سوف يحد من اختياراتهم للسياسة المستقلة نظرا لضرورة تقارب السياسات. ففي مجال توحيد السياسات الزراعية، يؤدي التوسع إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاجية الزراعية في الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي، نظرا لحداثة الطرق الإنتاجية واستخدام ميكانيزمات السياسة الزراعية المشتركة. في حين يحدث العكس بالنسبة للدول حديثة الانضمام، حيث الأسعار منخفضة نسبيا (قريبة من الأسعار الدولية) والإنتاجية ضعيفة وذلك في غياب ميكانيزمات مماثلة لميكانزمات السياسة الزراعية المشتركة.

ومن التحديات الأخرى؛ الانضباط الذي تفرضه المعايير الأساسية للإتحاد الأوروبي قبل الانضمام معايير كوبنهاجن، وبعد الانضمام معايير ماستريخت وميثاق الاستقرار والنمو. فالامتثال لقواعد ومواصفات الإتحاد الأوروبي سيترتب عنه نفقات كبيرة واستثمارات كبيرة للقطاع العام في البنية الأساسية والبيئة والقطاعات الأخرى وبالتالي يكون له تأثير على السياسة المالية أيضا.

## 2.1. الشراكة الأوروبية المتوسطية:

إن إقحام الأقطار متوسطية في الشراكة المتوسطية، جاء نتيجة للموقع الهام الذي تستأثر به هذه الأقطار في سجل المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية، وكانت أول الترتيبات التي عقدت مع هذه الدول في أوائل السبعينيات، حيث وضعت المجموعة الأوروبية في سنة 1972 أول مفهوم شامل تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، محاولتا إيجاد نوع من التوحيد في المعاملة أو السياسات الفردية للدول الأعضاء في المجموعة تجاه الدول المتوسطية.

### 1.2.1. الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية.

تم في إطار المفهوم الشامل الذي وضعته المجموعة الأوروبية توقيع عدد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وبعض الدول المتوسطية. ففي سنة 1976 وفي إطار السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، تم توقيع اتفاقيات وصفت باتفاقيات التعاون مع المجموعة الاقتصادية والأقطار الثلاثة المكونة للنواة المركزية لإتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)، حيث وقعت كل من المغرب وتونس والجزائر اتفاقيات للتعاون الشامل مع المجموعة الأوروبية عام 1976، كما وقعت كل من الأردن وسوريا ولبنان ومصر اتفاقيات مماثلة عام 1977.

وقد كان للاتفاقيات المنعقدة مع الدول المغاربية طابع شمولي، حيث تمحورت بالأساس على:

* العلاقات التجارية (أنظر الجدول رقم36).

* التعاون التقني والمالي (أنظر الجدول رقم 37).

كما عالجت ملف الهجرة، إلا أن هذا الملف قد أقفل بسبب مشاكل الانكماش في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

الجدول 37: تطور الصادرات المغاربية نحو المجموعة الأوروبية بين 1970 و 1991 النسبة المئوية).

| | الطاقة | المواد الغذائية | المعادن | البضائع المعملية |
|---|---|---|---|---|
| 1970 | 50 | 30.9 | 12.5 | 6.5 |
| 1980 | 78.9 | 4.9 | 5.7 | 10.1 |
| 1991 | 58.2 | 10.2 | 2.6 | 28.4 |

الجدول رقم 38: الأموال المحددة في إطار البروتوكولات (1988-1996)بمليون ECU .

| | المغرب | تونس | الجزائر |
|---|---|---|---|
| البروتوكول الأول 1978-1982 | 130 | 114 | 95 |
| البروتوكول الثاني 1978-1982 | 199 | 151 | 139 |
| البروتوكول الثالث 1978-1982 | 324 | 239 | 224 |
| البروتوكول الرابع 1978-1982 | 438 | 350 | 284 |
| الجملة | 1091 | 854 | 742 |

تواصلت الاتفاقيات الرامية إلى إقامة شراكة أوروبية متوسطية وذلك من خلال بيان المؤتمر الأوروبي المتوسطي، المنعقد في برشلونة خلال الفترة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995، شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا لأسباب سياسية، كما شاركت فيه كل من تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل.

وقد تبنى هذا المؤتمر إستراتيجية أكثر وضوحا، وذلك بالسعي إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول جنوب المتوسط خلال 12-15 سنة.

## 2.2.1 جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية:

حددت جوانب الشراكة الأوروبية المتوسطية في ثلاث جوانب رئيسية هي:

## الشراكة السياسية و الأمنية:

تعهدت الأطراف المشاركة من خلال هذا الجانب بالالتزام بما يلي:

* العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.

* تنمية دولة القانون والديمقراطية.

* احترام التنوع و التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.

* احترام المساواة في حقوق الشعوب وحقهم في تقرير المصير.

* تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

* توطيد التعاون من اجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

* تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

من خلال هذه النقاط نلاحظ بأن الشراكة في المجال السياسي والأمني، تهدف أساسا إلى ضمان الاستقرار وإرساء نظم سياسية لبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان و التعددية، وذلك بالطبع بغية خلق المناخ الاستثماري الملائم لازدهار النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.

الشراكة الاقتصادية والمالية:

حدد بيان برشلونة في هذا الجانب الأهداف التالية:

* تسريع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

* تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية

* تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال:

* الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة، وذلك اعتبارا من عام 2010.

* تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي وذلك من خلال الدعم المالي بالمدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية المباشرة، ودعم هذا التعاون وتحديث و توفير مناخ و اطار قانوني مواتيين، وتبني برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة و المتوسطة.

* التعاون المالي؛ وفي هذا الإطار رصدت القمة الأوروبية في مدينة كانً مبلغ 685 مليون إيكو خلال الفترة 1995-1996، وذلك بالإضافة للمعونات المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار من منح وقروض.

## الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية:

ينص هذا الجانب على تنمية الموارد البشرية؛ من خلال الاهتمام بالتعليم وتأهيل الشباب والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، وتوطيد التعاون وتشجيع اللقاءات والتفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية. والتأكيد على أن الاحترام والحوار بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، وكذا تشجيع الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وظاهرة الإجرام الدولي والفساد ومختلف ظواهر العنصرية.

## تطورات مسار برشلونة:

شهد عام 1996 نشاطا ملحوظا على صعيد الاجتماعات واللقاءات، التي تتم في القطاعات الاقتصادية والتجارية التي شملتها بنود الشق الاقتصادي من إعلان برشلونة، بحيث انعقد حوالي ثلاثين اجتماعا، ومن بين هذه اللقاءات المؤتمر الثاني

للشراكة الأوروبية المتوسطية المنعقد فيً فاليتاً عاصمة مالطا يومي 13-16 أبريل 1997، حضره وزراء خارجية الدول السبع و العشرين الأطراف في الشراكة الأوروبية المتوسطية، وذلك من اجل تقييم ما أنجزته هذه المبادرة منذ انطلاقها في نوفمبر 1995، والوقوف على المشاكل التي تواجه برنامج المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية.

## برنامج ميدا:

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ؛ الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. وقوام هذا البرنامج ميزانية بمبلغ 68.5 مليار أورو خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة بين 1995-1999. كما تم تخصيص مبلغ 5.35 مليار أورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006، وبالإضافة إلى هذه الميزانية تم تخصيص مساعدة مستقبلية تتراوح ما بين 08 إلى 10 ملايين أورو مقدمة من طرف بنك الاستثمار الأوروبي لسنة 2006.

وبالإضافة إلى برنامج ميدا هناك ثلاث برامج تخص المنطقة تتمثل في:

* **Euromed Heritage**: ويهدف هذا البرنامج إلى رعاية ووقاية وحفظ الإرث الثقافي والحضاري لبلدان البحر المتوسط والبلدان الأوروبية.

* **Euromed Audiovisuel**: ويهدف إلى دعم مشاريع التعاون في مجال الراديو والتلفزيون والسينما.

* **Euromed Youth**: الذي جاء لتسهيل دمج وتعايش الشباب في الحياة الاجتماعية والمهنية ولتحسين التفاهم والالتحام ما بين الشباب في حوض البحر المتوسط.

## دوافع الشراكة الأوروبية المتوسطية:

مثلما كان للولايات المتحدة الأمريكية غايات و أهداف تسعى إلى تحقيقها من وراء المشروع الشرق أوسطي، فلأوروبا أهداف هي الأخرى وغايات من وراء إقامة الشراكة الأوروبية المتوسطية وتتمثل فيما يلي.

## الدوافع السياسية:

تسعى الدول الأوروبية و على رأسها فرنسا و ألمانيا للتخلص من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية، و ذلك بغية أن يكون لها قرارها السياسي المستقل في مختلف قضايا الصراع العالمي. و أن تشكل قوة في مواجهة القوة الأمريكية الحالية أو أي قوة تظهر على الساحة الدولية.

ومن بين الدوافع أيضا الخطر الذي تستشعره أوروبا مما يهدد أمن منطقتي الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بفعل ظواهر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات و الانعكاسات الأمنية لعمليات الهجرة العربية إلى أوروبا. وتنامي المد الأصولي بين جنوب وشرق المتوسط مما قد ينجز عنه سياسات معادية لأوروبا ولثقافتها وأمنها واقتصادها.

كما أن مشكل عدم الاستقرار السياسي في دول جنوب وشرق المتوسط قد يهدد النظم الديمقراطية الغربية في أوروبا، ضف إلى ذلك حقيقة الوضع الخاص بإسرائيل في الاستراتيجيات و السياسات الأوروبية حاليا واحتمالات تغيير هذا الوضع مستقبلا، وكذا حقيقة ما تمثله الوحدة العربية بالنسبة لأوروبا. بالإضافة إلى قضايا إقليمية مثل موقع التوازنات الإقليمية في الوطن العربي من ناحية، ووضع القوة الإيرانية الصاعدة من ناحية أخرى في الحسابات السياسية الأوروبية، ورؤية أوروبا لمستقبل الدور التركي في البحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج والبعد الإفريقي في السياسة الأوروبية الموحدة.

كل هذه الأمور تعد من بين الدوافع التي أدت بأوروبا إلى التفكير في إقامة شراكة أورومتوسطية ولذلك تم إضافة البعد السياسي في مؤتمر برشلونة إلى مجموعة الأبعاد الأخرى؛ الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية.

## الدوافع الاقتصادية:

تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة بالدرجة الأولى؛ إلى إيجاد سوق لمنتجاتها وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة لكي تسهل عليها عملية توريد الوقود والمواد الخام.

وكما رأينا في الفصل السابق بأن الولايات المتحدة قد هيمنت على العالم بسياستها وسلعها، فإنه في المقابل فقدت الدول الأوروبية الكثير من مكاسبها و امتيازاتها الاقتصادية، ومع تنامي المساعي الأمريكية من اجل إنجاح مشروع الشرق أوسطية فإن أوروبا تسعى هي الأخرى كي تبقى الشريك التجاري الأول للدول العربية. بحيث تستورد الدول العربية من أوروبا حوالي 40% من إجمالي وارداتها كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو 28 %من إجمالي الصادرات العربية.

كما تسعى أوروبا إلى تطوير عملية الاندماج الأوروبي لإبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية عظمى من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط ، وبالتالي تدعم مركزها التنافسي تجاه القوى الاقتصادية العالمية وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية والإنتاجية ومبادلاتها الخارجية وكذا تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة، وضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل من خلال تعميق الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وفي هذا الإطار يقولً جاك سانتيرً الرئيس الأسبق للمفوضية الأوروبية إن أوروبا حريصة وتعمل على تكوين تكتل عربي على غرار الإتحاد الأوروبي وأن الحاجة إلى

هذا التكتل هي حاجة أوروبية وعربية. لكن تبقى هده التصريحات عبارة عن شعارات فقط.

## 3.1. التعاون الأوروبي الآسيوي:

تعد قارة آسيا مصدرا رئيسيا للتجارة الأوروبية، حيث قدرت نسبة الصادرات الأوروبية نحو آسيا بحوالي 30% من إجمالي الصادرات، وقدرت نسبة الواردات من آسيا بحوالي 37% من إجمالي الواردات.

وأمام التطورات الجديدة التي أسفرت عن إنشاء محفل الأبيك (منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- المحيط الهاديAPEC ) أصبح من الضروري تقوية الروابط الأوروبية الآسيوية، ومن اجل ذلك أقر الإتحاد الأوروبي سياسته الجديدة التي أطلق عليهاً إستراتيجية جديدة تجاه آسياً، وعلى إثر هذه السياسة اقترح رئيس وزراء سنغافورةً جو كوك تونجً على نظيره الفرنسيً إدوارد بالا دورً، عقد لقاء بين رؤساء الدول والحكومات من آسيا وأوروبا.

### 1.3.1. لقاءات التعاون الأوروبية الآسيوية

بعد الموافقة على اقتراح رئيس وزراء سنغافورة تم انعقاد أول لقاء آسيوي أوروبي في بانكوك – تايلندا يومي 1-2 مارس 1996، وضم عشر دول من آسيا وهي دول رابطة جنوب شرق آسيا " Asian" اندونيسيا، بروناي، ماليزيا، سنغافورة ، فيتنام، تايلاندا و الفلبين" .بالإضافة إلى مشاركة الصين واليابان وكوريا الجنوبية وكذا دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر ورئيس اللجنة الأوروبية، و قد خرج هذا اللقاء بالنقاط التالية:

* تشجيع الاستثمار المتبادل؛ وذلك بوضع خطة عمل أوروبية آسيوية لتنمية الاستثمار. خاصة وأن الاستثمار الأوروبي مع آسيا لا يتجاوز نسبة 5% من إجمالي الاستثمارات، و وضع خطوات سريعة من أجل تنمية العلاقات بين الطرفين.

* تعزيز مساندة منظمة التجارة العالمية.

* وضع الأسس الأولية لمشاركة أوروبية آسيوية تهدف إلى تحقيق نمو أكبر و مزيد من المشاركة مع القطاع الخاص.

* الاتفاق على إنشاء محفل لرجال الأعمال يبدأ أعماله في فرنسا في أواخر عام 1996.

* إنشاء مؤسسة آسيوية– أوروبية مقرها سنغافورة.

* عقد اجتماعات دورية لوزراء الخارجية و الاقتصاد خلال عام 1997.

تم انعقاد القمة الثانية في العاصمة البريطانية " لندن" في أفريل 1998، أما القمة الثالثة فانعقدت في عاصمة كوريا الجنوبية " سول" على مدى يومي 20-21أكتوبر2000 تحت شعار "المشاركة من أجل الرخاء والاستقرار ".

تضمنت أعمال القمم الثلاثة مجموعة من المحاور الثابتة ، كالمحور السياسي والذي يؤكد على ضرورة دعم الحوار والاحترام المتبادل والمساواة وخطر التدخل في الشؤون الداخلية ... بالإضافة إلى محور التعاون الاقتصادي، و محور تعزيز التعاون في القضايا الثقافية والاجتماعية كالتعاون العلمي والتبادل التكنولوجي وقضايا البيئة... كما تطرقت القمم إلى قضايا مستحدثة كقضايا تنمية الموارد البشرية ومحاربة الفقر في العالم، بالإضافة إلى القضايا التي غالبا ما يفرضها الظرف الاقتصادي وتطورات الأحداث أثناء انعقاد القمة.

### 2.3.1. الدوافع الأوروبية من التعاون الأوروبي الآسيوي:

لاشك أن هناك أهدافا يسعى كلا الطرفين إلى تحقيقها من وراء التقارب والحوار. وتتمثل الأهداف أو الدوافع الأوربية فيما يلي:

### الدوافع السياسية:

تسعى أوروبا من خلال علاقاتها مع آسيا إلى تصحيح الأخطاء التي ارتكبتها إبان استعمارها للمنطقة خلال القرن الـ 20، فمقابل الموارد التي استنزفتها سابقا، تسعى حاليا إلى إقامة شراكة مع كتلة تكافؤها قوة و نفوذا، كما تسعى إلى خلق نوع من التوازن مع المجموعات الإقليمية الأخرى و لا سيما الآبيك، و كذا موازاة التواجد الأمريكي في المنطقة.

### الدوافع الإقتصادية:

يعتبر الاقتصاد الآسيوي من بين الاقتصاديات القوية على الساحة الدولية، حيث شهد نموا سريعا و قويا، و أمام التراجع الملحوظ في معدلات النمو و انتشار ظاهرة البطالة في الاقتصاد الأوروبي حيث يتراوح متوسط معدل النمو في معظم الدول الأوروبية ما بين 0% إلى ما يزيد عن 3%، كما قدرت معدلات البطالة بحوالي 11% في ألمانيا سنة 1996. وأمام هذه الأرقام توجب على أوروبا إيجاد منفذ تنشيط الاقتصاديات الأوروبية وذلك من خلال تصريف المنتجات أو توظيف الأموال الأوروبية في أسيا.

## 4.1. الشراكة الأوروبية الإفريقية:

لقد أحرزت العديد من الدول الإفريقية، مزيدا من التوجه نحو الانفتاح على الخارج، ومن شأن هذا الانفتاح تعزيز المزايا التنافسية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي في إفريقيا.

ونظرا للعلاقات المتشابكة التي تربط الجانب الأوروبي بالجانب الإفريقي والتي شملت عدة مجالات، سياسية اقتصادية، اجتماعية وحتى ثقافية ولغوية، ظهرت الحاجة لتعزيز هذه العلاقات وذلك من خلال تهيئة المناخ والإطار الفعالين لتشجيع الحوار البناء حول المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنمائية.

وتعود المشاركة الأوروبية الإفريقية إلى سنة 1975 حيث أمضت المفوضية الأوروبية عقد شراكة هام في إطار اتفاقية لومي مع مجموعة من دول إفريقيا والكاراييب والمحيط الهادي.

وفي هذا الإطار، تم انعقاد مجموعة من المعاهدات وخطط العمل والبرامج الرامية إلى العمل الجماعي. نذكر منها:

- خطة عمل " لاجوس" وبيانها الختامي لعام 1980.
- المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا) لسنة 1991، والتي دخلت حيز النفاذ في مايو 1994.
- إعلان " سرت " الذي اعتمدته القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ليبيا في 09/ 09/ 1999 بشأن الإتحاد الأوروبي.

وقد أكدت هذه القمة على الالتزام الإفريقي بالتكامل وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق الأهداف المسطرة، وبذل الجهود الرامية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة لأوروبا والبحر المتوسط في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة مع مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاراييبي و المحيط الهادي والإتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، حدد إعلان القاهرة الصادر عن القمة الإفريقية الأوروبية المنعقد في الفترة 3-4 أفريل 2000 بالقاهرة، وشارك فيه وفود رسمية من 67 دولة إفريقية وأوروبية، جوانب الشراكة الأوروبية الإفريقية فيما يلي:

* التعاون والتكامل الاقتصاديان الإقليميان.

* إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

* تنمية القطاع الخاص.

* حقوق الإنسان والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية والحكم الجيد وسيادة القانون.

* بناء السلام ومنع المنازعات وإدارتها وتسويتها.

* مسائل التنمية.

في إطار التعاون والتكامل الاقتصاديان والإقليميان، يعتزم الإتحاد الأوروبي مواصلة علاقاته التعاونية مع المؤسسات الإفريقية للتكامل الإقليمي وبالأخص الجماعة الاقتصادية الإفريقية وذلك بغية تقاسم التجارب والخبرات.

فيما يخص إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، فإن الشراكة الأوروبية الإفريقية من شأنها دعم الانفتاح الإفريقي نحو العالم الخارجي، وكذا إزالة الحواجز على التجارة بين أوروبا وإفريقيا، وتعزيز التعاون بين الجانبين وفي مختلف المجالات وتمكين البلدان الأقل نموا من الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها الضرورية، وكذا معالجة الصعوبات الناجمة عن تطبيق التدابير الخاصة بالصحة العامة و الصحة النباتية ومكافحة الإغراق والرسوم المضادة للمنتجات الواردة من البلدان الإفريقية.

أما بالنسبة لتنمية القطاع الخاص والذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو، فإن هذه الشراكة من شأنها إيجاد البيئة الملائمة لعمل هذا القطاع من خلال توفير التدفقات الداخلية و الخارجية للاستثمار الخاص من أجل النمو المستدام وفي نفس الوقت الالتزام بتعزيز القطاع العام.

أما عن مشاكل التنمية في إفريقيا، فإنه من شأن الشراكة الأوروبية الإفريقية الحد من ظاهرة الفقر المتفشية في المنطقة، فقد أثبتت الإحصائيات بأن أكثر من نصف سكان إفريقيا يعيشون في فقر مدقع.

ولذلك فإنه بالإضافة إلى السبل الاقتصادية لمكافحة الفقر المذكورة سابقا، فإن توفير شبكات أمن اجتماعية لحماية قطاعات السكان الفقيرة للغاية، سيتم توفيرها من خلال الشراكة الأوروبية الإفريقية. وذلك عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية بتحسين المستوى التعليمي والصحي، وهذا ما دعت إليه القمة الإفريقية الأوروبية.

بالإضافة إلى العلاقات الأوروبية الإفريقية فإن للإتحاد الأوروبي علاقات أخرى تربطه بدول أمريكا اللاتينية وذلك في إطار التعاون المشترك، بحيث تم عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من المكسيك، الأرجنتين، البرازيل والأوروجواي. وبالرغم من عدم تضمين هذه الاتفاقيات لتخفيضات في التعريفات الجمركية، فقد احتوت على كافة آليات تنمية وتنويع التجارة بين الطرفين. بحيث تشكل صادرات أمريكا اللاتينية إلى الإتحاد الأوروبي، حوالي نصف واردات الإتحاد الأوروبي من السلع والمنتجات الغذائية والصناعية.

هذه المكانة التي تحظى بها دول أمريكا اللاتينية في التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجعل من الممكن إقامة شراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية.

## 2. العلاقات الأوروبية الأمريكية بين النزاع والتكامل.

لقد جمعت بين الولايات المتحدة وأوروبا، علاقات تحالف طيلة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وقد عملت الولايات المتحدة على إبقاء الدول الأوروبية تحت نفوذها وتابعة لها، ولم ترى في التحالف الغربي إلا أداة لمواجهة الإتحاد السوفيتي، ولم تخطط أبدا في سياستها على نحو يراعي المصالح المشتركة لحلفائها الأوروبيين. ولكن التحالف قد لا يستمر طويلا وحلفاء الأمس يمكن أن يصبحوا منافسين جدد، ففي أواخر الثمانينات أظهرت استطلاعات للرأي في أمريكا بان الأمريكيين يخامرهم القلق على أمنهم من التهديدات الاقتصادية أكثر من التهديدات العسكرية.

لذلك سنتناول في هذا الصدد العلاقات الأوروبية الأمريكية مبرزين التنافس الشديد بينهما في المجال الاقتصادي، وإمكانيات إنهاء هذا التنافس بإقامة فضاء للتعاون والتكامل.

### 1.2. شكل العلاقات الأوروبية الأمريكية:

لقد انتقلت العلاقات الأوروبية الأمريكية من مرحلة التحالف التقليدي و القيادة الأمريكية، إلى سلسلة من المراحل نوجزها في ما يلي:

#### 1.1.2. مرحلة تماسك العلاقات الأوروبية الأمريكية:

غداة الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأوروبي اقتصادا منهارا، يحتاج إلى مساعدات مالية وعسكرية للحد من التهديد الشيوعي في ظل الحرب الباردة، و أمام هذا الوضع لم تجد الدول الأوروبية مفرا من الانضمام إلى حلف تترأسه الولايات المتحدة

الأمريكية من أجل ضمان الحماية والمساعدات المالية، وفي المقابل تبدي الولاء و التأييد لواشنطن باسم الانتماء الغربي.

إلا أن بعض الدول كفرنسا و بريطانيا قد خرجت عن هذا الإجماع، و حملت فرنسا الديغولية شعار أوروبا الأوروبية، و بدأت بذلك الخلافات تتعمق منذ نهاية الخمسينات و بداية الستينات حتى تعمق عدم التطابق في مصالح الجانبين، خاصة بعد تنامي قوة الوحدة الأوروبية التي كانت قد شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية من قبل، حيث رأت فيها الوسيلة الفعالة للحد من المد الشيوعي.

### 2.1.2. مرحلة التأزم في العلاقات الأوروبية الأمريكية:

إن التحولات والتطورات التي شهدتها بداية السبعينات، سمحت لأوروبا بالمطالبة بدور عالمي جديد. وقد تمثلت التحديات الخارجية في تلك الفترة بظهور أزمة الطاقة و مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، و بحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. و أهم حدث هو ظهور مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي، و أزمة الدولار التي أسفرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية. و بالرغم من الأزمة التي مرت بها هذه الأخيرة إلا أن أوروبا لم تتمكن من إثبات هويتها بمعزل عن القوة الأمريكية.

فبعد تغير الرئاسات في فرنسا و بريطانيا تبنت أوروبا أسلوب المواجهة الهادئة مع الولايات المتحدة. وبالتالي فشلت الجماعة الأوروبية المكبلة بمصاعبها الاقتصادية والمالية في إرساء سياسية خارجية أوروبية تتحرك بمعزل عن السياسة الأمريكية، وقد انعكس ذلك على دورها العالمي وبخاصة في المنطقة العربية خلال النصف الثاني من

السبعينات. حيث شهدت العلاقات الأوروبية الأمريكية توترا شديدا واختلاف بين الجانبين في المصالح حول هذه المنطقة.

### 3.1.2. تجدد التوتر في العلاقات الأوروبية الأمريكية:

تميزت هذه المرحلة بتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي زادت من الإجراءات الحمائية في التجارة الدولية ومن ثم فإن في هذه المرحلة تعمقت الخلافات الأوروبية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي،بسبب اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية العديد من السياسات الاقتصادية المتشددة التي لا تراعي المصالح الأوروبية، كقرار رفع سعر الفائدة على الدولار، الذي أدى إلى ظهور آثار وخيمة على الاقتصاديات الأوروبية وكذا ضغوط الحماية الكبيرة الناتجة عن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، كما تميزت هذه المرحلة بتجدد الحرب الباردة مما أدى بالولايات المتحدة إلى الضغط على حلفائها الأوروبيين للمشاركة في تحمل أعباء سياسة الدفاع الغربية. فقد وصف الرئيس الفرنسي "ميتران" حالة العلاقات الأوروبية الأمريكية بأنها حالة " اللا سلام" نظرا للحرب التجارية والنقدية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا.

وبالتالي يمكن أن نقول ؛بأن التحركات الأمريكية في العالم أثبتت استمرار الدور القيادي للولايات المتحدة دون إعطاء أي اعتبار للحلفاء الأوروبيين.

## 2.2. صراع المصالح الاقتصادية الأوروبية الأمريكية:

وصلنا في الفرع الأول، إلى أن العلاقات الأوروبية الأمريكية ظاهرها انسجام و باطنها توتر واختلاف فالحقيقة المؤكدة أن أمريكا لا تكن الود لأوروبا و العكس صحيح، لكن أي منهما لا يستطيع التعامل مع الطرف الآخر على أنه عدو و كل من

الولايات المتحدة و أوروبا يسعى إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية و التجارية، على الرغم من محاولة إظهار الانسجام أحيانا بين هذه الأطراف و أحيانا توقيع الاتفاقيات.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض جوانب الصراع الاقتصادي الأوروبي الأمريكي والتي ستبقى محل خلاف ونزاع بين الطرفين. ونقتصر في هذا الإطار على الصراعات الاقتصادية دون التطرق إلى النزاعات والاختلافات حول القضايا السياسية و العسكرية

## 1.2.2. النزاع الأوروبي الأمريكي حول المصالح الاقتصادية و الأسواق التجارية:

برزت الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الأوروبية خلال مفاوضات جولة الأوروغواي للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ) (GAAT بشأن قطاع الزراعة والدعم، حيث تركزت هذه الخلافات حول مجالات دعم المنتجين الزراعيين في أوروبا وكذلك على المساحات التي يجب زرعها بمحاصيل معينة. وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية برفع هذا الدعم لأنه يعطي المنتجات الغذائية الأوروبية قدرة تنافسية مصطنعة، تجعل من الصعب جدا تدفق الحبوب والسلع الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا. وقد تزعمت فرنسا حركة المعارضة العنيفة للمطالب الأمريكية وتبادل الجانبان الأخذ و الرد إلى أن تم الاتفاق بينهما أخيرا، مما مهد إنهاء جولة الأوروغواي التي استمرت 07 سنوات كاملة.

ولم تتوقف الخلافات التي كانت تطرأ من حين إلى حين على جانبي الأطلنطي، ففي سنة 1989 قام الإتحاد الأوروبي بفرض رسوم جمركية على واردات اللحوم الأمريكية المنتجة باستعمالٍ هرمونات النموّ، بناءا على الضغوطات الحادة من طرف

المستهلكين الأوروبيين لما في ذلك من عواقب صحية سلبية، وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية على قرار الإتحاد الأوروبي في التاسع والعشرين من جويلية 1999، حيث قررت السلطات الأمريكية زيادة رسوم مفاجئة بنسبة 100% على بعض المنتجات الغذائية الأوروبية.

في سنة 1999، تجددت الصراعات بين الطرفين وكاد الأمر يتطور إلى حرب حقيقية أطلق عليها اسم" حرب الموز"، وكان السبب في اشتعال هذه النزاعات قيام الولايات المتحدة بتقديم شكوى ضد الإتحاد الأوروبي لأنها أعطت معاملة تفضيلية لبعض الدول الكاريبية من المستعمرات الأوروبية السابقة (أي بتطبيق نظام حصة معينة) على حساب شركات أمريكية تعمل في دول أمريكا اللاتينية.

وقد تم توقيع عقوبة مادية على دول الإتحاد الأوروبي وذلك بحرمانهم من مبالغ مساوية لتلك التي خسرتها شركات الموز الأمريكية. و الحقيقة أن جوهر الحرب لم يكن الموز، فليس الموز بالسلعة الإستراتيجية التي تشكل رقما كبيرا في الأسواق التجارية العالمية. بل المصلحة الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها على حساب حلفاءها، كما أن محاولة أوروبا للاستقلال بقرارها الاقتصادي قد ضايق الولايات المتحدة كثيرا.

بالإضافة إلى هذه الحادثة، نذكر كذلك حوادث التهريب التي قامت بها شركات التبغ الأمريكية، و التي ألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد الأوروبي من خلال التهرب من دفع الرسوم المقررة على هذه الشركات.

ففي سنة 2000، قام الإتحاد الأوروبي بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة إلى منضمة التجارة العالمية بسبب الخفض الضريبي الذي تقدمه الحكومة الأمريكية لشركاتها

على أساس أن هذا الخفض يمثل شكلا من أشكال الدعم للمنتجات الأمريكية ، الأمر الذي يمنحها ميزة غير عادلة في منافسة مثيلاتها من المنتجات الأوروبية. وقد قدم الإتحاد الأوروبي قائمة بالمنتجات التي يمكن أن تفرض عليها رسوم إضافية قد تبلغ نسبة 100% ومن بينها منتجات الألبان واللحوم والخضروات والأعشاب والجلود....كما قام بتحديد قيمة التعويض الذي يجب أن تدفعه الولايات المتحدة في حال عدم توقفها عن سياسة الدعم، وتبلغ قيمة التعويض أربع مليارات دولار. في حين رأت واشنطن أن قيمة التعويض لا يتجاوز956 مليون دولار، وهو ما رفضه تماما مسئولو الإتحاد الأوروبي، وقد أيدته في ذلك منضمة التجارة العالمية.

كما ظهرت الصراعات جلية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عشية مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي أنعقد في مدينة سياتل الأمريكية بين 30/ 11 و 03/ 12/ 1999 والذي علق أعماله بسبب الفشل في الوصول إلى أي اتفاق، فالاتفاق الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة والصين على فتح الأسواق وتحرير التبادل التجاري كشرط أساسي لانضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة، أقلق كثيرا الأوروبيين، خوفا من اختلال التوازن العالمي في المنظمة.

ويضاف إلى ذلك أنه في عام 1996 أقر الكونغرس الأمريكي تشريعين أصبحا مصدرا جديدا للتوتر مع أوروبا، وهما:

1- قانون "هيلمز – بيروتون" بشأن كوبا

2- قانون"داماتو" بشأن إيران وليبيا.

و ينص القانون الأول والثاني، على حق الحكومة الأمريكية في مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع أي من: كوبا، إيران، ليبيا. وهذا ما أزعج أوروبا لأن أمريكا لم

تأخذ بالاعتبار المصالح الاقتصادية لأوروبا. وهذا ما جعل فرنسا تقف إلى جانب شركة (توتال) التي وقعت عقدا مع إيران بالمشاركة مع شركات أخرى لتطوير الغاز الإيراني، وبالطبع نشبت خلافات بين الطرفين كادت أن تتطور إلى أكثر من الاحتجاج والتهديد، وتم تسوية الأمر بالنسبة لهذه الشركة في ماي 1998.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، قد سبق لها وأن أقدمت على إجراءات مشابهة لهذه، وذلك مع بداية الثمانينات وبالتقريب في سنة 1982، حيث أمرت جميع الشركات المتعددة الجنسيات أن تمتنع عن تصدير منتجات ذات تكنولوجيا عالية إلى الإتحاد السوفياتي، ولقد قررت مجموعة من الدول الأوروبية التعاقد مع الإتحاد السوفيتي سابقا لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي من حقول سيبيريا إلى عدة دول أوروبية. وبالطبع جاء الرفض الأمريكي للمشروع وحذرت فروع شركاتها في أوروبا من المشاركة في تنفيذ المشروع. ومن جهتها الدول الأوروبية هددت بغلق فروع هذه الشركات إذا امتنعت عن المشاركة، وانتهى الأمر بقبول هذه الفروع المشاركة في المشروع مما أدى على حرمانها من التكنولوجيا المتقدمة من مراكزها الأساسية في الولايات المتحدة.

وفي إطار اشتداد المنافسة والحروب الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي و الأوروبي، تلعب أجهزة المخابرات دورا بارزا وهام في تحقيق مصالح الطرفين وتوفير عوامل النجاح في المنافسة التجارية والصناعية الواضحة بين الطرفين.

وقد عبر الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الأمريكية"ويليام ويستر" عن الصراع الخفي بين أوروبا وأمريكا والذي يمكن أن يظهر للعلن في أي وقت، عندما قال" إن حلفاءنا السياسيين والعسكريين هم أنفسهم خصومنا الاقتصاديين ... إن قدرات الخصم الاقتصادي في خلق أسواق جديدة، وإحكام القبضة عليها هي من الأمور التي تشكل

خطرا على الأمن القومي، لكن على أي حال لقد أنشأنا إدارة كاملة في جهاز المخابرات تسمى الإدارة (D5) كل مسؤوليتها تتركز فقط في متابعة الأنشطة الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تشكل خطرا على المصالح الأمريكية ......"، واكبر دليل على هذا هو إقدام ألمانيا في خريف عام 1999 على طرد ثلاث جواسيس أمريكيين من أراضيها.

## 2.2.2. الصراع الأمريكي الأوروبي في المنطقة العربية:

ظاهرة الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا على النفوذ في الشرق الأوسط قديمة، إلا أن ضعف الجانب الأوروبي لم يترك المجال لأوروبا لكي تظهر على ساحة الشرق الأوسط، ومع بداية السعي لإقامة أوروبا الموحدة التي رأى فيها الأوروبيين الوسيلة الوحيدة للتحرر من السيطرة الأمريكية، ظهر من جديد اهتمامهم بمنطقة الشرق الأوسط خاصة وأن هذه المنطقة أقل انحيازا لأمريكا، وأن أي اضطراب في المنطقة قد يعرض البناء الأوروبي إلى الدمار، وقد ظهر ذلك في فبراير 1992 حيث تم إرساء المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية في الشرق الأوسط. ومنذ ذلك التاريخ بدأ التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة، بحيث أصبح الإتحاد الأوروبي المساعد الرئيسي للسلطة الفلسطينية، وذلك بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحق المنظمة الفلسطينية في المشاركة في مفاوضات السلام.

وفي نوفمبر 1995 أرست الدول الأوروبية مع دول جنوب شرق البحر المتوسط الإثنا عشر في برشلونة، أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية، ولم تتوقف الدول الأوروبية بعد ذلك عن تطوير علاقاتها مع هذه الدول. ومن جهتها سارعت الولايات المتحدة إلى إفشال اجتماعات الحوار العربي الأوروبي وقد أعلنت صراحة عن معاداتها لهذا الحوار وبالتالي التعاون بين ضفتي المتوسط.

وبادرت هي الأخرى بمشاريعها الاقتصادية في المنطقة، وذلك من خلال مشروع الشرق أوسطية، الذي كانت قد اقترحته في سنة 1993، ومبادرة أيزنستات للشراكة الأمريكية المغاربية، و الذي جاء ردا على الاتفاقيات التي عقدتها الدول الأوروبية مع الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب الأقصى).

وإذا كان جوهر المشروع الذي تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية لا يبتعد كثيرا عن المشروع الأورومتوسطي فإن هناك خلفيات لكلا المشروعين يمكن أن نلاحظهما فيما يلي:

* من خلال المعطيات التي تشير إلى أن حوالي 96% من الصادرات العربية إلى أوروبا تتمثل أساسا في المواد الأولية (النفط، الفوسفات، الحديد، القطن وغيرها...)و 84% من إجمالي الواردات الأوروبية إلى الدول العربية تتركز أساسا في السلع الوسيطية والتجهيزية ومنتجات صناعية وغذائية، نلاحظ أن العلاقة الأوروبية العربية هي علاقة غير متكافئة وغير عادلة ولصالح أوروبا، لأن التنمية العربية بهذه الصورة ستبقى رهينة للدول الأوروبية.

* اعتمدت الدول الأوروبية سياسة المساعدات المالية في إطار"برنامج MEDA" الموجه إلى دعم التسوية الهيكلية لاقتصاديات 12 بلد شريك، إلا أنه أثبت عجزه إضافة إلى بيروقراطية بروكسيل التي لم تكن قادرة على وضع الميكانيزمات اللازمة لمباشرة المشاريع المسطرة .

* قدر الملاحظون أن تونس التي تحمست إلى اتفاقية الشراكة مع أوروبا، ستفقد ثلث مؤسساتها في اللحظة التي سيتم فيها إلغاء الحواجز الجمركية بعكس الدول الأخرى التي ترى مصالحها خارج هذا الإطار، بحيث حاولت الدول الأوروبية إقصاء

موريتانيا من مجموعة دول المغرب العربي وأقنعت المغرب الأقصى بأنه سيكون عضوا في الإتحاد الأوروبي وكذلك تونس حظيت بمعاملة خاصة، وذلك بهدف الإحالة دون قيام سوق موحدة مغربية قوامها 70 مليون مستهلك. ولم تعلم أوروبا أن من مصلحتها التعاقد مع مغربا عربيا متكاملا ومتناسقا.

* إبعاد أوروبا من محادثات السلام مع فلسطين من طرف إسرائيل وأمريكا، وكذا سعي أمريكا المتواصل لتوطيد علاقتها بالعرب وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها ولا تزال تقدمها إلى مصر، الأردن، لبنان وسوريا، فمصر مثلا حصلت على مساعدات قدرت بحوالي 2800 دولار سنويا خلال فترة الثمانينات ثم تضاعفت أهميتها وأصبحت غالبيتها منحا لا ترد.

* الطموح الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، بضم أكبر عدد ممكن من الدول العربية إلى مشروع الشرق أوسطية ،حيث أطلق على المشروع الجديد اسم الشرق الأوسط الكبير و الذي تقدم به الرئيس جورج بوش، وتضمن إقامة منظمة للتجارة الحرة في غضون 10 سنوات مع التأكيد على ضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية مع الكيان الصهيوني.

وبالتالي نلاحظ أن كلا المبادرتين تصب في قالب واحد هو تحقيق أهداف ومصالح الطرفين، دون التفكير في مصالح الدول العربية.

### 3.2.2. التنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة أمريكا اللاتينية:

تعود الجذور الأولى للصراع الأمريكي الأوروبي في هذه المنطقة إلى صدور مبدأ مونرو في ديسمبر 1823، والذي بمقتضاه أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في مد

نفوذها نحو الجنوب وفرض الوصاية على أقطار نصف الكرة الغربي بغية إغلاق الباب أمام الدول الأوروبية للولوج إلى أمريكا اللاتينية.

وبعد هذا المبدأ جاءت شعارات ً أمريكا للأمريكيين ً و ً ارفعوا أيديكم عن العالم الأمريكي ً وبالطبع كلها شعارات موجهة إلى الدول الأوروبية التي كانت تبحث عن الموارد الطبيعية في القارة الجديدة. وحاليا اتجه كلا الطرفين الأمريكي و الأوروبي نحو الطرق الاندماجية للفوز بمنطقة أمريكا اللاتينية فمن جهتها تقدمت الولايات المتحدة بفكرة توحيد الأمريكتين في سنة 1994 في حين توجهت الدول الأوروبية لعقد جملة من الاتفاقيات الثنائية مع دول أمريكا اللاتينية.

## 4.2.2. التنافس الأمريكي الأوروبي في قارتي آسيا وإفريقيا:

بالإضافة إلى التنافس الحاد الذي شهدته المنطقة العربية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ونظرا للأهمية الاقتصادية التي حظيت بها قارة آسيا ،فإن كلا الطرفين كانت لهما توجهات إقليمية نحو هذه المنطقة بحيث شاركت الولايات المتحدة في سنة 1989 في إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا – المحيط الهادي، وسارعت أوروبا هي الأخرى إلى الانضمام إلى القمة الآسيوية الأوروبية في مارس 1996، بهدف إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرف الأوروبي والطرف الآسيوي.

كما كانت قارة إفريقيا هي الأخرى مسرحا للتنافس الأوروبي الأمريكي، بحيث امتنعت أمريكا عن إقامة علاقات مع إفريقيا لإيمانها بالدور المحوري للقوى الأوروبية في المنطقة باعتبارها مستعمرات سابقة لأوروبا، إلا أنها أعادت النظر في سياساتها السابقة نحو إفريقيا مع مطلع الخمسينات، وبالفعل أصبح لأمريكا علاقات وطيدة بمنطقة إفريقيا – جنوب الصحراء مما أدى بالدول الأوروبية إلى عقد معاهدات وخطط عمل مع

المؤسسات والجماعات الاقتصادية الإفريقية (جنوب إفريقيا) بغية إقامة شراكة اقتصادية أوروبية إفريقية.

## 3.2. المبادرة الأوروبية الأمريكية.

يحظى التكامل باهتمام المفكرين والسياسيين على أساس كونه يشكل فرضية في مواجهة الصراعات الداخلية والدولية... وإحلال التعاون بين الدول والشعوب محلها. وعليه فإن التكامل والاندماج يشكلان أحد أهم الموضوعات في العلاقات الدولية فهناك من يربط بين التكامل وإنهاء الصراعات في الداخل وعلى الصعيد الدولي، ويرى بأنهما يؤديان إلى إخماد الصراعات أو على الأقل التقليل منها غير أن التجارب هنا قليلة.

وسنذكر في هذا الإطار واحدة من أهم المبادرات التكاملية على المستوى الدولي بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وقد أطلق عليها اسم" مبادرة العمالقة عبر الأطلنطي" والتي من الممكن أن تؤدي إلى إنهاء الصراعات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

تعود فكرة هذه المبادرة إلى المفوض التجاري الأوروبي" ليون بريتان"، حيث قام بإعداد دراسة اكتملت في نهاية أفريل 1995، تهدف هذه الدراسة إلى وضع أجندة للتعاون الشامل بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي، وتغطي كافة المجالات السياسية، الأمنية، الاجتماعية و الاقتصادية.

ولقد رد المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية أثناء تواجده في العاصمة الاسبانية، بأن هذه المبادرة ستكون موضع اهتمام ودراسة من الطرف الأمريكي مشيرا إلى أنه يمكن تجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة عبر الأطلنطي إلى تحقيق التكامل بين اقتصاديات أمريكا الشمالية والقارة الأوروبية.

في 03 ديسمبر 1995، تم الإعلان عن الأجندة الجديدة للتعاون الأمريكي الأوروبي خلال القمة الأوروبية الأمريكية التي عقدت في مدريد وأطلق عليها اسم" الأجندة الجديدة عبر الأطلنطي"، وقد حضر القمة كل من الرئيس الأمريكي" بل كلينتون" ورئيس الوزراء الإسباني" فيليب جونزاليس" ورئيس اللجنة الأوروبية" جاك سانتر". وقد حددت الأسس الرئيسية التي تقوم عليها المبادرة بما يلي:

1- تعزيز السلام و الاستقرار والديمقراطية و التنمية عبر العالم.

2- التجاوب مع التحديات الكونية.

3- المساهمة في توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية.

4- بناء الجسور عبر الأطلنطي.

تضمن الشق الخاص بالتجارة العالمية، الالتزام بأحكام منظمة التجارة العالمية والتنفيذ الكامل لاتفاقيات الأوروجواي، تقوية جهاز تسوية المنازعات، استكمال الأمور التي لم تحسم بعد، تحرير الخدمات المالية وتنفيذ اتفاقية حماية الملكية الفكرية وبعض المجالات الجديدة، كالتجارة والبيئة وسياسات الاستثمار وسياسات المنافسة والعمالة والنفاذ للأسواق و التعاون الجمركي ومكافحة الفساد الحكومي، ويمكن أن نقول بأن معظم النقاط التي ذكرناها قد تم التطرق إليها من طرف المنظمة العالمية للتجارة من خلال المؤتمر الوزاري الثاني المنعقد في سنغافورة في عام 1996.

كما تم الاتفاق على أمور أخرى تخص التجارة بين الطرفين، كإلغاء القيود غير التعريفية والعمل على حل النزاعات الثنائية، وتحقيق الشفافية وعدم التمييز ووضع

المعايير الدولية والعمل على التوصل إلى اتفاقية الاعتراف المتبادل لتقييم التوافق لبعض القطاعات في أسرع وقت ممكن.

و تعتبر هذه المواضيع أهم ما تضمنته الأجندة الجديدة عبر الأطلنطي، ويمكن أن نقول بأن هذه المبادرة ذات أهمية بالغة ليس لكونها تضم أكبر قوتين بل لكونها تمثل إطار جديدا للعلاقات الأوروبية الأمريكية يسهم في تمكين الطرفين من التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات القائمة بينهما والاستفادة أكثر من المصالح المشتركة بينهما. حيث تعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لأوروبا بحيث تمثل الواردات الأوروبية نسبة 17% من إجمالي الواردات، و تمثل الصادرات الأوروبية إلى السوق الأمريكي نسبة 18% من إجمالي صادرتها بينما تتلقى أوروبا 20% من إجمالي الصاردات الأمريكية و17% من وارداتها. كما تمثل التجارة البينية بينهما حوالي 7% من إجمالي التجارة العالمية، وتمثل العلاقة الاستثمارية بينهما أهم علاقة استثمارية في العالم، حيث تشير التقديرات بأن حوالي 3 مليون وظيفة مرتفعة الراتب في أمريكا جاءت نتيجة للاستثمارات الأوروبية. والواضح أن حرص الولايات المتحدة على توقيع هذه الاتفاقية لا يعود إلى ما ذكرناه فقط ، بل هناك أسباب أخرى تتمثل في:

* محاصرة النفوذ الياباني عالميا، خاصة وأن الناتج القومي الياباني يعادل 3 أخماس من الناتج القومي الأمريكي.

* العمل على عرقلة إقامة أي تكتل أوروبي منفصل عنها، أو يسعي لمنافستها.

* السعي لاحتواء التمرد الأوروبي الذي يتجه نحو إقامة شراكات متوسطية من شانها عرقلة الخطط الأمريكية الإسرائيلية.

* الحفاظ على موقعها كقوة عالمية.

* إمكانية استغلال القوة الأوروبية كورقة ضغط أمريكية في أي مكان تحتاجه في العالم.

وفي الأخير يمكن أن نقول بأنه رغم تعاظم المصالح لكلا الطرفين، إلا أن العلاقات الأمريكية الأوروبية لا تخلو من المشاكل نظرا للإجراءات الفردية التي يتخذها دائما الجانب الأمريكي تجاه شركائه بالإضافة إلى تنصل الولايات المتحدة من العديد من مسؤولياتها، كرفضها لتوقيع اتفاقية وقف إنتاج واستخدام الألغام ورفضها للالتزام بالتعهدات الدولية المتفق عليها في مؤتمر "كيتو" للبيئة و مؤتمر "دان هاج" ورفضها للتوقيع على معاهدة إنشاء محكمة للجريمة الدولية. وبالتالي يمكن أن نقول أن هذه الأمور لا تزال تقف حائلا دون استقرار العلاقات الأوروبية الأمريكية.

وقد عبر عن ذلك الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في 7مارس 2002 بستراسبورغ قائلا: "نحن دائما حلفاء ضعفاء ومسؤولين ولكن لا نريد أن نكون حلفاء عمي، بل نريد حوارا أكثر صرامة مع الأمريكيين".

# الفصل الرابع

# الدولار و الأورو وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

شكل الإسترليني العملة الدولية الرئيسية للنظام النقدي الدولي قبل الحرب العالمية الأولى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية احتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية، ومنذ ذلك الحين تستخدمه البنوك المركزية في سائر أنحاء العالم كوحدة حسابية وكأداة للمعاملات التجارية ووحدة احتياطي رئيسية.

عرف الدولار في فترة الثمانينات منافسة حادة من طرف الين والمارك الألماني، إلا أنه حضي بالاستعمال الواسع نظرا للقوة الاقتصادية والسياسية التي اكتسبتها الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية . وبحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الأوروبية الموحدة التي تضم عملات إحدى عشرة دولة أوروبية وبقوة اقتصادية تضاهي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. وبظهور المنافس الجديد، تضاربت الآراء واختلفت بشأن العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي والوضعية التي سيؤول إليها النظام بوجود عملتين متنافستين.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل، دراسة كل من الدولار والأورو مبرزين الظروف التي ظهرت فيها كل عملة و الاستعمال الدولي لكل منهما.

# المبحث الأول

## الدولار، العملة المحورية للنظام النقدي الدولي.

يعتبر الدولار العملة المحورية وعملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل في التسويات الدولية، وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبح الاقتصاد الأمريكي بمثابة البنك الدولي الذي يمول العالم بعملة الاستثمارات والمعاملات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي وذلك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية ودرجة السيولة الدولية.

### 1.ظهور الدولار كعملة دولية.

رغم انهيار نظام بريتون وودز، حافظ الدولار على مكانته الدولية ولا يزال عملة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية، ورغم التذبذبات التي تصيب الدولار من حين إلى آخر، إلا أنه يبقى العملة المهيمنة بلا منازع.

ويعود أصل العملة الأمريكية إلى القطعة النقدية الألمانية Thaler المستعملة في القرن الخامس عشر والتي أصدرها الكونت دوشليك Conte de Sclick في المدينة الصغيرة Joachem shal في بوهام وتسمى أيضا Jeachinsthalrs ومن هذا الاسم جاء اختصار كلمة Thalers. استعملت هذه العملة في كل من إسبانيا، أمريكا الجنوبية، وقد استمد الأمريكيون عملتهم الدولار من العملة النقدية "Thalers التي تم تداولها في إسبانيا.

#### 1.1. نشأة الدولار:

قبل الحرب التحريرية كان الشعب الأمريكي يستعمل عدة وسائل دفع، حيث شكلت المقايضة وسيلة هامة في التداول، كما استعملت قطع معدنية نحاسية وأخرى

خاصة، بالإضافة الى التعامل بالعملة الفرنسية الإنجليزية والإسبانية، إلا أن تعدد الوسائل سبب إرباكا في التعاملات التجارية والاقتصادية داخل الولايات المتحدة.

أقر الكونغرس سنة 1775 خلق عملة لتمويل نفقات الحرب التحريرية، وتم إصدار أوراق نقدية أطلق عليها اسم Le Continental، هذه الأخيرة تعرضت إلى انخفاض سريع في قيمتها مما أدى إلى عدم قبولها في التداول.

وفي سنة 1785 فرض الدولار كعملة موحدة لاتحاد الولايات الأمريكية، وفي 02 أفريل 1792 تم تأسيس النظام النقدي الأمريكي حيث بدأ سك العملة المعدنية بولاية فيلاديلفيا عام 1793، وكان دافيد راينهوس أول مدير لدار سك العملة.

بموجب الدستور الصادر في عام 1789، تم إصدار الأوراق النقدية الأمريكية وخلال الفترة (1793-1861) أعطيت تراخيص لـ 1600 بنك خاص لإصدار الأوراق النقدية، حيث تم وضع حوالي 7000 ورقة نقدية بفئات مختلفة في التداول، وبتاريخ 17 جويلية 1861 بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في إصدار الأوراق النقدية للعملة الأمريكية.

ابتداء من سنة 1863 إلى غاية 1929، أعطت الحكومة الأمريكية تفويضا للبنوك الأمريكية لإصدار الأوراق النقدية وذلك بموجب القوانين الصادرة في سنة 1863 وفي سنة 1864، و التي أطلق عليها « National Banks Notes ».

تم التصويت على نظام الخزينة الفيدرالية سنة 1913، وهذا ما أعطى الحق للبنوك الفيدرالية بإصدار العملة الأمريكية، وفي سنة 1914 بدأت البنوك الفيدرالية في إصدار الأوراق النقدية، وحاليا تعتبر هذه الأوراق هي الوحيدة المطبوعة من طرف « Le Bureau of Engraving and Printing ».

ويمكن أن نحصر هذه التواريخ في ثلاث محطات أو أنواع من أنظمة الإصدار التي مرت على الدولار فيما يلي:

**النظام الأول**: تأسس في 25 فيفري 1862، أطلق عليه اسم « Green Backs » وهي عبارة عن أوراق نقدية مصدرة من طرف الحكومة الفيدرالية،وقدر الإصدار الكلي لهذه الأوراق سنة 1864 بحوالي 450 مليون دولار.

**النظام الثاني**: تأسس في 03 جوان 1864، من طرف « National Banks » من خلال هذا النظام يمكن للبنوك الوطنية إصدار الأوراق النقدية، وذلك إذا توفرت مجموعة من الشروط:

❋ حيازة رأس مال بالأسهم.

❋ أن يكون للبنك على الأقل 05 مساهمين.

❋ ضمان تغطية الأوراق النقدية بسندات فيدرالية.

**النظام الثالث**: تأسس في 14 جويلية 1890، بموجب قانون Sherman Silver » « Purchase Act وبموجبه تقوم الخزينة بإصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إما إلى ذهب أوإلى فضة، على أساس قاعدة المعدنين.

مع نهاية القرن التاسع عشر، تم إصدار حوالي 346 مليون دولار Green » « Back و 484 ورقة نقدية مصدرة من طرف الخزينة و 331 مليون دولار مصدرة من طرف « National Banks ».

ومع بداية القرن العشرين، واجهت البنوك الأمريكية أزمة سيولة خانقة (أزمة 1907) أثبتت عجز السلطات عن إرضاء إجمالي الطلب على النقود. تزايد الطلب على

النقود في تلك الفترة، أدى إلى خلق نظام بنكي موحد يضم 12 بنكا فيدراليا للاحتياط ، تقوم هذه الأخيرة بإصدار أوراق نقدية أطلق عليها « Fédéral réserve Notes ». ويمكن أن نقول بأن هذا النظام قد اظهر أهمية الدولار كمنافس لليرة الإسترلينية، والتي كانت تمثل العملة الدولية الوحيدة في تلك الفترة.

تجدر الإشارة إلى أن العملة الأمريكية تمتاز عن غيرها من العملات بكونها مصدرة بأسلوب خاص فبالإضافة إلى جعلها مقاسا واحدا ولونا متماثلا لكل فئات عملتها، فإنها تحمل عددا من الأرقام والحروف الرمزية والأختام والتوقيعات تتطلب معها المعرفة الدقيقة للصفات الأساسية المميزة لها.

## 2.1. سيطرة الدولار على مكانة الإسترليني في النظام النقدي الدولي.

إن القوة الاقتصادية العالمية التي تمتعت بها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى بالإضافة إلى نظامها النقدي و المالي الذي قام على أساس قاعدة الذهب و توفرها على شبكة من المصارف العالمية بلندن مكنت بريطانيا من تجميع المدخرات العالمية و التحكم في الائتمان الدولي.كل هذه الظروف مكنت الإسترليني من أن يحصل على مركز الصدارة في تسوية المدفوعات الدولية.

ولكن المشكلة العويصة التي كانت تواجه الإسترليني، هو أن قوة الاقتصاد البريطاني لم تستند على قدرات الجهاز الإنتاجي بل على السيطرة الاستعمارية البريطانية آنذاك، كما أن الإسترليني لم يستند على قاعدة الذهب إلا نظريا بحيث كان الاحتياطي الذهبي لبنك إنجلترا ضئيلا بالنسبة لحجم إصدار الإسترليني. وبالتالي بدأت تظهر الإختلالات الداخلية في بريطانيا مع حلول الحرب العالمية الأولى وخروج بريطانيا من

قاعدة الذهب. أما الدولار فقد بدأ سنة 1792، على أساس قاعدة المعدنين التي كانت شائعة في ذلك الوقت بين الدول خاصة في فرنسا، وكان الدولار يعادل 371.25 غرام من الفضة الخالصة أو 24.75 غرام من الذهب الخالص، و هو ما يشير إلى أن نسبة 1:15 وهي النسبة السائدة بين الفضة والذهب في ذلك الوقت.

ومع ما أظهرته قاعدة المعدنين من صعوبات أصبح الدولار اعتبارا من 1873 معرفا على أساس الذهب وحده في ظل قاعدة الذهب. بدأ الاستعمال الدولي للدولار يتطور مع نهاية الحرب العالمية الأولى، والورقة الخضراء أصبحت شيئا فشيئا منافسا حقيقيا للإسترليني، وكانت هناك عوامل عدة تشير إلى أن مكانة الصدارة في النظام النقدي الدولي ستعود لصالح الدولار الأمريكي، و تمثلت هذه العوامل في:

* تطور الإختلالات الخارجية للدول الصناعية التي كانت بحاجة إلى التمويل بالعتاد والسلع الغذائية من الولايات المتحدة الأمريكية.

* خلال الفترة 1914 – 1919 قدر الفائض المتراكم للولايات المتحدة ب 14 مليار دولار.

* حازت الولايات المتحدة على نصف مخزون الذهب العالمي سنة 1918.

* ازدادت القروض الأمريكية المقدمة للدول الأوروبية حيث أصبحت تمثل المقرض الصافي لبقية العالم.

وفي المقابل تعرض الإسترليني لأزمات خانقة نتيجة الخسائر التي تحملتها بريطانيا بسبب الحرب. الأمر الذي أدى إلى هبوط الرصيد الذهبي لإنجلترا وتحولها إلى دولة مقترضة وارتفاع عجزها التجاري، مما جعل المتعاملين الدوليين يتجنبون التعامل بالإسترليني.

كما أن خروج بريطانيا من قاعدة الذهب أثر كثيرا على الإسترليني، حيث استمرت الإختلالات بفعل ظهور مشاكل الضغوط التضخمية والعجوز العامة ومشكل المديونية الخارجية، مما جعل بريطانيا تحاول العودة إلى قاعدة الذهب، وقد دفع بها ذلك إلى إتباع سياسة انكماشية تسببت في تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتقييم خاطئ للإسترليني (قيم بأكثر من قيمته). مما أدى إلى مطالبة البنوك المركزية باستبدال الإسترليني بالذهب، وهكذا فشلت بريطانيا في محاولتها للعودة إلى قاعدة الذهب في سبتمبر 1931.

في حين حافظ الدولار على استقراره طوال سنوات العشرينات من القرن العشرين، كما أنه بقي العملة الوحيدة القابلة إلى التحويل بالذهب، وبنهاية الحرب العالمية الثانية ومع تتالي هبوط قيمة الإسترليني بفعل التخفيضات الرسمية في 1949 1967... كل ذلك أثر في النهاية على مركز الإسترليني كعملة ارتكازية وكوسيلة أساسية للدفع،وأجبرت في آخر المطاف على التخلي على مكانة الصدارة لصالح الدولار الأمريكي (أنظر الجدول رقم40).

الجدول رقم 39 : استعمال الإسترليني و الدولار كعملة دولية 1920-1980 (مليار دولار).

| | 1920 | 1930 | 1940 | 1950 | 1960 | 1970 | 1980 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإحتياطات الأمريكية من الذهب | 5،2 | 3،4 | 0،22 | 80،22 | 8،17 | 1،11 | 2،11 |
| الموجودات الدولية من الدولار | 8،0 | 3،2 | 9،3 | 1،7 | 7،18 | 3،67 | 2،570 |
| الإحتياطات البريطانية من الذهب | 8،0 | 7،0 | 8،2 | 9،2 | 8،2 | 3،1 | 8،0 |
| الموجودات الدولية من الإسترليني | Nd | Nd | 0،8 | 8،9 | 9،10 | 1،10 | 9،26 |

نلاحظ من خلال الجدول أنه في الفترة 1930-1950 حدثت قفزة في احتياطات الولايات المتحدة من الذهب، حيث شهدت سنة 1944 انعقاد مؤتمر بريتون وودز، الذي أعطى للدولار الإشارة الأولى ليصبح محور النظام النقدي الدولي، وقد شهدت الفترة الممتدة من 1945 إلى 1958 مرحلة البحث عن الدولار، بحيث أدت الحرب العالمية الثانية إلى ارتفاع الطلب الأوروبي على السلع الأمريكية والمعدات الأمريكية لإعادة بناء أوروبا كما أدى المشروع الموجه لإعادة بناء أوروبا إلى حدوث فائض كبير في المدفوعات الأمريكية واحتياطات ذهبية ضخمة. حيث بلغ الرصيد الذهبي الأمريكي في سنة 1957 حوالي 23 مليار دولار، ومع استمرار سحب الدولار نحو أوروبا ظهرت ندرة الدولار كما رأينا في الفصل الأول، ومنذ سنة 1958 بدأت الدولارات الأمريكية تتدفق نحو الخارج بحثا عن الأرباح و الإيرادات. وتحول الدولار

من الندرة إلى الوفرة وازدادت الثقة الدولية في الدولار وأصبح عملة التدخل في أسواق الصرف وكذا عملة الاحتياط، وتراجع أمامه الذهب نظرا للفوائد التي تنجم عن توظيف الدولارات في البنوك الأجنبية، هذه التوظيفات أدت في الأخير إلى ظهور ما يسمى بسوق الأورو دولار.

وفي نهاية سنوات الخمسينات من القرن العشرين، حقق الدولار الوظائف الثلاثة للعملات الدولية (وحدة حساب، مخزن للقيمة، وسيلة تبادل) على المستوى العمليات الخاصة و الرسمية معا.

لقد شهدت سنة 1971 بداية لموسم الاضطرابات الاقتصادية والنقدية الحادة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى إعلان تعويمه من طرف الرئيس نيكسون في 15 أوت 1971، وفي الفترة الممتدة من (1970–1980) واجه الدولار صعوبات و تذبذبات وتخفيضات أيضا. فقد ظهر في تلك الفترة أن التخفيضات ما هي إلا وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية الأمريكية، إلا أن دوره الدولي لم يتزعزع كثيرا حيث لعب الدولار دورا هاما وبقي العملة الدولية الوحيدة لأنه لم تكن هناك عملة أخرى تحظى بنفس المواصفات التي حضي بها الدولار، وهذا ما سنتناوله في النقطة الموالية.

## 2. أزمة الدولار وعودة السيادة المالية من جديد .

إن أزمة الدولار لم تأت من فراغ بل مهدت لها عوامل عديدة كانت تنبع من الاقتصاد الأمريكي في حد ذاته. فقد عانى الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة من ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض شديد في معدل النمو وتدهور السيولة الداخلية ونقص الأرصدة الذهبية ، كما أدى انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى هروب رؤوس الأموال اتجاه الدول الأوروبية مما أثر مباشرة على سعر صرف الدولار الأمريكي، وهكذا ظهرت أزمة الدولار في شكل مختلف تماما عن الأزمات النقدية الأخرى.

وسنتناول في هذا الصدد المراحل التي مرت بها الأزمة وكيف استطاع الدولار تجاوزها والظهور مجددا على الساحة النقدية الدولية.

### 1.2. أزمة الدولار .

بعد أن أصبح الدولار العملة الدولية الرئيسية والمحورية للنظام النقدي الدولي، دخل في مراحل غير عادية تميز فيها بالضعف والعجز عن تأدية وظائفه الأساسية.

وسنتطرق في هذا الإطار، إلى الخطوات العريضة لأزمة الدولار وأهم الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الأزمة.

#### 1.1.2. المرحلة الأولى: (1957-1968)

قبل سنة 1958 وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى عرف الدولار مرحلة ندرة وابتداء من سنة 1957 إلى غاية 1968 شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خروجا كبيرا للذهب حيث خسرت الولايات المتحدة الأمريكية من أرصدتها الذهبية – في الفترة الممتدة من شهر جانفي عام 1958 إلى شهر ديسمبر عام1960- خمسة مليارات دولار،

وهذا راجع إلى ازدياد الدولارات في الخارج وارتفاع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، حيث تزعزعت الثقة في الدولار وازداد الطلب على الذهب وأصبحت البنوك المركزية تطالب الولايات المتحدة الأمريكية باستبدال دولاراتها بالذهب، وقد أدى ارتفاع الطلب على الذهب إلى ارتفاع سعره من 35 دولار للآونصة إلى 40 دولار للآونصة.

وفي هذه الأجواء انعقد مؤتمر بال « Bale » الذي جمع الدول الأوروبية الرئيسية (ألمانيا الغربية، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد وسويسرا) والولايات المتحدة، وقد تقرر إنشاء مجمع الذهب من أجل المحافظة على أسعار الذهب مستقرة فبارتفاع سعر الذهب في السوق تسارعت الدول المنظمة إلى طرح كمية إضافية للبيع بحيث تقدم الولايات المتحدة حوالي 50% في حين تقدم الدول الأوروبية الباقي.

لقد نجح هذا المجمع في الحفاظ على سعر الذهب ثابتا إلا انه لم يساعد الدولار في شيء، كما انه أصبح يشكل تهديدا كبيرا للدول الأعضاء بحلول عام 1968 مما أدى إلى التخلي عنه فينفس السنة.

### 2.1.2. المرحلة الثانية:

لقد تزامنت هذه الفترة مع آخر تخفيض تعرضت له العملة البريطانية حيث تعرض الجنيه الإسترليني إلى سلسلة من التخفيضات بدأت في 1931 ثم في عام 1949 وأخيرا في عام 1967، و بالإضافة إلى ذلك تفاقم العجز المتراكم ابتداء من 1963 إلى غاية 1967 وتفاقمت حدة المضاربات ضد الجنيه الإسترليني.

وعلى إثر هذه الأزمة ازداد ضعف الدولار الأمريكي مما أدى إلى فقدان الثقة به، وبالتالي ازداد الطلب على الذهب إلى أن طلب الرئيس الأمريكي السابق "جونسون" من

الوزارة البريطانية إقفال سوق الذهب في لندن، وقد أغلقت كافة أسواق الذهب العالمية باستثناء سوق باريس. وعلى إثر ذلك اجتمع أعضاء مجمع الذهب -ما عادا فرنسا التي كانت قد انسحبت من المجمع- مع الولايات المتحدة في السادس عشر و السابع عشر من شهر مارس عام 1968، وقد تقرر في هذا الاجتماع بأن تسعى الولايات المتحدة جاهدة من أجل القضاء على عجز ميزان مدفوعاتها، وتخصيص كافة أرصدتها الذهبية للدفاع عن قيمة الدولار في الخارج، أما أعضاء مجمع الذهب فقد قرروا إنهاء مهمة المجمع وأن يقتصر استعمال الأرصدة الذهبية على عمليات التحويل بين البنوك فقط. وقد تقرر إنشاء سوقين للذهب؛ سوق رسمية ذات سعر ثابت 35 دولار للآونصة مخصصة للبنوك المركزية فقط، لبيع وشراء الذهب استنادا إلى السعر الرسمي الثابت. وسوق حرة خاصة للأفراد و الشركات و المؤسسات الخاصة ويتحدد فيها السعر استنادا إلى قوى العرض و الطلب.

إلا أن هذا لم يمنع ارتفاع سعر الذهب في السوق الحرة حيث وصل إلى 40 دولار للآونصة، مما أدى إلى إجراء تخفيض غير رسمي للدولار وبعد الأزمات التي أصابت كل من الفرنك الفرنسي و المارك الألماني بفعل المضاربات عادت أزمة الدولار لتظهر بشكل حاد إثر امتناع الدول الأوروبية عن شراء الدولار وعلى رأسها ألمانيا، حيث امتنع البنك المركزي الألماني عن شراء الدولار لأجل مما أدى إلى انخفاض سعره. وأمام هذا الوضع أعلن الرئيس الأمريكي "نيكسن" عن قرار إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وقد تم اتخاذ عدة إجراءات على إثر هذا القرار كنا قد تناولناها في الفصل الأول.

## 2.2. عودة السيادة المالية للدولار.

بعد الإعلان عن قرار إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971، أصبح الدولار عملة عادية مثله مثل سائر العملات الأوروبية.

ولقد أدى خلق وحدة حقوق السحب الخاصة في تلك الفترة إلى تقوية المركز المالي لصندوق النقد الدولي الذي كان لا يزال تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن السياسة النقدية الأمريكية بقيت شديدة الارتباط بالنظام النقدي الدولي، في الوقت الذي كانت فيه الجهود الأمريكية تبذل من اجل حل الأزمة التي ارتبطت أصلا بتحركات رؤوس الأموال تجاه أوروبا وتزايد الإنفاق العسكري.

وابتداء من سنة 1912 بدأت مظاهر انفراج الأزمة الأمريكية تظهر، بحيث تحسنت قيمة الدولار شيئا فشيئا وبدأ ميزان المدفوعات يتحسن هو الآخر، مما أدى إلى جذب رؤوس الأموال الأوروبية نحو الولايات المتحدة ورغم التذبذبات التي شهدها الدولار سنة 1973 إلا انه تمكن من فرض وجوده مرة أخرى على الساحة الدولية.

وقد تعددت الأسباب في عودة السيادة المالية للدولار فمنها داخلية ومنها خارجية، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

### 1.2.2. الأسباب الداخلية:

على إثر التذبذبات التي شهدها الدولار في مارس 1974 بباريس، قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ عدة إجراءات من اجل حماية الدولار من التذبذبات و الهجمات المضادة.

* رفع سعر الفائدة في السوق النقدي وإصدار سندات ذات عائد مرتفع.

* حصول الولايات المتحدة على القروض التي سبق وأن أقرضتها للدول الأوروبية، فضلا عن المساعدات التي حصلت عليها من هولندا وبعض الدول الأوروبية بهدف مساندة الدولار.

* تخفيض الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد الأمريكي وإعادة الثقة في الدولار، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة بدرجة أثرت على سعر صرف الدولار.

## 2.2.2. الأسباب الخارجية:

من أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة سيادة المالية للدولار؛ عودة الثقة في الدولار وأيضا ضعف المارك الألماني. وقد أدت الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الأمريكية إلى إعادة انتعاش الاقتصاد الأمريكي، كما ساهمت القروض التي حصلت عليها الولايات المتحدة في تدعيم المركز النسبي للدولار.

وبنهاية سنة 1974 استعاد الدولار ثقة العالم من جديد، في حين بدأت المشاكل تظهر في ألمانيا وبدأ الضعف يتسلل إلى المارك الألماني الذي شكل أهم منافس للدولار في تلك الفترة. حيث تقهقرت الصادرات الألمانية وتباعدت معدلات الفائدة بين ألمانيا والولايات المتحدة كما انخفضت الاحتياطات الألمانية وضعف الاقتصاد الألماني ولم يعد المارك يلعب الدور الأساسي في النظام النقدي الدولي، حيث فقد كل المزايا التي اكتسبها سابقا كعملة دولية.

وفي المقابل أصبح الدولار يستخدم كأداة للدفع بدون أية قيود، وأداة تسوية للالتزامات وتغطية جزء من الاحتياطات، وبصفة عامة أصبح يلعب دور العملة الدولية

الرئيسية للنظام النقدي الدولي، وذلك نظرا لقوة الاقتصاد الأمريكي والإجراءات المشددة لتي اتخذتها الإدارة الأمريكية في ظل تعويم العملات الأوروبية.

## 3.2. الدولار العملة الدولية الرئيسية.

بانتهاء سنوات الخمسينات حقق الدولار كل وظائف العملة الدولية واحتل بذلك مركز الصدارة كعملة محورية للنظام النقدي الدولي، وفي هذا الصدد لا بأس أن نذكر بأبرز الوظائف والاستعمالات التي تميز بها الدولار عن سائر العملات الدولية.

من خلال الجدول رقم 40 نلاحظ أهم الوظائف التي يقوم بها الدولارعلى الصعيد الدولي. فبالنسبة للعمليات الرسمية يتميز الدولار بكونه عملة الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية كما يتميز بكونه العملة المرجعية الوحيدة في الفترة المذكورة.

الجدول رقم 40: الدور الدولي للدولار وأهم العملات المنافسة له في الفترة (1982-1997)

(بالنسبة المئوية).

| | 1982 | 1987 | 1992 | 1997 |
|---|---|---|---|---|
| **الدولار** | | | | |
| - فوترة التجارة الدولية | 56.1* | 47.9 | 47.6 | غير متاح |
| - الإحتياطات الرسمية الدولية | 70.5 | 67.8 | 63.2 | 69.9 |
| - تحرير السندات الدولية | 64.0 | 38.8 | 45.8 | 44.3 |
| - تحرير القروض البنكية الدولية | 88.2 | 65.1 | 75.4 | 69.8 |
| **المارك الألماني** | | | | |
| - فوترة التجارة الدولية | 13.6* | 16.1 | 15.3 | غير متاح |
| - الإحتياطات الرسمية الدولية | 12.3 | 14.3 | 14.1 | 14 |
| - تحرير السندات الدولية | 6.5 | 8 | 10.1 | 10.8 |
| - تحرير القروض البنكية الدولية | 1.5 | 2.4 | 1.8 | 3.3 |
| **الين الياباني** | | | | |
| - فوترة التجارة الدولية | 2.1 | 4 | 4.8 | غير متاح |
| - الإحتياطات الرسمية الدولية | 4.7 | 7.5 | 8.5 | 5.5 |
| - تحرير السندات الدولية | 5.6 | 13.7 | 12.3 | 13 |
| - تحرير القروض البنكية الدولية | 3.7 | 10.8 | 14 | 0.2 |

* إحصائية 1980

يظهر من خلال هذا الجدول، بأن حصة الدولار في الاحتياطات الدولية رغم انخفاضها في نهاية التسعينات مقارنة ببداية الثمانينات إلا أنها بقيت عملة الاحتياطي الأولى.

كما يلعب الدولار عملة الربط الدولية، حيث قدرعدد العملات المربوطة بالدولار في منتصف التسعينات بحوالي 24 دولة من بين 179 دولة قام بإحصائها صندوق النقد الدولي.

يستعمل الدولار كذلك من طرف الخواص في فوترة التجارة الدولية والسلع متنوعة.

ففي السابق اقتسم الدولار حصة فوترة التجارة الدولية مع الجنيه الإسترليني، ولكن حاليا يسطر الدولار على أهم السلع الإستراتيجية كالبترول مثلا.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول بأن حصة الدولار من فوترة التجارة الدولية، عرفت هي الأخرى انخفاضا ملحوظا في سنوات التسعينات مقارنة بسنوات الثمانينات، كما يحتل الدولار المرتبة الأولى في تشكيل الحوافظ الاستثمارية الدولية بحيث نلاحظ دائما من خلال هذا الجدول بأن الدولار هو العملة الرئيسية لإصدار السندات الدولية، إلا أن هذه الوظيفة قد عرفت تراجعا ابتداء من سنة 1980، حيث قدرت حصة الدولار في إصدار السندات الدولية بحوالي 64% سنة 1982 في حين تراجعت هذه الحصة إلى 44.3% سنة 1997، ويفسر هذا الانخفاض في حصة الدولار من الاستثمارات الدولية بارتفاع التذبذبات في سعر صرف الدولار وتنوع المحافظ المالية الدولية وكذا ارتفاع عرض الأسماء المحررة بعملات أخرى غير الدولار.

وآخر إحصائية في الجدول، تخص حصة الدولار في تحرير الديون الدولية، وقد انخفضت هذه الحصة كذلك من أكثر من 80% في سنة 1982 إلى أقل من 70% سنة 1997.

## 3. العوامل المحددة لسعر صرف الدولار الأمريكي و أثره على الاقتصاد:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر صرف العملة، والدولار كغيره من العملات يتأثر بهذه العوامل. والتي نحصرها في مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وسنحاول في هذا الصدد التطرق إلى هذه العوامل بشيء من الإيجاز.

### 1.3. العوامل الاقتصادية.

تتكون العوامل الاقتصادية من عوامل حقيقية وتتمثل في: الميزان الجاري والتجاري، معدلات التضخم معدلات النمو، معدلات الادخار والاستثمار، كما تتضمن العوامل الاقتصادية عوامل مالية نحصرها في تأثير سعر الفائدة على سعر صرف الدولار.

#### 1.1.3. الميزان التجاري والميزان الجاري.

يعتبر عاملا الميزان التجاري و الجاري من بين العوامل الحقيقية أو المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر على سعر صرف الدولار.

بحيث نلاحظ ظهور الإختلالات في الميزان الجاري والتجاري للولايات المتحدة بحلول سنوات الثمانينات من القرن العشرين ، وتعمقت أكثر مع بداية سنوات التسعينات حيث سجلت سنة 1996 عجزا قدر بحوالي 166 مليار دولار في سنة

1991، وهذا فيما يخص المدفوعات الجارية أما عن الحساب التجاري فقد بلغ رقما قياسيا في سنة 1997 بـ 187 مليار دولار.

وكما تنص النظرية الاقتصادية، فإنه من المفروض أن يؤدي العجز الجاري الأمريكي إلى حدوث انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي، لكن ما يحدث هو عكس ذلك فعندما يكون هناك عجز في الميزان الجاري الأمريكي فإن عرض الدولار في سوق الصرف سيكون أكبر من الطلب عليه، هذا الفائض في الدولارات ينتج عنه انخفاض في قيمة الأوراق النقدية (أو في سعر الصرف) وإذا اعتبرنا أن سعر صرف الدولار له تأثير على الميزان الجاري الأمريكي، فإن انخفاض قيمة الدولار سينتج عنه تحسين وضعية الحسابات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يطلق عليه بميكانيزم إعادة التوازن الأوتوماتيكي لميزان المدفوعات الأمريكي.

فالشيء الملاحظ هنا، أن الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة للوضع المتميز للدولار أصبح بإمكانها تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها ليس بالذهب فقط، ولكن من خلال عملتها أيضا، في حين يتحتم على الدول الأخرى للحصول على الدولار أن تحقق فائضا في موازين مدفوعاتها، وهذا يعني بالتالي بأن البلدان الأخرى وبخلاف الولايات المتحدة الأمريكية، مجبرة على ضبط علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 1960، أصبحت الولايات المتحدة تعاني من عجزين، عجز تجاري وعجز في الميزانية العامة، وقد أطلق هذا النوع من العجوز اسم "العجز المزدوج" « Déficits Jumeaux »

ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم 41 الذي يبين وضعية الميزانية العامة والميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة (1990-1995).

الجدول رقم 41: العجز التجاري و العجز الميزاني للولايات المتحدة: (1990-1995)

نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد المالي للإدارة العامة | -2.5 | -3.2 | -4.3 | -3.4 | -2 | -1.6 |
| رصيد الميزان الجاري | -1.7 | **-0.1** | -1 | -1.6 | -2.2 | -2.4 |

2.1.3. اختلاف معدل التضخم بين الولايات المتحدة وبقية العالم:

يعد معدل التضخم من بين العوامل الحقيقية المؤثرة على سعر صرف العملة، سواء كانت هذه العملة دولارا أو أي عملة أخرى، لذلك سنحاول في هذا السياق شرح نظرية تكافؤ القدرات الشرائية

Théorie de la Parité des Pouvoirs d'Achats « PPA » باعتبارها من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية المفسرة للعلاقة الموجودة بين معدلات التضخم وأسعار صرف العملات.

يعتبر الاقتصادي السويدي" **جيمس كاسل**" أول من توصل إلى هذه النظرية في سنوات العشرينات من القرن العشرين، حيث ترتكز فكرة النظرية على أن سعر صرف العملة A مقابل العملة B؛ هو السعر الذي يعادل بين القدرات الشرائية للعملتين .

بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج، وعليه تعطى علاقة نظرية الـ PPA على الشكل التالي :

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في الزمن 0}}{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 01}} = \frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

ويظهر تأثير معدل التضخم على سعر الصرف في هذه الحالة كالآتي:

فرضا أن معدلات التضخم في الولايات المتحدة عرفت ارتفاعا مقارنة بمعدلات التضخم بفرنسا مثلا، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في الولايات المتحدة مقارنة بالأسعار السائدة في فرنسا وبالتالي ستزداد الواردات الأمريكية من فرنسا على حساب الصادرات، ويصبح لدى الولايات المتحدة عجز تجاري مع فرنسا مما يضطرها إلى تخفيض سعر صرف الدولار مقابل الفرنك الفرنسي، وتحقيق تعادل جديد في القوى الشرائية.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات التي تبحث في صحة هذه النظرية كدراسة الاقتصاديين R.Rolle وB.Solnik، قد أثبتت قصور هذه النظرية حيث تعتبر ذات دلالة في المدى الطويل أكثر من المدى المتوسط لذلك سنذكر في هذا الإطار بعض القضايا التي لم تأخذ في الحسبان في نظرية PPA والتي تتمثل فيما يلي:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع السعر (أسعار الاستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ....إلخ).
- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- وجود عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المستثمرين.

- تقتصر نظرية تعادل القوى الشرائية على ميزان العمليات الجارية فقط وليس على كامل ميزان المدفوعات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.

-وهناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...إلخ.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

-إلا أنه بالرغم من ذلك ،فإن حساب أسعار الصرف الاسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات، اعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء عاديين

يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.

### 3.1.3. اختلاف معدل النمو بين للولايات المتحدة وبقية العالم:

اختلاف معدل النمو بين الولايات المتحدة والدول الأخرى هو أيضا من بين العوامل الحقيقية المؤثرة على سعر صرف الدولار، بحيث نلاحظ بأن الانخفاض الملحوظ في سعر صرف الدولار مع بداية سنوات الثمانينات إنما يعود إلى انخفاض معدل النمو في الولايات المتحدة. فمثلا فيما يخص المعدل السنوي للإنتاجية الصناعية في الولايات المتحدة شهد هذا المعدل حوالي 02% في الفترة الممتدة من (1979-1985).

في حين سجلت اليابان أعلى معدل سنوي قدر بـ 4.6% تليها بريطانيا بحوالي 4.1% وفرنسا بـ 3.0% وألمانيا بـ 2.1% لنفس الفترة. وبالتالي فمن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ بأن الولايات "المتحدة تأتي في مؤخرة الدول الصناعية من حيث الإنتاج الصناعي.

أما فيما يخص تجارة المنتجات عالية التكنولوجيا، فقد سجلت الولايات المتحدة عجزا ملحوظا خلال فترة الثمانينات بحيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 42 بأن الولايات المتحدة حققت عجزا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قدر بحوالي 10 مليار دولار، في حين استمرت حساباتها مع كل من اليابان وبعض الدول في التدهور بحيث تركزت الإختلالات التجارية فيما بين الولايات المتحدة واليابان أساسا في بعض المنتجات ذات التكنولوجيا العالية كـالسيارات وأجهزة الحاسوب.... إلخ

(أنظر الجدول رقم 42).

الجدول رقم 42: الميزان التجاري للولايات المتحدة في مجال المنتجات الصناعية عالية التكنولوجيا مع الدول الشركاء (بالمليون دولار) (1981-1987).

| | 1981 | 1983 | 1985 | 1986 | 1986 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدول المتقدمة | 12541 | 9139 | -4412 | -7663 | -3380 |
| اليابان | -5878 | -8827 | -18560 | -21867 | -21922 |
| المجموعة الأوروبية | 11024 | 10785 | 7644 | 7848 | 10773 |
| كندا | 3100 | 3310 | 2769 | 2180 | 3741 |
| دول أخرى | 4295 | 3872 | 3735 | 4175 | 4028 |
| دول سائرة في طريق النمو | 10217 | 5012 | 2437 | 675 | -1469 |
| دول أسيوية | -1172 | -2482 | -4872 | -7022 | -9311 |
| المكسيك و البرازيل | 2981 | 625 | 1103 | 163 | 794 |
| دول أخرى | 8407 | 6869 | 6206 | 6934 | 4028 |

الجدول رقم 43: التبادلات الثنائية، الولايات المتحدة، اليابان في مجال المنتجات عالية التكنولوجيا (1989 بالمليون دولار والنسب المئوية) [11] ص74.

| | مليون دولار | نسبة مئوية |
|---|---|---|
| الميزان التجاري | 44913 | 100.0 |
| السيارات | 30424 | 67.7 |
| أجهزة الحاسوب | 6496 | 14.5 |
| منتجات أخرى | 5660 | 12.5 |
| المجموع | 42580 | 94.7 |

### 4.1.3. تأثير أسعار الفائدة على تحديد سعر صرف الدولار:

الإضافة إلى العوامل الاقتصادية المذكورة سابقا، فإن سعر صرف الدولار يخضع كذلك إلى عوامل مالية أخرى تتركز أساسا في المعدلات النسبية لأسعار الفائدة، وفي هذا الإطار سنتحدث عن نظرية تكافؤ أسعار الفائدة La Parité des taux d'intérêt (PTI) للاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" سنة 1923.

حاول كينز من خلال هذه النظرية، دراسة العلاقة الموجودة بين تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف في الأجل الطويل، حيث تنقسم هذه الدراسة إلى شطرين:

* نظرية تكافؤ أسعار الفائدة المغطاة؛ وتهدف إلى تحديد العلاقة الموجودة بين سعر الصرف نقدا وسعر الصرف لأجل انطلاقا من اختلاف أسعار الفائدة.

*نظرية تكافؤ أسعار الفائدة غير المغطاة؛ وتهدف إلى تحديد العلاقة الموجودة بين سعر الصرف لأجل والمضاربة (حركة رؤوس الأموال).

نـظرا لاختلاف أسعار الفائدة بين الدول، فإن المستثمر الذي يرغب في استثمار أو توظيف أمواله في الخارج يبحث عن أسواق مرتفعة المردودية. بحيث نلاحظ أنه عندما تكون أسعار الفائدة في نيويورك أكبر منها في باريس فإن المستثمر يتحصل على ربح أكبر في نيويورك منه في باريس، ومع وجود مخاطر الصرف فإن المستثمر سيلجأ في هذه الحالة إلى الاحتماء بأسعار الصرف الآجلة.

كما يؤدي اختلاف أسعار الفائدة كذلك إلى ظهور تحركات رؤوس الأموال التي تبحث على معدلات أسعار الفائدة المرتفعة، وفي هذا الصدد تلعب توقعات وإستباقات المستثمرين الدوليين دورا هاما في إعادة هيكلة حركة رؤوس الأموال من حيث الاتجاه أو

الزمن، فمثلا: إذا كان هناك توقعات عن انخفاض سعر العملة الأمريكية فإن المستورد في هذه الحالة سيقترح تأجيل الدفع بهدف تفادي أخطار الصرف.

وبصفة عامة، فإن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أنه لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل ، ويمكن أن نعبر عن ذلك بالعلاقة التالية:

$$\frac{CT - CC}{CC} = I_D - I_E$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا)

CT: سعر الصرف لأجل

$I_E$: معدل الفائدة الخارجي الاسمي

$I_D$: معدل الفائدة الداخلي الاسمي

من خلال هذه النظرية نستشف أهمية الدور الذي تلعبه أسعار الفائدة في تجميد سعر صرف الدولار الأمريكي. ولو جئنا مثلا: إلى استقراء تاريخ السياسة النقدية الأمريكية لوجدنا بأن السياسة المحافظة التي تبناها الرئيس **"رونالد ريغن"** أثناء مدة حكمه التي ترتكز أساسا على التحكم في معدلات أسعار الفائدة والتي أثرت ليس فقط على الدولار بل على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويعتبر الأساس الفكري والنظري للسياسة المحافظة أو ما يسمى بنظرية "اقتصاد العرض" و"التي تفترض أن العرض يخلق طلبا عليه مماثلا له في القيمة، وتتلخص استنتاجات هذه النظرية بأن سياسة تحفيز الاقتصاد يجب أن تتحول بشكل خاص إلى إزالة العوائق التي من شأنها أن تحد من التوسع في الاستثمار.

وأول حاجز استهدفته سياسة "**ريغن**" هي القيود على حركة رؤوس الأموال، حيث عمدت الإدارة إلى رفع أسعار الفائدة بشكل حاد، بحيث شكلت 12% في المتوسط سنة 1982 ووصلت في بعض المراحل إلى 20%. وقد كان لرفع سعر الفائدة أثره في التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة ولوحظ في نفس الوقت انخفاض في مستوى نشاط البنوك التجارية الأمريكية خارج الولايات المتحدة، وقد أثبتت التقديرات بأن صافي تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، شكلت في عام 1985 أكثر من 100 مليار دولار.

وقد ترتب عن هذه السياسة ارتفاع مستمر في سعر صرف الدولار خلال خمس سنوات ابتداء من سنة 1981، كما أن انتخاب الرئيس " **ريغن**" قد خلق لدى المستثمرين إستباقات إيجابية على الدولار نتج عنها تقييما قويا للدولار (Fort Valorisation) في الفترة (1981-1985)، حيث قدرت قيمة الورقة الخضراء في 26 فيفري 1985 بحوالي 10.60 فرنك فرنسي، 3.44 مارك ألماني و263 ين ياباني مما عمق العجز التجاري الأمريكي.

وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التحكم في سعر الفائدة والدولار استطاعت ليس فقط أن تفعل اقتصادها على حساب الدول الأخرى، وإنما وبدرجة معينة تمكنت من التأثير عن عملات الدول الأخرى وكذا عرقلة عملية التنمية في الدول الأخرى المنافسة لها.

### 5.1.3. دور الاختلال في الادخار- الاستثمار في تحديد سعر صرف الدولار الأمريكي.

يعتبر الاختلال بين الادخار والاستثمار في الولايات المتحدة من بين أهم العوامل المؤثرة على سعر صرف الدولار الأمريكي. فمع أواخر الثمانينات لم تعد هناك

دولة من بين إحدى وعشرين دولة صناعية لديها معدل ادخار أقل من الولايات المتحدة، وفي هذا السياق تؤدي معدلات الادخار المنخفضة الأمريكية إلى معدلات فائدة حقيقية أعلى وإلى معدلات استثمار أقل، حوالي نصف تلك السائدة في اليابان وثلثي المعدلات في أوروبا. فبينما كانت الأسرة الأمريكية تدخر 4.6% من دخلها الفعلي عام 1989 كانت الأسرة اليابانية تدخر حوالي15.7% من دخلها.

وبالتالي فإن المعدلات المتدنية للادخار، قد تؤثر مباشرة على معدلات الاستثمار خاصة منها الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتطورة بحث بحيث أثبتت الإحصائيات أنه في الفترة الممتدة من 2000–2001 أنفقت الولايات المتحدة حوالي 37 مليار دولار على البحث التطوير في حين أنفقت ست دول أوروبية ( فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، اسبانيا، ايطاليا، السويد)حوالي 50 مليار دولار في نفس الفترة.

وقد توقع الخبراء الاقتصاديين استمرار الاختلال بين الادخار والاستثمار واستمرار العجز الخارجي في الولايات المتحدة وذلك راجع للأسباب التالية:

* عدم إمكانية ارتفاع معدل ادخار العائلات مع وجود سياسة اقتصادية انكماشية.

* إعادة تقويم استثمارات المؤسسات خاصة فيما يخص الاستثمارات التكنولوجية.

* ارتفاع حجم العجز العام (نفقات عسكرية، نفقات الضمان الاجتماعي).

بالإضافة إلى مشاكل الادخار التي تخلق مشكلة التمويل الداخلي للاستثمار هناك مشكل عدم كفاية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الولايات المتحدة، ففي النصف الثاني من سنوات التسعينات (من القرن العشرين) مكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة ومشتريات الأسماء الأمريكية من طرف غير المقيمين من تغطية العجز الخارجي. أما في الوقت الحالي لم تعد التدفقات كافية لتمويل العجز الخارجي

والذي يتوقع استمرار تعمقه [أنظر الجدول رقم44]، مما يعرض الدولار إلى التذبذب وعدم الاستقرار.

الجدول رقم 44: الادخار و الاستثمار وميزان رؤوس الأموال في الولايات المتحدة (نسبة من الـ PIB (1981-1996).

| | 1981 | 1986 | 1990 | 1993 | 1996 |
|---|---|---|---|---|---|
| الادخار الصافي في القطاع الخاص | **1.14** | 0.37 | 0.77 | 2.37 | 0.12 |
| - الادخار الداخلي الخام | 16.69 | 16.07 | 14.35 | 15.75 | 14.86 |
| - الاستثمار الخام | 15.55 | 15.07 | 13.64 | 13.38 | 14.74 |
| عجز القطاع العام | 0.88 | 3.41 | 1.65 | 3.52 | 1.08 |
| المداخيل الصافية لرؤوس الأموال (+) | -0.13 | 3.36 | -0.06 | 1.51 | 1.75 |

## 2.3. العوامل السياسية.

العوامل السياسية هي الأخرى تأثر على سعر صرف الدولار الأمريكي ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال النقاط التالية:

### 1.2.3. الاستقرار السياسي.

يلعب الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة دورا هاما في تحديد سعر صرف الدولار كما أن الإختلالات السياسية خارج الولايات المتحدة هي الأخرى تؤثر على سعر صرف الدولار.

فقد استمد الدولار قوته من الإختلالات والأزمات التي شهدها العالم في فترة سابقة، بحيث نلاحظ أنه في بداية الثمانينات من القرن العشرين، أدت الإختلالات التي وقعت في بولونيا وأفغانستان إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة، وقد ارتفعت التزامات البنوك الأمريكية.

كما أن الأحداث التي عرفها النصف الأول من سنة 1989، كالمشاكل السياسية في الصين (أحداث Tianammen) وفي اليابان (الفضيحة المالية–السياسية) وفي ألمانيا (صعوبات الرئيس Kohl). كان لها دور كبير في ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي .

بالإضافة إلى الإختلالات الخارجية، فإن الإختلالات الداخلية كأزمة التفجيرات التي حدثت في 11 سبتمبر 2001 كان لها انعكاسات وخيمة على اقتصاد الولايات المتحدة وكذا على اقتصاديات البلدان الأخرى.

فقد سجلت الولايات المتحدة نموا قدره 1.1% مقابل 1.3% مرتقبا، وسجلت حركية الواردات تقلصا بينما حققت الصادرات ارتفاعا ضئيلا جدا وذلك ما يؤكد انخفاض الاستهلاك الداخلي.

وقد ترتب عن هذه المشاكل انخفاض فجائي وسريع للدولار، كما أن التوترات الخاصة بالعراق قد تسببت هي الأخرى في انخفاض قيمة الدولار خلال سنة 2004 أمام أهم العملات المنافسة له وهو الأورو.

### 2.2.3. تصريحات السلطات السياسية والنقدية:

تلعب تصريحات السلطات السياسية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في تحديد سعر صرف الدولار الأمريكي، فكلما كانت التصريحات واضحة ودقيقة أخذها المتعاملين الاقتصاديين على محمل الجد كما سيأخذون بالمؤشرات الاقتصادية المتاحة لهم.

ففي سنة 1980 أشار الرئيس الأمريكي **"ريغان"** عن ميزة "الدولار القوي الذي يؤشر على أمريكا قوية" وبالتالي فإن الأمريكيين اقتنعوا بأن الإدارة الأمريكية ملائمة وبوسعها رفع قيمة الدولار، وبالفعل فخلال النصف الأول من سنوات الثمانينات سجل الدولار ارتفاعا ملحوظا.

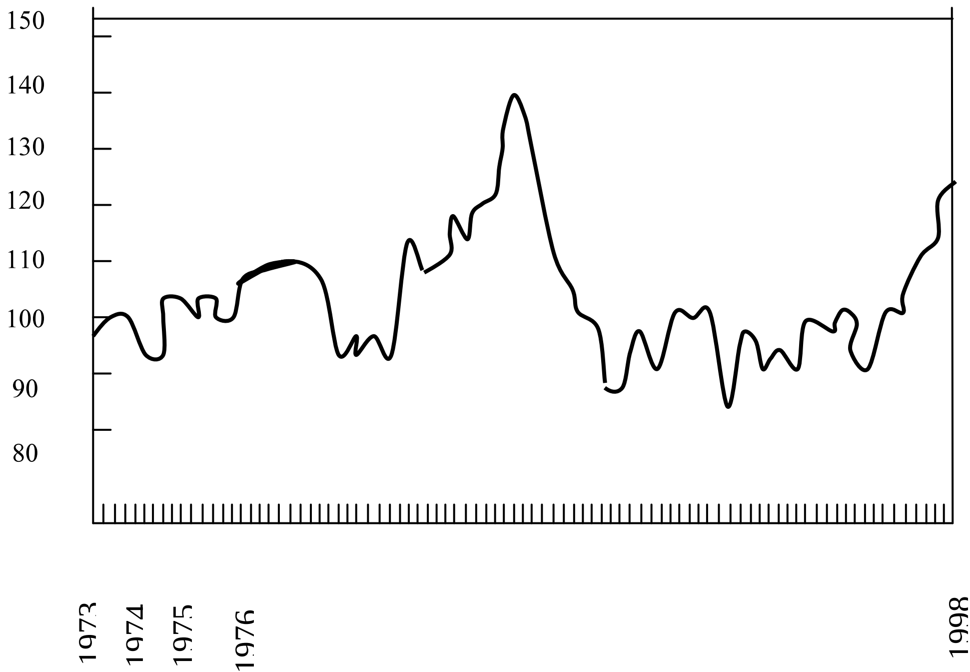
سنة 1985 شكل الارتفاع القوي في سعر صرف الدولار إختلالات هيكلية في الولايات المتحدة الأمريكية (ارتفاع العجز الجاري والمديونية الخارجية). وأمام هذه الوضعية أفصح رئيس الخزينة الفيدرالية **"بول فولكار Paul Folker"** عن توقعاته بشأن العجز الأمريكي حيث قال: "إن العجز الأمريكي هو بمثابة المسدس الموجه نحو الاقتصاد الأمريكي وبأن الولايات المتحدة مهددة بأن تصبح رهينة للديون الخارجية".

وهذا التصريح الذي قدمه السيد" **بول فولكار**" هو أيضا تصريحا واضحا ويعني ضرورة مباشرة خفض قيمة الدولار. وبالفعل فقد سجل الدولار انخفاضا كبيرا بين منتصف الثمانينات وبداية التسعينات (حوالي35% بين 1985 و1994).

من خلال هذه الأمثلة نلاحظ بأن سعر صرف الدولار يمثل سلاحا تجاريا إستراتيجيا يستعمله الأمريكيون متى أرادوا ذلك ، فالانخفاض المستمر الذي يشهده الدولار مقابل العملات الأخرى وعلى رأسها الاورو لا يشكل إزعاجا حقيقيا للسلطات الأمريكية مادام ينعكس إيجابا على الاقتصاد الأمريكي، بحيث يزيد من تنافسية المنتوجات الأمريكية في الخارج وينشط الصادرات ويسهم في خفض العجز الهائل في ميزان المدفوعات الجارية الذي بلغ 503 مليار دولار عام 2002، وقد أشار التقرير الأسبوعي لبيت الاستثمار العالمي "غلوبل" إلى تحسن أداء المؤشرات العالمية مدعوما بالأرباح الربع سنوية التي أعلنت عنها بعض الشركات الأمريكية وعلى رأسها شركة "ماكدونالد" التي حققت نموا قدره 29% خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2003.

فقد ثبت بأن الدولار العالي القيمة يمكن أن يحد بذات الوقت من تحسين العجز في الميزانية وبالذات بالعجز التجاري، بحيث يخفض من النشاط الإنتاجي في قطاع صناعات الصادرات وتلك التي تنافس الاستيرادات من الخارج.

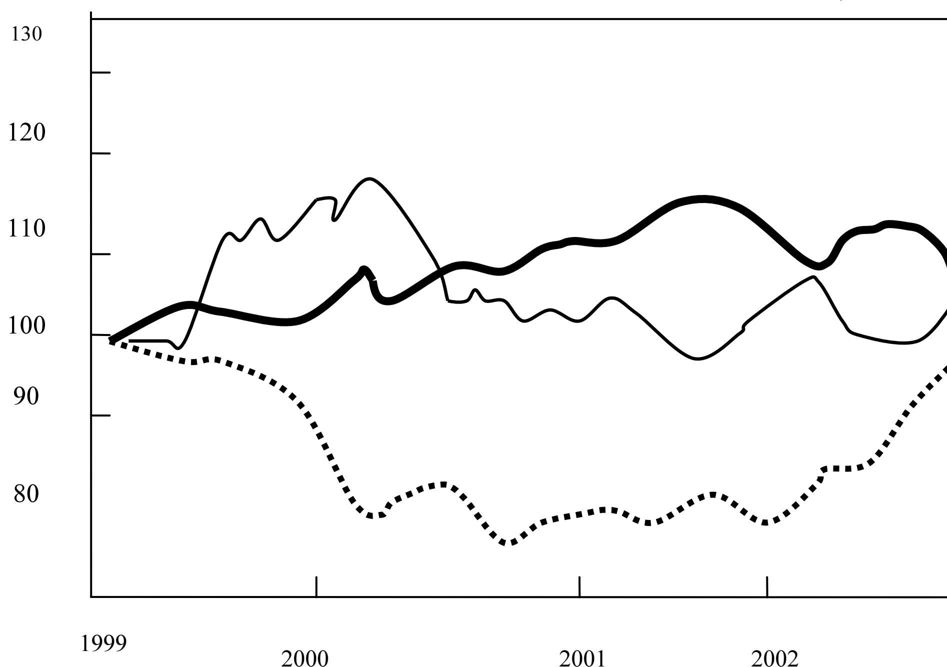
كما أن الارتفاع الحاد في قيمة الدولار سيؤدي بالضرورة إلى التدخل لتقليل الارتفاع في قيمته، وبالتالي يؤدي ذلك إلى صنع احتياطات مصرفية وزيادة في عرض النقود. ونتيجة لذلك فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية. وهذا ما يفسر التذبذب المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي. (أنظر الشكل رقم 22).




الشكل رقم 22: تذبذب سعر صرف الدولار خلال الفترة (1973–1998).

أمام هذه المشاكل المسجلة على مستوى الاقتصاد الأمريكي من الطبيعي أن تسجل أسواق الصرف انخفاضا ملحوظا للدولار مقابل العملات الرئيسية وعلى رأسها الأورو، خاصة في السنوات الأولى من ظهوره.

بحيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 23، بأن الأورو حقق أعلى مستوى له أمام الدولار في سنة 2002 منذ ظهوره في سنة 1999 بحوالي 1.0505 دولار مقابل 01 أورو وذلك في 31 ديسمبر من سنة 2002 بارتفاع قدر بـ 22% مقارنة بالقيمة المسجلة في بداية السنة والمقدرة بـ 0.8563.




| دولار | أورو | الين |
|---|---|---|

الشكل رقم 2

3: سعر الصرف الاسمي لدولار مقابل الأورو: (1999-2002).

## 3.3. أثـر التذبـذب فـي سـعر صـرف الـدولار علـى الاقتـصاد العالمي.

لقد تسببت أزمة الدولار الأمريكي في أزمات نقدية حادة أصابت العملات الأوروبية، حيث شهدت هذه الدول إختلالات حادة تميزت بالارتفاع الحاد في معدلات التضخم وانخفاض القدرة التنافسية لمنتجاتها وتخفيض أسعار صرف عملاتها.

لذلك سنحاول في هذا الإطار التطرق لأهم الآثار التي تنجم عن تذبذبات سعر صرف الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال النقاط التالية:

### 1.3.3. الآثار الكلية:

يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تحسين تنافسية الاقتصاديات الأجنبية خاصة منهم الشركاء الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال انتعاش صادرات هذه الدول نحو الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول. وبالتالي فإن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، سيؤدي إلى تصدير النمو الاقتصادي من الولايات المتحدة نحو بقية العالم.

إلا أن هذا الأثر الإيجابي، سيقابله أثر سلبي يتمثل في ارتفاع تكلفة الواردات خاصة منها المواد الأولية والتي في غالب الأحيان تُقَوَم بالدولار الأمريكي. حيث أظهرت نتائج بعض الدراسات الإحصائية – الخاصة بالتنبؤ بآثار التذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي على بقية العالم- بأن الاقتصاد الفرنسي، هو الاقتصاد الأكثر تأثرا بتذبذبات سعر صرف الدولار. حيث يؤدي ارتفاع الدولار بنسبة 10 % خلال ثلاث سنوات، إلى ارتفاع الإنتاجية الصناعية في فرنسا بنسبة 2.5%، كما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3%.وقد فسر الاقتصاديون هذا الارتفاع بقرار السلطة

النقدية الفرنسية، برفع سعر الفائدة بغية مجابهة الضغوطات التضخمية الناتجة عن ارتفاع سعر صرف الدولار.

كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي يخفض من حجم المعاملات المفوترة بالدولار. وبالتالي ينخفض حجم المبادلات التجارية الدولية، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي.

### 2.3.3. الآثار القطاعية.

تختلف الآثار الناجمة عن تذبذب سعر صرف الدولار على مستوى القطاعات باختلاف هذه الأخيرة بحيث نميز في هذا الصدد بين أثر الاستبدال وأثر الدخل.

فعندما يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي إلى كسب قطاع أجنبي لحصة من السوق الدولية على حساب قطاعات منطقة الدولار، نقول في هذه الحالة بأن هناك أثر استبدال أو تحويل. أما عن أثر الدخل فيقصد به، النتائج التي تترتب عل أثر الاستبدال، كارتفاع معدلات الإنتاجية مثلا.

ويمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم 45 مجمل الآثار المترتبة عن ارتفاع قيمة الدولار بـ 10% على القطاعات الصناعية الفرنسية.

الجدول رقم45 : أثر ارتفاع الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات بالنسب المئوية . (1999).

| | تغيرات في الإنتاجية الفرنسية (بالنسبة المئوية) (أثر الاستبدال) | | | مؤشر المنافسة مع منطقة الدولار |
|---|---|---|---|---|
| | المجموع | في السوق الفرنسي | في السوق الخارجي | |
| **قطاعات معرضة للمنافسة من طرف منطقة الدولار** | | | | |
| الملابس الجاهزة | 8.1 | **2.91** | 3.75 | 11.4 |
| الجلود و الأحذية | 10.8 | 2.71 | 6.69 | 17.3 |
| أجهزة المكتب و الإعلام الآلي | 5.5 | 2.62 | 1.39 | 23.0 |
| وسائل القياس البصرية | 4.8 | 0.57 | 2.75 | 25.4 |
| عتاد النقل | 3.0 | 0.52 | 0.98 | 30.1 |
| **قطاعات متوسطة التعرض لمنافسة منطقة الدولار** | | | | |
| منتوجات المطاط | 1.8 | 0.17 | 0.16 | 7.3 |
| أجهزة غير إلكترونية | 2.1 | 0.26 | 0.35 | 7.7 |
| معادن غير حديدية | 1.9 | 0.25 | 0.12 | 8.1 |
| زجاج | 2.2 | 0.22 | 0.46 | 8.2 |
| قطاعات ضعيفة التعرض لمنافسة منطقة الدولار | | | | |
| التبغ الصناعي | 2.0 | 0.4 | 0.02 | 0.2 |
| الطباعة والنشر | 1.6 | 0.03 | 0.02 | 1.0 |
| منتجات غير معدنية | 1.7 | 0.04 | 0.14 | 2.0 |
| الأوراق | 2.8 | 0.89 | 0.41 | 5.5 |
| النسيج | 2.9 | 0.86 | 0.53 | 5.8 |

يظهر من خلال الإحصائيات الواردة في هذا الجدول بأن القطاعات الأكثر تأثرا من ارتفاع قيمة الدولار هي القطاعات الأكثر تعرضا للمنافسة من طرف منطقة الدولار كقطاعات؛ صناعة الجلود، صناعة الأحذية، صناعة تجهيزات المكتب وصناعة أجهزة الإعلام الآلي. أما عن القطاعات الأقل تأثرا فهي القطاعات الأقل تعرضا للمنافسة من طرف منطـقة الدولار كقطاعات؛ صناعة التبغ، صناعة المنتجات غير المعدنية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك قطاعات أخرى تأثرت بارتفاع قيمة الدولار رغم كونها غير معرضة بصفة كبيرة للمنافسة كقطاع النسيج وصناعة الأوراق.

## 3.3.3. الآثار المالية

بالإضافة إلى الآثار القطاعية الناتجة عن تذبذب الدولار، فإن هناك آثارا مالية تتركز أساسا في ظهور ضغوط التضخم خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث ينتج عن الارتفاع في سعر صرف الدولار بنسبة 10% خلال ثلاث سنوات إلى ارتفاع الأسعار الاستهلاكية بفرنسا بنسبة 03%. كذلك يؤدي التذبذب في سعر صرف الدولار إلى التأثير على حركة رؤوس الأموال بين الولايات المتحدة وبقية العالم، فنتيجة الارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي تتجه رؤوس الأموال الأوروبية واليابانية نحو الولايات المتحدة في شكل استثمارات في محافظ الأوراق المالية. مما يؤدي إلى تمويل النمو الاقتصادي الأمريكي عن طريق هذه الأموال.

كما يؤدي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي إلى ارتفاع خدمة الديون المحررة بالدولار مما يزيد من تفاقم مشكل المديونية خاصة في الدول النامية.

# المبحث الثاني

# الأورو – العملة الأوروبية الموحدة

تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى سنوات الخمسينات، ونظرا لوجود نظام "بريتون وودز" لم تتحمس الدول الأوروبية إلى إقامة نظام خاص بها وذلك نظرا لأسبقية الملفات الاقتصادية الخاصة بإقامة سوق موحدة أوروبية على القضايا النقدية، إلا انه ومع انهيار نظام "بريتون وودز" واشتداد الإختلالات النقدية الدولية، سارعت الدول الأوروبية إلى تجسيد مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية بدءا بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة.

## 1. النظام النقدي الأوروبي

لقد جاءت فكرة إقامة نظام نقدي أوروبي مع انهيار نظام " **بريتون وودز**" وغياب نظام نقدي دولي كفء يضمن استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية، وقد تزامن ذلك مع اشتداد أزمة الدولار والأزمة البترولية التي ترتب عنها مشاكل اقتصادية حادة وإختلالات نقدية مست العملات الأوروبية.

ومع اعتماد نظام الصرف المرن من طرف صندوق النقد الدولي وتحديد هوامش للتذبذب مقابل الدولار(بـ 5.25%) ارتأت الدول الأوروبية ضرورة إقامة نظام لتثبيت أسعار الصرف البينية لعملاتها الخاصة وأن الهوامش الموضوعة لا تخدم مصالحها، وبالتالي قامت بتحديد هوامش أكبر لعملاتها تجاه الدولار وقد أطلق على ذلك النظام "بالنظام النقدي الأوروبي".

### 1.1 الثعبان النقدي الأوروبي.

على إثر التخفيضات التي شهدتها العملات الأوروبية، انعقدت قمة لاهاي بهولندا في 01 و02 ديسمبر 1969 بحضور رؤساء دول وحكومات الجماعة الأوروبية،

اقترح خلالها المستشار الألماني **"ويلي برانت « Willy Brandt »"** تكوين وحدة اقتصادية ونقدية يتم تنفيذها على مرحلتين:

**المرحلة الأولى**: ويجري خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل وتحديد الأهداف الكمية المتوسطة الأجل.

**المرحلة الثانية**: ويتم خلالها إنشاء صندوق احتياطي أوروبي تُحول إليه جانبا من احتياطاتها من العملة الأجنبية.

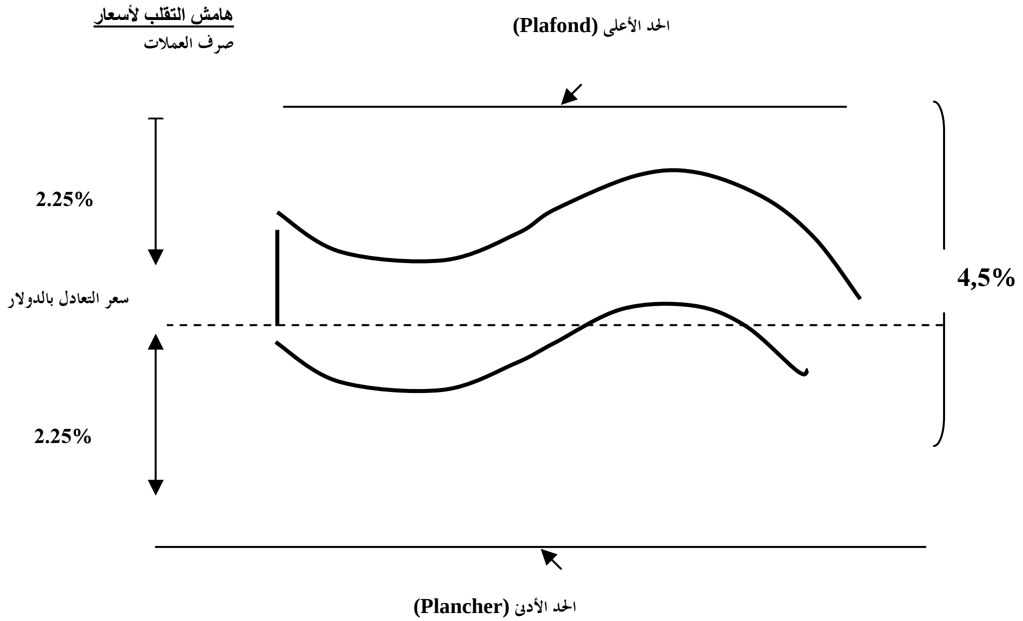
في عام 1971 صدر تقرير أعدته مجموعة من خبراء دول السوق الأوروبية المشتركة والتي أطلق عليها اسم "لجنة وارنر" « plan werner ». وقد تضمن هذا التقرير برنامجا لاستكمال التكامل النقدي وإتباع سياسة نقدية موحدة، حيث اقترحت اللجنة إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال فترة تتراوح مابين 7 إلى10 سنوات ومضاعفة التعاون المشترك فيما بين البنوك المركزية الأوروبية وكذا تضييف هوامش التغيير بين عملات دول الجماعة التي كانت قد وُسعت مقابل الدولار (بموجب اتفاقية واشنطن 1971)، كما تقرر أن يكون التدخل مقابل الدولار وفقا لسياسة مشتركة وذلك من خلال ربط عملات دول الجماعة الأوروبية بشكل دائم فلا يسمح بتقلب أسعار الصرف أو تغيير أسعار التعادل لأي عملة بغية رفع قيمتها أو خفضها.

بعد التوقيع على اتفاق **"سميثونيان"** في ديسمبر 1971 توسعت هوامش التغيير بين سعري صرف أي عملتين من 1% إلى 2.25% ارتفاعا وانخفاضا عن سعر التعادل بالدولار.

في 21 مارس 1972 أقر مجلس الوزراء للجماعة الأوروبية، خفض هوامش التغيير للعملات الأوروبية إلى نصف الهوامش التي أقرتها اتفاقية " **سميثونيان**"، هذه النتائج تم تثبيتها في اتفاقية "**بال**"، حيث عقد محافظو

البنوك المركزية لدول الجماعة الأوروبية الست اجتماعا بتاريخ 10 أفريل 1972 [178] ص147 ، بغرض الاتفاق على تخفيض هامش التقلب بين أسعار صرف عملاتها، حيث تقرر خفض هامش التقلب إلى 2.25% ارتفاعا وانخفاضا كحد أقصى اعتبـارا من 24 أفريـل 1972 أمـا هامش التقلب بين أية عملة أوروبية وأية عملة أخرى كالدولار، فقد حددت بـ 4.5% تماشيا مع الهامش المسموح به وفقا لاتفاق "**سميثونيان**".

أطلق على النظام المنبثق عن اتفاقية « **Bale** » اسم الثعبان داخل النفق أو الثعبان النقدي Le serpent monétaire، وقد أُعطى هذا الاسم لأنه إذا ما مُثلت أسعار صرف العملات الأوروبية على منحنى بياني فإن الصورة التي تعطيها تحركات أسعار صرف هذه العملات صعودا وهبوطا هي أشبه بالثعبان الذي يتلوى داخل النفق. حيث تمثل حدود النفق هوامش التذبذب المسموح بها نسبة 2.25% كحد أقصى صعودا وهبوطا بالنسبة لسعر تعادل الدولار الذي يقع في المنتصف، وبالتالي يسمح لعملات الدول الأعضاء في السوق المشتركة أن تتغير داخل نفق عرضه 4.5% كما هو موضح في الشكل التالي:




الشكل رقم24 : الثعبان النقدي الأوروبي.

في أول ماي 1972، انضم كل من الجنيه الإسترليني والجنية الايرلندي والكورون الدانماركي، إلا أن حدوث بعض المشاكل وتدهور بعض عملات الدول الأعضاء أدى إلى انسحاب العديد من الدول من هذا التنظيم، حيث انسحبت كل من إنجلترا وايرلندا في 23 جويلية 1972، ثم الدانمارك في 27 جوان 1972، إلا أن هذه الأخيرة ما لبثت أن عادت إلى التنظيم مرة أخرى في 10 أكتوبر 1972. في جانفي 1973 انسحبت إيطاليا من التنظيم، أما فرنسا فقد انسحبت في جانفي 1974 وعادت مرة أخرى في جويلية 1975 وقد كان الانسحاب النهائي في مارس 1976.

في 13 فيفري 1973، قامت الولايات المتحدة بتخفيض ثان لعملتها بنسبة 10% مما أدى بدول الجماعة الأوروبية الست إلى تعويم عملاتها اتجاه الدولار الأمريكي.

وبالتالي ألغي النفق وبقي الثعبان ببقاء هوامش التغيير فيما بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في نظام الثعبان. ونظرا للمشاكل التي واجهتها الدول الأعضاء في نظام الثعبان (ضغوط تضخمية واختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء في النظام) خاصة بعد انفجار الصدمة البترولية في سنة 1973، اتفقت هذه الدول على التعويم المشترك لعملاتها.

## 2.1. النظام النقدي الأوروبي، أهدافه، خصائصه، وميكانزمات سيره.

بعد فشل نظام "الثعبان النقدي" عملت الدول الأوروبية على استحداث نظام نقدي أوروبي يضمن الاستقرار النقدي لدول المجموعة الأوروبية. فمن خلال الاجتماع الفرنسي- الألماني المنعقد في مارس 1978، أشار الرئيس الفرنسي «فاليري جيسكارد **Valery Giscard** » ورئيس الحكومة الألماني« هيلمات شميد **Helmut Schmidt** » إلى ضرورة إنشاء نظام نقدي أوروبي.

وقد أنشأ هذا النظام على إثر اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة بروكسل بتاريخ 04 و05 ديسمبر 1978. ودخل حيز النفاذ في 12 مارس 1979.

1.2.1. أهداف وخصائص النظام النقدي الأوروبي:

يرتكز النظام النقدي الأوروبي على مجموعة من الخصائص والأهداف نذكرها فيما يلي:

إن الهدف الأساسي الذي يسعى النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيقه هو الاستقرار النقدي داخل دول المجموعة وتحسين الوضعية الاقتصادية لهذه الدول من خلال تحقيق النمو، التشغيل الكامل وتجانس مستويات المعيشة.

كما يهدف إلى:

- تحقيق الاستقرار النسبي لأسعار الصرف داخل النظام النقدي الأوروبي وبالتالي إزالة الانحرافات بين عملات الدول الأعضاء الناتجة عن التحركات المضاربية عل العملات القوية.
- تطوير الصادرات، الناتج عن التباطؤ في إعادة تقييم العملات وبالتالي تحسين إنتاجية المؤسسات وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع. بحيث تحملت الدول الفائض آثارا سلبية نتجت عن إعادة التقييم الثابت لعملاتها خاصة فيما يخص التجارة الداخلية للجماعة الأوروبية والتي تمثل من 40 إلى 50% من تجارتها الخارجية.

هذا فيما يخص دول الفائض، أما بالنسبة لدول العجز فإن النظام النقدي الأوروبي يسمح كذلك بـــ:

- القيام بإصلاحات بنيوية؛ فعندما تتعدى قيمة العملة حد معين يتوجب على البلد المعني بهذه العملة تبني بعض المقاييس فيما يخص السياسة النقدية والاقتصادية.
- الحصول على مساعدات مالية كدعامة نقدية، من أجل معالجة الإختالات في ميزان المدفوعات.

يتميز النظام النقدي الأوروبي بثلاث خصائص:

* يرتكز سير النظام النقدي الأوروبي على وحدة النقد الأوروبية **Européen Currency Unit « L'ECU »**

* يقوم النظام النقدي الأوروبي على أساس أسعار الصرف المستقرة ولكن قابلة للتعديل.

* يقوم النظام النقدي الأوروبي على أساس شراكة نقدية محدودة بين الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية.

2.2.1. ميكانيزمات النظام النقدي الأوروبي.

من أجل تحقيق أهداف النظام النقدي الأوروبي، كان لا بد من إيجاد أداة تمكنها من ذلك، تمثلت في مجموعة الميكانيزمات التي يستند عليها سير النظام ككل. وتتركز أساسا في ميكانيزمات الصرف والتدخل الإضافة إلى ميكانيزمات التسوية وميكانيزمات القرض.

**ميكانيزم الصرف الأوروبي:**

يهدف ميكانيزم الصرف إلى المحافظة على الحدود الثنائية للتذبذبات بين العملات المشاركة، وذلك من خلال التدخلات اللامحدودة والإجبارية في سوق الصرف.

ووفقا للنظام النقدي الأوروبي يكون لكل عملة من العملات الداخلة في النظام، سعرين أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية « ECU » ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا في هذا السعر، باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتذبذب في حدود 06% صعودا وهبوطا حتى يناير 1990 حين أخذت بالهوامش الضيقة. أما السعر الثاني فهو السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.

في ظل ميكانيزم الصرف، تقوم البنوك المركزية بالتدخل في سوق الصرف من اجل المحافظة على قيمة العملة، ويمكن لهذه البنوك الحصول على قروض غير محددة القيمة من البنوك الأخرى، آجال استرجاع هذه القروض تصل إلى 75 يوم ويمكن تمديد هذه الآجال.

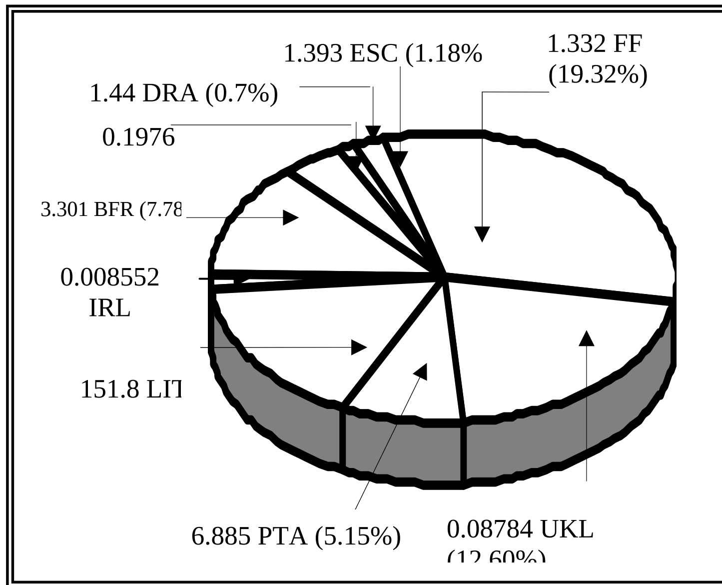
## ميكانيزم التسوية (وحدة النقد الأوروبية ECU):

تعتبر وحدة النقد الأوروبية العنصر المحوري في النظام النقدي الأوروبي، بحيث يقوم بإصدارها الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي لتكون قاسما مشتركا تقاس عليه أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية.

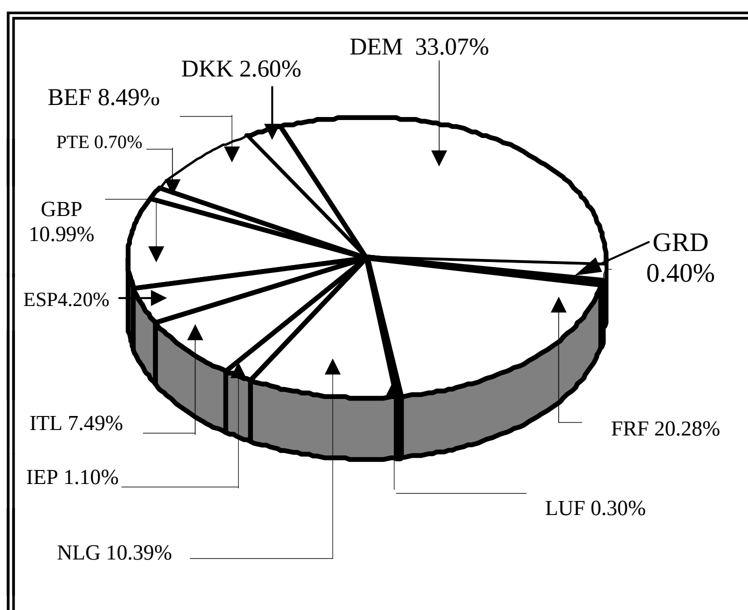
وتجدر الإشارة إلى أن "وحدة النقد الأوروبية" هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة ويتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية لكل دولة (أنظر الشكل رقم 25 والشكل رقم 26 ).

ويتم مراجعة الأوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25% أو أكثر. في 08 أكتوبر 1990، تكونت وحدة النقد الأوروبية من سلة من العملات وفقا للأوزان النسبية التالية:

**1.393ESC+6.884PTA+1.44BR+0.0878UKL+0.0085IRL+0.1976DKR+151.8LIT+3.431B/LFR+0.2198HFL+1.232FF+0.6242DM**




الشكل رقم 25: مكونات سلة الإيكو إبتداءا من. 21 سبتمبر1989- 1998.




الشكل رقم 26 : (مكونات سلة الإيكو)

يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطاتها الذهبية، وكذلك 20% من أرصدتها الدولارية، لدى صندوق التعاون النقدي.

نميز في هذا الصدد بين نوعين من الإيكو:

* **الإيكو "الرسمي" أو "العام"**: هو عبارة عن وحدة حساب للمدفوعات بين البنوك المركزية للاتحاد الأوروبي... كما أستعمل كذلك في المساعدة التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأعضاء، في الوضعيات الاقتصادية الصعبة كاختلال ميزان المدفوعات التي يتعين على الدول المشاركة في ميكانيزم الصرف، أن يودعها لدى صندوق الأوروبي للتعاون النقدي.

* **الإيكو"الخاص"**:الذي تتَعامل به البنوك كعملة صعبة وكل الوسائل النقدية يمكن أن تحرر بالإيكو قروض طويلة الأجل، قروض ما بين البنوك، أوراق تجارية قصيرة الأجل أو سندات، أورو قروض،عقود مستقبلية بالإيكو.

نتيجة لاستقرار الإيكو في أسواق الصرف فإنها تحتل مكانة هامة في أسواق رأس المال الدولية. وفي إطار ميكانيزم التسوية، يقوم الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي بإيداع سندات تلعب دور وسيلة تسوية بين البنوك المركزية الدائنة والمدينة.

## ميكانيزم القرض:

يعتمد هذا الميكانيزم على مبدأ المساعدة النقدية والتسهيلات الائتمانية المتبادلة بين البنوك المركزية في الدول الأعضاء في ميكانيزم الصرف، والتي تستخدمها في التدخل في أسواق الصرف وتنقسم إلى.

* القروض النقدية ذات الآجال القصيرة جدا:

هي قروض غير محددة بمبلغ، تمنحها البنوك المركزية لبعضها البعض مدتها 45 يوما، ويمكن أن يمتد أجل هذا الائتمان لمدة ثلاثة شهور أخرى حسب اتفاقية « Nybrg » في سبتمبر 1987.

* قروض نقدية قصيرة الأجل: تمنح هذه القروض من طرف البنوك المركزية الأوروبية بغرض مواجهة الإختلالات الظرفية في ميزان المدفوعات مدتها شهرين وقابلة للتجديد مرتين.

* مساعدات مالية متوسطة الأجل: تخضع هذه المساعدات إلى بعض المقاييس المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة التي تستخدمها (مقاييس أقرها المجلس الأوروبي) وتوجه أساسا إلى البلد العضو الذي يعاني من إختلالات صعبة في ميزان مدفوعاته.

* قروض مقدمة من طرف المؤسسات المالية للاتحاد والبنوك الأوروبية للاستثمار (BEI) وبشروط خاصة.

* منح مقدمة بحوالي 200 مليون إيكو سنويا خلال خمسة سنوات بهدف تحسين فوائد القروض والمنافسة.

### 3.1. تطور النظام النقدي الأوروبي.

يمكن أن نحصر التطورات التي طرأت على النظام النقدي الأوروبي في ثلاث محطات رئيسية هي:

#### 1.3.1. النظام النقدي الأوروبي من 1979 إلى 1987:

تميزت هذه المحطة بمرور العالم بسلسة من الاضطرابات والمشاكل الناتجة عن المشاكل التي كانت تواجه الدولار الأمريكي وكذا الأزمة البترولية الثانية سنة 1980، وانهيار أسعار البترول في 1986.

عرف النظام النقدي الأوروبي خلال هذه الفترة عدة تغييرات مست أسعار الصرف المركزية لبعض العملات (انظر الجدول رقم 46)، يعود سببها إلى الفارق الكبير في المؤشرات الاقتصادية لكل بلد (معدلات التضخم، البطالة، معدلات النمو)، واختلاف السياسات الاقتصادية المنتهجة.

جدول رقم 46: التعديلات الحاصلة في النظام النقدي الدولي (1979– 1986).

| | |
|---|---|
| **1979**<br>24 سبتمبر<br><br>30 نوفمبر | إعادة تقييم المارك الألماني (2%)<br>تخفيض الكورون الدانماركي (3%)<br>تخفيض الكورون الدانماركي (5%) |
| **1981**<br>22 مارس<br>4 أكتوبر | تخفيض الليرة الإيطالية (2% )<br>إعادة تخفيض المارك الألماني والفلورين (5.5%)<br>تخفيض الفرنك الفرنسي (3%) والليرة (3%) |
| **1982**<br>21 فيفري<br><br>12 جوان | تخفيض الفرنك البلجيكي (8.5%) والفرنك اللكسمبورغي (8.5%)<br>تخفيض الكورون الدانماركي (3%)<br>إعادة تخفيض المارك الألماني والفلورين (4.25%)<br>تخفيض الفرنك الفرنسي (5.75%)<br>تخفيض الليرة الإيطالية (2.75%) |
| **1983**<br>21 مارس | إعادة تخفيض المارك الألماني (5.5%) والفلورين (3.5%)<br>الكورون الدانماركي (2.5%)، الفرنك البلجيكي والفرنك اللكسمبورغي (1.5%)<br>تخفيض الفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية (2.5%)<br>تخفيض الليرة الإيرلندية (3.5%) |
| **1985**<br>22 جويلية | إعادة تخفيض المارك الألماني، الفلورين، الكورون الدانماركي، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك اللكسمبورغي، والليرة الإيرلندية (2%).<br>تخفيض الليرة الإيطالية (06%). |
| **1986**<br>06 أفريل | إعادة تخفيض المارك الألماني والفلورين (03%)<br>إعادة تخفيض الفرنك البلجيكي، الفرنك اللكسمبورغي، والكورون الدانماركي (01%).<br>تخفيض الفرنك الفرنسي (3%)<br>تخفيض الليرة الإيرلندية (8%) |

### 2.3.1. النظام النقدي الأوروبي من 1987-1998:

إبتداءا من سنة 1987 إلى غاية خريف 1992، شهد النظام النقدي الأوروبي ثباتا نسبيا في أسعار صرف العملات فيما بينها لمدة خمس سنوات كما هو موضح في الجدول رقم 47، حيث انضمت البيزيتا إلى النظام النقدي الأوروبي بهامش تذبذب قدره 6% سنة 1989، أما الليرة فقد خُفضت بـ 06% سنة 1990.

وفـــي نفس السنة دخل الإسترليني في النظام النقدي الأوروبي في 08 أكتوبر 1990، بهوامش تغييـــر قدرت بـ 06%كما قررت كل من النرويج، السويد وفيلندا ربط عملاتها بالإيكو مع الاحتماء بهوامش تغيير مختلفة.

كما شهدت هذه الفترة انتهاج الدول الأوروبية سياسة نقدية تقييدية أدت إلى خفض معدلات التضخم، في حين ارتفعت معدلات البطالة.

الجدول رقم 47: التعديلات الحاصلة في النظام النقدي الأوروبي (1987-1998).

| | |
|---|---|
| **1987**<br>11جانفي | إعادة تخفيض المارك الألماني والفلورين 03%.<br>إعادة تخفيض الفرنك البلجيكي الفرنك الليكسمبورغي (02%). |
| **1990**<br>انفي<br>08 أكتوبر | تخفيض الليرة الإيطالية (4%) وتبني هوامش محدودة.<br>دخول الليرة الإسترلينية (هوامش التذبذب 06%). |
| **1992**<br>13 سبتمبر<br>16 سبتمبر<br>22 نوفمبر | دخول الإيسكودو في ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>تخفيض الليرة الإيطالية (07%).<br>خروج الليرة الإيطالية من ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>خروج الليرة البريطانية من ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>تخفيض البيزيتا والإيسكودو (06%). |
| | |

| | |
|---|---|
| **1993**<br>30 جانفي<br>12 ماي<br>02 أوت | تخفيض الليرة الإيرلندية (10%).<br>تخفيض البيزيتا (08%) والإيسكودو (6.5%).<br>توسيع هوامش التذبذب إلى 15%. |
| **1995**انفي<br>09 مارس | دخول الشلن النمساوي في ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>تخفيض البيزيتا (7%) والإيسكودو (6.5%). |
| **1996**<br>14 أكتوبر<br>**1998**<br>16 مارس | دخول العملة الفيلندية في ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>عودة الليرة الإيطالية إلى ميكانيزم الصرف الأوروبي.<br>إعادة تقييم الليرة الإيرلندية (3%).<br>تخفيض الدراخما اليونانية (12%) ودخولها في ميكانيزم الصرف الأوروبي. |

شهد النظام النقدي الأوروبي، خلال سنوات 1992، 1993، 1995 سلسلة من الهجمات المضاربية ضد عملات بعض الدول الأعضاء. ففي سبتمبر 1992 تعرض كل من الإسترليني والليرة الإيطالية إلى هجوم مضاربي أدى إلى خروج هذه العملات من النظام النقدي الأوروبي.

وفي سنة 1993 تعرض الفرنك الفرنسي إلى هجوم مضاربي مجددا، مما جعل الدول الأوروبية تحاول إنقاذ النظام النقدي الأوروبي وذلك من خلال توسيع هوامش التذبذب إلى +15%.

وفيما يلي نعرض باختصار أهم التغييرات التي طرأت على العملات الأوروبية خلال سنوات 1992-1993:

**08 سبتمبر 1992**: تخفيض قيمة الليرة الإيطالية بنسبة 07%.

**16 سبتمبر 1992** (يوم الأربعاء الأسود كما أطلق عليه): تعويم الجنيه الإسترليني.

**17 سبتمبر 1992**: تعويم الليرة الإيطالية وتخفيض قيمة البيزيتا الإسبانية بنسبة 05% .

**19 نوفمبر 1992**: فقد بنك السويد المركزي 25 بليون دولار من احتياطاته من النقد الأجنبي خلال ستة أيام، قام بعدها بتعويم الكرونة السويدية.

**22 نوفمبر 1992**: خفضت البيزيتا الإسبانية و الإيسكودو البرتغالي بنسبة 06%.

**10 ديسمبر 1992**: تعويم الكرونة النرويجية.

**01 فيفري 1993**: خفض الجنيه الإيرلندي بنسبة 10%.

**13 ماي 1993**: خفض الإيسكودو و البيزيتا بنسبة 6.5% و08% على التوالي.

تعود أزمة النظام النقدي الأوروبي إلى تزايد حرية حركة رؤوس الأموال، في ظل برنامج السوق الأوروبية الموحدة مما سهل ظهور المضاربة على العملات الأوروبية بهدف تخفيض قيمتها. كما أن تحقيق الوحدة الألمانية في عام 1990، أدى بألمانيا إلى انتهاج سياسة نقدية تقييدية بغية الحد من معدل نمو الكتلة النقدية والقضاء على معدلات التضخم التي بلغت حوالي 04% عام 1992، وقد نتج عن هذه السياسة قيام الدول الأوروبية برفع أسعار الفائدة بغية الحفاظ على قيمة عملاتها، مما أدى إلى حدوث كساد عميق لاقتصادياتها.

### 2. إتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية.

لقد جاء اكتمال المسار الوحدوي الأوروبي نتيجة جهود مضنية بذلها القادة الأوروبيون إبتداءا من نهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية التي تمثل آخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي و النقدي الأوروبي.

والواقع أن البداية الحقيقية للأورو وفكرة إنشاءه كانت في" **مخطط وارنر"** "**وتقرير ديلور**" سنة 1989 واتفاقية" **ماستريخت**" التي أعطت الإشارة إلى بداية تنفيذ مشروع الوحدة النقدية الأوروبية « Euro » في سنة 1991.

## 1.2. معاهدة ماستريخت وميلاد الأورو.

في إطار تفعيل مخطط" **وارنر**" ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية قامت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة في ماستريخت في 07 فيفري 1992 وقعتها خمسة عشرة دولة أوروبية هي: (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا،ألمانيا، إيلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا، إنجلترا، الدانمارك، السويد واليونان).

وقد حددت اتفاقية ماستريخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية ومراحل الوصول إلى إصدار عملة موحدة، كما حددت هذه الاتفاقية المعايير الواجب توفرها في الدول المنظمة إلى منطقة الأورو وكذا الهيئات التي ستشرف على سير مراحل الوحدة.

اشتملت المعاهدة أيضا على مجموعة من الأهداف الأساسية كما حددتها المادة الثانية منها:

* تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.
* ترسيخ التعاون بين الدول الأعضاء في إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي أوروبي.
* التنسيق بين السياسات الاقتصادية الأوروبية.
* إقامة الاتحاد الأوروبي على النمط الفيدرالي .
* انتهاج طرق حديثة في إصدار القوانين مع إعطاء صلاحيات واسعة للبرلمان الأوروبي .
* ضرورة الاهتمام بأسواق العمل في إطار البرامج السياسية الاقتصادية.

* التنسيق في المجال الضريبي ومعدلات ضريبة القيمة المضافة.

* إنشاء جهاز للمتابعة و المراقبة بجانب صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة في المجموعة.

* فتح العضوية لدخول دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في ضوء المعايير التي حددتها المعاهدة.

### 1.1.2. مكونات الأورو.

تتكون وحدة النقد الأوروبية من سلسلة من الأوزان النسبية لكل عملة ويتكون الوزن النسبي للعملة من جزئين، جزء ثابت والآخر متغير. فالجزء الثابت يحدد بناءا على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تتمثل في:

- الأهمية النسبية للناتج القومي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة لإجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي.
- نسبة مساهمة الدول في إجمالي التجارة البينية للدول الأعضاء في الاتحاد.
- نصيب الدولة من التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل من صندوق التعاون الأوروبي.

أما الجزء المتغير من الوزن النسبي لكل عملة فيتغير يوميا على أساس التغير في أسعار عملات الدول الأعضاء المشاركة في نظام الأورو، ويكون هذا التغيير في حدود هامش التذبذب المتفق عليه وهو+2.25% ويمكن أن يتم توسيعه إلى +06% في بعض الظروف. وقد حددت اتفاقية ماستريخت بأن هذه الأوزان يتم مراجعتها كل خمس سنوات أو في حالة تغيير الوزن النسبي لأحد العملات بنسبة 25% أو حالة انضمام أعضاء جدد إلى النظام النقدي الأوروبي.

2.1.2. مراحل إنشاء العملة الموحدة الـ « Euro ».

ينقسم البرنامج الزمني المحدد من خلال معاهدة ماستريخت إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى ( 1990-1993):

تم في هذه المرحلة، تركيز الدول الأعضاء للوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية و النقدية، وذلك من خلال وضع معايير تقارب تلتزم بها الدول الأعضاء. كما تقرر في هذه المرحلة تحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء الرقابة على الصرف.

المرحلة الثانية ( 1994-1998):

في الفاتح من جانفي 1994، تم وضع الأسس النظرية لإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (EMI)(أو المعهد النقدي الأوروبي)، والتي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي كما اهتمت الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية في إطار تحقيق معايير التقارب المطلوبة، وفي ماي 1998 تم تحديد الدول التي استوفت هذه المعايير ويمكنها المشاركة في مرحلة انطلاق العملة الموحدة .

المرحلة الثالثة ( 1999-2002):

في هذه المرحلة تم تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بصورة نهائية وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ESCB) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي الفاتح من جانفي 1999 تم الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية الموحدة، ليكون بذلك أهم حدث تاريخي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي.

كما تقرر بداية الإحلال التدريجي للأورو محل العملات الأوروبية المنظمة إلى منطقة الأورو، خلال فترة تبدأ من 01 جانفي إلى 30 جوان 2002.

3.1.2. معايير التقارب.

من أجل المرور إلى إنشاء وحدة نقدية أوروبية وضعت معاهدة ماستريخت عددا من المعايير الواجب توفرها لدى كل دولة عضو تريد المشاركة في الوحدة، وتتمثل هذه المعايير في:

* استقرار أسعار السلع: يجب أن لا يتجاوز معدل التضخم في الدول المقبلة على عضوية الاتحاد النقدي 1.5% من متوسط معدلات التضخم للدول الثلاث الأقل تضخما.
* وضعية المالية العامة: يجب أن يتجاوز العجز العام، نسبة 03% من الناتج المحلي الخام وأن لا يتجاوز مبلغ الديون العمومية نسبة 60% من الناتج المحلي الخام.
* استقرار أسعار الصرف: يجب على عملات الدول المنظمة للنظام النقدي أن تحترم هوامش التغيير المنصوص عليها في النظام، وأن لا تخضع لأي تخفيض خلال السنتين السابقتين لدخول العملة الموحدة.
* معدلات الفائدة: يجب أن لا تتجاوز معدلات الفائدة لهذا البلد 02% من متوسط معدلات الفائدة في الدول الأعضاء الثلاث الأقل تضخما.
* استقلالية البنك المركزي: يجب أن تضمن هذه الدول بالإضافة إلى المعايير السابقة، استقلالية بنوكها المركزية (حققت فرنسا استقلالية بنكها المركزي منذ سنة 1993).

لقد نجحت معظم الدول الأعضاء بالاتحاد في الوفاء بهذه المعايير والانضمام إلى الأورو باستثناء اليونان و الدانمارك، السويد، بريطانيا وبذلك أصبحت الدول الأعضاء في منطقة الأورو عددها 11 دولة أما بالنسبة لليونان فلم تتمكن من تحقيق الشروط المطلوبة، وواصلت في تحقيق تقدم بارز صوب تقارب الاقتصاد الكلي مع الدول الأعضاء. أما بالنسبة للدانمارك والسويد والمملكة المتحدة فقد أوفت بالمعايير في عام 1997، إلا أنها بينت أنها لا تنوي الانضمام حتى تحصل على الموافقة من خلال استفتاء

جماهيري في بلدانها، فالسويد مثلا لم تشارك أصلا في النظام النقدي الأوروبي وذلك منذ أزمة عام 1992.

4.1.2. الهيئات النقدية الأوروبية.

أنشأت معاهدة ماستريخت، الهيئات النقدية الأوروبية، التي ستتولى الإشراف على إنجاز عملية الوحدة النقدية الأوروبية وإصدار الأورو.

**مؤسسة النقد الأوروبية:**

تم إنشاء هذه المؤسسة لتحل محل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي ولجنة محافظي البنوك المركزية حيث أتخذ قرار إنشائها في أكتوبر عام 1993 من طرف دول المجموعة ودخلت حيز التنفيذ في بداية 1994، واتخذت من فرانكفورت مقرا لها وتعتبر كمؤسسة انتقالية لتنسيق الأعمال التحضيرية الخاصة بالسياسة النقدية للمرحلة الثالثة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، كما أوكل لها مهمة وضع إطار عمل للسياسة النقدية التي يتبعها« النظام الأوروبي للبنوك المركزية ».

وتجدر الإشارة إلى أن دور هذه المؤسسة النقدية لا يتعدى كونه استشاريا، ففي حالة التوصل إلى توافق الآراء في مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، فإنها تقوم بتقديم توصياتها فقط، أما في حالة العكس فتكتفي بتحديد القضايا المهمة وإعداد قائمة الخيارات ليختار منها البنك المركزي الأوروبي.

وفي هذا الإطار حققت مؤسسة النقد الأوروبية عدة إنجازات نذكر منها.

*تحقيق أرضية مشتركة للاتفاق فيما يخص القضايا الهامة المطروحة على مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

*توسيع مجالات توافق الآراء ومتابعة العمل الفني المهم.

*تحقيق الشفافية ومصداقية عملية التوحيد النقدي.

## النظام الأوروبي للبنوك المركزية:

لقد وضعت المرحلة الثانية في اتفاقية ماستريخت خطوات تأسيس النظام الأوروبي للبنوك المركزية والذي بدأ في جانفي 1999، حيث حل البنك المركزي الأوروبي محل مؤسسة النقد الدولية.

فبالإضافة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها أي بنك مركزي آخر كتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة الأورو وإدارة الاحتياطات النقدية والإشراف على صك القطع النقدية والعمل على تعزيز نظام الدفع الذي يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود في كافة مناطق الأورو ، فإنه يتولى أيضا مهمة تحقيق الأهداف التالية.

- تعريف وتنفيذ السياسة النقدية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- تولي عمليات التحويل الأجنبية.
- تولي إدارة الاحتياطي الأجنبي الرسمي للدول الأعضاء.
- تشجيع ومساندة المدفوعات.

ولكي يتمكن البنك المركزي الأوروبي من تحقيق أهدافه يجب أن يكون مستقلا سياسيا ووظيفيا بمعنى أن لا يتلقى أوامره من أي حكومة وطنية كانت أو أي مؤسسة أخرى، ويجب أن يمتلك الأدوات والتقنيات التي تساعده على تحقيق أهدافه النقدية وأن يستمر متخذو القرار وباقي المديرين فترة طويلة لتحقيق مثل هذا النوع من الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك ثلاث هيئات تسهر على سير النظام الأوروبي للبنوك الأوروبية تتمثل فيما يلي :

- مجلس المحافظين: الذي يتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في الوحدة النقدية، وكذا أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي وهو مكلف بتحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية الأوروبية.
- مجلس الإدارة: وتوكل إليه مهمة تطبيق هذه السياسة وبتسيير البنك المركزي الأوروبي.
- المجلس العام: يتكون هذا الأخير من رئيس مجلس الإدارة و من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء في السوق الموحدة، وبالتالي فهو يمثل الصلة بين الدول المشاركة وغير المشاركة في الأورو.

بالنسبة للمساهمة في رأس مال البنك المركزي فهي لا تقتصر على دول منطقة الأورو (11 دولة) فقط بل تمتد إلى دول الاتحاد الأوروبي (15 دولة)، ويقدر رأسماله بـ 05 مليارات أورو ويمكن زيادته عند الضرورة، بحيث تقوم كل البنوك المركزية الأعضاء في منطقة الأورو بتقديم حصتها في البداية والمقدرة بـ 04 مليارات أورو في حين لا تلتزم البنوك المركزية غير الأعضاء في منطقة الأورو بتقديم حصتها في البداية.

ويتم تحديد حصة كل دولة عضو في رأسمال البنك على أساس نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى ناتج الاتحاد الأوروبي، ونسبة السكان بالنسبة إلى إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تأتي ألمانيا على رأس القائمة تليها فرنسا ثم إيطاليا ثم بريطانيا في حال انضمامها إلى الاتحاد النقدي كما هو موضح في الجدول رقم 48:

جدول رقم48: حصص البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي (كنسبة مئوية) في رأسمال البنك المركزي الأوروبي مرتبة تنازليا(2002).

| الدولة العضو | نسبة المساهمة | الدولة العضو | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|
| 10-1 ألمانيا | **64.4096** | 9-1 السويد | **2.6980** |
| فرنسا | 16.8703 | النمسا | 2.3663 |
| إيطاليا | 14.9616 | اليونان | 2.5474 |
| بريطانيا | 14.1109 | البرتغال | 1.9250 |
| إسبانيا | 8.8300 | الدانمارك | 1.6573 |
| هوندا | 4.2796 | فنلندا | 1.3991 |
| بلجيكا | 2.8885 | أيرلندا | 0.8384 |
| | | لكسمبورغ | 0.1469 |

## 2.2. دخول الأورو حيز التداول.

شهدت منطقة الأورو بعد الإعلان عن العملة الموحدة، حركة مستمرة وسريعة للقيام بمجمل الترتيبات والتحضيرات الخاصة بالعملة الجديدة، وذلك في إطار جدول زمني تتابعي يبدأ حسابيا من الفاتح جانفي 1999 تاريخ الإعلان على ميلاد الأورو إلى 30 جوان 2002 حيث يطرح الاورو في التداول.

### 1.2.2. أهداف العملة الأوروبية الموحدة.

إن الهدف الرئيسي من الإعلان عن ميلاد الأورو، هو تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية التي تعتبر أهم حلقات الوحدة الاقتصادية المراد تحقيقها، فوجود عملة موحدة

سيؤكد هذه الوحدة وسيحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي وأسعار الصرف، ويندرج ضمن هذا الهدف جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي.

* تبني سياسة نقدية موحدة، قائمة على أساس الربط بين السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء وذلك بالتوازي مع السياسات الزراعية والتجارية.
* تجنب سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال.
* خلق المزيد من الشفافية في الأسعار والمنافسة بين مؤسسات الاتحاد وتسهيل المعاملات داخل الاتحاد الأوروبي مما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.
* خلق سوق مالي أوروبي موحد يقوم على أسس اقتصادية موحدة من شأنه توفير السيولة وتحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
* إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى الدولي خاصة أمام الدولار وإعطاء مكانة لائقة لأوروبا في النظام الاقتصادي العالمي.

2.2.2. مراحل التحول للتعامل بالأورو:

لقد اعتمدت أوروبا على مبدأ التدرج واستخدام المراحل في تحقيق الوحدة بجوانبها المختلفة، وقد اتجهت أوروبا إلى عملة الوحيدة بثبات وفقا لجدول زمني متتابع المراحل التي تختلف من حيث المقاصد والأهداف ومن حيث الوسائل و الأدوات.

فبعد أن تطرقنا إلى مراحل الوحدة النقدية التي أقرتها معاهدة ماسترخت، سنتناول فيما يلي المراحل التي جاءت مباشرة بعد الإعلان عن ميلاد الأورو.

المرحلة الأولى: ( 1998- 1999) :

تم في هذه المرحلة تحديد الدول المؤهلة للانضمام إلى منطقة الأورو والتي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية والتصديق عليها، واتخاذ الترتيبات الخاصة بصك الوحدات المعدنية وإصدار الأوراق النقدية للأورو.

المرحلة الثانية: (1999- 2002) :في الفاتح من جانفي 1999 تم الإعلان عن ميلاد الأورو، و تم تحديد سعر التبادل بين الأورو و العملات المشاركة فيه، كما تم استخدام الأورو في هذه المرحلة كوحدة حسابية فقط دون أن يكون في صورة عملة ورقية حقيقية، حيث استخدم في تسوية التعاملات بين البنوك و في البورصة و في إصدار السندات الحكومية، و يتم التحول إلى الأورو بصورة جزئية و اختياريا حيث يكون للشركات و المؤسسات و البنوك و الأفراد حق فتح حساب بـ " الأورو" و بالطبع يكون للمحلات و المتاجر حق إعلان أسعار خدماتها و منتجاتها ب" الأورو" إلى جانب العملات الوطنية، و يمكنها أيضا إصدار فواتير و إمساك دفاترها المحاسبية بالأورو. و هدف هذه المرحلة هو:

- خلق نوع من الاعتياد و القبول العام لدى مواطني الدول الأعضاء في منطقة الأورو.
- معالجة أي أثار عكسية أو مشكلات قد تنجم عن إصدار الأورو.
- خلق نوع من التفاؤل والتطلع لإنزال العملة الجديدة في التداول.

وقد أطلق على هذه المرحلة بمرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام العملة الوطنية إلى جانب الأورو.

المرحلة الثالثة: (2002- جوان 2002)استمر التعامل المزدوج بالعملتين الوطنية والأورو في الدول المنظمة الى منطقة الأورو، بحيث تم إدخال الأورو في صورة قطع وأوراق نقدية إلى جانب العملات الوطنية وبالتالي أصبح الأورو مكون رئيسي من مكونات المعروض النقدي في الدول الأعضاء(أنظر الملحق رقم 06). وقام الأفراد بالتخلص تدريجيا من النقود المحلية وإحلال الأورو محلها، كما تقوم الدول الأعضاء بسحب عملاتها من الخارج واستبدالها بالأورو.

وقد حدد تاريخ 30 جوان 2002 كآخر أجل لكي يصبح الأورو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول.

3.2. مزايا و مخاطر العملة الموحدة

إن إنشاء الأورو كعملة موحدة للاتحاد الأوروبي من شأنه أن يمنح الدول الأعضاء مزايا متعددة، ولكنه يعرضها في نفس الوقت إلى جملة من المخاطر أيضا.

**1.3.2. مزايا العملة الموحدة:**

هناك مجموعة من المزايا والفوائد التي يمكن أن تحققها الدول الأعضاء في الوحدة النقدية الأوروبية خاصة في ضوء الحملات المتواصلة لكسب عضوية الاتحاد الأوروبي، بحيث شهدت الدول الأعضاء معدلات نمو مرتفعة مما ترتب عنه تزايد الثقة في الاقتصاد الأوروبي، وبالتالي تزايد الثقة في العملة الأوروبية الموحدة، وتتخلص هذه المزايا فيما يلي:

**التقليل من فروقات سعر العملة و التذبذب في سعر الصرف:**

أي العمل على استقرار الأسعار نظرا لكون العملة الموحدة خاضعة لإدارة وإشراف بنك مركزي أوروبي واحد، وسياسة نقدية موحدة مما يؤدي إلى تخفيض حدة التقلبات النقدية والائتمانية. وبالتالي تحقيق شفافية كاملة في المعاملات والقضاء على عنصري القلق والاضطراب القائم في الأسواق النقدية.

**تخفيض تكلفة تحويلات العملة وتخفيض تكاليف الحوالات المصرفية:**

ومن ثم إزالة خطر تقلبات أسعار صرف العملة على سير المبادلات البينية داخل السوق الموحدة وانخفاض تكاليف الصفقات التجارية كنتيجة لزوال تكاليف الصرف والتحويل بين عملات الدول المشاركة في الأورو.

**دعم التجارة الدولية والاستثمار وذلك نتيجة لاعتماد هذه العملة الموحدة:**

وبالتالي تحقيق التوظيف الشامل والكامل للقوى العاملة والقضاء على البطالة مما يعزز الرفاهية ويقلل من الاضطرابات الاجتماعية.

**دعم السوق الأوروبية عن طريق إزالة خطر تأرجح أسعار العملة:**

كما ستسهل عملية المقارنة بين الأسعار في ظل العملة الموحدة في السوق الأوروبية، مما يزيد من حدة المنافسة الحرة وانخفاض مستويات الأسعار واتساع نطاق السوق وعلاقاته بالأسواق الخارجية.

**انخفاض معدلات الفائدة وزيادة سيولة سوق رأس المال:**

وكذلك زيادة القدرة على ضبط الموارد المالية، سواء السيادية للدولة أو غير السيادية.

## زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد:

والذي سيفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، واستقرار العملة التي تشكل المنافس الوحيد للدولار الأمريكي والين الياباني نظرا لقوة الاقتصاد الأوروبي ومكانته في التجارة الدولية.

2.3.2. مخاطر العملة الموحدة:

على الرغم من المزايا السابقة الذكر إلا أن هناك مجموعة من مخاطر، تشكل تهديدا حقيقيا، لنجاح واستقرار العملة الأوروبية الموحدة، وترتبط أساسا باتجاه بعض الدول إلى تخفيض العجز بصورة سريعة حتى تفي بمعايير التقارب المطلوبة ونذكر من بين هذه المخاطر ما يلي:

* يفرض الاتحاد النقدي وجود أسواق أسهم متكاملة خالية من المخاطر وبالتالي فإن العمل على إزالة هذا الشرط قد يترتب عنه مشاكل جانبية كظهور تباينات في أسعار الأسهم الأوروبية،وذلك راجع إلى تباين الخصائص الاقتصادية لكل دولة على حدى، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد لم تصل إلى درجة التكامل الحقيقي.

* مخاطر الصدمات وبخاصة عندما تكون المبادلات التجارية و المعاملات النقدية بين دول الاتحاد الأوروبي

عمليات داخلية، والأخطر أن تؤدي هذه الصدمات إلى التخفيض من قيمة العملة نتيجة حدوث هبوط مفاجئ في الاستثمارات على مستوى الاتحاد.

* التنافس الكبير بين دول الاتحاد الذي يزيد من فرص التصادم في المدى القصير وقد يكون إيجابيا في المدى الطويل.

* الشروط المالية الصعبة للمعاهدة خاصة فيما يخص عجز الموازنة و المديونية، كذلك الشرط الخاص بسعر الصرف والقاضي بعدم السماح للعملة بالتذبذب بأكثر من 15% صعودا وهبوطا.

* مشاكل النمو اللامتكافؤ الذي يؤدي إلى التخصص في الصناعات وهذا يمثل تهديدا بالنسبة للدول التي ليس لديها مقومات التخصص.

* مشاكل البطالة والتي وصلت في المتوسط إلى 11% سنة 2002 واتساع رقعة الفقر و الجمود الأداء الاقتصادي.

* مشاكل خاصة بالسياسة التقييدية التي انتهجها البنك المركزي الأوروبي بهدف تخفيض معدلات التضخم، واتخاذ مثل هذه السياسات قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ويؤثر بالتالي على النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى جملة المخاطر المذكورة سابقا فإن هناك تحدي كبير تواجهه العملة الموحدة و المتمثل في صعوبة التوصل إلى التوازن الصحيح بين الانضباط والمرونة في المالية العامة، وهذا ما ينتظر أن يحققه ميثاق تحقيق الاستقرار و النمو.

### 3. المكانة الدولية للأورو في ظل تحديات الدولار.

بعد الإعلان عن ميلاد الأورو في سنة 1999، دخل العالم مرحلة جديدة تُنبأ بقدوم نظام نقدي عالمي جديد. فخلال نصف القرن الماضي كان الدولار الأمريكي العملة المحورية بلا منازع، وفي فترة مبكرة عقب الحرب العالمية الثانية أبدى الجنيه الإسترليني قدرا من المنافسة للدولار، إلا انه خلال فترة الثمانينات أدى الاستخدام المتزايد للمارك الألماني والين الياباني إلى الظن بأن النظام النقدي الدولي سيصبح ثلاثي الأقطاب ،إلا أن هذا الاعتقاد لم يعد قائما منذ بداية الخطوات الجادة لإنشاء العملة الأوروبية الموحدة، حيث اتجهت الآراء حول احتمال قيام نظام ثنائي الأقطاب يتزعمه كل من الدولار والأورو.

لذلك سنحاول في هذا الإطار التعرف على مكانة الأورو في النظام النقدي والاقتصادي الدولي وذلك من خلال الكشف عن قوة هذه العملة وأثرها على الاقتصاد العالمي.

### 1.3. الأورو والدولار ووظائف العملة الدولية.

لقد كرست اتفاقية "بريتون وودز" الدولار محورا للنظام النقدي الدولي، ومع انهيار «بريتون وودز" أصبح الدولار العملة الأولى التي تقوم بوظائف العملات الدولية، حيث أصبحت غالبية الاحتياطات الدولية بالدولار وأغلب السلع العالمية مثل النفط والقمح تسعر بالدولار، بالإضافة إلى ذلك فإن غالبية دول العالم أصبحت تدافع عن سعر صرف الدولار باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصادياتها في ظل عدم وجود عملة عالمية بديلة يمكن أن تحل محل الدولار أو تعادله. وفي ظل الإختلالات النقدية التي شهدتا فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين سارعت الدول الأوروبية إلى إنشاء عملة موحدة أوروبية مكونة من سلة من العملات لمجموعة من الدول، لها وزنها في الاقتصاد العالمي بعكس الدولار الذي ظهر كعملة وطنية وقفز بسرعة إلى عملة دولية، وبدون شك فإن استحداث الأورو على الساحة النقدية الدولية سيؤدي إلى مزيد من التصادم والتنافس بين الدولار والأورو.

لذلك سنتحدث في هذا الإطار عن مستقبل الأورو كعملة دولية، منافسة للدولار.

#### 1.1.3. الأورو كمخزن للقيم:

نظرا للدور المتميز الذي لعبته العملات الأوروبية كعملات احتياط دولية قبل إنشاء الأورو (أنظر الجدول رقم 49)، فإنه من المنتظر أن يكون للأورو مكانة بارزة بين العملات الدولية، وأن يكون منافسا قويا للدولار خاصة إذا توسع الاتحاد النقدي وشمل عملات أخرى قوية كالإسترليني مثلا.

الجدول رقم 49: حصة بعض العملات من الاحتياطات الدولية (1975-1995)

(بالمليار دولار والنسب المئوية).

| | 11-1 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 |
|---|---|---|---|---|---|
| المستويات (بالمليار دولار) | 162.4 | 378.2 | 382.6 | 844.8 | 1323.9 |
| حصص العملات بالنسب المئوية | | | | | |
| الدولار | 79.4 | 62.4 | 55.3 | 50.3 | 56.4 |
| الين | 0.5 | 2.6 | 7.3 | 8.2 | 7.1 |
| المارك الألماني | 6.3 | 10.4 | 13.9 | 17.4 | 13.7 |
| الفرنك الفرنسي | 1.2 | 0.9 | 0.8 | 2.3 | 1.8 |
| الليرة الإسترلينية | 3.9 | 1.7 | 2.7 | 3.2 | 3.4 |
| الفلورين | 0.6 | 0.7 | 0.9 | 1.0 | 0.4 |
| الإيكو | - | 13.9 | 11.6 | 9.6 | 6.5 |

كما أن عملية التوسيع الأخيرة للاتحاد الاقتصادي الأوروبي سوف تعزز أكثر من المكانة الدولية للأورو كحصة من الاحتياطات الدولية (أنظر الجدول رقم 50) .

الجدول رقم 50: إجمالي الاحتياطات النقدية المكونة قبل وبعد الاتحاد النقدي الأوروبي (نسبة من إجمالي الاحتياطات الدولية 1995).

| | قبل الإتحاد النقدي الأوروبي | بعد الإتحاد النقدي الأوروبي |
|---|---|---|
| احتياطات بالدولار | 62 | 69 |
| احتياطات بالأورو (DEM) | 26 | 19 |
| احتياطات بالين | 6 | 08 |
| إجمالي الاحتياطات | 100 | 100 |

ومن المنتظر أن تقبل الدول التي ستربط عملاتها بالأورو مستقبلا، على الرفع من احتياطي الأورو لديها، فمن مصلحتها الحفاظ على قيمة الأورو، وإعطاءه مكانة قوية بين العملات الدولية، ومن المنتظر أيضا أن تحتفظ البنوك المركزية في آسيا وأمريكا اللاتينية بجزء من احتياطاتها بالأورو، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي.

فالصين مثلا أفصحت عن نيتها في تحويل ثلث موجداتها بالأورو، ونظرا لهذه التقديرات والتي تشير كلها إلى احتمال ارتفاع حصة الأورو من الاحتياطات الدولية فّإن الطلب على الأورو كعملة احتياطية سيزيد فعلا وتزداد ثقة المستثمرين في الأسواق المالية الدولية من خلال استثمار أصولهم بشكل كلي أو جزئي، ونذكر في هذا الصدد بأن أكبر وأهم شركة تأمين على الحياة في العالم وهي شركة « Nippon life » اليابانية قررت رفع نسبة توظيفاتها بالأورو التي قدرت بحوالي 12 مليار أورو سنة 1999 ، وذلك بغية تنويع مخاطر المحفظة المالية بحيازة مجموعة واسعة من العملات الدولية (كأصول).

هذا التطور في مكانة الأورو سوف يبقي على الدولار كعملة دولية رئيسية لمدة معينة ثم تنقلب الأمور لصالح الأورو، فلا يمكن أن نتجاهل بأن 68% من الاحتياطات

الرسمية هي بالدولار و13 % فقط بالأورو (أنظر الجدول رقم (51).إلا أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى 18.7% في أواخر عام 2002.

الجدول رقم 51: الأورو عملة الاحتياطي الثانية عالميا (1999-2001) (نسبة من إجمالي الاحتياطات).

| | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|
| الدولار الأمريكي | **68.4** | 68.1 | 68.3 |
| الأورو | 12.7 | 13.0 | 13.6 |
| الين الياباني | 5.5 | 5.2 | 4.9 |

ونذكر بأن انتقال الأورو إلى عملة احتياطي دولية، متوقف على قوة الاقتصاد الأوروبي مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، وتطور الأسواق المالية الأوروبية واستقرار الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتحقيق العدالة في التوزيع بين الشمال والجنوب وكذا إمكانية نجاح عمليات الدمج القطاعي وتقوية نشاط المؤسسات حتى تستطيع المنافسة في السوق الواحدة والتوسع في الأسواق الناشئة.

2.1.3. الاورو كوحدة حساب:

في إطار العمليات النقدية الرسمية، يستعمل الأورو من طرف السلطات النقدية لحساب أسعار الصرف وتثبيت العملات وتقييم الدين في منطقة الأورو وذلك منذ الإعلان عن ميلاده في سنة 1999 (أنظر الجدول رقم 52).

الجدول رقم 52: الأورو مقابل عملات دول الاتحاد النقدي الأوروبي (2000).

| رقم التسلسل | البلد | العملة | 4دسعر الصرف |
|---|---|---|---|
| **01** | النمسا | **شلن** | 13.7603 |
| **02** | بلجيكا | **فرنك بلجيكي** | 40.3999 |
| 03 | لوكسمبورغ | **فرنك لكسمبورغي** | 40.3999 |
| 04 | فنلندا | **مارك فنلندي** | 5.94573 |
| 05 | فرنسا | **فرنك فرنسي** | 6.55957 |
| 06 | ألمانيا | **مارك ألماني** | 1.95583 |
| 07 | إيرلندا | **الجنيه الإرلندي** | 0.787564 |
| 08 | إيطاليا | **ليرة إيطالية** | 1936.27 |
| 09 | هولندا | **جلدر** | 2.20371 |
| 10 | البرتغال | **إسكودو** | 200.482 |
| 11 | إسبانيا | **بيزيتا** | 166.386 |

بالنسبة لدور الأورو كعملة مرجعية، فمن المحتمل أن تلجأ العديد من الدول إلى ربط عملاتها بالأورو، وذلك في حال ما إذا أثبتت استقراره وثبات قيمته، ومن المنتظر أن تُقبل حوالي 20 دولة من أوروبا الشرقية وحوض البحر المتوسط على ربط عملاتها الوطنية بالأورو، كعملة تثبيت أو سلة مرجحة. ففي سنة 2003 اعتمدت 51 بلد وإقليم خارج منطقة الأورو على الأورو بصفته عملة مرجعية و أدارت تثبيت أو كجزء من الربط بسلة من العملات.

أما عن العمليات الخاصة، فإن الأورو يلعب دورا هاما في فوترة التجارة الدولية وكذا تحرير الأدوات المالية الدولية، ومن خلال الجدول رقم 53. يمكن أن

نأخذ فكرة عن الدور الدولي للأورو كعملة للتجارة الدولية، بحيث نلاحظ بأن الدولار يمثل العملة الدولية الأولى في مجال فوترة المعاملات التجارية الدولية، ولا يقتصر على ذلك فقط بل يسيطر حتى على المعاملات الداخلية، كما رأينا في مفهوم الدولرةً بالنسبة للبلدان النامية خاصة منها التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم.

الجدول رقم 53: حصة بعض العملات في المبادلات التجارية (1980-1992)

(بالمليار دولار والنسب المئوية).

| | نسبة من الصادرات العالمية | | | بالمليار دولار 1992 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 1980 | 1987 | 1992 | المجموع | زائد $U_{15}$ |
| الدولار | 56.1 | 47.9 | 47.6 | 1740 | 1599.4 |
| الين | 2.1 | 4.0 | 4.8 | 175.5 | 171.2 |
| المارك الألماني | 13.6 | 16.1 | 15.3 | 559.4 | 262.8 |
| الفرنك الفرنسي | 6.2 | 6.5 | 6.3 | 230.4 | 113.6 |
| الليرة الإسترلينية | 6.5 | 5.5 | 5.7 | 208.4 | 105.4 |
| الليرة الإيطالية | 2.2 | 3.2 | 3.4 | 124.3 | 62.4 |
| الفلورين | 2.6 | 2.8 | 2.8 | 102.4 | 54.1 |
| الصادرات العالمية | 100 | 100 | 100 | 3656.1 | 2693.1 |

رغم سيطرة الدولار على التجارة الدولية، إلا أن ذلك لا يمنع بأن يكون للأورو دورا فعالا في فوترة التجارة الدولية (أنظر الجدول رقم54).

الجدول رقم 54: استخدام الأورو في التجارة الخارجية بالنسب المئوية (1998-2001).

| | الدولار | الأورو |
|---|---|---|
| 12-1 1998 | 84.3 | 46.7 |
| 2001 | 84.4 | 43.0 |

تشير العديد من العوامل إلى إمكانية حدوث ارتفاع كبير في النسبة من التجارة التي يتم تسديدها بالأورو، ونذكر من بين هذه العوامل ما يلي.

- المستوى الكبير للتبادل في منطقة الأورو فيما بينها وبين العديد من الدول الأخرى بما في ذلك المناطق الرئيسية العالمية.

- الحجم الكبير للسوق الأوروبي، والذي يتميز بانخفاض تكلفة المبادلات.

- المستوى المنخفض المتوقع للتذبذب في سعر صرف الأورو.

وبالتالي فإن الأورو سيؤدي إلى تحويل نسبة كبيرة من التجارة الدولية باتجاه منطقة الأورو، نظرا لاتساع العلاقات التي تربط دول المنطقة بمختلف دول العالم.

ونذكر في هذا الصدد بأن حوالي 50% من إجمالي صادرات حوض البحر المتوسط، موجهة إلى منطقة الأورو، كما تحصل الصين على حوالي 50% من وارداتها من أرض الأورو.

وفي هذا الصدد يرى خبراء معهد البحوث الاقتصادية في ميونيخ بألمانيا بأن الأورو سيؤثر على الدولار من خلال حركة التجارة الدولية، كما سيهيمن على تجارة السلع الصناعية، نظرا لاحتلال الاتحاد الأوروبي المركز الأول في هذه التجارة، أما

الدولار فسيبقى العملة المهيمنة على التجارة المواد الخام (البترول المعادن، القطن) نظرا لكون تسعير هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين، كما أن سيطرة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات على إنتاج وتجارة هذه المنتجات سيدعم موقف الدولار في هذا النوع من التجارة.

ومن المحتمل أيضا أن تطالب الدول المصدرة للمواد الخام بان يتم تسديد فواتير معاملاتها بالأورو، خاصة الدول التي ترغب في ربط عملاتها بالأورو، وكذا الدول التي تربطها بمنطقة الأورو علاقات تجارية متعددة.

### 3.1.3. الأورو كوسيلة دفع:

على صعيد المعاملات الرسمية تلعب العملة الدولية دورا أساسيا في التدخلات الرسمية في أسواق الصرف العالمية، كما تساهم في تمويل العجز في موازين المدفوعات و ذلك في إطار وظيفتها الأساسية كوسيلة دفع. وترتبط هذه الوظيفة بالدور الفعال الذي يلعبه الأورو في الأسواق النقدية العالمية وكعملة ودائع واستثمارات دولية فالدولار الأمريكي كما رأينا سابقا يعتبر العملة الأكثر تبادلا في كل المراكز المالية الدولية وذلك مقارنة بالعملات الأخرى، فنلاحظ من خلال الجدول رقم 56، أنه نحو إجمالي 200% من المبادلات في السوق الصرف هناك حوالي 84% من المبادلات لديها مقابل بالدولار و هي أعلى نسبة بتاريخ أفريل 1995، في حين حققت العملات الأوروبية مجتمعة حوالي نسبة 70% من الإجمالي 200% من المعاملات. مما يعطي للأورو حظا أوفر كعملة للتبادلات في أسواق الصرف الدولية.

الجدول رقم 55: حجم التبادلات في أسواق الصرف الخارجية بالمليار والنسب المئوية (أفريل 1995).

| العملات | بالمليار دولار | نمو المجموع 200% |
|---|---|---|
| دولار أمريكي | 1313.4 | 83.6 |
| الين الياباني | 371.4 | 23.6 |
| المارك الألماني | 583.3 | 37.1 |
| فرنك الفرنسي | 127.2 | 8.1 |
| ليرة إسترلينية | 139.7 | 8.9 |
| الإيكو | 36.2 | 2.3 |
| عملات صعبة أخرى أوروبية من **SMG** | 211.9 | 13.5 |
| المجموع | 1571.8 | 100.0 |

وفي هذا الإطار يحتمل امتداد تأثير الأورو على الأسواق العالمية للأوراق المالية والسوق العالمية للسندات (أنظر الجدول رقم 56، وسوق قرض البنوك وكذلك الأسواق المتخصصة مثل سوق الديون الخارجية للحكومات بحيث حقق الأورو نسبة 30.4% مقابل 34.7% للدولار في توزيع صكوك الديون الدولية سنة 2003. ومنذ سنة 1999 أصبح الأورو العملة المختارة الأولى لنصف الإصدارات العالمية للسندات، وذلك بفضل الصناديق الأوروبية للمعاشات وصناديق التأمين بالنسبة للأنواع الجديدة من السندات بما في ذلك الإصدارات الجديدة للشركات الأوروبية بالأورو.

الجدول رقم 56: إصدارات السندات في الأسواق الدولية بالنسب المئوية (1999-2001).

| | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|
| المجموع (مليار دولار) | 1766.60 | 1933.20 | 570.20 |
| الدولار | %43.89 | %44.44 | %46.14 |
| الأورو | %38.37 | %33.51 | %37.64 |
| الين | %6.73 | %10.57 | %6.41 |
| عملات أخرى | %11.02 | %11.47 | %9.84 |

كما يلعب الأورو دورا هاما في تمويل المبادلات التجارية وتسييل الديون الخارجية، بحيث لعبت العملات الأوروبية دورا هاما في تشكيل الديون العربية أنظر الجدول رقم 57.

جدول رقم57: تكوين عملات الدين الخارجي طويل الأجل لبعض الدول العربية عام 1996بالنسبة المئوية.

| | دولار أمريكي | ين ياباني | عملات الاتحاد الأوروبي | متعدد و عملات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | **28.6** | **24.5** | **25.5** | **24.4** |
| تونس | **16.3** | **12.3** | **19.7** | **49.7** |
| الجزائر | **38.3** | **12.2** | **24.9** | **24.1** |
| السودان | **49.3** | **2.7** | **7.8** | **40.1** |
| سورية | **82.7** | **3.1** | **3.6** | **10.6** |
| عمان | **61.4** | **13.1** | **9.3** | **16.2** |
| لبنان | **65.0** | **0.0** | **9.0** | **26.0** |
| مصر | **35.6** | **12.2** | **32.3** | **20.0** |
| المغرب | **31.9** | **3.5** | **8.9** | **51.6** |
| موريتانيا | **36.0** | **3.5** | **8.9** | **51.6** |
| اليمن | **23.1** | **5.1** | **1.9** | **69.0** |

## 2.3. الخصائص الاقتصادية للأورو كعملة دولية.

حتى يكون الأورو عملة دولية منافسة للدولار الأمريكي، ويقوم بوظائف العملة الدولية على أحسن وجه فإن ذلك يتوقف على أمرين: مدى الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومدى فاعلية وجودة السياسات النقدية والمالية والاقتصادية -بصفة عامة- المتبعة في منطقة الأورو من جهة، وبتحديث السوق المالية الأوروبية الموحدة بدرجة كافية حتى تتوفر فيها آليات استثمارية متنوعة ومتطورة تنافس ما هو متاح حاليا في الأسواق المالية الأمريكية من جهة أخرى.

لذلك سنتطرق في هذا الإطار إلى مدى قدرة العملة الأوروبية الموحدة في تأمين خصائص العملة الدولية.

**1.2.3**. الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الأورو.

لكي يتم استخدام عملة ما دوليا من الضروري توفر عناصر الثقة فيها وذلك من خلال استقرار قيمتها بمعنى يجب أن يوفر سعرها بالنسبة للعملات الأخرى معلومات كافية للمتعاملين الاقتصاديين مما يجعل من غير الضروري لهم إجراء تحريات مكلفة.

وأول شرط يضمن الاستقرار قيمة العملة، هو الاستقرار السياسي للدولة المصدرة لها وهذا الشرط غير متوفر في حالة الأورو بنسبة مائة بالمائة. فقد استطاع البناء الأوروبي من القضاء على الحروب التي قامت بين فرنسا وألمانيا وأصبح احتمال العودة إلى هذه الحروب مستحيلا عن طريق إنشاء تعاون يزداد وثوقا يوما بعد يوم بين هذين البلدين. ولكن الشيء الذي يهدد الاستقرار السياسي لمنطقة الأورو، هو افتقار هذه المنطقة إلى وزن سياسي كالذي تمتلكه الولايات المتحدة ، فلا تزال دول هذه المنطقة تابعة سياسيا لها.

أما عن الاستقرار الاقتصادي في منطقة الأورو، فيمكن أن نقول بأن معاهدة ماستريخت قد منحت تسييرا اقتصاديا على المديين القصير والمتوسط طبقا لمعايير التقارب المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو، وفي حال التزام الدول الأعضاء بتطبيق هذه المعايير فإن الأورو سينجح كعملة دولية مستقرة ومقبولة دوليا. والجدول رقم 58: يبين مدى تحقيق دول الاتحاد الأوروبي لمعايير معاهدة ماستريخت في الفترة (1996-1998).

الجدول رقم 58: نتائج الدول الأعضاء فيما يخص معايير التقارب سنة (1997-1998).

| القسم الدولة | التضخم | العجز نسبة من الـ PIB | الدين (% من الـ PIB) | | | المشاركة في ميكانيزم العرق | معدلات الفائدة طويلة الأجل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جانفي 1998 | 1997 | 1997 | تغيرات بالنسبة للسنة السابقة | | مارس1998 | جانفي 1998 |
| | 2.7 | 3 | 60 | – | – | – | 7.8 |
| بلجيكا | **1.4** | **2.1** | **122.2** | **-4.7** | **-4.3** | نعم | 5.7 |
| الدانمارك | **1.9** | **0.7** | **65.1** | **-5.5** | **-2.7** | نعم | 6.2 |
| ألمانيا | **1.4** | **2.7** | **61.3** | **0.8** | **2.4** | نعم | 5.6 |
| اليونان | **5.2** | **4.0** | **108.7** | **-2.9** | **1.5** | نعم | 9.8 |
| إسبانيا | **1.8** | **2.6** | **68.8** | **-1.3** | **4.6** | نعم | 6.3 |
| فرنسا | **1.2** | **3.0** | **58.0** | **-2.4** | **2.9** | نعم | 5.5 |
| إيرلندا | **1.2** | **-0.9** | **66.3** | **-6.4** | **-9.6** | نعم | 6.2 |
| إيطاليا | **1.8** | **2.7** | **121.6** | **-2.4** | **-0.2** | نعم | 6.7 |
| لوكسمبورغ | **1.4** | **-1.7** | **6.7** | **-0.1** | **0.7** | نعم | 5.6 |
| هولندا | **1.8** | **1.4** | **72.1** | **-5.0** | **-1.9** | نعم | 5.5 |
| النمسا | **1.1** | **2.5** | **66.1** | **-3.4** | **0.3** | نعم | 5.6 |
| البرتغال | **1.8** | **2.5** | **62.0** | **-3.0** | **-0.9** | نعم | 6.2 |
| فنلندا | **1.3** | **0.9** | **55.8** | **-1.8** | **-0.4** | نعم | 5.9 |
| السويد | **1.9** | **0.8** | **76.6** | **-0.1** | **-0.9** | لا | 6.5 |
| بريطانيا | **1.8** | **1.9** | **53.4** | **-1.3** | **0.8** | لا | 7.0 |

ومن بين الأولويات التي تسعى الدول الأوروبية إلى تحقيقها:

* التوفيق بين الأولويات السياسية للدول المستقلة (والتي تتمثل في السياسات المختلفة للمالية العامة والأساليب المختلفة لفرض الضرائب، والرعاية الاجتماعية).

* تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات الموازنات العامة حتى يمكنها مواجهة التقلبات والصدمات الدورية.

* زيادة مرونة اقتصادياتها وبخاصة أسواق العمل.

فيما يخص ضمان الاستقرار المالي في منطقة الأورو، قامت الدول الأوروبية باستخدام نظام تارجيت « TARGET » (نظام التسوية الإجمالية، التحويل السريع الآلي في الوقت الحقيقي عبر أوروبا)، ويهدف هذا النظام إلى ربط أنظمة التسويات الإجمالية بغية القضاء على المخاطر النظامية والأزمات المحتمل حدوثها في الدول الأعضاء.

كما أن معاهدة ماستريخت، نصت على ضرورة التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء لإيجاد مزيج مناسب بين السياسات الاقتصادية في منطقة الأورو، وكذا ضرورة ممارسة رقابة دقيقة وذلك بفضل نظام العقوبات الذي وضعته ضد العجز المفرط، كما تم إعطاء الحق لمجلس وزراء الاتحاد بممارسة نفوذا كبيرا على ميزانيات الدول الأعضاء.

في مجال الاستقرار النقدي، عهدت معاهدة ماستريخت للبنك المركزي الأوروبي مهمة إدارة السياسة النقدية الأوروبية الموحدة، والسهر على الالتزام بضوابط (ميثاق الاستقرار والنمو) وتكييف سياسته في مجال تحديد أسعار الفائدة وتضخم

الأسعار بقصد مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن تعرض أي قطر من أقطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي إلى أزمات محتملة.

أما بالنسبة لسوق العمل الأوروبي، فقد التزمت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإصلاحات سوق العمل الشاملة والتي تشكل "إستراتيجية العمل " لمنظمة التعاون والتنمية، وإن كان بطيئة في إنجازها. ويعود ذلك إلى كون ظروف العمل لا تتغير سريعا كرد فعل لتغيرات العرض والطلب لذلك تشكل البطالة في منطقة الأورو مشكلا صعب الحل، بحيث تبقى معدلات البطالة أكبر في منطقة الأورو مما هي عليه في الولايات المتحدة. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 59: معدلات البطالة في منطقة الأورو والولايات المتحدة

(نسبة من السكان العاملين المدنيين للفترة 1990-2002).

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة | 5.6 | 6.8 | 7.5 | 6.9 | 6.1 | 5.6 | 5.4 | 4.9 | 4.5 | 4.2 | 4.0 | 4.7 | 5.8 |
| منطقة الاورو | | 7.9 | 8.6 | 10.2 | 10.8 | 10.6 | 10.8 | 10.8 | 10.2 | 9.4 | 8.5 | 8.0 | 8.3 |

2.2.3 السيولة والقبول العام:

لقد بدأت عمليات الإصلاح للأسواق المالية الأوروبية، قبل حلول سنوات التسعينيات وذلك في كل من: فرنسا، ألمانيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، أما إيطاليا فقد نفذت عمليات الإصلاح بدءا من أوائل التسعينيات، حيث تم إنشاء شركات للأوراق المالية ذات النشاط الواحد وذلك بموجب قانون يناير 1991 كما تم التعامل بالصفقات

المجمعة ابتداء من نوفمبر 1991. مما أعطى للأسواق المالية الأوروبية نشاطا واسع النطاق (أنظر الجدول رقم60).

**الجدول رقم 60 : أسواق الأوراق المالية، مؤشرات عن الحجم ورقم الأعمال (مليون دولار) (1995).**

| | رسملة السوق | رسملة السوق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | متوسط حجم الشركة | معدل رقم الأعمال (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|---|
| المملكة المتحدة | **1210240** | **118.1** | **585** | **78.1** |
| ألمانيا | **4705** | **23.0** | **1128** | **97.8** |
| فرنسا | **401263** | **34.0** | **983** | **133.9** |
| سويسرا | **284093** | **108.9** | **1199** | **80.1** |
| هولندا | **283201** | **85.9** | **894** | **73.0** |
| إيطاليا | **180135** | **17.7** | **808** | **72.3** |
| إسبانيا | **154858** | **32.1** | **409** | **44.1** |
| السويد | **130939** | **66.6** | **1143** | **70.5** |
| بلجيكا | **83103** | **36.9** | **543** | **15.6** |

وبقدوم العملة الموحدة، صرحت صحيفة فايننشال البريطانية، بأن إصدار الأورو سيؤدي إلى حدوث تغييرات هامة، لعل من أهمها، التغييرات التي تشتمل أسواق المال الأوروبية، كمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية ومضاهية لها من ناحيتي الحجم والسيولة، وذلك مع تحولها من إتباع الدورات الاقتصادية الوطنية إلى دورة اقتصادية أوروبية أكبر وأعم انتشارا، كما ستنشأ سوق أوروبية للسندات أكبر وأكثر تمتعا بالسيولة تكون مصدرا أرخص وأوفر لعمليات الاقتراض طويل الأجل.

مع نهاية سنة 1998، شهد السوق المالي الأوروبي تطورا سريعا، حيث احتل السوق المالي الأوروبي المرتبة الثانية عالميا، بعد السوق المالي الأمريكي.

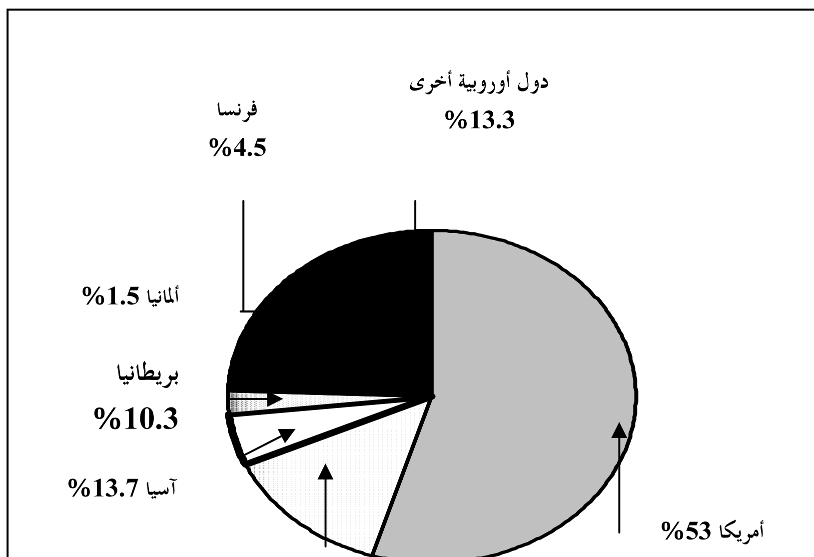
وبدخول الاورو حيز التنفيذ، أصبحت الأسواق المالية، أكثر توسعا وعمقا وسيولة، وذلك نظرا لاختفاء مخاطر الصرف بين العملات الأوروبية مما يزيد من استقطاب المستثمرين الراغبين في الحصول على فرص جديدة وتنوع في الأصول المالية.

كما عرفت سوق الإصدار للسندات المحررة بالأورو، نموا رائع، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 61، الذي يمثل مقارنة بين إصدارات السندات المحررة بالأورو والإصدارات المحررة بالدولار، بأنه إبتداءا من سنة 1998 تعدت الإصدارات المحررة بالأورو تلك المحررة بالدولار.

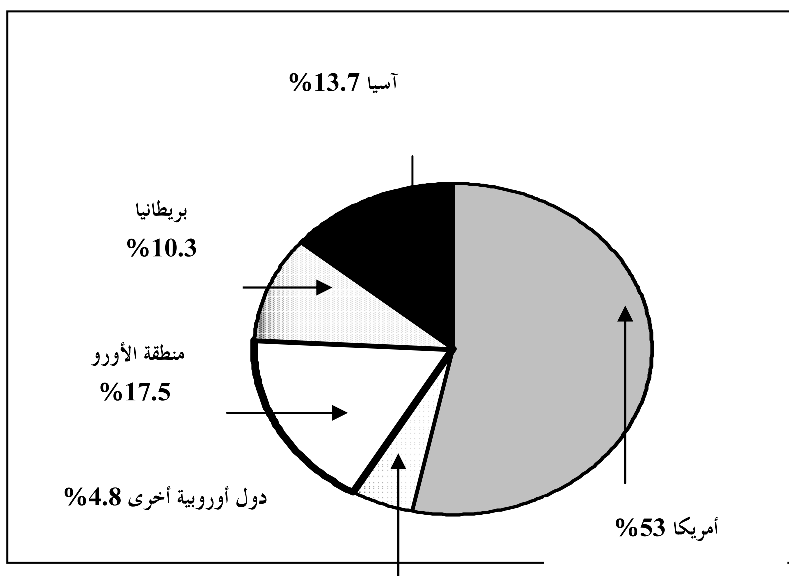
الجدول رقـــم:61 مقارنة بين إصدارات السندات المحررة بالأورو والإصدارات المحررة بالدولار(1998-1991) (بالمليار أورو))

| السنوات | إصدارات محررة بالأورو | | | إصدارات محررة بالدولار | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | سندات حكومة | سندات خاصة | المجموع | سندات الخزينة | سندات أخرى | المجموع |
| 1998 | **523** | **583** | **1106** | **490** | **415** | **905** |
| 1999 | **421** | **593** | **1014** | **290** | **465** | **755** |

**لا** يقتصر النمو على سوق السندات فقط بل سوق الأسهم هي الأخرى عرفت نموا ملحوظا مقارنة بالفترة التي سبقت إنشاء الأورو، ويظهر من خلال الشكلين رقم 27،28 نمو حصة بعض الدول بما فيها منطقة الأورو من سوق الأسهم وسوق السندات الدوليين.

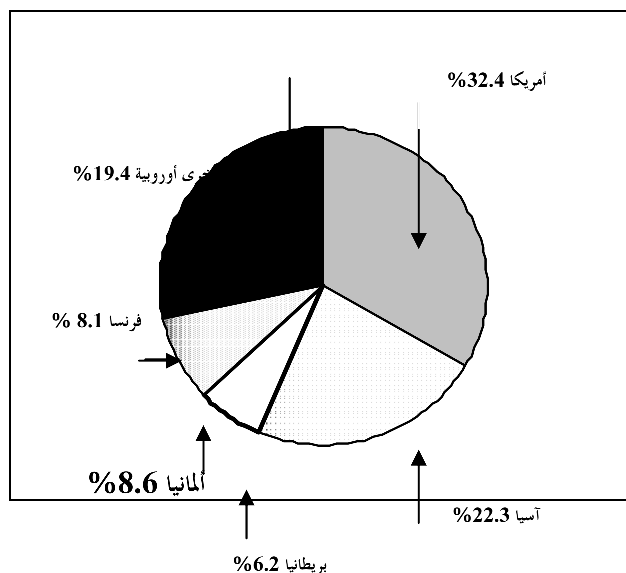



قبل إنشـاء الأورو

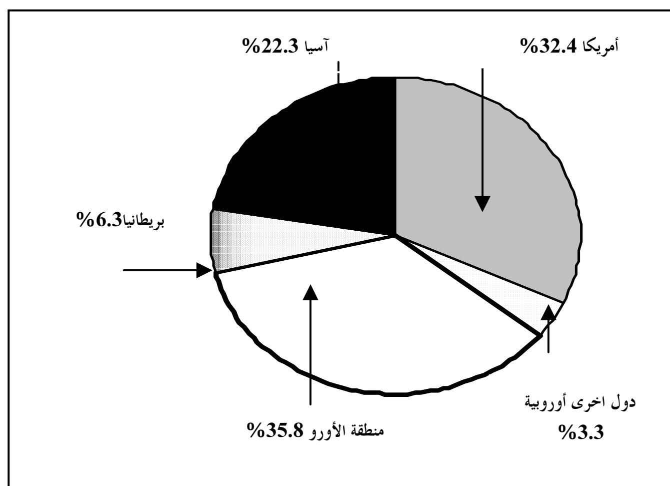



بعـد إنشـاء الأورو

الشكل رقم27: مقارنة الحصص في سوق الأسهم قبل وبعد إنشاء الأورو (نسبة من الرسملة الدولية).




قبل إنشـاء الأورو




بعـد إنشـاء الأورو

الشكل رقم 28: مقارنة حصص الدول في سوق السندات قبل و بعد إنشاء الأورو

(نسبة من الرسملة الدولية).

3.2.3.2.4. عوامل أخرى لتدويل الأورو:

من بين العوامل أو الشروط الأخرى المؤدية إلى نجاح عملية تدويل الأورو نذكر:

### أن تكون منطقة الأورو منطقة عملة مثلى:

يعـود الفضل في وضع نظرية المنطقة النقدية المثلى إلى الأعمال التي قام بها الاقتصادي مانديل « R mandell » وفليمنغ « M.Fleming »، اللذان قاما بإدخال عنصري التجارة الخارجية وحركة رأس المال في النموذج الاقتصادي الكلي في اقتصاد مغلق.

وانطلاقا من هذا النموذج تمكن مانديل من صياغة نظريته المسماة "نظرية المنطقة النقدية المثلى" « Zone Monétaire Optimale »، بحيث يعرف النظام النقدي في إطار هذه النظرية بأنه الحالة التي يوجد فيها نظاما للدفع بين مجموعة من الدول يسمح بتبادل العملات والتحويلات بحرية تامة دون خسارة. وتتمثل الحالة المثلى لهذا النظام في وجود عملة واحدة بحيث يتم تثبيت أسعار صرف بين عملات الدول الأعضاء دون رجعة مع ضمان القابلية الكاملة لتحويل العملات.

لقد حدد مانديل مجموعة من الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح منطقة العملة المثلى.

ويوضح الجدول رقم 62، هذه الشروط ومدى تحققها في منطقة الأورو.

الجدول رقم:62 خصائص المنطقة النقدية المثلى وتطورها في الاتحاد الأوروبي 2002.

| الخصائص | الوضعية الحالية | التطورات |
|---|---|---|
| حركية العمل | ضعيفة. | تحسن طفيف مع وجود عوائق أساسية في اللغة. |
| مرونة الأجور | ضعيفة. | صعب التنبؤ بها. |
| انفتاح الاقتصاديات | مرتفعة أكثر ولكن بالنسبة للاقتصاديات الصغيرة على الكبيرة. | السوق الكبيرة من شأنها تقوية الترابط المشترك. |
| تنوع القاعدة الإنتاجية | – تنوع أكثر في دول الشمال.<br>– تخصص متعلق ببعض القطاعات في دول الجنوب وإرلندا. | – الاندماج يحمي التجارة ما بين الفروع.<br>– اتجاه محتمل إلى تركيز صناعي ومحلي أقوى داخل المجموعة الاقتصادية. |
| التكامل الضريبي والمالي<br>– من خلال السوق<br>– من خلال الميزانية المشتركة | – قوية جدا (السوق الموحد لرأس المال).<br>– ميزانية مشتركة محدودة جدا. | – تقوية أكثر.<br>– لا توجد تغييرات مسجلة. |

وفي هذا الإطار تختلف آراء الاقتصاديين حول الشروط الأكثر أهمية لتكوين منطقة نقدية مثلى، أما بالنسبة لمنطقة الأورو سنأخذ بعض العوامل ونرى مدى تحققها على أرض الواقع وذلك فيما يلي:

**عامل رأس المال:**

فيما يخص عامل رأس المال، فإن مبدأ حركة رأس المال قد وضعت منذ انعقاد معاهدة روما، حيث شكل هذا المبدأ واحد من بين الأهداف الرئيسية للمعاهدة. تطبيق هذا المبدأ جاء على مراحل حيث استمرت الرقابة على حركة راس المال إلى غاية منتصف الثمانينات، وفي تاريخ 24 جوان 1988 تم تحرير حركة رؤوس الأموال بين دول منطقة الأورو وإبتداءا من 01 جويلية 1990 تم القضاء على كافة القيود في هذا المجال وبالتالي فإن حرية حركة رؤوس الأموال محققة في منطقة الأورو.

**عامل العمل:**

ويتضمن مجموعة العناصر التالية:

* حرية المؤسسات؛ ويقصد بذلك أن أي مؤسسة يمكنها فتح فروع أو مكاتب عمل في أي بلد عضو آخر وبنفس الشروط والظروف المتوفرة في البلد الأصلي للمؤسسة، وتشمل هذه المؤسسات مجالات متعددة (الطب، الهندسة المعمارية، مهن حرة متعددة).

وبالتالي تطرح في هذا الإطار مشاكل التجانس في الشهادات والظروف القانونية للاعتمادات المفروضة من طرف السلطات الوطنية (مستوى رأس المال الاجتماعي مثلا).

* حرية تنقل الأشخاص؛ هذا العامل أيضا يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ معاهدة روما. تم إقراره في 09 ديسمبر 1989 من طرف المجلس الأوروبي في ستراسبورغ، إلا انه يثير هو الآخر مجموعة من المشاكل من بينها: مشكل التجانس الاجتماعي، فيما يخص حق التقاعد أو الحماية الاجتماعية.

ومن خلال هذه الخصائص نلاحظ بأن منطقة الأورو لا تشكل طبقا للشروط السابق ذكرها "منطقة نقدية مثلى".

## السعي لكسب عضوية بريطانيا في الاتحاد النقدي الأوروبي:

وذلك نظرا لقوتها الاقتصادية والنقدية وكذا ثقلها السياسي على الساحة الدولية، فبقاءها خارج الاتحاد النقدي قد يثير الشكوك في مصداقية الأورو على المستوى العالمي، وبالتالي سيكون هذا عاملا مؤثرا على استقرار قيمة الأورو.

كما أن التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة بدل الصراع والتنافس سوف يعزز من مكانة الأورو الدولية، خاصة مع وجود مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، فإن إحداث مثل هذا الإطار من شأنه أن يؤدي إلى تعاون نقدي بين الطرفين يساعد بلا شك على تحقيق استمرار أفضل في سعر الصرف بين الأورو والدولار.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، اقترح الكثير من المفكرين البارزين ضرورة تنسيق السياسات النقدية العالمية، حيث يرى هؤلاء أنه كلما كانت الروابط المالية الدولية أقوى كانت الحاجة أقوى إلى تنسيق مؤسسي، فمع تعزيز الأوروبيين لممتلكاتهم من الأصول الأمريكية من خلال استثمارات أجنبية مباشرة

وأسهم رأس المال والعكس بالعكس، سيكون لأوروبا والولايات المتحدة مصلحة مباشرة أكبر في نمو كل منهما.

### 3.2.3. المؤشرات الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة ومنطقة الأورو:

يتضمن الجدول رقم 63 بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لمنطقة الأورو مقابل الولايات المتحدة، فبينما تتقارب المنطقتين فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان والناتج، إلا أنه يوجد اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالميزان التجاري وأسعار الفائدة ورسملة السوق وخلافه، ويظهر للوهلة الأولى أن القوة الاقتصادية لمنطقة الأورو هي أقل شانا مقارنة بالولايات المتحدة وذلك عندما ننظر لكل دولة على حدى، إلا أن هذه المنطقة تمثل تحديات كبيرة حينما ننظر إليها كمجموعة.

الجدول رقم:63 مقارنة بين بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من منطقة الأورو والولايات المتحدة عام 1998.

| بيان الدولة | منطقة الأورو | الولايات المتحدة الأمريكية |
|---|---|---|
| عدد السكان عام 2000 (بالمليون نسمة) | 292 | 278 |
| المساحة الكلية (ألف كيلومتر مربع) | 2360 | 9730 |
| معدل النمو الاقتصادي | 2.0 | 3 |
| نسبة البطالة | 8.10 | 4.4 |
| نسبة التضخم | 0.9 | 1.9 |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | 3 | 3.3 |
| معدل الفائدة قصيرة الأجل لثلاثة أشهر | 3.7 | 2.5 |
| نسبة العائد على سندات الحكومة (10 سنوات) | 4.3 | 4.8 |
| الحصة في الناتج العالمي (1) | 15.0 | 20.3 |
| نسبة الصادرات السلعية للناتج المحلي (2) | 13.6 | 8.5 |
| نسبة الواردات السلعية للناتج المحلي (2) | 12.0 | 11.1 |
| نسبة المساهمات في الصادرات العالمية (2) | -15.7 | 12.6 |
| الميزان التجاري بالمليار إيكو | 89.4 | -168.1 |
| نسبة نمو الإنتاج الصناعي | 4.1 | 4.9 |
| نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي | 74.5 | 61.5 |
| نسبة الفائض أو العجز في الدين الحكومي للناتج المحلي | -2.5 | 1.4 |
| رسملة سوق السندات بالمليار إيكو | 319.9 | 9679.7 |
| احتياطي الصرف الأجنبي باستثناء الذهب (بالمليار إيكو) | 296.4 | 56.1 |
| نسبة رصيد العمليات الجارية للناتج المحلي الاجمالي | 1.7 | 2.5 |

### معدلات التضخم للمنطقتين:

نلاحظ من خلال الأرقام التي يتضمنها الجدول رقم 63، بأن معدلات التضخم في منطقة الأورو أقل بكثير من معدلات التضخم في الولايات المتحدة وهذا راجع إلى المجهودات التي بذلتها الدول الأعضاء للوصول إلى هذا المستوى تطبيقا لمعايير ماستريخت، مما يؤهل الأورو لأن يكون أقوى من الدولار مستقبلا.

### الفرق في أسعار الفائدة:

يؤدي الاختلاف في أسعار الفائدة إلى تحول المستثمرين إلى البلد الذي يوفر أسعار فائدة مرتفعة، بينما تؤدي أسعار الفائدة الأعلى إلى عائدات أكثر للمستثمرين على الأمد القصير كما أن انخفاض قيمة العملة قد يزيل آثار هذه الميزة على الأمد الطويل.

### الاقتراض الحكومي:

يعتبر مستوى الاقتراض الحكومي وبالتالي العجز الداخلي عامل آخر من شأنه أن يؤثر في تحديد القوة النسبية للأورو مقابل الدولار، ولكن هذا الأمر ليس مدعاة للقلق في أي من المنطقتين، فكلاهما اتخذ إجراءات في هذا الصدد. بحيث تكفلت معاهدة ماستريخت بمعالجة الأمر كما قامت الولايات المتحدة بخفض العجز بصورة ملموسة.

### الميزان التجاري:

هناك فارق كبير بين المنطقتين فيما يخص الميزان التجاري، والذي يعتبر من بين العوامل الهامة المؤثرة على سعر الصرف. فبالنسبة لمنطقة الأورو تشهد فائضا كبيرا ومن المتوقع أن يستمر ذلك على المدى القصير والمتوسط وذلك تطبيقا لمعايير التقارب والتزاما بها، أما بالنسبة للولايات المتحدة فيشكل العجز التجاري الأمريكي خطرا كبيرا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.يجرنا هذا الحديث إلى نقطة هامة مفادها، أنه حتى يبقى الدولار

عملة دولية، فيجب أن يبقى ميزان المدفوعات الأمريكي في حالة عجز هيكلي دائم وذلك حتى تتمكن الولايات المتحدة من تامين احتياطات دولارية لبقية العالم. وبالتالي فإنه مادام ميزان مدفوعات منطقة الأورو يحقق فوائض دائمة فإن الأورو سيستعبد من عملية الاحتياطي الدولية.

### 3.3. آثار الأورو على النظام النقدي و الاقتصادي العالمي:

إن الإعلان عن ميلاد الأورو كعملة موحدة رسمية لإحدى عشر دولة من دول الاتحاد الأوروبي بديلا عن عملاتها الوطنية، يعتبر من أهم الأحداث الاقتصادية، ما لم يكن أهمها على الإطلاق وأخطرها وأكثرها تأثيرا على الساحة النقدية والاقتصادية العالمية. بحيث تحمل هذه العملة الجديدة الكثير من التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، التي تتجاوز حدود الدول الأوروبية الأعضاء في الوحدة النقدية لتصل إلى مختلف الاقتصاديات غير الأوروبية.

### آثار الأورو على النظام النقدي الدولي:

شهد النظام النقدي الدولي منذ انهيار نظام بريتون وودز، استقرارا نسبيا في ظل أسعار الصرف العائمة. فقد ساهمت مرونة الصرف بصورة جزئية في معالجة الصدمات الخارجية الناتجة عن الأزمات النقدية إلا أن التحرير المتزايد لحركات رؤوس الأموال قد زاد من التذبذبات والإختلالات في أسعار صرف العملات. وفي هذا السياق سيؤدي التوحيد النقدي الأوروبي إلى توحيد السياسات النقدية وخلق الاستقرار الداخلي في المنطقة، من خلال تأمين معدلات تضخم متدنية وأسواق مالية سائلة ومتسعة ومن شأن ذلك أن يؤدي حتما إلى زيادة دور الأورو وإضفاء المصداقية عليه خارج منطقته. كما سيؤدي دوره التدريجي في مجال الوساطة المالية إلى إعادة تشكيل النظام النقدي الدولي من

خلال الإسهام في إيجاد توازن أكثر في هذا النظام. كما يتوقع العديد من المراقبين الدوليين أن الأورو بوصفه عملة عالمية رئيسية قد يكون له تأثير إيجابي على النظام النقدي الدولي، وقد يسهم في إحداث قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف، خاصة وأن العديد من دول شرق أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط قد تربط عملاتها بالأورو أو سلة عملات تتضمن الأورو.

وتجدر الإشارة إلى أن استقرار النظام النقدي الدولي سيكون متوقف عن الاستقرار النسبي في أسعار صرف العملات الدولية القوية؛ الدولار، الأورو، الين. فمن شأن التوتر والتنافس الحاد بين الدولار والأورو إعاقة الاستقرار في النظام النقدي الدولي. ومهما كانت حدة الاختلافات بين أوروبا وأمريكا فإن التنافس السليم والشريف على المدى البعيد بين الدولار الأمريكي والأورو، سوف يساعد على إرساء توازن أفضل في النظام النقدي الدولي.

وبالإضافة إلى الأثر الطويل الأجل والذي قد يظهر على النظام النقدي الدولي فإن للأورو آثار أخرى على سير مؤسسات النظام النقدي وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

## أورو على صندوق النقد الدولي:

تقر الفقرة الثالثة من المادة الرابعة للاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي حق هذا الأخير في ممارسة رقابته الصارمة على سياسات أسعار الصرف وذلك من خلال:

* المشاورات المنتظمة مع هذه الدول والمعروفة بمشاورات المادة الرابعة والتي تعتبر الأداة الرئيسية والمنتظمة لرقابة الصندوق.

*إجراءات الرقابة الدولية متعددة الأطراف.

ويتم نشر هذه التدابير إما من خلال نشرة آفاق الاقتصاد العالمي التي يصدرها الصندوق مرتين في لسنة أو من خلال تقريره السنوي لأسواق رأس المال العالمية.

وبدخول الوحدة النقدية الأوروبية حيز التنفيذ، تم تقسيم السلطات الاقتصادية، بانتقال السلطة النقدية وسلطة سعر الصرف في الدول الأعضاء إلى هيئات فوق قومية أوروبية، وبقاء سلطة السياسات المالية والهيكلية منوطة إلى حد كبير بالسلطات الوطنية للدول الأعضاء.

ونتيجة لذلك ستصبح رقابة الصندوق مقسمة على مستويين، الوطني والإقليمي، فمن جهة سيراقب الصندوق آثار السياسات المالية والنقدية الوطنية على المستوى الكلي، ومدى ملائمتها للمتطلبات الوطنية للدول الأعضاء وانعكاسات ذلك على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي والعالم. من جهة أخرى ستكون هناك رقابة على المستوى الإقليمي للاتحاد الأوروبي ككل، وفي هذا الإطار يقوم الصندوق بتقديم المشورة والنصيحة للبنك المركزي الأوروبي فيما يخص إتباع سياسة نقدية أكثر تساهلا أو أكثر تشددا.

كما سيواصل رقابته المنتظمة للسياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي وسيولي اهتمام خاص للرقابة التي تباشرها مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة رقابة مجلس الوزراء في إطار ميثاق الاستقرار والنمو. وكذلك فيما يتعلق مبادئ المجلس التوجيهية للسياسات الاقتصادية ومبادئه التوجيهية لسياسة التوظيف والسياسات الخاصة بالتجارة.

بالإضافة إلى الآثار المترتبة على رقابة الصندوق فإن للأورو أثار أخرى تشمل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وكما رأينا سابقا فإن هذه الأخيرة تتكون من سلة عملات مكونة من خمس عملات. وبظهور الأورو أصبحت السلة مكونة من أربع عملات فقط، الدولار، الأورو، الجنيه الإسترليني والين وفي الحالة انضمام الجنيه الإسترليني إلى الأورو تصبح السلة مكونة من ثلاث عملات فقط.

الأمر الذي يؤدي إلى قلب موازين قوى العملات بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة فقد يتأثر موقف الدولار أكثر مع انضمام الإسترليني بالنظر إلى قوة الاقتصاد البريطاني، وبالتالي تتزعزع مكانة الولايات المتحدة في الصندوق.

## أثار الأورو على الاقتصاد العالمي:

سنحاول في هذا الصدد، رصد أهم الآثار المتوقعة للأورو على اقتصاديات بعض الدول، خاصة التي تربطها علاقات تجارية ومالية راسخة مع أوروبا بما في ذلك الدول التي يحتمل أن تربط عملاتها بالأورو، والأكثر احتمالا بأن تتأثر بقيام الأورو هي الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط وشرق أوروبا، والبلدان النامية في حوض المتوسط كما ستتأثر البلدان الواقعة في آسيا وفي نصف الكرة الغربي وكذا الاقتصاديات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وسنقتصر في هذا الإطار على أخذ مجموعة من الدول التي ستتأثر بصورة واضحة وكبيرة.

## آثار الأورو على الاقتصاد الأمريكي:

لقد كانت الولايات المتحدة أول من أيد فكرة التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي وذلك في فترة الحرب الباردة، كما انه يظهر من خلال الخطاب الرسمي للولايات المتحدة أنها تتمنى النجاح للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية وذلك بحجة أنه من صالح الولايات المتحدة التعامل مع كتلة نقدية موحدة وقوية. لكن الحقيقة تثبت عكس ذلك، والدليل هو تلك المشاكل التي سببتها الولايات المتحدة للدول الأوروبية إثر أزمة الدولار وكذا القرار الذي اتخذته بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب دون استشارة الدول الأوروبية، حيث يعتبر هذا القرار من أهم وأخطر القرارات التي انعكست بالسلب على الدول الأوروبية، ضف إلى ذلك الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على هذه الدول بغية الرفع من قيمة عملاتها أمام الدولار حتى تحافظ على قيمة عملته.

ورغم الخطابات المشجعة لقيام الوحدة النقدية الأوروبية، إلا انه في حقيقة الأمر لم تثر هذه الوحدة أية حماسة أمريكية، حيث نلاحظ انه قبيل الإعلان عن ميلاد الأورو كان هناك ضجة إعلامية عالمية بأكبر حدث تاريخي في الاقتصاد العالمي، في حين أبدت الولايات المتحدة شكوكها في إمكانية نجاح الأورو وذلك بالنظر إلى التأجيل الذي طرأ على إتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية في هذه الدول، مما قد يعرض الأورو إلى الفشل بعد إصداره وبداية العمل به، ومن جهة أخرى يرى البروفيسور ًميلتون فريدمان –وهو من أشد المشككين في نجاح الأورو على المستوى الأكاديمي في الولايات المتحدة– بأن الاتحاد النقدي الأوروبي يتم تنفيذه بقرار سياسي وليس على أسس اقتصادية كاملة، وإن ذلك يتم رغم عدم اكتمال الشروط الاقتصادية اللازمة لقيام هذا الاتحاد النقدي.

كما انه من المتوقع أن يتأثر الاقتصاد الأمريكي والدولار، في حالة زيادة استخدام الأورو كعملة دولية، فمع تحول المستثمرين والأفراد والحكومات إلى تملك الاورو كمخزون للقيمة فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الولايات المتحدة من رسوم صك العملة، التي تحصل عليها من حيازة غير المقيمين الأمريكيين للدولار، حيث أن الاحتفاظ بأصول دولارية من طرف الأجانب من شأنه أن يلعب دورا هاما في تمويل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي.

بالإضافة إلى هذه الآثار فمن شأن إقامة عملة أوروبية موحدة، أن يسهل المعاملات المالية والتجارية لولايات المتحدة مع منطقة الأورو.

### آثار الأورو على الاقتصاد الياباني:

نظرا لصغر حجم المبادلات والعلاقات التجارية بين اليابان ومنطقة الأورو، فإن الآثار المترتبة على ظهور الاورو بالنسبة للاقتصاد الياباني ستكون محدودة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى ويمكن أن نحصر هذه الآثار فيما يلي:

### الأثر على تجارة اليابان مع الاتحاد الأوروبي:

من المزايا التي تتيحها العملة الأوروبية الموحدة شساعة وتنوع السوق الأوروبية من حيث المنتجات ذات القدرة التنافسية الكبيرة وبالتالي فإن دول الاتحاد الأوروبي ستجد إكتفاءا من حيث المنتجات المتوفرة وبالمواصفات المماثلة للمنتجات الأجنبية، مما يجعلها تمتنع عن التعامل مع الدول الأجنبية ومن بين هذه الدول اليابان، الذي سيشهد انخفاضا في حجم وارداته إلى الاتحاد الأوروبي مما يترتب عنه اختلال في الميزان التجاري الياباني مع دول الاتحاد.

### الأثر على العملة اليابانية:

بالإضافة إلى التهديد الذي يشكله الأورو للدولار الأمريكي، فالين الياباني هو الآخر مهدد بزحزحة مركزه في النظام النقدي الدولي، بحيث تؤدي ازدياد الثقة في الأورو إلى تحول المستثمرين جزئيا إلى الأورو وبالتالي سيتم تحويل كثير من الودائع من الين إلى الأورو كما سيتراجع الين كعملة للاحتياطات النقدية مقابل الاورو.

ومع اشتداد حدة الأزمات التي تهدد آسيا، فإن المكانة الدولية للين ستتراجع شيئا فشيئا، بسبب تراجع الاستثمارات اليابانية والآثار السلبية المترتبة عن الأزمات النقدية المتتالية.

## الأثر على الشركات اليابانية:

لقد سارعت الشركات اليابانية مثلها مثل الشركات الأخرى إلى فتح فروع لها في داخل الاتحاد الأوروبي بغية الاستفادة من المزايا التي تتيحها الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك من خلال غزو الأسواق الأوروبية من الداخل والاستفادة من المزايا والتحفيزات التي تقدم للاستثمار في هذه الدول.

ومن المتوقع ارتفاع حجم الاستثمارات اليابانية في منطقة الأورو مستقبلا مع ثبات قوة واستقرار الأورو.

## آثار الاورو على اقتصاد دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي:

تعتبر أمريكا اللاتينية شريكا تجاريا هاما للاتحاد الأوروبي حيث تربط أمريكا اللاتينية وأوروبا علاقات تعاون وعقود شراكة مستقبلية، ومن الطبيعي أن تتحول هذه الدول إلى التعامل بالأورو بالنظر إلى ارتفاع حجم التجارة بين الطرفين، والتي ستزداد هي الأخرى مع ارتفاع مستوى المنافسة والكفاءة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، كما أن تطور السوق المالية الأوروبية وتعمقها سيمكن هذه الدول من جمع رؤوس الأموال بالأورو بدلا من عملتها، مما يدفع هذه الدول إلى الرفع من مستوى كفاءة المنشآت المالية لديها وبناء نظم مصرفية سليمة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحول هذه الدول إلى العمل بالأورو، سيأخذ وقتا كي يتحقق وذلك بسبب تعود هذه الدول على التعامل بالدولار، كما أن الأورو سيستغرق وقتا طويلا حتى يحوز على ثقة المستثمرين وقبول البنوك المركزية كعملة احتياطية.

## آثار الأورو على اقتصاديات الدول العربية:

ومع الإعلان عن ميلاد الأورو في 1999، قررت بعض الدول العربية استخدام الأورو في حساباتها النقدية وتعاملاتها الاقتصادية بدلا من الدولار أو بجانبه، وفي الوقت نفسه تقوم دول أخرى بدراسة الموضوع بالرغم من التراجع الذي عرفه الأورو أمام الدولار حيث فقد حوالي 30% من قيمته أمام الدولار منذ إصداره، ليصل إلى أدنى مستوياته خلال شهر أكتوبر 2000، ليحقق حوالي 83 سنتا بعد أن كان 01 أورو يعادل 1.6 دولار، لذلك من الضروري معرفة أهم الآثار المترتبة عن الأورو، حاليا أو في بعد المستقبل.

## أثر الأورو على التجارة والاحتياطات العربية:

نظرا لحجم المعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية فمن المتوقع أن تزداد أهمية الأورو كعملة احتياط في البنوك المركزية العربية، ويتوقف ذلك على زيادة الثقة في ثبات سعر الأورو مستقبلا ولعبه دورا أكبر في تمويل المعاملات وتأمين السيولة ودعم الاستثمار في الدول العربية، كما أن توزيع الاحتياطي وعدم الاعتماد على عملة واحدة من شأنه أن يجنب الاقتصاديات العربية مخاطر الهزات المالية ومخاطر الارتباط بالعملة الواحدة.

وفي هذا الصدد فإنه من شأن توفر الاحتياطات الكافية بالأورو تسهيل عملية تسوية الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل ستقوم بتسعير صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بالأورو مثلما فعلت السعودية، العراق وليبيا وبعض الشركات المصري.

وبالتالي سيساعد ذلك على ازدياد حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي، وزيادة الطلب الأوروبي على الصادرات العربية، بحيث تشير إحدى الدراسات الصادرة

عن صندوق النقد الدولي في عام 1997 بأن هناك احتمال كبير لزيادة النشاط الاقتصادي الأوروبي بمعدل 03% على المدى الطويل(2010) مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الأوروبي على الواردات من الدول العربية بمعدل يتراوح ما بين 2 و 6% خلال نفس الفترة. وسوف تستفيد الدول العربية من القدرة على نفاذ إلى سوق أكبر عن طريق زيادة استثماراتها في الاتحاد. ومن الملاحظ أن انخفاض قيمة الأورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي ويشجع الاستيراد بسبب انخفاض تكلفة الواردات مقارنة بمثيلاتها الأمريكية.

أما في حالة العكس، أي ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار فسوف يحد ذلك من حصيلة الاستيراد من الاتحاد الأوروبي، فمثلا: على إثر الارتفاع المحسوس الذي سجله الأورو مقابل الدولار في سبتمبر 2002 حيث انخفض الدولار إلى قيمة 0.98 أورو، **ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي في الجزائر خاصة فيما يخص: الأدوية، السيارات والذهب. حيث ارتفعت أسعار الأدوية بحوالي: 20% أما السيارات المستوردة من فرنسا وألمانيا وإيطاليا فقد سجلت زيادة قدرت بـ 5 و15 مليون سنتيم، أما** أسعار الذهب فقد عرف سعر الغرام الواحد من الذهب زيادة قدرت بقيمة 400 دينار جزائري.

## أثر الأورو على تجارة النفط العربي:

نظرا للتذبذبات التي شهدتها الأسعار الحقيقية لبراميل النفط العربي ابتداء من سنة 1973، فإن الدول العربية متحمسة للتحول إلى استخدام الأورو كعملة لتسوية المعاملات في سوق النفط. إلا أن هذه الرغبة ستأخذ وقتا لكي تتحقق خاصة مع التذبذبات التي شهدها الأورو منذ إصداره لغاية الآن.

أما إذا أظهر الأورو استقرارا وثباتا في السوق الدولية فإن دولا كثيرة عربية وغير عربية مصدرة للنفط مثل: ليبيا، الجزائر، نيجيريا، و النرويج ستطلب الأورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع الاتحاد الأوروبي، لأنها تستورد معظم وارداتها من أوروبا، فالجزائر مثلا، تفوتر بالأورو حوالي أكثر من 60% من وارداتها الإجمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تحول الدول العربية إلى فوترة تجارة نفطها بالأورو لا يعني بالضرورة ارتفاع عائدات صادرات النفط أو ارتفاع الأسعار الحقيقية لبرميل النفط، ذلك أن انخفاض الأسعار لا يعود إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط وإنما يرجع الأمر إلى ظروف العرض و الطلب العالمي على النفط، كما تتأثر الأسعار الحقيقية لبرميل النفط بمعدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي وتغير سعر صرف عملات الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي. وبالتالي فإن استقرار قيمة الأورو في أسواق الصرف العالمية سيكون عاملا أساسيا في ارتفاع عائدات النفط في حال فوترة تجارة النفط بالأورو.

**آثار الأورو على تدفقات رأس المال والاستثمار في الدول العربية:**

من المتوقع أن تتأثر استثمارات الدول العربية في الاتحاد الأوروبي والتي تتركز أساسا في البنوك العربية والبنوك العربية الأوروبية (مشتركة)، حيث تقدر هذه البنوك بحوالي 125 بنك عربي منها 50 بنك عربي في لندن.

فقبل الإعلان عن ميلاد الأورو ظهرت موجة من الاندماجات بين الشركات الأوروبية، ولتجنب الآثار السلبية التي قد تعكسها اعتماد العملة الأوروبية الموحدة رأت الدول الأوروبية أن من شأن انتهاج عمليات الدمج المصرفي توفير قدر اكبر من الربحية والتي تتطلب بنوك ذات أحجام ضخمة.

وفي ظل هذه الموجة من الاندماجات أصبحت البنوك العربية صغيرة جدا مقارنة بالبنوك الأوروبية الضخمة وبالتالي ستتأثر أكثر من غيرها من البنوك الأجنبية المتواجدة في الاتحاد الأوروبي، نظرا لعدم قدرتها على تحمل تكاليف التكنولوجيات الجديدة والتماشي مع متطلبات المرحلة الجديدة في ظل العملة الموحدة.

ومن جهة أخرى سيزداد خروج الأموال العربية باتجاه الدول الأوروبية بغية الاستفادة من التحفيزات والمناخ الاستثماري الملائم والعائد المرتفع، وبالطبع هذه الأموال مصدرها الفوائض البترولية للدول المصدرة للنفط مثل دول الخليج، كما سيؤثر استحداث الأورو على إمكانية وصول الدول العربية لمصادر التمويل الخارجي من الدول الأوروبية . سواء من خلال الحد من تدفقات رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي أو من خلال الحد من المنح والمساعدات الموجهة نحو الدول الأوروبية التي تعاني من إختلالات وذلك بغية الحفاظ على قيمة واستقرار الأورو.

**أثار الأورو على سياسة سعر الصرف في الدول العربية:**

يختلف نظام سعر الصرف في الدول العربية من دولة لأخرى، بحيث هناك بعض الدول العربية التي تربط سعر عملتها بعملة واحدة والبعض الآخر بسلة عملات في حين يتبع بعضها نظاما مرنا لأسعار الصرف، ويعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن تأثير الأورو لن يشمل الأنظمة المرنة لأسعار الصرف لان سعر العملة في هذه الحالة يتحدد بظروف العرض والطلب، أما الأنظمة القائمة على أساس الربط بالدولار فمن غير المحتمل أن تتحول في المدى المتوسط أو القصير إلى الأورو، لأن الدولار لا يزال العملة المحورية الأولى للنظام النقدي الدولي. أما عن تأثير الأورو على الأنظمة المربوطة بسلة حقوق السحب الخاصة، فهو مرتبط بالتغير النسبي في وزن الأورو في سلة الـ DTS .ومن المتوقع أن يكون هذا التغير محدود أيضا.

ولكن قد يكون الأورو حافزا للدول العربية لإعادة التحكم في تسعير سلعها الإستراتيجية بعملة غير الدولار أو سلة من العملات تجنبا للتأثيرات السلبية الناتجة عن تراجع قيمة الدولار وتذبذبه.

فبالنسبة للجزائر مثلا، قدرت خسائرها الناتجة عن تقلبات صرف الأورو مقابل الدولار بأكثر من 250 مليون دولار لسنة 2004، مما أدى إلى ارتفاع قيمة المديونية الجزائرية وتضخيم أعباء العديد من المؤسسات العمومية أو الخاصة. وتعتبر الجزائر من بين مجموعة الدول التي تُقوم ديونها بالدولار أكثر من أي عملة أخرى.

وفي هذا الصدد يرى بعض الاقتصاديين أن زيادة مرونة سعر الصرف من المحتمل أن يؤدي إلى مشاكل في الدول العربية وبخاصة التي يتم تقويم ديونها الخارجية بعملة مختلفة عن عملة إيرادات التصدير. وبالتالي فإن الدول التي تربطها بأوروبا علاقات تجارية وثيقة بينما يتم تقويم جزء كبير من ديونها الخارجية بالدولار الأمريكي ستتعرض إلى ضغوط في حالة انخفاض سعر صرف الأورو مقابل الدولار.

# الخاتمة

لقد عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب التي كان فيها الذهب الغطاء المطلق لجميع عملات الدول، إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلا. فبانتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام "بريتون وودز" والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب، وبموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار. وقد عهد لصندوق النقد الدولي مهمة السهر على دعم وتنشيط التعاون النقدي الدولي وخلق توازن دائم في نمو التجارة، ومن أجل تمويل هذه الأخيرة تم خلق وحدة "حقوق السحب الخاصة".

إن استمرار العمل بنظام "بريتون وودز"، مكن الولايات المتحدة من الهيمنة ماليا على أغلب دول العالم فقد كرس هذا النظام الدولار الأمريكي عملة دولية رئيسية للنظام النقدي الدولي، وقد تميز هذا النظام كما ذكرت بإحداث آليات جديدة لإدارة النظام، ومن بين تلك الآليات صندوق النقد الدولي.

و قد تمكنت الدول المؤسسة لهذا النظام، وعلى رأسها الولايات المتحدة من الوصول إلى تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية، والسيطرة على اكبر جزء من سوق العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية التي يتم توظيفها في مجمل المبادلات التجارية والعلاقات المالية.

وبفضل هذه السيطرة التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية، لنفسها في المجال النقدي استطاعت أن تهيمن بصفة مطلقة على أغلب دول العالم، ولا تزال تسعى

إلى السيطرة اكثر على مناطق أخرى تحت غطاء الشراكة والتعاون الاقتصادي في مناطق عديدة من العالم: أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، آسيا، منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وذلك لتدعيم مركزها الذي اختلف كثيرا عن ما كان عليه، فقد سيطرة الولايات المتحدة على النظام النقدي والاقتصادي العالمي من سنة 1947 إلى 1960، نظرا للضعف الذي أصاب الأوروبيون واليابانيون آنذاك بسبب الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لتلك السيطرة أصبح الدولار الأمريكي أقوى العملات الدولية في العالم، غير أن مركزه بعد أن استردت دول أوروبا الغربية واليابان مركزها الاقتصادي في نهاية الستينات قد تقلص بسبب تزايد الإقبال على تحويل الدولار إلى ذهب، مما سبب انخفاضا كبيرا في الغطاء الذهبي و بالتالي ازداد مركز الدولار ضعفا.

وقد ساعد على هذا الضعف تراجع نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الدولية، واصبح بذلك الدولار مصدر أزمة بالنسبة للنظام النقدي الدولي، وحتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية نفسها وأوروبا الغربية واليابان، وأمام هذا الوضع قرر الرئيس الأمريكي نيكسون في 15أوت1971 وقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب وهكذا انتهى نظام بريتون وودز.

إلا أن النفوذ الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، وتحكمها في مؤسسات النظام النقدي الدولي و السيولة الدولية، جعل الدولار يخرج من أزمته ويعود مرة أخرى العملة الدولية المحورية للنظام النقدي الدولي. وبالتالي أصبح الدولار سلاح الهيمنة المالية الأمريكية.

أما عن الدول الأوروبية، فقد شرعت غداة الحرب العالمية الثانية في تنفيذ سلسلة من التجارب التعاونية والتكاملية الاقتصادية، حيث أنشأ اتحاد البنيلكس

والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سنة 1948، ثم الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ سنة 1951.

وقد مهدت هذه المحاولات إلى إنشاء سوق أوروبية مشتركة بين ستة دول، قامت على أساس إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء ومجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، والمؤسسات التي تسهر على سير السوق. مما انعكس على الدول الأعضاء بتحقيق تنمية جماعية ومستوى من الرفاهية لهذه الدول.

ولم يتوقف المسار التكاملي الأوروبي عند مرحلة السوق المشتركة، بل تم إدخال عدة إصلاحات على سياسات ومؤسسات السوق المشتركة، من أجل الدخول في مرحلة جديدة، وهي مرحلة السوق الأوروبية الموحدة وذلك بإلغاء كافة الحواجز الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي كانت لا تزال تعترض سبيل المبادلات البينية للدول الأعضاء، وقد تقرر إنشاء سوق الموحدة بتاريخ جانفي 1993، كما تقرر العمل على إكمال الوحدة النقدية وذلك بحلول سنة 2002 والوحدة السياسية. التي بدأ التحضير لها سنة 2000 في مؤتمر نيس بفرنسا.

ونتيجة لانفراد الولايات المتحدة بريادة العالم، وبعد استكمال مراحل الوحدة الاقتصادية بدأ الاتحاد الأوروبي يتوجه نحو توسيع علاقاته الخارجية في إطار التعاون وإقامة شركات مع مناطق عديدة من العالم كمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية، منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ... وغيرها. ونظرا لتنامي النفوذ الأمريكي في هذه المناطق، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر أول منافس للولايات المتحدة في هذا المجال، وبالإضافة لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يمثل كذلك اكبر منافس للولايات

المتحدة في المجال الاقتصادي والتجاري، بحيث تصنف في المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج الصناعي، والمرتبة الأولى من حيث حصتها في إجمالي المبادلات التجارية.

إلا أن هذا التنافس لا يلغي إمكانية التعاون بين هذين القطبين، وبالفعل فقد تم في ديسمبر 1995 الإعلان عن الأجندة الجديدة للتعاون الأمريكي الأوروبي، خلال القمة الأوروبية–الأمريكية التي عقدت في مدريد. وقد أطلق على هذه الأجندة اسم " الأجندة الجديدة عبر الأطلنطي".

لقد أدت الأزمة الحادة التي أصابت الدولار الأمريكي بالدول الأوروبية إلى الإسراع الى استكمال مشروع الوحدة النقدية، بحيث بادرت هذه الأخيرة بإنشاء نظام لاستقرار أسعار الصرف، أطلق عليه اسم " الثعبان النقدي الأوروبي" الذي يرتكز على إنشاء وحدة النقد الأوروبي "ECU". و بعد ذلك تم إنشاء النظام النقدي الأوروبي سنة 1979، ثم استكمال الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وذلك بالإعلان عن ميلاد العملة الموحدة الأوروبية سنة 1999 ودخولها حيز التداول في2002.

ونظرا لنجاح الجهود الأوروبية المبذولة في سبيل إنشاء الأورو، وتوافر الإرادة السياسية لهذه الدول من أجل استكمال الوحدة الاقتصادية والنقدية. فإنه من المتوقع أن يلعب الأورو دورا هاما في استقرار النظام النقدي الدولي، كما سيحتل مكانة هامة على الساحة الدولية، من خلال استخدامه في التجارة الدولية واستعماله كعملة احتياطي واستثمارات في الأسواق الدولية. ومن المحتمل أيضا أن يصبح الأورو عملة دولية مضاهية للدولار الأمريكي في خصائصه كعملة دولية، مما يوفر استقرار اكبر في النظام النقدي الدولي.

# الفهرس